شؤون فلسطينية

كانون الثاني (يناير) ١

شؤون فلسطينية

١١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣		رسالة الأخ ياسر عرفات في الذكرى السادسة عشرة لانطلاقة الثورة.
١٣	شفيق الحوت	فايز صائغ كان أستاذاً لجيل!!
١٨	محمود عباس (أبو مازن)	حتى لا نقع في الخطأ.
٢٥	يحيى رباح	المشوار الطويل «في ذكرى انطلاقة الثورة».
٤١	عبد اللطيف البرغوثي	دور التربية في دفع عجلة التنمية -٢-
٥١	نبيل هادي	مرحلة جديدة من المواجهة على الساحة اللبنانية - الفلسطينية.
٦٤	مكرم يونس	إسرائيل والنشاط الذري العراقي.
٨١	صبري جريس	حزب العمل الاسرائيلي يعد لتسوية جديدة.
٩٥	جلنار النمس	السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الاسرائيلي.
١١٩	فاروق وادي	مدخل تاريخي للرواية الفلسطينية.

١٣٣ تقارير

١ - **مؤتمر الدولية الاشتراكية الخامس عشر والموقف من القضية الفلسطينية**، قيس أحمد.

٢ - **ملاحظات حول علاقات قبرص التجارية مع الدول العربية واسرائيل**، إعداد: زكريا عبد الرحيم.

١٤١ مراجعات

فيصل خوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ - ١٩٧٤، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤنس منيف الرزّاز.

حيدر حيدر، التموجات، عاصم الجندي.

١٥٢ شهريات

شهريات

المقاومة الفلسطينية عسكرياً، المقدم الطيار حسين عويضة.

المناطق المحتلة، د. حمدان بدر.

اسرائيليات، محمد عبد الرحمن و م.ي.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان سليمان منصور

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: محمود درويش**

سكرتير التحرير: فيصل خوراني

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان، ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٢٥١٢٦)، برقيا: مرابحات، بيروت.

الاشتراك (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا،

السنوي ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل.في جميع الدول غير العربية.

رسالة الأخ ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة في الذكرى السادسة عشرة لانطلاقة الثورة

عام الخيار الفلسطيني ارادة وملحمة

يا كل أهلنا وجموع شعبنا الأصيل؛
يا كل مناضلينا في متاريس الثورة؛
يا أخواني وأحبّتي المقاتلين الاشاوس؛
يا جماهير أمتنا العربية العظيمة؛

لقد اقتحمنا معاً، عامنا المنصرم، بكل ما لدينا من عنفوان ثوري تحدّينا به المستحيل، واخترقنا به الزمن لنؤكد ثوابت وحقائق هذه المنطقة من العالم، ثوابتنا نحن وحقائقنا التي تكرسها ملحمتنا الثورية، باعتبارها الأساس الوحيد الذي تنطلق منه وعبره ومن خلاله كل معطيات القضايا والأحداث الجارية في أمتنا ومنطقتنا، لأنها منطق الحقيقة الفلسطينية الناصعة، التي ينطلق تيارها مع تيار التاريخ يصنع فيه ويحفر في منعطفاته ويكتب على صفحاته بأحرف من نور ونار، مرشداً نضالياً لأمتنا ولأجيالها المتعاقبة.

أليست هي الملحمة العربية في تاريخنا المعاصر، ملحمة الصمود الأسطوري أمام التحديات الكبرى في منطقتنا، بكل ما حوت وتحوي من مفارقات، وبما تكالبت عليها من أطماع وبكل ما واجهت وتواجه من معارك عسكرية وسياسية وفكرية واقتصادية. تتفجر المعارك هنا وهناك من حولها يسرق لهيبها الانظار، بعيداً عن هذه الملحمة المعجزة، ولكن سرعان ما يرتد إليها البصر وهو حسير، فلا يبقى في دروب النضال العظيم غير فرسانه يتراصّون كجلاميد الصخور، يذودون عن الأمة في هذا الممر الصعب والشاق كل ما يمكن أن يتكالب عليها من ذئاب بشرية وأطماع سياسية وجشع اقتصادي، حيث يحاول الامبرياليون نهب ثروات هذه الأمة، ويسابقون الزمن في امتصاص دمائها وخيراتها ومقومات حياتها المالية والاقتصادية، مستخدمين في ذلك كلب الحراسة الذي تمثله هذه الطغمة العسكرية الاسرائيلية الغازية، ومسخرين في سبيلها هذا الطراز الساداتي الذي

ارتضى بهم أسياداً، ويقدم لهم من هذه القلعة المصرية الشامخة التي سلمها إليهم كل التسهيلات لتحركاتهم ومؤامراتهم من أرض الكنانة ومن على ضفتي النيل الخالد ومن سواحل مصر الحبيبة، وفي منطقة الشرق الأوسط كلها.

أما كيف صمدت هذه الفئة المؤمنة أمام أعتى المؤامرات وأشد العواصف والأعاصير، وكيف صمد ثوارنا المجاهدون الذين إعتمرت قلوبهم بالايمان والعقيدة والفكرة ممارسة وعملاً، فتلك هي المعجزة التي تصنعها الجماهير بارادتها وتصميمها وصدقها. كيف استطاعت البقاء، رغم هذا التركيز الكبير لقوى الأعداء وسيل مؤامراتهم وضخامة تفوقهم المادي والعسكري، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من هذه الآلة الجهنمية الامبريالية الصهيونية الاستعمارية العنصرية الفاشية التي تقودها وتحركها الولايات المتحدة الأميركية وتغذيها بكل معطيات الحياة وأدوات العدوان، تسليحاً وتمويلاً وخبرة وتكنولوجيا (تقنية) متقدمة، لتقتل بها أطفالنا ونساءنا وشعبنا وتحتل بها أرضنا ووطننا؛ ولكنه الايمان صانع المعجزة ومبدع النصر.

«وكم من فئة قليلة غلبت فئة كبيرة بإذن الله» صدق الله العظيم.

أين تهديدات بيغن باستعمال وسائل لم يعرفها حتى الشيطان نفسه في مواجهة صمود شعبنا وثورته، لتحقيق أطماعه التوسعية العدوانية الصهيونية.

أين وعيد الجنرال ايتان، بأن هذه الحرب ستستمر بيننا وبين الفلسطينيين ولن تتوقف إلاّ بانتهاء أحد الطرفين، ثم يزيد ليقول «ونحن لن ننتهي»! وهو في هذا يعبّر عن سياسة الطغمة العسكرية الحاكمة في اسرائيل، ساعياً لتقديم رأس يوحنا المعمدان الفلسطيني الجديد على رقصات الحرب والعمليات العسكرية الاسرائيلية المستمرة إلى السيد الأميركي الجديد.

وأنا هنا باسم هذه الثورة وثوراها، وباسم هذا الشعب ومناضليه، وباسم الأحرار والشرفاء في أمتنا العربية وفي العالم أجمع، أقول له: ونحن لن ننتهي كذلك، وإن هذه الثورة وجدت لتبقى ووجدت لتنتصر.

نحن نعرف أن هذه الخطة القادمة هي خطة التخلص من الرقم الفلسطيني وشطبه من معادلة الشرق الأوسط، وسط هذه الأكام المتراكمة من سيل الخيارات التي يتشدقون بها ويتحدثون عنها وينظرون لها.

لقد ظنوا أن إعلاناً أميركياً، ثم تهيئة داخلية اسرائيلية، ثم ترديداً ساداتياً لها انتظاراً لعميل آخر، يزحف في ركاب الحل الاستسلامي الجديد، يمكن من خلاله تنفيذ هذه الخطة وهذا المخطط، ونسوا أو تناسوا أن الملحمة والمعجزة الثورية في الثورة الفلسطينية، المنطلقة من قلب الجماهير العربية ومن وجدان جموع شعبنا، رقم لا يمكن تخطيه او تجاوزه او القفز عنه أو الغاؤه، وبدونه لن تسير معادلة السلام، ولن يستقيم الوضع في الشرق الأوسط. قد يستطيعون توجيه ضربة هنا أو ضربة هناك، وهذا من

قوانين الصراع وقاموس المواجهات من كرّ وفرّ إلى استنزاف واستنزاف متبادل، ولكن عليهم أن يتذكروا جيداً ماهية هذه الثورة التي تتصدى لهم، والتي يقاتل أحرارها في سبيل قضية من أعدل القضايا المعاصرة ضد أبشع احتلال استيطاني صهيوني امبريالي. وليتذكروا معركة الكرامة، ومعارك جبل الشيخ والعرقوب، ومواجهات جماهيرنا في الجليل وغزة، والعمليات في القدس ونابلس وبئرالسبع والخليل، والانتفاضات الشعبية في كل فلسطين، ليتذكروا انتفاضات شعبنا الرائعة والمستمرة التي يتحدى بها الاحتلال والبطش والقهر بعظمة وقوة وكبرياء! وليتذكروا كيف أحال الأطفال من أبناء شعبنا الجبار حجارة أرضنا الى قنابل تخيف اعداءنا، وكيف واجهت فتياتنا رصاصهم الاجرامي بصدورهن وأجسادهن، وكيف زُرعت أقدام وأرجل أبطالنا بسام وكريم باصرار في أرض فلسطين، وكيف واجه مناضلونا من أمثال ملحم والقواسمة والتميمي، جبروتهم بكل الشمم والتحدي المستمر، وكيف يتحدى أسرانا الأبطال، في سجون الاحتلال الصغيرة الضيقة داخل سجن الاحتلال الكبير، بصلابتهم وايمانهم وتنظيمهم، ويصنعون معجزة كبرياء الحق أمام جبروت الباطل، ويناضلون وهم داخل هذه السجون أروع وأرقى سبل النضال.

ليتذكروا معارك الثمانية أيام في الجنوب اللبناني الصامد البطل، وكيف كانت المواجهة معهم محتدمة ومتأججة، لم ينقطع الالتحام القتالي والصدام المتواصل لحظة واحدة اثناءها، والتي كان فيها اول طلب لوقف اطلاق النار من قبلهم في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني، لقد أجبروا أمام فدائيينا الذين قال عنهم رئيس اركان العدو الصهيوني السابق الجنرال غور: «انني امام اناس قرروا ان يموتوا».

هل لا زال الجنرال ايتان ورئيسه بيغن وكافة قياداتهم يتذكرون ما حدث لأهم لوائين من ألوية جيشهم، وهما يحاولان اقتحام قلعة الشقيف في أرنون، وكيف انزلت بهم القوات المشتركة اللبنانية – الفلسطينية الهزيمة المنكرة.

هل لا زالوا يتذكرون معارك الجرمق والعيشية والريحان والمحمودية والسعديات والدامور والعرقوب والنبطية وصور وبرج رحال والعباسية، والقتال لا زال سجالاً بالصمود الاسطوري الرائع والمجابهة العملاقة المستمرة بالرغم من تحشداتهم العسكرية المتزايدة، وبكل آلة الحرب والدمار الأميركية المتقدمة الحديثة، التي تصب جام حممها وجحيمها براً وبحراً وجواً على القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية، بعد ان تحلل جيش العدو الاسرائيلي، ويا للأسف، من أعبائه القتالية الأخرى بعد مؤامرة كامب ديفيد ليتركز الآن على الجبهة السورية – اللبنانية بالذات، وعلى القوات المشتركة اللبنانية – الفلسطينية خاصة، تلك القوات التي تلاحمت في أروع نسيج ثوري في أمتنا العربية في عصرها الحديث.

هذا هو شعبنا صاحب الملحمة، عملاقاً بثورته ضارباً بجذوره في أعمق اعماق أرضنا العربية – الفلسطينية الحبيبة المقدسة، وشامخاً برأسه يعانق السحاب.

إنها شجرة مباركة زيتونة أصلها ثابت في الأرض وفرعها عال في السماء، روحها من روح الله: أليست هذه الأرض المقدسة أرض الرسالات والرسائل، فما من نبي أو رسول إلا ومرّ بها أو ولد فيها! ولذا كانت القدس هي فلسطين، وفلسطين بدايتها بيت المقدس. ومن هنا كانت القدسية فيها وكان النقاء. ومن هنا تأتي ينابيع الايمان للمجاهدين والمناضلين في ثورتنا المباركة، بعيداً عن التعصب الأعمى والتمييز العنصري البغيض، محتضنين الشهادة بقوة وسكينة ويحملون أكفانهم فوق أكفهم، وتتساوى عندهم الحياة مع الموت والشهادة مع البقاء، تراهم مقبلين على الحياة يعطونها أعظم العطاء، يعطونها الابداع الثوري والامثولة الانسانية النبيلة لتعايش الانسان مع أخيه الانسان، تعايش شعبنا بمسلميه ومسيحييه ويهوده في مساواة وعدل واخاء بعيداً عن التعصب والتمييز العنصري، بعيداً عن التسلط العسكري والارهاب الفاشي والآلة العسكرية الجهنمية الأميركية التي تبغي السيطرة على المنطقة، مستخدمة جميع سبلها ووسائلها، بما فيها تقديم هذا الانسان اليهودي طعماً للنيران ووقوداً للحرب، التي يدفع اليها من هذه الطغمة العسكرية المحتلة لديارنا وشعبنا، والتي يعلنون فيها بكل وقاحة أن الأرض أرضهم ولا حق لسواهم عليها، وان المواطنية لهم والحقوق حقوقهم، في الوقت الذي ينطلق فيه الانسان الفلسطيني بمثله وقيمه معتبراً ان اليهودية هي جزء من التراث الكريم النبيل لأرضنا المقدسة الطاهرة.

هذا هو الفرق بين العقليتين والقيم والأهداف، وهو فرق شاسع بين من يسيرون مع تيار التاريخ ومن هم ضد تيار التاريخ؛ والانتصار دائماً لهذه الفئة الاخيرة المؤمنة مُثلاً وقيماً وحضارة.

ومن هنا كان قرار مجلسكم الوطني باننا نمد أيدينا لجميع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية التي تناهض الارهاب الصهيوني والتمييز العنصري والفاشية، وترفض الاحتلال وتعترف بحقوق شعبنا العربي الفلسطيني ليعيش حراً كريماً في دولته المستقلة.

يا جماهير أمتنا العربية؛
يا جموع شعبنا؛
أيها الأحرار والشرفاء؛

لقد اقتحمنا معاً وجنباً الى جنب بقوة ثورية خلاّقة الاتون الملتهب، الذي لا زال يحيط بمنطقتنا، ولا زال يتفاعل فيها، والتي ازدادت فيه حدة التفجيرات من الخليج الى المحيط. ودفعت اميركا بأساطيلها العسكرية الثلاثة لتحيط بالمنطقة وتحاصرها، وتسيطر على منافذها في الخليج والمحيط الهندي والبحر الأبيض والبحر الأحمر؛ واستطاعت هذه أن توجد لها قواعد في جزيرة مصيره في عمان، وفي بربرة ومباسا في كينيا والصومال، وفي راس بناس في مصر، وحتى القاعدة الجديدة، قوة التدخل السريع المتواجدة حالياً في صعيد مصر.

ثم انفجرت الحرب بين ايران والعراق الشقيقين فكان علينا ان نتحرك وبلا أدنى

تأخير أو تلكؤ، لأنها نار داخل البيت في منطقتنا ستاكل كثيراً وكثيراً جداً، ونحن ضدها لانه لا مصلحة لاحد فيها إلا للامبريالية العالمية والصهيونية وحلفائها، وأنه يجب ايقافها، وعلى الجميع استخدام كل الجهود الممكنة وفوق الممكنة وكل القدرات والامانات والوسائل والسبل لايقافها، بعيداً عن حساسيات هنا أو حساسيات هناك..

يجب ايقافها واتخاذ القرارات الواعية والشجاعة، وإلا فهي بداية البلقنة والتمزق والتشرذم الذي يخطط اعداؤنا لمنطقتنا وللقضاء على قوانا اخوة وأشقاء. وأعني أنها ليست حرباً تخص الأخوة العراقيين والأخوة الايرانيين وحدهم، وإنما تخصنا في الثورة الفلسطينية أولاً، وتخص امتنا العربية، وتخص كل القوى الحرة الشريفة في منطقتنا؛ ولذلك كان تسارعنا للعمل من خلال دول عدم الانحياز بدعوة مكتب التنسيق فيها، والذي اجتمعت اللجنة المنبثقة عنه اجتماعها الاول في بلغراد، وتابعت عملها ولا زالت. ونحن لا نستطيع أن ندعي اننا توصلنا الى حلول، ولكننا، على الاقل، نجحنا في حصر النيران حتى الآن وعدم توسيع رقعة القتال. ونحن نحتاج لهذه القدرات الشجاعة في الشدائد والملمات، لتأخذ على عاتقها هذا الواجب الحتمي النبيل، والذي لا بديل غيره. ونحن على ثقة من أن أخوتنا في ايران والعراق لكل هذا متنبهون.

ثم فوجئنا بالتمزق العربي امام وعلى عتبة مؤتمر عمان. وقد حاولنا نحن واخوتنا ان نحول دون ذلك، وتقدمنا بمبادرتين من أجل انقاذ الموقف، ولكن الاصرار كان مفاجئاً بعقده على الصورة التي تمت عليها قمة عمان. وتفاعلت من بعدها الأحداث التي كادت ان تنفجر بيننا وبالقرب منا، لولا ما حدث من تدارك لها قبل اندلاعها. لقد وجدنا انه يتعين علينا ان نتابع العمل مع اخوتنا العرب من اجل استعادة التضامن العربي المتكامل في مواجهة مخططات اعداء أمتنا، وفي مواجهة مؤامرة كامب ديفيد بصورها القديمة أو المتجددة، ومتفرعات هذه المؤامرة، من حكم ذاتي، الى استعمار اقتصادي، الى ترويض وتدجين، الى مزيد من الاستيطان والمصادرة للأراضي وحتى سرقة المياه وطرد القادة وقتلهم والتفنن في تهجير السكان، لتحييد المؤامرة وليزداد الطوق ولتحكم القبضة.

وأمام هذا كله، تتزايد يا اخواتي المسؤوليات الملقاة علينا في ثورتنا الفلسطينية؛ فنحن جزء لا يتجزأ من هذه الأمة العربية، يصيبنا ما يصيبها ويقوينا ما يقويها. فوحدة الموقف العربي باتجاه وحدة الهدف المركزي لأمتنا العربية باتجاه فلسطين المغتصبة هي الارضية الصلبة التي تقف عليها ثورتنا، جنباً الى جنب مع الارضية الشعبية القوية لجموع أهلنا وثوارنا ومناضلينا..

هذه المسؤوليات تأتينا من خلال الموقع النضالي لثورتنا العملاقة، والتي تزداد قوة وأصالة واحتراماً وتقديراً يوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر وعاماً بعد عام، لتصب جميعها باتجاه هدفنا الثوري، باتجاه وطننا العربي فلسطين.

فليس مصادفة كل هذه المسؤوليات وهذه المكانة المتزايدة لثورتكم؛ انه شلال الدم الذي لم يتوقف لحظة واحدة في مسيرة ثورتنا، وهذه المواكب من الشهداء الأبرار التي

لم تنقطع على درب الجهاد الطويل والصعب. وانطلاقاً من ذلك، أثبتت ثورتنا أصالتها الراسخة وقوتها الكامنة في شعبنا ومن خلال كل الثوار في الثورة الفلسطينية، والتي تفخر ثورتنا بانهم يمثلون هذا العديد من الأصدقاء والأشقاء والأخوة الأحرار يفجرون معنا وفي ثورتنا هذه الطاقات، لاحداث التغيير الاستراتيجي بانتصار ثورتنا الفلسطينية بأبعادها العربية وجذورها وامتداداتها العالمية والانسانية.

من هنا يا اخوتي، ليست مصادفة أن ينعقد في عام اقتحامنا الثوري مجلس الامن ست مرات لبحث قضيتنا الفلسطينية ومتفرعاتها، وأن تنعقد أيضاً جلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة للامم المتحدة لبحث قضية شعبنا الفلسطيني وجلسة اليونسكو والخطاب الفلسطيني فيها، وقرارات الامم المتحدة ووقوف ١١٧ دولة تعترف بحقنا وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، واجتماع لجان السلم في بلغاريا، وأول جائزة باسم هوشي منه لثورة فلسطين وثوار فلسطين. والقائمة يا أخواني طويلة، من نيكاراغوا الى الهند، بجانب الرفاق في الدول الاشتراكية الصديقة، إلى مجموعة دول عدم الانحياز، والدول الافريقية، إلى الدول الاسلامية الشقيقة واجتماعات وقرارات لجنة القدس، ثم تأتي أخيراً، وليس آخراً، أوروبا ودورها وبيانها السياسي، وهل هو مجرد بيان منفرد أم له امتدادات وتفاعلات علينا تقييمها بدقة دون اعطائها أكثر من حجمها الحقيقي وقدرتها الفاعلة في ظل الوعي على ميزان القوى في العالم. وهل في امكانية أوروبا، وخاصة دول السوق المشتركة، الخروج من الارادة الاميركية والقرار الأميركي؟ كما قال ماسكي وغيره من المسؤولين الأميركيين في أكثر من مرة تصريحاً وتلميحاً.

يا أهلنا الصامدين في أرضنا المحتلة؛
يا أهلنا في أماكن الشتات واللجوء؛
يا كل ثوارنا ومناضلينا؛

وحدتنا الصلبة، وحدتنا الوطنية الحقيقية، هي الدرع الأساسي الحامي لشعبنا وحقوقه، وحدة شعبنا داخل وخارج أرضنا المحتلة، والتي تكسرت على قلعتها العنيدة كل المؤامرات والمناورات، وتكسرت عليها مؤامرات التوطين والمشاريع المشبوهة ومؤامرة كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي التي تمثل بالنسبة لشعبنا عبودية اخرى وإن ارتدت أثواباً جديدة هذه الأيام لتجميل وجهها القبيح.

وحدة شعبنا داخل وخارج الأرض المحتلة الملتحمة والمتلاحمة، بكل فئاته وقواه الوطنية، التي أثبتت اصالتها في المعتركات والمحن، وزادتها صقلاً المجابهات والآلام، ولكنها اعطت للعالم أجمع المثل والأمثولة في الاصرار العنيد الشامخ لهذا الشعب المعطاء المصمم على انتزاع حقه من براثن الوحوش الكاسرة التي تتربص به وتنهش حتى جثث شهدائه..

وحدة شعبنا بكل منظماته المسلحة وتنظيماته الشعبية والجماهيرية، وباطفاله ونسائه، بشيبه وشبابه يصنع منها هذا الشعب إكسير الحياة للاجيال القادمة، حياة العزة والكرامة والاباء والشمم، الحياة الحرة الكريمة فوق ترابنا الحر الكريم، دون تبعية

أو خضوع، إلا لإرادة هذه الجماهير الشعبية الفلسطينية والعربية، صاحبة الحق وصاحبة القرار وصاحبة المصلحة؛ هذه الوحدة، التي عمدتها الدماء وثبتتها أرواح الشهداء وحمتها سواعد شعبنا، انطلقت وترسخت من خلال ديمقراطية البنادق التي كانت الريادة فيها لحركة «فتح»، وانطلقنا نبشر بها ونحافظ عليها فكراً وأسلوباً وممارسة وعملاً، باعتبارها تجربة ثورية رائدة في الثورات.

لقد بنينا هذه الوحدة على أسس واضحة من الفهم الصحيح والتمييز الدقيق بين الديمقراطية الحقيقية وبين استغلال شعار الديمقراطية بغرض تشويه بعض مضامين هذه الديمقراطية الواعية القوية، فيحاول البعض القفز عليها واستغلالها وتحقيق بعض المكتسبات الضيقة الصغيرة على حساب شعبنا ومكتسباته العظيمة والجبارة.

إن حركتنا وثورتنا، الرائدة في انتهاج هذا الأسلوب الثوري في التعامل الديمقراطي مع الانسان الثوري المؤمن بقناعته الوجدانية التي لا تهتز ولا تلين في هذا المسار والمخاض الأليم، إنما انطلقت من المقولة التي تقول: إن العبيد لا تحارب؛ ولكننا في نفس الوقت نؤكد ونركز على اهمية عدم الخلط الفوضوي تحت هذا الشعار المقدس.

لندع ألف زهرة تتفتح، ولكن يجب ان يكون تفتحها في بساتين الثورة وليس خارجها، وليس لصالح قوى تحاول ان تفرض سيطرتها على هذه الثورة العملاقة، وهم في هذا عبثاً يحاولون، لأن موقف الثورة في هذا حازم حاد وحاسم صارم لا يساوم ولا يهادن ولا يهمل وإن أمهل.

إن الثوار، كل الثوار، وإن المناضلين، كل المناضلين، ومعهم كل جموع شعبنا، سيحافظون على ديمقراطيتها الثورية وعلى مكتسباتها الثورية، لانها إحدى الركائز الأساسية في عماد وحدتنا الوطنية، وهي علامة صحيحة وصحية لصورة الغد المشرق لدولتنا الديمقراطية المبنية على هذه الأسس والمفاهيم والاعتبارات الهامة في مسيرة شعبنا لتحقيق الذات الوطنية بكل صفاتها ونبلها وأصالتها وأقداسها.

فيا اخواني ويا أحبتي، أيها المقاتلون الاشاوس؛
ويا حاملي البنادق في ثورتنا المباركة المنتصرة؛
إليكم جميعاً أتوجه اليوم للعمل معاً من أجل المزيد من التلاحم النضالي بيننا جميعاً.

لنعمل سوياً من أجل مزيد من العمل لتقوية وحدتنا الوطنية الراسخة، لتدعم بها مسيرة شعبنا الظافرة.

وحدة البنادق كل البنادق في الثورة، وحدة المناضلين كل المناضلين في المسيرة، وحدة الثوار كل الثوار في الخندق الثوري، وحدة شعبنا كل شعبنا البطل.

لنصنع معاً الغد المشرق لاطفالنا ولاجيالنا المقبلة على أرضنا الفلسطينية الحرة المستقلة.

أيها الأبطال الصامدون تحت الاحتلال؛

أيها الفرسان الثوار في المواجهات العسكرية اليومية؛

يا شعبنا العظيم في عطائك؛

في هذا اليوم، الذي نودع فيه عامنا السادس عشر من عمر ثورتنا العملاقة المباركة المنتصرة والظافرة عام الاقتحام الثوري، لنلج معاً ونقتحم معاً ونتواكب معاً في عامنا السابع عشر، مسجلين لأمتنا العربية أطول ثورة في العصر الحديث ضد الامبريالية والصهيونية، ضد العنصرية والفاشية الجديدة، ضد القهر والظلم والطغيان، حاملين رايتنا خفاقة عالية، تزداد كل يوم شموخاً وتتعمق كل يوم أصالة وكبرياء، لانكم أنتم وما زلتم فرسانها وحماتها، ولأنكم أنتم الذين اعطيتم هذا الزخم الثوري الذي أينعت فيه انجازات ومكتسبات وانتصارات ثورتكم، ومن هنا كانت الأهمية لهذه البنادق العملاقة ولهذه السواعد التي تحملها، لأنها المعيار الحقيقي لهذه القيم الحضارية بكل ما تجسده من دفاع عن الحق وعن الشعب وعن التراث وعن التاريخ وعن المبادىء والمثل العليا النبيلة وعن الأرض المقدسة التي بورك حولها. ولم تقتصر اشعاعات هذا الزخم الثوري على شعبنا الفلسطيني، ولكنها تخطته الى الأبعاد الحضارية في خضم محيطها العربي، فأثرت على مسار حركة التحرر العربية وتآخت مع حركات التحرر العالمية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. أثرت فيها وتأثرت بها، وتفاعلت معها لتصنع هذا النسيج المتفرد من العمل الثوري العظيم، وخلقت بذلك طاقات وبعثت كوامن من مجريات الأحداث في منطقتنا.

أليس هذا الابداع الثوري ابداعاً خلاقاً، لأن هذا الشعب المعطاء كان وقوده ونوره وعطاءه، وانعكس هذا واضحاً وجلياً في قرار التعبئة العامة التي هزت اعداءنا، عندما أصبحت دعوة التعبئة العامة تدفقاً طوعياً، يرفد الثورة بفلذات الأكباد، ويهبها المهج والأرواح، يتسابقون إلى مواقع الحسم والبطولة وإلى مناقع الدم والشهادة، ويهبون الحياة لشعبهم ولأمتهم من خلال مقارعاتهم للموت وطلباً للشهادة، يثبتون بها حقائق هي حقائق الشعب وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، لأن الحقيقة الفلسطينية، شعباً ووطناً وحقوقاً، تشكل شبحاً وهاجساً مخيفاً لهذه الاطماع والأحلام التوسعية والاستيطانية العدوانية، ولأنها تشكل ثقلاً على الضمير العالمي، وتشكل كابوساً لهذا المعتدي والمحتل للأرض والديار وحلفائه وآلته العسكرية.

أليست حملات ريغان الظالمة علينا تعبر تعبيراً دقيقاً عن قوة هذه الثورة وأهمية القضية، بالرغم من كل محاولات التعتيم والتشويه، لأنها الحقيقة الثابتة والرقم الصعب والهام في معادلة الشرق الأوسط، عندما تهجّم على ثورتنا في أول تصريحين له بعد الفوز بالرئاسة. وسواء أراد أو لم يرد فقد وضعنا على رأس مشاكل الولايات المتحدة وهمومها، جنباً الى جنب مع جميع ما يقلق الادارة الأميركية الجديدة ويشغلها، من سالت ٢ الى محاولات اعادة الهيبة الأميركية والنفوذ الأميركي والسيطرة الأميركية في المواجهات الساخنة والباردة على النطاق العالمي. ولكن ليعلم القاصي والداني، وسواء صرح ريغان

ضد شعبنا وثورتنا بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة او قبل فوزه بالرئاسة، سواء جاء إلى الحكم على رأس الطغمة العسكرية الاسرائيلية بيرس او بيغن، ألا فليعلم الجميع ان لا حل ولا استقرار ولا سلام ولا أمن بالقفز على حقوق شعبنا الثابتة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في العودة، وحقنا في تقرير المصير، وحقنا في اقامة دولتنا المستقلة فوق ترابنا الوطني الفلسطيني. وان الخيار الفلسطيني هو وحده خيار السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط، لانه السلام الذي أكدته الشرعية الدولية عبر ميثاقها وقراراتها التي تركز على حقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف.

لا سلام بدون السلام الفلسطيني.

ولا أمن بدون الأمن الفلسطيني.

ولا استقرار بدون الاستقرار لشعبنا في دولته الحرة المستقلة على ترابنا الوطني الفلسطيني.

ولا حل بدون الرقم الفلسطيني، باعتباره الرقم الاساسي والصعب في معادلة الشرق الاوسط.

بهذا التصميم وبهذه الارادة وبهذا الاصرار والعناد الثوري الذي لا يعرف الملل ولا الكلل ولا التعب ولا التردد ولا التراجع، وإنما التقدم بثبات وثقة، يُصنع تاريخنا ويصنع تاريخ أمتنا وتاريخ المنطقة. إن صناع التاريخ هم حماته، وإن صناع المستقبل هم وحدهم اصحابه وهم القادرون على القتال والنضال من أجله وفي سبيل تحقيقه.

الهدف كبير ونبيل وسام، وبهذا ندخل العام السابع عشر لثورتنا، متسلحين بأروع ما يمكن أن يتسلح به مجاهدون وثوارا وأحرار، وبأعمق ما يمكن أن يزخر به شعب وجماهير هذا الشعب من الايمان العميق في قلوبنا، وبكل المثل السامية التي نؤمن بها، وبكل الكبرياء والتحدي المتجمع في أمتنا العربية امام غطرسة هذا العدو وآلته العسكرية الاميركية.

لقد صنعنا المستحيل معاً، وصنعنا ملحمة الصمود، وصنعنا معجزة الثورة معاً، منذ اللحظة التي تحول فيها شعبنا من شعب لاجيء وكَمٍ مهمل في أروقة وكالات الاغاثات الدولية الى كراديس الجهاد وصفوف الثوار، وأعدنا المنطق السياسي الى حقائقه وأصوله. والآن، وفي عامنا السابع عشر، نقتحم المستحيل الجديد، ونكتب الملحمة الجديدة، ونصنع المعجزة المتجددة؛ نواجه التحديات المصيرية باتجاه هدفنا الوطني والقومي، باتجاه فلسطيننا وقدسنا.

في عامنا السابع عشر خيارنا الوحيد فلسطيننا ولا خيار غيره ولا خيار بديلاً عنه.

إنه عام الخيار الفلسطيني إرادة وملحمة. وما أروعها من ملحمة وما أنبلها من معجزة تصنعها السواعد المؤمنة، ويخلقها الشعب العظيم. ونحن معاً وسوياً وجنباً الى جنب نصنع الحدث ونصنع التاريخ بأحرف من نور ونار، وتسير مواكب النصر قوافل

وقوافل وسط الليل المدلهم المحيط بمنطقتنا وبأمتنا. ومثار النّقع فوق رؤوسنا تتهاوى أستاره، لتصنع الفجر الجديد والأمل المشرق والاختيار الفلسطيني على أرضنا الفلسطينية الحبيبة محررة ومستقلة.

طوبى للفرسان الكافحين والمقاتلين في خنادق العزة والكرامة والكبرياء؛ وتحية اكبار واعتزاز لشعبنا الصامد المثابر البطل في وجه سياط الاحتلال، وتحية تقدير وافتخار لشعبنا الذي استبدل ثيه اللجوء بالوية النصر.

الخلود والمجد كل المجد لشهدائنا الأبرار

وإنها لثورة حتى النصر

شفيق الحوت

فايز صائغ
كان أستاذاً لجيل!!

هذه الكلمات ليست رثاء في فايز صائغ. لقد استعملت كل الكلمات أمام هذا الشلال المتدفق من الدم الفلسطيني وأقرت بعجزها عن الوفاء بمهمتها، ولم يبق منها مما يقال في مثل هذه المناسبة اليومية، سوى تلك التي تُجدد العهد على المضي في طريق الثورة حتى النصر. ولا أظن أن روح الفقيد الراحل ترتاح لسماع أيّ قول أكثر من ذاك القسم العظيم.

كذلك، إن هذه الكلمات ليست تأريخا لسيرة الفقيد، ولا هي تسجيلاً لما قدّم وأعطى، فسيرته الحافلة وعطاؤه الكبير، يحتاجان إلى دراسة عميقة ودقيقة، أمل أن تجد القادر على الوفاء بها، لا من أجل الفقيد وحسب، وإنما أيضا، من أجل القضية التي نذر نفسه لها، وأعطاها أعز ما لديه، ذلك القلب الذي توقف عن الخفقان.

هذه الكلمات ليست أكثر من خواطر دارت في خلدي عندما فجعت بالخبر الاليم. كنا لحظتئذ، أعضاء وفد المنظمة إلى الأمم المتحدة، في قاعة الجمعية العامة، نناقش ونحاور حول «جملة» في «فقرة» من مشروع قرار حول قضية فلسطين. تلك «الجملة» بالذات، كانت من صياغة الفقيد، أوصانا بضرورة إضافتها.

ووصل الخبر، وبدأ ينتشر همسا بين الوفود، لينشر على جو القاعة مسحة من الوجوم والحزن والأسى. ولا يوجد في الامم المتحدة، بل وفي العالم كله من سمع بقضية فلسطين ولم يسمع بفايز صائغ. من لم يلتق به قرأ له، أو شاهده على الشاشة الصغيرة، أو استمع إلى حديث أو محاضرة له مما كان يحرص الكثيرون على تسجيله في أشرطة كاسيتات لتعمّ في جميع الأندية والأوساط.

فعلاً، لم نرد أن نصدق الخبر. كان يعز علينا أن نصدقه، ونحن الذين توالينا على محادثة فايز عبر الهاتف قبل ساعات من الخبر. لعلها كانت آخر مخابرة هاتفية له، وتحولقنا حول الهاتف مرة أخرى، ونحن هيّابون من رفع السماعة للسؤال والاستفسار.

ومع دقات جرس الهاتف، كانت دقات قلوبنا! وردّت علينا وحيدته، بنت الرابعة عشرة، وبرزانة موروثة عن والدها، قالت لنا:

- كل ما أعرف أن والدي اصيب بنوبة، فنقلته والدتي إلى المستشفى.

ولم نكن نرغب بالمزيد، لا هي ولا نحن. أردنا التعلّق بالأمل. ولكن القلق المستبد لم يرحم... ثم جاء صوت النعي. لقد توقف القلب المتعب عن الخفقان.

هكذا إذن! انتهى كل شيء؟

وماذا يمكن للمرء أن يقول في مثل هذه اللحظة؟ أيقول تبّا لهذه الحياة، أم تبّا للموت؟ ولكنها سنّة الكون وقانون الحياة المحكومة بالموت!

ثم يكتشف المرء أنه ليس كل من عاش عاش، وليس كل من مات مات. وتتداعى الافكار في الرأس ليعتبر من يستطيع الاعتبار، وما أندر من يعتبرون رغم تكرار المأساة الانسانية كل يوم بل كل لحظة. وتنتهي إلى قرار، لا يخلو من العزاء، بأن من كان مثل فايز صائغ لا يموت. وكيف يموت من كانت آثاره ونضالاته وسيرة حياته تملأ الدنيا وتشغل الناس. لا يموت إلا من عاش لذاته، ولكن من عاش لغيره، للناس، للمثل العليا، لقيم الخير والحق، فإنه يرحل، يغيب، ولكنه لا يموت.

قضيته كانت قنديل مشواره في هذه الدنيا، يستعين به بحثا عن طريق، عن عقيدة، عن حزب، عن قائد، عن فكرة، عن أي خشبة خلاص تضع حداً لمأساة شعبه... مأساة عمره.

خيباته في البحث لم تثنه رغم الألم والمرارة. وما أكثر ما تألم فايز وما أُصيب بالمرارة وحبات الامل تتفرط بين يديه واحدة وراء الأخرى. ترك الوظيفة والمنصب الرسمي مؤثراً البحث والدرس ومتابعة العدو أربعة وعشرين ساعة على مدار السنة. لا أذكر بالضبط عدد ما في مكتبته «الفلسطينية - الاسرائيلية» من كتب ونشرات ووثائق وقصاصات صحف، ولكن ما من شك أنها توازي وربما تفوق ما لدى بعض المؤسسات والمراكز المختصة. وكنت أعرف أنه لا يوجد صحيفة أو نشرة اسرائيلية أو صهيونية إلا وكان مشتركا فيها. كان يقرأ ويدوّن الملاحظات ثم يسجلها بطاقات صغيرة ويؤرشفها. لديه من هذه البطاقات ما لا يمكن عده، وإن كان يمكن قياسه بعشرات الأمتار.

تسأله عن أي قرار، أو عن أي تصريح، أو أي وثيقة، فيجيبك على الفور بكل التفاصيل، بما في ذلك أحيانا، التاريخ ورقم الصفحة أو الوثيقة التي احتواها ذلك القرار أو ذلك التصريح. كان «كومبيوتر ادمياً»، ومع المعلومة التي يعطيك اياها هنالك تلك الشحنة من العاطفة الوطنية الصميمة.

كان عربيا حتى العظم؛ فلسطينيا حتى النخاع. ما استنفرته جهة عربية أو فلسطينية إلا واستجاب بحماس وأعطى ما عنده. وما أكثر ما كان هو الذي يبادر ليستنفر الهمم رغم مرارة التجربة والام الخيبة.

وإن لم يكن لفايز صائغ من آثار سوى ذلك القرار الضخم الذي صاغه بعقله وأصابعه، قرار إدانة الصهيونية، في الامم المتحدة، باعتبارها حركة عنصرية، لكفاه مجداً؛ وإن كانت مرافعته عن هذا القرار من خلال الدراسة التي قدمها حول هذا الموضوع تفوق القرار نفسه بعمقها ووضوحها وشمولها وبراهينها الفذة الساطعة.

وبقدر ما كان مفكرا وكاتبا وصائغا لادق القرارات، فلقد كان محاورا بارعا، قوي الحجة، لماحا، هادىء الاعصاب، واعيا لمكامن الضعف عند خصمه، مدركا باستمرار لأهمية ذلك الفريق من المستمعين والمشاهدين، فسرعان ما يشدهم إليه بأناقته اللغوية وسخريته التي لا تخلو من الدعابة.

ذات مرة، وفي حوار مع ممثل للعدو، أمام جمهور من الطلبة الجامعيين، سألته إحدى الطالبات بايعاز من شخص كان يجلس بقربها - أغلب الظن أنه من الصهاينة المحترفين - سألته تقول:

- كيف تريدنا أن نصدق ما تقول عن رغبة العرب في السلام وعبد الناصر يدعو إلى رمي اليهود في البحر كما ورد في كتابه «فلسفة الثورة»؟

ابتسم لها فايز، ولم تفته ملاحظة من كان بقربها وهمس في اذنها، وقال لها:

- لا وقت لدي أضيعه في الرد عليك. ولكني سأبعث إليك، الآن، كتاب عبد الناصر فهو في حقيبتي، وأرجو أن تبحثي لي عن الصفحة التي ورد فيها مثل هذا الكلام.

وطلب إلى أحد الطلبة الجالسين في مقدمة الصفوف أن يناولها الكتاب، وراح هو يرد على محاوره وعلى بقية الأسئلة.

ومر الوقت المخصص للمناظرة - ويقول لي الراوي: وكدنا نخشى أن ينتهي الحوار قبل الاقتصاص من صاحبة السؤال. غير أن فايز تلفت في اللحظة المناسبة إلى الطالبة وقال لها:

- الكتاب صغير وصفحاته محدودة، فهل عثرت على ما زعمت أن عبد الناصر قد قاله؟

ولم ينتظر منها جواباً، لأن الجواب معروف، فأضاف:

- أنا أعذرك لجهلك، وأتركك لشأنك لتتصرفي مع هذا الذي ضلّلك ويريد تجهيلك وتجهيل كل الرأي العام الأميركي ولو باتباع اسلوب الكذب.

واحدة اخرى. وكان الحوار تلفزيونيا، ومع «مستر مورمون»، المستشار السياسي في السفارة الاسرائيلية. وبدأ مورمون الحديث بسلسلة من الأكاذيب عن عدد اليهود الذين قتلوا في الخمسينات على أيدي «الارهابيين» الفلسطينيين.

وصمت فايز حتى انتهى مورمون هذا، فقال موجها حديثه لمنسق الحوار:

اريد أن اسأل إن كان هذا الذي أمامي هو المستر مورمون المستشار السياسي في السفارة الاسرائيلية.

واستغرب المنسق السؤال وتطلع إلى الثاني الذي بادر للرد بنعم.

فسأله فايز :

– وهل أنت نفسك الذي كتبت مقالة تحت عنوان (ذكرى) في صحيفة (ذكر اسمها كذلك) بتاريخ كذا؟ فأجاب الآخر :

– نعم.

وعندها توجه فايز بعينيه إلى العدسة التلفزيونية موجها حديثه للجمهور وقال:

– يبدو أيها السيدات والسادة اننا أمام محاور يذكرنا بقصة الدكتور جيكل والمستر هايد... وعلينا أن نحدد أيهما الصادق الدكتور جيكل أو المستر هايد.

ثم أخرج من حقيبته تلك المقالة وبدأ بقراءة مقتطفات منها تكذّب معظم ما ورد على لسانه أمام الشاهدين.

فما كان من المستر مورمون إلا أن حمل حقيبته وغادر الاستوديو... وكانت ضجة ما بعدها ضجة!

هذه نماذج من مقابلات فايز وهي أكثر من أن تعد أو تحصى. وقبل القفز عنها، أذكر واحدة ثالثة، حدثت في بيروت وفي الجامعة الاميركية بالذات. تلقيت الدعوة للاستماع إليه في محاضرة عن «الصهيونية» وكانت قاعة «الاسيمبلي هول» مكتظة بالجمهور. وتأخر فايز عن الحضور، وبدأ الهمس بأن الرجل مريض لا يستطيع مغادرة الفراش. ولاحظت الارتباك على الطلبة منظمي اللقاء، ثم فوجئنا بعدد منهم يحمل آلة للتسجيل يضعونها على المنبر.

ولم يقل عريف الاحتفال شيئاً، واكتفى بكبس الزر لنسمع صوت فايز يعتذر عن هذه الطريقة الغريبة للالتقاء بالجمهور بسبب المرض، ولعله كان القلب منذ تلك الأيام. وبدأ بالحديث، وشدت آلة التسجيل الآذان إليها، وكان الرجل بشخصه يقف وراء الميكروفون، يتدفق بطلاقة منتظمة ومنطق متسلسل باسلوب بليغ يصل القمة في بساطته ويسره.

وكان فايز صائغ من النوع المبادر باستمرار لفتح آفاق جديدة للنضال. وعندما انتمى لمنظمة التحرير الفلسطينية، كعضو في مجلسها الوطني، كان يُغني المجلس بمداخلاته وتحليلاته، كما أن له شرف تأسيس مركز الأبحاث في المنظمة، اثر تعيينه عضوا في لجنتها التنفيذية، وكان أول مدير لهذا المركز العلمي الثقافي الهام.

إن مثل هذه المبادرات والنشاطات، تبدو اليوم، في الثمانينات، وكأنها من بديهيات العمل الفلسطيني؛ غير أنها لم تكن على الاطلاق كذلك في أواخر الاربعينات والخمسينات حتى أواسط الستينات. في هذه الفترة من عمر المأساة، كان فايز وقلة من أمثاله وأبناء جيله، هم الذين تصدّوا للمأساة ورفضوا الانحناء لها. كانت صرخاته وأمثاله من النخبة الفلسطينية تشبه الصرخة في الواد سرعان ما تذهب أدراج الرياح. لم يكن أيامها ثمة وعي، لا فلسطيني ولا عربي ولا دولي، بقضية فلسطين وحقيقة العدو الصهيوني. ومن هنا فإن نضالات أبناء هذا الرعيل الذي ينتمي إليه الفقيد وهو من طلائعه تعتبر، في نظري،

القواعد الراسخة التي مهدت لمسيرة الكفاح الذي نعيشه اليوم في ظلال الثورة الفلسطينية.

في تلك الحقبة الماضية، حقبة ما قبل الثورة وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، كانت الحاجة ماسة إلى نوع من الرجال من طينة خاصة، مشحونة بايمان لا يقهر وعزيمة لا تعرف الوهن وصبر لا يعرف الحدود. فلقد كان كل ما حولنا أطلالاً وخرابا. الوطن والانسان كانا مهدمين محطمين، والدنيا من حولهما ظلام! لذلك كانت عظمة فايز ورفاقه، وكانت ريادتهم وقيادتهم موضع تقدير واحترام خاصّين.

وبعد...

وكما قلت في بداية هذه الكلمات، إني لا أسعى لرثاء فايز ولا لتاريخ سيرته أو لتسجيل أعماله. فهذه خواطري ساعة سمعت الخبر. وكل ما استطيع قوله، بكل الصدق والأمانة، أن فايز كان استاذا لجيل بأكمله، وخير شهادة بالاستاذ، أن تلامذته باتوا ثواراً يملأون الدنيا نضالاً وكفاحاً على طريق التحرير والنصر.

كان فايز قلبا وعقلاً جبارين. خذله قلبه، أما عقله فلا يزال يشع مضيئا... وهو حي لن يموت.

محمود عباس (أبو مازن)

حتى لا نقـع في الخطأ

أساء احتدام الصراع العربي الصهيوني الى حقيقة النظرة العربية تجاه اليهود، إذ انحرف الكثيرون سواء في الوطن العربي أو خارجه عن الفهم الحقيقي لطبيعة هذا الصراع، عندما صوّر على أنه صراع ديني بين اليهود الذين حلموا بالعودة إلى «أرض الميعاد» من المنفى، بعد شتات دام عشرين قرنا، وبين المسلمين الذين عاشـوا فيها – عرباً – قبل هذا التاريخ وبعده. ويتبارى المؤرخون وعلماء الدين والاجتماع في تقديم الحجج والأدلة والبراهين، وكل يعود إلى مصادره وأسانيده في التوراة والتلمود والقرآن والعهد الجديد، يلتمس برهانه ليبدأ هجومه، ولتستمر معركة طويلة لا تنتهي؛ ولكن هذه المعركة بعيدة كل البعد عن ساحتها الأساسية.

وكلما هدأت نيران الحرب الفقهية والتاريخية والقانونية، لا تلبث أن تشتعل مرة أخرى لتبتعد أكثر فأكثر عن ميدانها الحقيقي. ولعل آخر ما تفتّق عنه عقل الصهيونية، وبمناسبة الحديث عن توحيد «القدسين» في واحدة، هو قول مناحيم بيغن أن اسم القدس – أورشاليم – ورد في التوراة ألفا وخمسمئـة مرة، بينما لم يرد لها ذكر في القرآن ولو مرة واحدة. وهذا على زعمه دليل قاطع بأن لا حق للمسلمين فيها وانها لليهود. وعدهم بها الله رب ابراهيم ورب موسى. ويجر الى هذا الجدل كل الساسة العرب، يبحثون في بواطن التاريخ وكتب الفقة والدين عن كل ما يثبت أن ابراهيم هو جدنا وجدهم، وأبونا وأبوهم، وأن الوعد الالهي لنا ولهم، وان الأرض أيضا لنا ولهم.. نحن أبناء اسماعيل.. وهم أبناء اسحق.. ولدي ابراهيم.

إلا أن نتائج هذا الجدل لا تقف عند هذا الحد، بل تنبش شيئاً دفيناً لا يمكن الشفاء منه بسهولة، هو الكراهية اليهودية-الاسلامية؛ ولنقل الكراهية العربية-اليهودية. وهكذا انقلبت القضية الى مجابهة بين كل يهودي من جهة، وبين كل عربي أو مسلم من جهة أخرى. وهذا بالتأكيد ما رمت اليه الصهيونية مؤيدة من الامبريالية، لتؤكد نظريتها القائلة بأن العداء لليهود عداء ديني أبدي، وهي بذلك تهدف من وراء إثارة هذا الجدل،

الى وضع إطار جديد لطبيعة الصراع في المنطقة، ينطلق من أسس دينية أو تاريخية أو قانونية، لتسعر العداء الذي بدأ يستفحل بين اليهود - كأصحاب ديانة - وبين العرب والمسلمين - كأصحاب ديانة - أيضاً، ومن ثم تلفت الانظار عن جوهر المشكلة وأسبابها ودوافعها.

لقد عاش اليهود في مختلف البلدان العربية ولا زالوا، من اليمن حتى المغرب ومن سوريا حتى السودان؛ وعلى الرغم من أن تواجدهم بات ضئيلا في هذه البلاد إلا أن سبب رحيلهم لم يكن عربياً، ولم يكن اضطهادا أو تنكيلا أو طردا، رغم أن مشكلة فلسطين كانت ولا زالت قائمة، ورغم أن الصراع وأسبابه ما زالت تستند الى الجذور الخاطئة وتنهل من الأصول المنحرفة.

إن الشرخ الوطني الذي حصل بين اليهود ومواطنيهم الآخرين، في البلاد العربية، يعود تاريخه الى النصف الأول من القرن الماضي - القرن التاسع عشر - مقترنا بتفاقم المسألة الشرقية وتكالب الدول الاستعمارية على اقتسام إرث الامبراطورية العثمانية، قبل انهيارها، وصراع هذه الدول على كسب مناطق نفوذ من خلال ادعاء الحماية للأقليات الطائفية، التي تعيش في هذه المنطقة، تسويغاً لتدخلها المباشر في شؤونها، وتمهيداً للسيطرة عليها والحاقها بأملاكها. ولما كان اليهود أقلية لها أهميتها واعتبارها في المنطقة العربية، فقد كانت هدفا يتصارع عليه الكبار الذين استخدموها ورقة يلعبونها في الوقت المناسب، واحتياطيا يؤدي دوراً أساسياً في بناء مشاريع الاستعمار للسيطرة على المنطقة. ففي الوقت الذي عمدت فيه فرنسا الى تجنيس يهود شمال أفريقيا بجنسيتها، ليرتفع رصيدها من المستوطنين المرتبطين بها مصيريا، سعت انجلترا الى تعميق فكرة طلب الحماية من قبل اليهود في المشرق العربي. إلا أن تحقيق التجنيس والحماية تطلبا تمهيدات ضرورية تبدأ باثارة المشاكل، بين اليهود وباقي المواطنين من الطوائف الاخرى، مما تطلب بدوره افتعال موجات من الاضطراب والاضطهاد وبرعاية هذه الدول وبتدبيرها كي تصل الى الهدف.

من هنا كانت فكرة اقامة دولة يهودية في فلسطين تحقق للدول الاستعمارية جملة أهداف، ولكن ليس بين هذه الاهداف جميعاً هدف يهودي أو مصلحة يهودية واحدة. وجاءت بداية الحديث عن إقامة دولة يهودية في سنة ١٧٩٨، عندما أصدر نابليون بونابرت منشورا يدعو فيه اليهود إلى إقامة دولتهم في فلسطين. وفي سنة ١٧٩٩ أصدر منشوراً آخر يدعو فيه يهود أفريقيا وآسيا الى الالتفاف حوله لاعادة بناء القدس القديمة. وفي سنة ١٩٦٠ أصدر أرنست لهران السكرتير الخاص لنابليون الثالث امبراطور فرنسا، نشرة عنوانها «المسألة الشرقية»، يدعو فيها اليهود الى العمل لبعث وطنهم تحت الحماية المقدسة لفرنسا المحررة. وبعد ذلك بفترة قصيرة، رعت الامبراطورة أوجيني لجنة تشكلت في باريس لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين. ثم انتقلت المبادرة الى بريطانيا عقب احساسها بخطر محمد علي باشا، فأحدثت في القدس، في سنة ١٨٣٩ قنصلية بريطانية، وهي أول قنصلية لدولة غربية في المدينة المقدسة، وقد وضعت اليهود تحت حمايتها. وفي سنة ١٩٤٠ دعا اللورد شافتسبري في تقريره، الى اقامة حاجز بين الجزء

الغربي من أفريقيا والجزء الآسيوي، عن طريق دولة تحت حماية انجلترا. وفي ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٤٠، قدمت مذكرة الى بالمرستون، وزير الخارجية البريطانية، تتضمن خطة لاستعمار فلسطين. وفي آب (أغسطس) ١٨٤٠ وجه بالمرستون تعليمات الى سفيره في استانبول لتشجيع اقامة اليهود في فلسطين، وذلك لمنع أية محاولة يقوم بها محمد علي باشا لتوحيد مصر وسوريا.

وفي سنة ١٨٧٧ نشر الديبلوماسي البريطاني، جيمس نيل، كتابا بعنوان «النزوح الى فلسطين أو جمع شمل اسرائيل المشتتة» قال فيه: «إن احتمال امكانية استيطان أرض فلسطين من قبل الانجليز بنفس النجاح الذي استوطنوا به أميركا الشمالية بعيد جداً، بسبب حرارة الجو والصعوبات التي يقيمها العرب والافتقار الى حماية فعالة» لذلك فهو يقترح أن يستخدم اليهود لتحقيق هذا الاستعمار.

ليست المصادفة هي التي وحّدت بين أفكار المستعمرين البريطانيين وزعماء الحركة الصهيونية في العمل على استعمار فلسطين، بزرع اليهود فيها. فاذا تحدث هرتسل عن قيام اليهود بحراسة المصالح «الحضارية» الغربية، فان جيمس نيل يرى أن التضحية باليهود من أجل القيام بهذه المهمة أقل كلفة من التضحية بغيرهم وأرخص ثمناً، لانه يعرف، سلفاً، الثمن الباهظ الذي سيدفعه المستعمرون بسبب حرارة الجو والصعوبات التي سيقيمها العرب، وانعدام الحماية الفعالة. ان هذا الثمن لا يستطيع أن يدفعه من حساب الأوروبيين المسيحيين، فلماذا لا يدفع من حساب اليهود؟ إن مثل هذه الافكار تذكرنا برسالة أودين مونتاجو، الوزير اليهودي في الحكومة البريطانية، عندما أعلنت وعد بلفور، إذ قال: «إن الحكومة البريطانية حكومة معادية لليهود لأنها تطلب منهم الرحيل الى فلسطين لاقامة وطن قومي لهم».

وفي سنة ١٩٠٧ جاء بنرمان، رئيس حزب الأحرار، لرئاسة الحكومة البريطانية، فشكل جبهة من الدول الاستعمارية الاوروبية، شملت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وايطاليا واسبانيا، باستثناء المانيا. وانبثقت عن هذه الجبهة لجنة هدفها البحث عن الأسباب والوسائل التي تمنع سقوط الامبراطوريات القديمة. وقد صدر عن هذه اللجنة تقرير يقول: «إن هناك حقيقة أساسية مشتركة بين دول الاستعمار، وهي أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر شريانا حيويا للمصالح الآنية والمقبلة، فهو جسر بين الشرق والغرب وممر طبيعي لآسيا وأفريقيا. وأية حماية ناجحة للمصالح الاوروبية المشتركة لا تتوفر إلا من خلال السيطرة عليه وعلى شطآنه الشرقية والجنوبية، وكل من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على العالم. إن الشعب الذي يقطن شواطىء المتوسط الجنوبية والشرقية هو شعب واحد تتوافر له الوحدة التاريخية والدينية واللغوية والآمال وجميع مقومات الوحدة الى جانب الثروات وأسباب القوة والنهوض، ويستطيع هذا الشعب، في مدى قرن واحد، أن يكون تعداده مئة مليون نسمة بسبب شرائعه التي تشجع على التزاوج والتكاثر، وإذا قدّر للوسائل الفنية الحضارية والصناعية الحديثة أن تصل اليه، الى جانب التعليم والثقافة، فانه سيصبح مصدر الخطر الأساسي على مصالح الاستعمار

وامبراطورياته، لذلك فان على الدول ذات المصلحة العمل على استثمار تأخر هذه المنطقة وتجزأتها وابقاء شعوبها مفككة جاهلة متناحرة. وعلينا محاربة اتحاد هذه الشعوب أو توحيدها بأي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الروحي أو التاريخي، وايجاد الوسائل العملية القوية لفصلها بعضها عن بعض. ومن هنا لابد من فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي باقامة حاجز بشري قوي وغريب بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار عدوة لسكان المنطقة».

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ وجه حاييم وايزمان رسالة الى رئيس تحرير صحيفة المانشستر جارديان، يقول فيها: «انه إذا وقعت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني، ثم شجعت بريطانيا استيطان اليهود في فلسطين واقامة مجتمع يهودي يعتمد على بريطانيا، وأمكن ادخال مليون يهودي هناك في فترة تمتد من عشرين الى ثلاثين عاما، فان هؤلاء اليهود سيطوّرون هذا القطر ويكونون حرسا فعالا يحمي قناة السويس».

وجاء في مذكرات تشرشل: «إذا أتيح لنا في حياتنا وهو ما سيقع حتما، أن نشهد مولد دولة يهودية لا في فلسطين وحدها بل على ضفتي نهر الاردن معا، تقوم تحت حماية التاج البريطاني وتضم ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي، فاننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية».

ليس فيما ذكرنا من مشاريع استعمارية لفلسطين – والتي وردت على لسان معظم زعماء أوروبا منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر وحتى العقدين الاولين من القرن العشرين – أي أثر للمصلحة اليهودية المحضة أو للتطلعات اليهودية التاريخية أو الدينية، لأن اليهود في تلك الحقبة من الزمن كانوا في أحسن حالاتهم الاندماجية، وكانت «اللاسامية» قاب قوسين أو أدنى من الاضمحلال والتلاشي.

إن عقل عتاة الاستعمار الغربي المسيحي، هو الذي تفتق عن امكانية الاستفادة من اليهود كأصحاب ديانة ليبنوا بهم سدا منيعا يحمي «الحضارة» الغربية من «همجية» الشرق، وقد سبق هؤلاء اليهود الى هذه المنطقة لاداء هذا الغرض، بعد أن افتعلت المجازر والمكائد لليهود بدءاً من أوروبا الشرقية في سنة ١٨٨٢، مرورا بمذابح الحرب العالمية الثانية، وانتهاء بأحداث باريس وبلجيكا التي تمّت مؤخرا.

ولكن تحقيق مثل هذا الاستيطان، وتأمين اقتلاع اليهود من جذورهم ومن أوطانهم التي عاشوا فيها مئات السنين لا يكفيه استثارة العداء لليهودية وتنظيم المذابح والاضطهاد، بل يحتاج الى نوع من الايديولوجية التي تشعل النفوس حماساً وتلهب الخيال، وتكون الدافع الذاتي لليهودي لاختيار فلسطين وطنا جديدا يستبدله بالوطن الذي ترعرع فيه. وبدون هذه الايديولوجية فانه سيختار مكانا آخر، أكثر أمنا واستقرارا، من تلك البلاد التي تضطهده وتقمعه. وفي مثل هذه الحالة فان العالم الجديد – أميركا واوستراليا وكندا – وغيرها، ستكون المكان الملائم الذي يستطيع فيه اليهودي أن يعيش آمنا على نفسه وعائلته وماله. ولذلك فقد تمّ اختيار الحركة الصهيونية التي تتحدث عن

شعب يهودي واحد، ذي عرق واحد وأصل واحد وجنس واحد وتطلعات وآمال واحدة. واستعانوا بهرطقات التلمود التي كتبها حاخامات اليهود في بابل، ليضفوا على الهلوسة القومية الفوقية العرقية مسحة من القدسية الدينية، لتكون فكراً سياسيا مناسبا لكل الأذواق والاتجاهات والميول والأفكار وبضاعة تباع لكل الناس. وامعنوا في إضفاء الصبغة الدينية على أفكار تلك الحركة، الى الحد الذي جعل الكثيرين من المفكرين العرب ومثقفيهم، يعدّون أنفسهم للاجابة على الطروحات التي بدأ أنصارها يطرحونها في كل مكان، كقنابل الدخان التي تموه الحقيقة وتبعد الانسان السوي عن مسارها.

ولم تكن دول أوروبا الغربية وحدها التي فكرت في إقامة دولة لليهود لتستفيد من وجودهم في حماية مصالحها، بل سارت على المنحى نفسه الولايات المتحدة الأميركية، التي لم تكن معروفة بميولها الاستعمارية، في تاريخ اقتصرت فيه هذه الميول على الدول الاوروبية. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تغطي تلك الميول والتطلعات فترة طويلة من الزمن، وأن تخدع شعوب العالم بالشعارات التي رفعتها على تمثال الحرية، تلك الشعارات التي تتحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ففي سنة ١٨٤٠ بدأت الولايات المتحدة الأميركية، بتحريض الحركات الدينية المسيحية لاعادة بعث العهد القديم من الكتاب المقدس، واحياء فكرة اقامة دولة اسرائيل في فلسطين، وهذا ما أكّده الحاخام اليهودي الاميركي يسرائيل غولد شتاين، في صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ١٩٧٦/٧/٨، حيث قال: «لقد بعث مؤسس الكنيسة المورمونية، جوزيف سميث تلميذه أوريسون هايد، الى القدس من أجل تسهيل تحقيق نبوءة «بعث اسرائيل»، وذلك في سنة ١٨٤٠. ومن بين كتب التوصية التي حملها معه هايد، كتاب من وزير خارجية الولايات المتحدة وآخر من حاكم الينوي. وفي سنة ١٨٥٠ قام وارد كريسون وهو قنصل الولايات المتحدة في القدس، بتأسيس مستوطنة زراعية في منطقة القدس، خصص لها ثروته الخاصة، وخطط لتأسيس مستوطنات أخرى، وحاول الحصول على دعم زعماء اليهود، ولكنهم لم يستجيبوا له رغم أنه تحول عن ديانته المسيحية الى الديانة اليهودية. وفي سنة ١٨٦٨ أرسل القائم بأعمال القنصل الأميركي في القدس، تقريراً الى حكومته عن أوضاع اليهود في فلسطين وعن حالة البطالة التي تسودهم، وكيف انهم يعتاشون من التبرعات التي تأتي من أوروبا وأميركا، واقترح على حكومته أن تحول هذه التبرعات لاستيطان الشباب خارج مدينة القدس. ولكن هذه المحاولة فشلت، فعمدت الحكومة الاميركية الى ارسال مجموعة من المسيحيين لاستيطان مناطق في فلسطين (يافا) ولكنهم فشلوا أيضا، مما حمل الحكومة الاميركية على السعي للاستعانة بيهود أميركا لحثهم على السفر الى فلسطين ودعم هذا الاستيطان.

أما بالنسبة الى وعد بلفور، فقد كان نتاجا مشتركا وحصيلة لجهود ثنائية، أميركية بريطانية، إذ تمّ الاتفاق عليه بين ولسون رئيس الولايات المتحدة، وبلفور وزير خارجية بريطانيا، على الرغم من أن أميركا أصرّت على اخفاء دورها حتى اب (اغسطس) ١٩١٨، حيث أظهرت جانبا من هذا الدور عندما أعلنت موافقتها على هذا الوعد، دون أن تشير،

من قريب أو بعيد، الى المشاركة الفعّالة في المفاوضات والمباحثات التي سبقت الاعلان.

مرة أخرى نعود للقول: أين هي البصمات اليهودية على كل هذه المشاريع، وأين هي المصلحة اليهودية في بناء مثل هذه المشاريع؟ إن ما نستخلصه من ذلك أن اليهود، بشكل عام، كانوا آخر من يعلم، وان الآخرين هم الذين كانوا يخططون لهم المستقبل الذي يريدون، ويرسمون لهم الحياة التي يرغبون دون أن يكون لهم - اليهود - أية رغبة أو مطمع في ذلك.

من المعروف تاريخيا أن تيودور هرتسل لم يفكر بانشاء الحركة الصهيونية إلا سنة ١٨٩٧، وأنه كان حتى سنة ١٨٩٥ يدير مدرسة للكثلكة، يدعو من خلالها اليهود الى الاندماج في الديانة المسيحية تمهيدا لاندماجهم في المجتمعات الاوروبية، ثم تحوّل فجأة ليصبح أول «نبي» للصهيونية، وليعقد أول مؤتمر للحركة الصهيونية، ثم لتُفتح أبواب القياصرة والأباطرة والفاتيكان أمامه وليصبح شخصية دولية مرموقة.

إن ما تقدم يعتبر لمحات بسيطة تضيء الطريق أمام معرفة الأصول التي استندت اليها فكرة اقامة دولة يهودية في فلسطين. تلك اللمحات هي غيض من فيض الوثائق والمستندات، التي تدل دلالة قاطعة على أن هذا المشروع لا يمت الى اليهودية بصلة، وان اليهود مُلّوا فيه الوقود الذي يحترق ليحرك قاطرة الاستعمار القادم من الغرب الى الشرق. ولئن جاء بعض هؤلاء اليهود الى فلسطين بالدافع الصهيوني، فان السواد الأعظم منهم جاء بفعل أسباب بعيدة كل البعد عن هذا الدافع، بحيث وجد نفسه في مصيدة لا فكاك منها. وهذا ما يفسر سيل الهجرة المعاكسة من فلسطين الى أميركا وغيرها، ويفسر أيضا وجود عشرات الألوف من المهاجرين السوفيات المتنقلين بين المدن الأوروبية بحثا عن ملجأ، أي ملجأ، يعيشون فيه، غير اسرائيل. ويفسر في النهاية وجود أربعة أخماس يهود العالم خارج «دولة اسرائيل».

وعلى الرغم من ذلك، فاننا نرى تحريف التاريخ والانحراف عن مساره، باعادة الأمور الى أصول مصطنعة، وجذور باهتة ونحن نلهث وراءها نحاول دحضها تارة والتعامل معها تارة أخرى، دون أن ندري أننا نُجر إلى مصيدة قاتلة لا فكاك منها.

وفي الوقت الذي يتحدث فيه مفكرون ومثقفون وباحثون يهود - وحتى صهاينة - عن الأصول الصحيحة للمسألة الصهيونية، يصر كثير من مفكرينا ومثقفينا وباحثينا على الاستمرار في الجري وراء الأوهام - التي يبثها بين الفينة والأخرى خبثاء الصهيونية وزعماء الفكر الاستعماري - ناسين أو متناسين أن اعادة «الحق اليهودي» في فلسطين الى عشرين قرنا من الزمان - أيا كانت الأسانيد التي يتقدمون بها - يعني بالضرورة اعادة رسم خارطة العالم. وان مثل هذا التفكير لا يعدو عن كونه هراء وتحريفا وهلوسة لم يعد يتحدث عنها في هذا العصر إلا هؤلاء، ولم يعد يناقشها بحسن نية أو بغباء إلا بعضنا.

فليكف السعداء بثقافاتهم الدينية والفقهية، والمطّلعون بجدارة على كتب اللاهوت،

والمتعمقون في التوراة والانجيل، والمؤمنون بحقيقة وجود بروتوكولات حكماء صهيون: فليكف هؤلاء عن الجري وراء الأوهام والسعي الى برهان صحة الضلال، فان في هذا المركب الخطر والخطأ القاتل.

يحيى رباح

المشوار الطويل
«في ذكرى انطلاقة الثورة»

١ ــ روافد النهر الكبير

هل رأيتم ذات مرة غيوم الشتاء الحبلى بالأمطار، كيف تدفعها الرياح القوية، فتهاجر إلى مسافات شتى؛ وحين يتأتى الاوان، ويرتسم ذلك التطابق بين القدرة والحلم على وجه الزمان، تهطل تلك الغيوم أمطارها. غيمة تمطر فوق رأس جبل، وغيمة تمطر فوق سفوح الهضاب، أو فوق سهل فسيح، أو حتى صحراء... تتدفق كل تلك الجداول بالمياه، وتلتقي كل تلك الروافد مع بعضها، ليتشكل منها بعد ذلك نهر الحياة الكبير.

تلك هي فتح في بداياتها.

رياح النكبة السوداء اقتلعت شعبنا من الجذور، وقلبت حياته رأساً على عقب، وجعلته يبدو مثل شجرة مزروعة في الفراغ، شعب سجين داخل ما تبقى من الوطن، شعب لاجيء في بعض أجزاء الوطن التي فقدت أسماءها، وهجرة شاسعة مثل تلك التي كانت تحدث في العصور السحيقة، واغتراب قسري امتد إلى الأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق، ثم إلى شبه الجزيرة والخليج، ثم إلى أطراف القارات الاخرى، وكان الفلسطيني يصرخ في صحراء المأساة: أنا فلسطيني. فيرجع الصدى كأنه الجنون: أنت لاجيء ولا شيء غير ذلك. وكان الفلسطيني يصرخ في صحراء الغربة:

ــ هذا الوطن فلسطين... وطني. فيرجع الصدى كأنه الجنون: ليس على الخارطة شيء اسمه فلسطين.

تلك كانت صدمة النكبة، تلك كانت وطأة المأساة، لكن فلسطين ظلت محمولة في الذاكرة.

وكان الفلسطينيون يطلقون على أولادهم الذين يولدون في المنفى أسماء من نوع

خاص... عائد وبيسان وحيفا ويافا وكفاح ونضال... وكان الفلسطينيون المتشردون وراء المسافات يحتفظون بين أسمائهم بمفاتيح البيوت التي غادروها مكرهين وبعض أدوات الفلاحة وبعض من صور الشهداء وحكايات لا تحصى...

من جراح الرحيل،
من تواصل الحكايات،
من تباعُد المسافات،
من تناقُض الأزمنة،
وُلِـدَتْ فتح.

في عام ١٩٤٨، كانت المعارك لا تزال تدور من قرية الى اخرى في قرى الجليل، مجاهدون فلسطينيون يواجهون العصابات الصهيونية. وكانت عائلة «ابو العلا» في قرية شفا عمرو تنتظر عودة الزوج الغائب محمد ابو العلا الذي كان يحارب في مكان اخر. لكن الهجوم الصهيوني لم يتأخر. فقد حاصرت عصابات صهيون قرية شفا عمرو، واضطر أهلها للرحيل، وقد رحلت العائلة مع أولادها إلى مدينة الناصرة باستثناء ولد واحد كان يبلغ من العمر سبع سنوات. ذلك الطفل الصغير ضاع من أمه في فوضى الزحام والموت والرحيل المأساوي، التقطته عائلة اخرى، وعبرت به مسافات التيه إلى صيدا، ومنها إلى مخيم للنازحين في حماة شمال سوريا، ثم إلى عنبر غريب الشكل بالقرب من مدينة بعلبك في البقاع الشرقي من لبنان، وبعد ثلاثة شهور عاد الزوج الغائب، وراح يلملم أشتات عائلته الصغيرة التي تفرقت في الأرض. تلك العائلة التي وجدت ابنها الصغير الضائع، لكن ذلك الصبي الصغير ما زال يبحث عن بيته في قرية شفا عمرو. البيت الذي غادره هنيهة، لكنه لم يعد إليه طيلة ثلث قرن من الزمان. ذلك الصبي الصغير هو روبين ابو العلا، واحد من أقدم المقاتلين في فتح.

أطفال يبحثون عن بيوتهم،
ورجال يلملمون شتات عائلاتهم،
وزوجات ينتظرن عودة الأزواج الغائبين،
وشعب يبحث عن نفسه في زحام الدنيا المليئة بالنسيان والقوة والعنف... لكي يبدأ هذا الشعب دورة حياته من جديد.
تلك هي حركة فتح.

وأين هي نقطة البدايات؟

من رابطة الطلاب الفلسطينيين في مدينة القاهرة. من ماسورة المياه التي تم تفجيرها في مطلع الخمسينات في مستوطنة صهيونية بالقرب من قطاع غزة. من محاولات البحث عن طريق للخلاص بين ذلك الجيل من الشباب الفلسطيني في سوريا ولبنان ووهج الصحراء في المنطقة الشرقية في السعودية والخليج العربي...

من تلك الحوارات بين الطلاب الفلسطينيين الذين سافروا في زمن مبكر طلبا للعلم في المانيا والنمسا وبقية دول القارات البعيدة... شباب فلسطينيون سافروا تحت ظلال أعلام

مختلفة، لكنهم حين وصلوا آخر حدود المنفى بدأ حوارهم من أجل علم واحد هو علم فلسطين.

وفي ذلك الزمن القديم كان مغنّي مخيّمنا ذيب البحيص يبدأ السامر الليلي بالغناء الموروث:

نـريـدهـا ... نـريـدهـا
كيـف مـا نـريـدهـا
بنـت الشيـخ الـعـرب
والـعسـل ريقـهـا
يـا حمـام ... يـا حمـام
وعـين سلمـى ... تنـام
تحـت ظـل القطيفـة
فسوق ريش النـعـام

وحينئذ يتواصل السهر في ذلك السامر الليلي، ويهتاج الشوق كالنيران، وينبثق الجرح الكامن تحت الجلد ...

وأين هي نقطة البدايات؟

فلسطين فقدها الجميع، فلسطين فقدها الأغنياء والفقراء، أبناء العائلات الكبيرة وأبناء العائلات الصغيرة، المتعلمون والأميون، الشعراء والعاملون في المختبرات الكيميائية... فلسطين فقدها سكان المدن الساحلية والجبلية والقرويون والبدو الذين كانوا يرتحلون داخل محيطها. فلسطين فقدها الجميع. وفلسطين هي حلم الجميع الذي يتوهج في أشكال شتى تتراوح بين اليأس والأمل، وتتجاذب بين الصمت والجنون...

ولقد كان ذيب البحيص يغير من إيقاعه فيغنّي:

والله يا دار ... لو عدنا كما كنا
لأطليكي يا دار،
بعد الشيد بالحنّا.

حينذاك، يتوتر إيقاع السامر الليلي ويتجلى حلم فلسطين عند الجميع بأشكال شتى وينام مخيمنا تلك الليلة وهو يستند إلى قوة الوعد.

ولعل فتح.. لعل ثورة فلسطين في كل حضورها الشامل هي قوة ذلك الوعد الذي كان مخبوءا في حزن المواويل...

٢ ــ طيور النار

في مطلع عام ١٩٧٨، احتشد بضعة آلاف من الرجال والنساء والأطفال في مخيم تل الزعتر الجديد في الدامور، كانت المناسبة هي الاحتفال بذكرى انطلاقة الثورة، تدفّق

أولئك الآلاف في مسيرة كبيرة طافت داخل الشوارع الضيقة في الدامور، وكان على رأس تلك المسيرة الحاشدة الأخ «أبو عمار» قائد الثورة: الشوارع ضيقة، والزحام كثيف وأسطح البيوت احتشد فوقها الآلاف أيضا ممن فاضت بهم الطرقات... والزغاريد الفلسطينية تختلط مع صوت الأناشيد ودوي الهتافات... ناصية فرعية، تتوقف المسيرة قليلا لينثر الناس كميات من الملح فوق الرؤوس منعا للحسد حسب التقليد الفلسطيني، أو ينثرون حبوب الأرز والورود رمزا للبركة والمحبة.

كان أهالي مخيم تل الزعتر الذين يسكنون في موقعهم الجديد في الدامور لا يزال جرحهم ينزف، ولا تزال ذكرياتهم عن مئات الضحايا من أبنائهم تثير في قلوبهم موجات من الحنين والنيران، ولم يكن في وسع أحد أن يتخيل أن هذا الجسم البشري المثخن بالجراح، يمكن أن ينهض بهذه السرعة القصوى.

واصلت المسيرة طريقها حتى وصلت إلى معسكر الأشبال، وما أن جلس الأخ «أبو عمار» وراء المنصة الرئيسية حتى بدأت تتشكل تلك اللوحة التي تشبه الطقوس المقدسة في الأزمنة الأسطورية، مئات من الرجال والنساء يحملون أطفالهم الصغار، يقتربون بهم من الأخ «أبو عمار»، يحملهم بين يديه، يحدق في عيونهم بحنان، يمسح على شعورهم، ثم يحضنهم ويقبّلهم...

وأذكر أنني سمعت في ذلك اليوم، مقاطع من حوار سريع بين واحد من الصحافيين الذين كانوا يغطّون أخبار الاحتفال وأحد المواطنين.

سأل الصحفي بدهشة: ماذا يفعل كل هذا الحشد من الأطفال؟

أجابه المواطن الفلسطيني: إنهم يهبون أنفسهم لفلسطين.

وعاد الصحفي يسأل: إنني أرى «أبو عمار» ينظر في عيونهم طويلا. هل هذه عادة فلسطينية؟

المواطن يجيب: نعم، إنه بهذه النظرة في العينين ينقل إليهم سر فلسطين، هذا السر الذي يقرأه الفلسطينيون في عيون بعضهم ويحملونه في قلوبهم ويزرعونه في كل المسافات.

إننا في الثورة نعمّد أطفالنا، ليس برشة من الماء، وليس بمسحة من الزيت، وليس بخرزة زرقاء أو حمراء.

إننا في الثورة نعمّد أطفالنا عن طريق حقن الذاكرة بالأسرار حتى لا تنسى، وعن طريق اشتعال الروح بالنيران حتى لا تنطفىء، وانطلاق هذه الثورة منذ خمسة عشر عاما هو في أحد صوره إعلان اليقظة الشاملة ضد النوم، وإعلان التوتر الشامل في وجه الخمول، وإعلان النار في وجه الصقيع..

والفلسطينيون منذ نكبتهم، منذ اقتلاعهم، منذ انتشارهم وراء حدود المسافات، أدركوا أن قضيتهم كبيرة ومتشابكة، ولقد سلكوا في الغابة الكثيفة طرقا شتى، كانوا هم وفود الأحزاب الكبيرة التي وصلت لكنها لم تستطع أن تحمل قضيتهم، وكانوا هم رواد

صحراء الانتظار، لكن الانتظار انتهى وقضيتهم لم تصل، وكانوا هم بداية كل محاولة...

سلكوا طرقا شتى في الغابة الكثيفة، ولكن الصمت في الغابة كان يسود، والرتابة تنتصر، والنسيان عند الآخرين يتراكم مثل طبقات العشب في قارة مجهولة، وأخيرا اهتدى الفلسطينيون إلى طريقهم الوحيد، ثورة الدم والنيران، أسراب من الطيور، كل طائر يحمل في منقاره قشة مشتعلة يلقيها في الحقل وها هي النار تشتعل.

في بداية الخمسينات، كان مخيم دير البلح في قطاع غزة، يتكوّم حول نفسه على شاطىء البحر... خليط متنافر من الأكواخ الطينية والخيام بأشكالها المختلفة... وكان أهالي المخيم يبدون في معظم الأحيان كأنهم يجتازون تلك المسافة بين الغيبوبة والصحو، قرويون جنوبيون تجمّعوا في ذلك المخيم مع بعض البدو الرحّل وعائلات قليلة العدد من سكان المدن الذين هاجروا وألقت بهم الرياح في ذلك المخيم.

وكان ذلك الزحام بلهجاته وأزيائه، وبعض عاداته، يوشك أن يتآلف ليتشكل منه بعد ذلك شيء اسمه مجتمع المخيم. على جانبي المخيم، من الشمال والجنوب، كانت توجد نقطتان لحرس السواحل الهجانة السودانيين، جنود سود يركبون جمالا ضامرة الأجسام سريعة العدو يضعون على رؤوسهم أغطية رأس بيضاء كبيرة كأنها الأهرامات المدرجة، ويحملون في أياديهم باستمرار كرابيج بعدة شُعَب، يجعلونها تصفر في الهواء، يستحثون بها الجمال على مزيد من السير أو الجري، وكان مرور أولئك الهجانة السودانيين من المخيم يثير الذعر في قلوب الأطفال، ويجعل الكبار يتوجسون شرا...

ذات يوم قبل صلاة الجمعة، كان وسط المخيم يموج بزحام كثيف، باعة الخضار والفواكه والحبوب والملابس القديمة وضعوا بضاعتهم على الأرض، وراحوا ينادون... ورجال ونساء وأطفال جاؤوا إلى السوق يشترون بعض الحاجيات، أو يسألون عن آخرين لعلهم يجدونهم في السوق، أو يروّحون عن النفس ساعة هربا من هذا الحصار الخانق في مخيم منفي وراء الحدود، وكان من بين المتواجدين في السوق صيّاد سمك شهير في المخيم اسمه الصلفوح لأنه فعلا يشبه سمكة كبيرة بنية اللون، وضع الصلفوح أمامه فرشا خشبيا مليئا بالسمك وراح ينادي:

ـ طازه يا سمك، صيد العصاري يا سمك.

وكان كل شيء يوحي أن ذلك اليوم يمكن أن يمر بسلام، لولا أن الهجانة جاؤوا يركبون جمالهم العجيبة، سَرَت الرعشة في أوصال الزمام البشري الذي يحتشد في السوق، وتشبّث الأطفال الصغار بأطراف ثياب أمهاتهم، لكن في الدقائق الأولى لم يحدث شيء، وعاد الصلفوح بنداءه يعيد الطمأنينة إلى نفسه وإلى الآخرين: طازه يا سمك، صيد العصاري يا سمك.

واحد من الهجانة اقترب بجمله ووقف أمام الصلفوح، فبادره الصلفوح بكلمات خافتة وخجولة: يا أخ لو سمحت تبعد شوية...

لم يفهم الهجان السوداني الكلمات... هكذا اعتقد الصلفوح فتشجّع وقال له: الله يخليك... ابعد شوية... بدنا نستفتح.

ولم يكد الصلفوح ينهي كلماته حتى صفر الكرباج في الهواء وارتطم بوجهه. ولحظات اخرى، انهالت فيها الكرابيج فوق أجساد الزحام البشري، وبدأت تلك النجمال العجيبة تدوس كل الأشياء بسيقانها الطويلة، اهتاجت هي الاخرى... وبدأ يهطل من أشداقها زَبَد أبيض، وتصايح الأطفال مذعورين، وولولت النساء، وانفض السوق في حالة قصوى من الذعر والفوضى والعذاب... وعندما التأم المصلون، بعد ذلك، في باحة المسجد لأداء صلاة الجمعة، وصعد إمام المسجد إلى المنبر لإلقاء الخطبة صدر عنه خطأ غير مقصود ربما... فبدلاً من أن يقول: أيها المسلمون؛

قال: أيها الفلسطينيون.

ثم إنه بعد ذلك واصَل الكلام:

حتى لا نضيع في الرمل، حتى لا يقتلنا جنود الهجانة والفرسان ورجال الدرك والأمن وفرق الملاحقة... حتى لا ننسى أسماءنا، حتى لا ننسى الوطن، كان يتعين على الفلسطيني أن يتحول إلى طائر يحمل في منقاره قشة مشتعلة ويلقي بها في الحقل الفسيح لتشتعل النيران.

٣ ــ تلك الأيام.. لا تغادر الذاكرة

يقول أبو علي مهدي بسيسو، وهو واحد من كوادر فتح وقد قضى في سجون الاحتلال الصهيوني عشر سنين: «ان أكبر عناء للانسان داخل السجن... هو السجن نفسه... المرمق... والفقر... والتعذيب... والاستفزازات المستمرة... هي كلها أشكال من العناء... لكن قمة العناء للانسان هي السجن نفسه».

ويقول أبو علي مهدي بسيسو أيضاً، في حديث ذكريات عن السجن: «ان جدران الزنزانة تكاد تخنق الانسان... وليس من وسيلة لمواجهة هذا الحصار... سوى الرحيل. أن يرحل السجين خارج جدران الزنزانة الخانقة... ولكن كيف؟.. ليس هناك سوى الذكريات... وجوه الأهل والأصحاب والاحبّة... ونوافذ البيوت... وامتداد الطرقات... وإيقاعات المطر في ليلة هاطلة... وتلك الحكايات التي كانت مدفونة في قاع الذاكرة... تنهض من جديد... بكيت في السجن مرة... بعد الاضراب الذي نظّمه السجناء في بئر السبع سنة ١٩٧٣... فصدر القرار بتفريقنا إلى سجون مختلفة... تلك اللحظات... لحظات الفرقة جعلت قلبي يمتلىء بالبكاء... وضحكت في السجن مرة... كان ذلك في سنة ١٩٧٢ ... عندما جاؤوا إلى معتقل بعجوز يبلغ من العمر ٧٠ عاما اسمه كامل عطا الله... وسألوه: هل إذا خرجت من السجن ستساعد المخربين؟

«قال لهم ببساطة أدهشتني: نعم... سأساعدهم.!

« — لماذا؟

«فقال لهم بنفس البساطة المدهشة: إذا لم أساعدهم... فانني بعد ذلك أموت كافرا...

«ولقد ضحكت من أعماقي يومها، عندما رأيت الغيظ الذي ارتسم على وجوه المحققين. وعلى ذكر التحقيق، فإنه من الأشياء الصعبة ... وكل إنسان يتألم حين تهوي العصي فوق لحمه وعظمه، يتألم حتى يوشك على الانهيار... أنا نفسي حدث معي هذا الشيء، وعندما وصلت إلى حافة الانهيار من شدة التعذيب، لمع أمامي وجه تلك الفتاة التي أحبها... وجهها أضاء أمامي في لحظة خاطفة فقاومت الانهيار... ونهضت من قاع الألم... لعل الحبيبة هي فلسطين التي تتجسد في خيالنا في صورة أجمل الوجوه التي نعشقها.

«وداخل جدران الزنزانة يقاوم الانسان أشياء كثيرة... وجوه تغيب فنتشبث بها حتى لا تغيب... وكوابيس تداهمنا فنطردها... وتلك الرغبة في الخروج من السجن التي تصطدم بالقضبان... لكن الأمل يعود ويغمرنا بفرحة شاسعة... الأمل في الانتصار».

في حياة المناضلين، في ثورتنا، أجمل الأيام هي نفسها أصعبها. وتلك الأيام لا تغادر الذاكرة، إنها بحضورها تشكل ذلك الوقود السري لاستمرار طاقة العطاء...

الليل والخوف والثلج والأوحال والكمائن المباغتة، وتلك اللحظات العليا من التوتر... والاخوة الأحبّاء الذين يستشهدون على بُعد خطوات منك، حتى أن نثار دمهم الساخن يلفح وجهك أو يديك، ولا يسعك سوى أن ترمقهم للحظة بحنان ثم تواصل الطريق.

وتلك الأيام لا تغادر الذاكرة...

المسافات عبر ثلوج جبل الشيخ إلى جنوب لبنان، وأودية العرقوب، وتلك الرحلات التي تشبه الأساطير في الأغوار، وأولئك المحاربون القدامى الذين يشبهون طلائع المكتشفين للقارات المجهولة... وهل يمكن أن يتخيّل أحد، الآن، ان فدائياً من تلك الأيام، كان يحمل على ظهره كمية من الألغام، أو العبوات ليقطع بها مسافات الثلج والطين والموت إلى مكان ما داخل الأرض المحتلة، دون أن يكون معه قطعة من السلاح.

ومَن ذا الذي يواجه الموت ولا يخاف؟

يتحدث منذر عن واحدة من تلك الرحلات التي قطعها إلى داخل الأرض المحتلة مع محمود الهمشري، وجواد ابو الشعر، وربحي، وعدد آخر من الشباب... كان ذلك في منتصف تموز (يوليو) سنة ١٩٦٧... الانطلاق من الكريمة، ثم عبور النهر والتوغل بعد ذلك في الليل والمفاجأة بكمين... قلت للشباب: اذهبوا أنتم... وسأحميكم.

وبعد عشر دقائق عندما توغلوا في الظلام، أدركت أنني أقف أمام الموت وحيداً، تلك كانت من دورياتي الأولى... ولم أكن بعد أعرف الطريق.

ويتحدث الحاج عن دورية مع الشهيد منير، دورية إلى القدس، كان ذلك قبيل معركة الكرامة، قبل أن ننطلق مر بنا رجل ومعه طفل صغير سألناه: إلى أين تذهب يا عم؟

قال لنا: إلى أريحا.

مضى الرجل ومعه طفله الصغير، واستكملنا تهيئة التجهيزات، ثم انطلقنا. في الطريق،

تسمرنا من الخوف عندما رأينا جثتين... الرجل وطفله الصغير... ولقد دهشنا جميعاً، عندما رفع منير يديه إلى السماء وراح يدعو: يا رب.. امتني مثل هذه الموتة... أمتني في الوطن.

انتهت الدورية بعد أشكال من العناء وعاد منير إلى القدس في دورية أخرى، لكنه استشهد في ذلك المكان الذي دعا فيه، ربما تكون تلك مصادفة... لكنها كثيرة تلك المصادفات التي تشبه المعجزات.

تلك الأيام لا تغادر الذاكرة.

ومن هو الفلسطيني الذي لا يحمل في قلبه أثراً عميقاً من جراح النكبة، وأولئك الفدائيون الذين اندفعوا في حالة تفوق الوصف في الكرامة، وجنوب الأردن والجولان والعرقوب... ورسموا للحدود خارطة جديدة بدمائهم، وعبروا المستحيل بخطواتهم العارية وصنعوا من اللاشيء شيئاً: هؤلاء هم أبناء النكبة وورقة الشتات وجيل المعاناة القصوى. هؤلاء هم الذين خرجوا من عام الأمطار من قطاع غزة، تلك الأمطار التي جرفت مخيماتهم وألقت بها في البحر، حتى قال الشاعر ذات يوم:

«لم يترك السيل غير الحبل والوتد

من ذلك الشعب أو من ذلك البلد».

انهم ابناء القرى التي كان يداهمها الفرسان، وأبناء المخيمات التي كان يحاصرها الدرك، انهم ابناء البوابات المغلقة في وجوههم والتهم الموجهة إليهم: أولئك المقاتلون هم ابناء شعب قرر في حالة قصوى أن يجتاز بشكل خارق كل دوائر النسيان.

ولقد كتب الآلاف من جنسيات مختلفة، وفي سنوات عدة، كتبوا عن أسباب كثيرة أدت لانطلاقة فتح. ولانطلاقة الثورة أسباب اقتصادية وأيديولوجية وسياسية وتبدلات في العلاقات المحلية والدولية... وربما تكون كل تلك الأسباب صحيحة، لكن ثورتنا العظيمة التي تشبه المستحيل انطلقت في الأساس من شيء واحد، وهو تلك المعاناة التي لا يمكن حصرها لشعب بلا وطن.

وتلك الملايين من التفاصيل لهذه المعاناة يجب أن نجتازها دائماً إلى الامام، لكننا لن نسمح، أبداً، لتلك الأيام بأن تغادر الذاكرة.

٤ - التحدي... والاستجابة

في سنة ١٩٥٥، بلغ تحدي الحياة ضد الشعب الفلسطيني ذروته القصوى في قطاع غزة، فالحصار الأمني والمعيشي يكاد يخنق الناس جميعاً، والأوبئة والأمراض والآفات كانت، خلال السنوات الماضية، تفتك بالآلاف. وفوق ذلك كله، فقد كان الاعداء الصهاينة يحاولون جعل قطاع غزة ميدان رماية لجنودهم بالذخيرة الحية ضد أهداف آدمية حية.. فلقد نظموا سلسلة من المذابح ضد أهالي القطاع ابتداء من غارة الطيران الكبيرة في سوق الثلاثاء في دير البلح، وعند محطة غزة، وفي مدرسة خان يونس، وفي مستشفى الأمراض

الصدرية في مخيم البريج، وفي وادي غزة.. إضافة إلى تلك الدوريات التي كانت تذبح الرعاة، والمزارعين على تخوم القطاع.

وكان يبدو للمراقبين أن هذا الواقع، بكل تفاصيله، يمكن أن يدفع الناس دفعاً إلى أي مخرج يطرح عليهم بدلاً من هذا الجنون، وكان ان طرح مشروع الاسكان والتوطين في صحراء سيناء.

وفي الثامن والعشرين من شباط (فبراير) عام ١٩٥٥، انفجر الوضع إلى ذروته القصوى، فقد فجر أهل القطاع انتفاضتهم الشاملة، بدأت الانتفاضة من مدرسة فلسطين الثانوية، حين لوح الشباب بمناديلهم المصبوغة بالدماء الحمراء وهم يهتفون:

سال الدم، سال الدم.

ثم توسع ذلك التدفق الجماهيري ليمتد شمالاً إلى جباليا وبيت حانون، وجنوباً إلى المعسكرات الوسطى في البريج والمغازي والنصيرات ثم إلى دير البلح وخان يونس ورفح، مظاهرات مثل السيل الهادر جرفت معها الرجال والنساء والأطفال في احتشاد لا يمكن وصف ايقاعه بدقة... اشتعلت النيران في مراكز الادارة ومراكز وكالة الغوث والبوليس الدولي.

لا توطين.. ولا اسكان، يا عملاء.. الأمريكان.

ولقد حدث بعد ذلك ان تراجع مشروع المؤامرة، وانطلقت حركة الفدائيين، وسجل الفلسطينيون انتصارهم الأول في مواجهة التحدي الكبير.

لقد كتب الكثيرون عن تلك الانتفاضة، وحاول بعضهم أن يلبسها العنوان الذي يريد، لكنه لم يسبق لحزب، مهما كان، ان يقنع الناس، قبل ذلك، بأن يحرقوا أرغفة الخبز الوحيدة التي يملكونها... مثلما حدث في ذلك الانفجار في قطاع غزة.

تلك الانتفاضة، كانت الاختبار الناجح الأول، لقدرة شعبنا على الاستجابة للتحدي الكبير، ليس فقط لأن الكثير من قادتها وتلاميذها هم اليوم من قادة فتح وكوادرها، وليس فقط لأن بعض الاسماء البارزة التي اشتركت فيها اتحدت رغم الخلافات العقائدية في ايديولوجيا عليا واحدة هي أيديولوجيا فلسطين، وإنما لأن شعبنا الفلسطيني أعطى لفكرة الدفاع عن نفسه مضموناً يفوق آلاف المرات توقعات الآخرين.

فلسطين موجودة في التواصل.

تواصل الانتماء اليها.

وتواصل البحث عنها.

وتواصل القتال في سبيلها.

وتواصلها في الميدان الحضاري لشعبنا.

ويقول الدكتور عبدالرحمن المزين، في موسوعته عن التراث الشعبي الفلسطيني ان الكثير من المظاهر السائدة اليوم لدى الشعب الفلسطيني هي متصلة في الميراث الحضاري منذ بضعة آلاف من السنين، فأسبوع الطفل، وأسبوع العرس، وأسبوع الميت... هي نابعة من التقديس للآلهة السبعة التي كان يعبدها الفلسطينيون في الأزمنة القديمة. وان الرقصات الشعبية السائدة اليوم، هي على نظام تلك الدبكات القديمة نفسها، وكذلك ألوان الملابس الزاهية، والكثير من الأواني. وان الحفريات الحديثة لمدينة أريحا القديمة، تثبت ان نقوش الحصر والبسط التي تستخدم اليوم هي تلك النقوش التي كانت تستخدم في فلسطين قبل بضعة آلاف من السنين نفسها.

فلسطين موجودة في التواصل.

وتلك البنادق التي قاتلت في ثورة سنة ١٩٣٦، هي التي نهضت من مخابئها ونفضت عنها الغبار وقاتلت سنة ١٩٤٨... وتلك نهضت نهضة ثانية، ولملمت جراحها، وانطلقت بقوة الميراث والتواصل في عام ١٩٦٥ في هذه الثورة الشاملة.

وتكثر عند الفلسطينيين عادة تسمية الأبناء بأسماء آبائهم الذين استشهدوا في المعارك، وهذه القدرة على التواصل هي نفسها القدرة على الاستجابة للتحدي الذي تتميز بتجليات متعددة. في مواجهة التهويد، شكل فلسطينيو الجليل أعلى مظاهر العروبة، وأنتجوا أفصح شعر عربي في العصر الحديث. وفي مواجهة التذويب، زادت نسبة التكاثر. وفي مواجهة المنفى، أطلق الفلسطينيون أسماء مدنهم وقراهم على تجمعاتهم السكانية وعلى مدارسهم ومؤسساتهم وحتى محلاتهم التجارية.

ولقد جاءت فتح.

جاءت الثورة في انطلاقتها العظيمة، وفي مسيرتها العظيمة خلال ستة عشر عاماً لتعبر بقوة عن هذا التواصل وعن كافة التحدي.. انفتاح بين تجربة الاجيال، وانفتاح بين الطبقات، ولقاء لكل فئات الشعب.

جاءت فتح، جاءت الثورة ضد فكرة النخبة المعزولة عن سواها وضد فكرة الايديولوجيا المعزولة عن واقعها. تواصل بين الاجيال، وتواصل بين الطبقات، وتواصل بين التجارب.

وهذا الشعب الفلسطيني كله ما دام هو في المنفى، فإنه من طبقة واحدة، شعب مقتلع من وطنه، شعب لا بد أن يعود للوطن.

٥ - موعد مع الفرح

في واحد من التقارير الخطيرة التي نشرها معهد بروكنز، تحدث عن دولة من أهم الدول في الشرق الأوسط، دولة بلا أرض هي منظمة التحرير الفلسطينية. كما تحدث عن ظاهرة من أهم الظواهر العالمية في العصر الحديث هي ظاهرة الوطنية الفلسطينية.

انطلقت الثورة،

فنهضت في الجسم الممتد عبر هذا الكون، نهضت ثانية تلك الروح التي لا تموت، وفيما مضى، قبل انطلاق الثورة كان الفلسطيني يحاول أن يخفي سره في عينيه ويذرع شوارع العالم مختفياً وراء جواز سفر آخر، أو علم آخر، أو اسم آخر. كان الاسم الفلسطيني محرماً ومطلوباً، وكان الفلسطينيون يفضون بأسرارهم لبعضهم بعيداً عن أعين الرقباء...

لم يزل الخطر.

لم تنته الملاحقة.

وتأجج الحقد عند الأعداء...

لكن فلسطين تعلن عن نفسها الآن بأشكال متعددة، أبرزها أن ينادي الناس بأعلى الصوت: اننا فلسطينيون.

وهذا الاندفاع على شاشة العالم، وهذا التفوق على كل صعيد، وهذا الحضور في كل التفاصيل، اسمه الوطنية الفلسطينية...

في سنوات الاستنفار القصوى، يأتي الفلسطينيون من كل مكان في العالم ليحملوا بنادقهم ويقاتلوا ويشتركوا في ملحمة الموت والبقاء، ليس هناك قانون صارم، وليس هناك إلزام صارم يدفعهم إلى ذلك، ولكنهم يجيئون مثل فصيلة نادرة من الطيور... تقطع آلاف الأميال لتلتقي في جزيرة معينة للتكاثر واستمرار الحياة.

والفلسطينيون الذين ذهبوا بعيداً ذات يوم، نراهم الآن يقتربون في قلب الدائرة، أساتذة جامعات ورجال علم وشعراء كبار وتجار متفوقون ومهندسون ومغامرون وصلوا إلى آخر حدود القارات.

انطلقت الثورة، فنهضت ثانية تلك الروح التي لا تموت.

هذه الظاهرة الكبرى، ظاهرة الوطنية الفلسطينية، تتجسد كل يوم بأشكال شتى، ابتداء من ذلك الشبل الذي جاء متسللاً مشيا على الاقدام من مدينة الناصرة خلال حرب السنتين في لبنان ليقول ان والده أرسله لنجدة الفدائيين؛ أو ذلك الرجل في عمان الذي أرسل، خلال حرب الثمانية أيام في الجنوب، سيارة نقل كبيرة مليئة بأرغفة الخبز؛ أو تلك المرأة التي جاءت بابنها بعد معركة قلعة الشقيف لتقول:

– هذا ولدي الثاني.. خذوه مقاتلاً معكم ليكون حارساً على دماء أخيه.

ولقد آمنت فتح منذ انطلاقتها بظاهرة الوطنية الفلسطينية، حين دعت كل الورود ان تتفتح في حديقتها المقدسة... حديقة فلسطين.

بالاضافة إلى ذلك، أبدعت هذه الثورة أشكالاً لم تنجزها من قبل ثورات أخرى، مؤسسات للقضاء والقانون، ومؤسسات للطب والعلاج، ومراكز للبحث والتخطيط، ومؤسسات للفنون بكل أشكالها. وكل الورود يجب ان تتفتح في حديقتنا... حديقة فلسطين.

نوافذ مفتوحة على الأمل، نوافذ مفتوحة للعطاء.

ولم يحدث من قبل أن ثورة أو دولة منحت الخبز وكل وسائل الحياة لابناء المسجونين لديها مهما كانت التهمة كبيرة سوى ثورة فتح... ثورة فلسطين.

ولم يحدث من قبل ان ثورة أو دولة، كرمت الموهوبين من أبناء شعبها قبل موتهم أو بعد موتهم حتى لو كانوا مختلفين معها، أو غير متطوعين في صفوفها، مثلما فعلت ثورة فتح... ثورة فلسطين.

نوافذ مفتوحة على الأمل، نوافذ مفتوحة للعطاء.

وهذا الانسان الذي دفعته فتح لأول مرة في تاريخ العرب المعاصر في وجه الآلة العسكرية المتفوقة لينتصر عليها ويغير المعادلات... هذا الانسان أعطته الثورة كل شيء، أعطته حريته القصوى، حتى يعطي لفلسطين كل إبداعه الذي بلا حدود.

ولقد قيل ان عظمة هذه الثورة في واحد من جوانبها، انها تشبه عائلة يتم العبور بها وسط حقول مترامية من الألغام لتصل إلى شاطىء السلامة؛ إذ كيف نتفادى الألغام الخارجية، وكيف نتلافى الشاحنات الداخلية، لتصل العائلة سليمة إلى شاطىء السلامة. هذه هي العبقرية، ولقد تحقق أكثر من النجاح على هذا الصعيد خلال مشوارنا الطويل...

انقلاب شامل في تفاصيل الحياة،
شعب يحمل السلاح في يد الجميع،
وفصائل تتعارض وتجتهد.

لكن الفلسطينيين سجلوا وسط محيطهم المليء بانقسامات العنف، ووسط هذا العالم المليء بالكراهية انهم قادرون على قيادة السفينة في البحر الهائج دون ان تمتد سيوفهم إلى نحورهم كما يراهن الأعداء.

نوافذ مفتوحة على الأمل، نوافذ مفتوحة للعطاء.

ولقد قال مناحم بيغن في واحد من تصريحاته المجنونة: «ان القتال سوف يستمر بيننا وبين الفدائيين حتى ينتهي أحد الطرفين».

والفلسطينيون يقولون بأعلى الصوت: اننا باقون، اننا على طريق المستقبل.

٦ - من حامل الوثيقة إلى حامل الرشاش

لا بد أن كل فلسطيني يعرف قصة مشابهة لقصة ذلك المواطن الفلسطيني الذي اسمه محمد الداعوق، ذلك المواطن الذي استقل الطائرة من احدى المطارات العربية مع غيره من الركاب الآخرين، واستمع مثلهم إلى ارشادات الاقلاع وارشادات الهبوط، ولكن حين هبطت الطائرة في المطار وهبط من السلم، ووصل إلى قاعة جوازات السفر حيث يهبط بقية المسافرين، تأخر دوره كثيراً، قالوا له: انتظر.

وانتظر محمد الداعوق فعلاً، انتظر حتى خلت القاعة نهائياً، ولم يعد سواه ينتظر.. وفي تلك اللحظات قالوا له:

- غير مسموح لك بالدخول.

- لماذا؟

- انك تحمل وثيقة سفر للأجئين الفلسطينيين.

وصعد محمد الداعوق ثانية إلى الطائرة نفسها التي جاء بها، ولكنه، عندما وصل إلى المطار الذي انطلق منه، قالوا له: غير مسموح لك بالدخول.

- لماذا؟

- انك تحمل وثيقة سفر للأجئين الفلسطينيين.

وتكررت المأساة من مطار عربي إلى آخر سبع وعشرون رحلة... ومحمد الداعوق يصرخ: لقد تعبت... أريد الهبوط فوق أي أرض تقبلني. لقد تعبت... ان الطيور نفسها تهبط من سمائها وترتاح.

سبع وعشرون رحلة في الفراغ، أفواج من المسافرين، بشر بألوان مختلفة، ولهجات مختلفة، تفتح لهم على مصاريعها بوابات العواصم: وذلك الطائر الفلسطيني يحلق في السماء متعباً، وعندما سمحوا له أخيراً بالهبوط، قالوا له: يجب ان تثق اثنا مع القضية.

تلك هي واحدة من آلاف القصص والحكايات التي يحفظها الفلسطينيون عن ظهر قلب، ولا يدعونها تفلت منهم، والتي تندرج كلها تحت عنوان: «يوميات حامل الوثيقة»: وهي قصص وحكايات تجسد قسوة التيه، وقسوة المنفى، وقسوة المعاناة التي يعانيها الانسان حين يفقد وطنه ويصبح مرفوضاً من الجميع.

والذين لا يفهمون ايقاع الألم والعذاب والقهر والسخط والغضب في يوميات حامل الوثيقة، لا يمكنهم أن يفهموا كل تلك البطولة، وقوة التمسُّك، وعظمة التضحية في يوميات حامل الرشاش.

نداء واحد أطلقته فتح إلى أعضاء تنظيمها بعد هزيمة الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وإذا بالآلاف من الشباب يتركون دراساتهم الجامعية، أو وظائفهم المريحة، أو مواقعهم الاجتماعية العالية ويأتون إلى حافة النهر في الكرامة يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، ويقطعون المسافات البعيدة القاتلة بأقدامهم العارية...

دماء غزيرة نزفت في معركة الكرامة، ومئات من الجثث باركت الأرض، وجراح وآلام.. لكنَّ الفلسطينيين تدفقوا بالآلاف إلى عرسهم الدموي...

وكان من الصعب أن يفهم الآخرون لماذا كل هذا الاقبال على حدائق الموت.

وانهم يبتسمون، في الصور التذكارية التي يلتقطونها قبل أن يذهبوا في دوريات

انتحارية، أولئك هم الفلسطينيون. وتزغرد الأمهات، وينتعش الآباء بشعور الافتخار. وبعد المجزرة الرهيبة يتحول كل أهالي مخيم تل الزعتر إلى أعضاء في الثورة...

وذات يوم احتار الأعداء في هذه الظاهرة، فقال موشي دايان: أريد أن أعرف الدافع وراء شاب صغير السن بإمكانه أن يجد فرصة العيش الهادئة في أي مكان في الدنيا، ولكنه يأتي مع الفدائيين ليموت.

من يوميات حامل الوثيقة، إلى يوميات حامل الرشاش.
مسافة خاطفة كوميض البرق اسمها اليقظة، ومسافة شاسعة كالدهر اسمها المأساة.

وثمة صور باهرة في إشراقها. هذا الفدائي، كيف يقاتل... مهارته، قدرته على الاستيعاب، قدرته على فهم الواقع المحيط به، قدرته على التحمل، صور باهرة في اشراقها، أعظمها على الاطلاق هي القرار. ان تعرف ان الخصم متفوق في العدد وفي السلاح، وان تعرف ان لحمك عار تماماً، وان تعرف ان المحيط من حولك يتحرك ببطء، أو يطبق عليك الخناق، ثم بعد ذلك كله، أن تأخذ القرار بالاستمرار. وان تأخذ القرار بالمواجهة.

ثورة خارج حدود الحسابات المألوفة، ولذلك فإن الاصدقاء قد أصابتهم مفاجأة الفرح. والاعداء اصابتهم مفاجأة الصدمة، خارج حدود الحسابات المألوفة.. لأن الجرح الفلسطيني كان واسعاً بامتداد هذا الكون، ولأن الموضوع الفلسطيني كان متداخلاً مع تشابكات الغابة الكثيفة.

ولو انتظر شعبنا أن تتحقق جداول الحساب العادية، لظلت الثورة جنيناً ميتاً في بعض الغيب. وهذا هو الفرق دائماً بين الفكرة والملحمة، الفرق هو قوة القرار وقوة التضحية وقوة الحلم.

ومنذ اللحظة الأولى، كانت هذه الثورة تدفع ثمن قرارها الشجاع ألماً ودماً، اتهامات وحصاراً ومطاردة ومجازر كبرى وخناجر في الظهر وجبهة دائمة الاتصال... ومثل فرسان العصور القديمة، كان أبناء فتح وأبناء هذه الثورة يدفعون أغلى شيء لكي تكرس الفكرة ويتجسد الحلم وتستمر المسيرة.

قادة شهداء، عبد الفتاح حمود وأبو صبري وأبو علي اياد وأبو يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر وخالد يشرطي وغسان كنفاني.

كوادر شهداء، منير وأبو تمام وربحي وجواد وأبو صفوت والهمشري وسعيد حمامي وأبو الخير وعلي ياسين والحاج حسن ومحمد علي وقافلة تملأ كتاب فلسطين.

نموت واقفين كالاشجار ولا نركع.

قالها أبو علي اياد ومضى تاركاً لنا مساحة الجرح نزرع فيها ألف حديقة، نحول حلمنا إلى حقائق، قالها كمال عدوان ومضى تاركاً لنا نوافذ الثقة والأمل. ونعيم امتطى صهوة البحر

وأبحر باتجاه الفكرة العليا. وأبو عمر. وأبو الوفا الذي قذف البحر جثته، كأنما يبعث إلينا برسالة أخيرة.

من يوميات حامل الوثيقة إلى يوميات حامل الرشاش. مسافة خاطفة كوميض البرق، مسافة شاسعة كأنها المستحيل. هذه هي مسيرة ثورتنا الموعودة بالنصر.

٧ - طريقنا إلى الانتصار

من قنبلة قديمة بلا صاعق، وبندقية أكلها الصدأ، وعبوة في وعاء من الصفيح إلى صناعة الأسلحة والقذائف... هذا هو طريقنا الذي قطعناه بالألم والدماء.

من حديث خافت الصوت في مغارة معزولة، إلى خطبة تنقلها اذاعات العالم من فوق منبر الأمم المتحدة... هذا هو طريقنا الذي قطعناه بالعطاء المتواصل.

من أشبال صغار، إلى خريجين من أهم الاكاديميات العسكرية في العالم... هذا طريقنا الذي قطعناه بالتعب المتواصل طيلة الأيام.

وأبعاد متعددة نراها اليوم للحضور الفلسطيني، حضور في معركة عسكرية، وفي انتفاضة شعبية، وفي عملية انتحارية، وفي مساعدة ثورية نقدمها للآخرين، وفي أطر تحتوي كل الشعب هم عمال وطلاب وفلاحون وأشبال وزهرات ومعلمون ومهندسون وأطباء ونساء وحقوقيون وفنانون وكتاب وصحفيون ومؤسسات كبرى للعمل والطب والعلاج ورعاية أسرنا والتعليم... هذا هو طريقنا الذي قطعناه بالجهد والمعاناة.

ويقول أحد المحاربين القدامى في فتح: «عندما ينتهي الطعام الذي تحمله الدورية... كنا نلتجىء إلى أي بيت من بيوت القرى التي نمر بها.

« - يا عم.. هل نجد عندك كسرة خبز؟

« - من أنتم؟

« - نحن رعاة تأخر بنا الوقت.

«يحضر لنا أهل ذلك البيت طعاماً... لا يقولون شيئاً... ولكن في عيون بعضهم كان يلمع بريق الفرح... لقد عرفونا... عرفوا اننا فدائيون».

وتلك الطرق الجبلية الضيقة من عرفة إلى جبل الشيخ، إلى شبعا والهبارية وكفرشوبا وكفر حمام وكل تعاريج العرقوب كانت تبشر بقدوم الفدائيين... كانت طرقاً ضيقة مهملة. وهي اليوم، رغم المعاناة وسقوط القذائف واشتعال النيران، أشهر طرق في العالم... انها طرق الفدائيين.

وتلك المخاضات على نهر الأردن، والمسارب إلى وادي الرقاد في الجولان، والأودية في جنوب لبنان، حملت ذات يوم دفء الحلم الأول. حين جاء الفدائيون... فكرة تمشي على قدمين! حلماً يتحرك! رغبة كامنة في وجدان الأمة تتحقق الآن.

وخلال حرب السنتين في لبنان، جاءت والدة الشهيد سعد من الضفة الغربية.. قالت: أريد ولدي قالوا لها: لقد استشهد.

ردت عليهم:الله يرحمه.. أريد أن أرى قبره.

لم يكونوا قد تمكنوا بعد من احضار جثته، ولكنهم أخذوها إلى مقبرة الشهداء وأجلسوها أمام قبر، وراحت هي تذرف الدموع. كانت دموعاً هادئة جليلة لأم فلسطينية شجاعة فقدت ابنها الحبيب. وحين انتهت، قالت لهم: اعلم أن ولدي ليس في هذا القبر... لم أشم رائحته.. ولكنني بكيت أمام هذا القبر... لعل أماً أخرى تبكي على ولدي.

وطريق الآلام أيضاً قطعناه، قطعه شعبنا ببسالة منقطعة النظير؛ وهو يتصدى لدبابات الاحتلال بالأيدي، ولدوريات الاحتلال بالحجارة، ويخلق شيئاً خارقاً للعادة، أقوى تنظيم داخل السجون.
ستة عشر عاماً.

لحظة خاطفة مثل الوميض في عمر أمة شعب،

مساحة شاسعة كأنها المستحيل.

ستة عشر عاماً من عمر ثورتنا،

يكبر الأمل... ويمتد الحلم... تنفتح آلاف النوافذ...

يسجل الشعب الفلسطيني اسمه في سجل الشعوب الكبيرة لأنه يندفع على طريق الثورة... طريق الانتصار.

عبداللطيف البرغوثي

دور التربية في دفع عجلة التنمية
٢ – التخطيط من أجل تنمية الشعب الفلسطيني

سبق أن ألمحنا إلى عدم امكانية الفصل بين التربية والسياسة، فيما يتعلق بتخطيط التربية من أجل التنمية الشاملة. والقضية الفلسطينية، قضية تتداخل السياسة في كل أنسجتها. وإذن، فهل يمكن التخطيط للتربية الفلسطينية، وبالتالي للتنمية الفلسطينية، في ظل الأوضاع المعروفة التي يعيشها الفلسطينيون إما في المنفى وإما في ظل الاحتلال الاسرائيلي؟ هذا هو السؤال الكبير الذي سنحاول الاجابة عنه من خلال الجزء المتبقي من هذا البحث. ولنبدأ باستعراض الأحوال الفلسطينية المعروفة، ليس من باب التعريف بها، ولكن من باب التذكير فقط، تمهيداً للدخول في موضوع التنمية الفلسطينية.

عندما انتهى الإنتداب البريطاني على فلسطين في أيار (مايو) ١٩٤٨، نفذ الانجليز مؤامرتهم القديمة على فلسطين، بمعاونة حلفائهم من الرجعيين العرب، وحلفائهم من الامبرياليين الغربيين، والصهيونية العالمية، فأقاموا دولة اسرائيل، وشردوا معظم الشعب العربي الفلسطيني من ديارهم. ونتيجة لذلك، تمزق الشعب الفلسطيني أشلاءً، فصار جزء صغير منه يقل عن ربع المليون، في سنة ١٩٤٨، يعيش داخل اسرائيل – صار عددهم في سنة ١٩٨٠، حوالي ستمئة ألف نسمة – وجزء اخر استقر في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، وأتبع القطاع للادارة المصرية، كما ضُمت الضفة الغربية إلى المملكة الاردنية الهاشمية، حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧، عندما استأنفت اسرائيل عدوانها واحتلت الضفة الغربية وقطاع غزة، ووضعتهما تحت حكم ادارتها العسكرية. أما الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني، فقد شرد في أرجاء الدنيا المختلفة، وإن كان أكثر هذا الجزء قد استقر في الضفة الشرقية من الاردن، وفي سوريا ولبنان. وقد عملت كل الدول والأنظمة

نشر القسم الأول من هذه المادة في العدد السابق من شؤون فلسطينية، رقم١٠٩، بعنوان: دور التربية في دفع عجلة التنمية.

المعادية للفلسطينيين على تذويبهم في المجتمعات التي استقروا فيها. ولكنّ وعي الفلسطينيين، وايمانهم بأنفسهم، وبقضيتهم، واصرارهم على إثبات وجودهم، والمحافظة على هويتهم، واسترداد حقوقهم، كل هذه الامور، حالت دون ذوبانهم وضياعهم، بل ودفعتهم إلى البروز على مسرح الأحداث والسياسة أكثر من ذي قبل. ولذلك فإنهم التفوا حول ثورتهم التي انطلقت شرارتها، في أعقاب هزيمة الامة العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فكانت بارقة أمل مشرقة في أيام كانت من أحلك ما مرت به الامة العربية في تاريخها الحديث.

وإذن، فاين تقيم التجمعات الفلسطينية في الوقت الحاضر، وما هي أعدادها؟ ليست لدي احصاءات دقيقة وموثوقة للرد على هذا السؤال، ولكنني أعرف أن في الضفة الغربية التي تقدّر مساحتها بـ٥٦٥٠ كم٢[١] من المواطنين العرب – سواء منهم مَنْ كانوا من أبنائها الدائمين أو مَنْ استقروا فيها بعد حرب ١٩٤٨ من عرب ويهود – ٦٨١٢٠٠ نسمة في سنة ١٩٧٧[٢]. ويبلغ عدد العرب المقيمين داخل اسرائيل، منذ سنة ١٩٤٨، حوالي ستمئة الف نسمة، أكثرهم في منطقة الجليل والمثلث. أما قطاع غزة فإن فيه حوالي أربعمئة ألف نسمة من العرب الفلسطينيين[٣]. وبهذا فإن عدد العرب الفلسطينيين الذين يقيمون تحت ظلال الحراب الاسرائيلية لا يقل عن مليون وثلاثة أرباع المليون نسمة. وفي تقديري أن الفلسطينيين الذي شرّدوا، أو أجبروا على العيش خارج فلسطين، لا يقل مجموعهم عن مثل ذلك الرقم؛ وقد أسلفت أن أكثرهم يعيشون في الضفة الشرقية من الاردن، وفي سوريا ولبنان، ثم العراق وشبه الجزيرة العربية، ومصر وشمال إفريقيا، بالاضافة إلى أعداد قليلة تنتشر في كل بلدان العالم.

أوضاع التعليم الفلسطيني

في ضوء الأوضاع الديموغرافية الفلسطينية السابقة، يمكن القول إن الفلسطينيين يلاقون محنة، بل محناً كبرى، في سبيل تعليم أبنائهم وبناتهم، وفي كافة مراحل التعليم؛ فهم خارج فلسطين مضطرون لأن يُلحقوا أبناءهم وبناتهم بمدارس وجامعات البلدان التي يقيمون فيها – إن أسعدهم الحظ – حيث يربون تربية، أقل ما يقال فيها إنها تربية مَنْ وأذى، وإنها تربية غير فلسطينية، بل هي في واقعها تربية تهم بتحويل الفلسطيني إلى غير فلسطيني في قيمه، وعاداته، وولائه، وتطلعاته. ولولا وعي الفلسطينيين، ولولا قيام الثورة الفلسطينية في وقت مبكر واستقطابها للفلسطينيين، وتعزيزها لتمسكهم بهويتهم، وبقضيتهم، لتاقلم الفلسطينيون وذابوا في مجتمعات البلدان التي وجدوا أنفسهم يقيمون فيها، سواء كانت عربية أو غير عربية. إننا بهذا الكلام، لا نرمي إلى إنكار فضل ذوي الفضل، فلهم على الفلسطينيين أيادٍ مشكورة، ولهم في أعناقهم جميل لن ينسى، وقد حاول الفلسطينيون ويسيحاولون سداده دائماً، وعلى أفضل وجه، وذلك من خلال ما أسهموا ويسهمون به في تطوير تلك البلدان، ودفع عجلة التنمية فيها، ابتداء بالضفة الشرقية من الاردن، وانتهاء ببلدان شبه الجزيرة العربية. ولكن ما نريد قوله، هو أن ما يتاح لأبناء فلسطين من التعليم خارج فلسطين، لا يخضع للارادة الفلسطينية، وبالتالي، فلا يمكن توجيهه لخدمة القضية الفلسطينية، ولا التنمية الفلسطينية[٤].

أما في فلسطين المحتلة، فالمأساة أشد أسىً، والتمزق التربوي أمرٌ ألماً؛ فالتعليم المدرسي بين عرب سنة ١٩٤٨ تتحكم فيه اسرائيل بكل دقائقه واتجاهاته؛ فالمناهج في المدارس العربية دون مناهج المدارس اليهودية، ومستوى المعلمين العرب، أكاديمياً ومالياً، دون مستوى المعلمين اليهود، والكتب العربية المدرسية دون أي مستوى مقبول، وحصيلة التوجيه التربوي لا يجوز أن تكون فلسطينية، بل يجب أن تكون في النهاية لصالح اسرائيل. هذا بالنسبة للمدارس والتعليم المدرسي. أما بالنسبة للتعليم العالي، فلا يسمح بإقامة جامعات أو معاهد عربية، ولم تتح الفرصة للطلبة العرب بدخول الجامعات والمعاهد الاسرائيلية إلا في حدود ضيقة جداً، وفي الكليات النظرية فقط، في معظم الحالات. وحتى عندما قبلت جامعة بيرزيت عدداً قليلاً من طلبة عرب ١٩٤٨، انزعجت الحكومة الاسرائيلية، إلى حد أنها ناقشت هذا الموضوع في إحدى جلسات الكنيست. أما لماذا تمنع اسرائيل، عرب ١٩٤٨ من دخول التعليم العالي، ولا سيما كلياته ومعاهده التطبيقية، فهو أمر واضح لا يحتاج إلى كبير اجتهاد أو ساطع برهان: إنها تريدهم أن يظلوا متخلفين، وأن يظل أكثرهم عمالاً يقدمون لاسرائيل الخدمات التي لا تليق بأبنائها، باعتبار أنهم، طبقاً للعقيدة الصهيونية، ابناء شعب الله المختار، وهي بالطبع لا تريدهم أن يتقدموا فكرياً، لأن ذلك سيحركهم للمطالبة بحقهم الفلسطيني بكل الطرق الممكنة، وذلك ليس في صالح اسرائيل.

وإذا ما التفتنا إلى قطاع غزة، فإنا سنجد أن المناهج التي طبقت على مدارسه منذ سنة ١٩٤٨، هي المناهج المصرية، وهي مناهج نقبلها باعتبارها عربية، ولكننا نظل نصر على وجوب أن تعدل في فلسفتها، واتجاهاتها، ومحتوياتها، لتكون ليس عربية فقط، وإنما عربية فلسطينية.

وبالنسبة للضفة الغربية فإنها، منذ سنة ١٩٤٨، بدأت تسير على المناهج الاردنية، التي يصدق عليها ما قلناه عن المناهج المصرية في القطاع.

ومنذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، خضعت الضفة الغربية ومعها قطاع غزة، لادارة الحكم العسكري الاسرائيلي، الذي أبقى على المناهج المصرية في القطاع، والمناهج الاردنية في الضفة، ولكنه مسخ تلك المناهج، فألغى بعضها وبعض الكتب المقررة لها، وترك التلاميذ والمعلمين دون كتب، وغيّر في بعض الكتب الاخرى، بما يخدم المصلحة الاسرائيلية، إلى حد حذف الآيات القرآنية من كتب التهذيب، والمطالعة، والدين، إذا لم تكن مرضية للاسرائيليين. هذا بالنسبة للكتب المدرسية المقررة، أما كتب المطالعة الخارجية والمجلات، فمجرم دخولها إلى مكتبات المدارس، إلا بإذن من ضابط التربية، وهو إذن يصبح بسبب صعوبة الحصول عليه مساوياً للمنع التام.

وعلى مستوى التعليم الجامعي، وفي محاولة لتخفيف حدة المحن التي بدأ الآباء والابناء، بعد الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧، يكابدونها في سبيل الوصول إلى التعليم الجامعي ومواجهة نفقاته الباهظة، نشأت في الضفة جامعات: بيرزيت، وبيت لحم، والنجاح (في نابلس)، وجامعة القدس (كلية الدعوة واصول الدين في بيت حنينا)، وكلية

التمريض العربية (في البيرة)، وكلية الشريعة (في الخليل)، وجامعة الأزهر (في غزة)، والحبل على الجرار!

وقد كنا نفرح لمثل هذا الاهتمام بمؤسسات التعليم الجامعي والاقبال على انشائها، ونبتهج لهذه الظاهرة، ونعتبرها علامة على حيوية شعبنا الفلسطيني، ووعيه، وإدراكه، وتفانيه في سبيل العلم، لولا خوفنا من عقابيل مثل هذه الهجمة غير المتروية على التعليم الجامعي، ولولا سورة الشك الذي ينتابنا في أن هذه الهجمة قد تكرس التمزق التربوي الذي لاحظناه على مستوى التعليم المدرسي، فتسير كل مؤسسة جامعية وفق فلسفة خاصة بها، وربما تكون فلسفة غير فلسطينية. إننا ننادي باحترام الحرية الاكاديمية، وننادي باحترام استقلالية مؤسسات التعليم الجامعي وبديموقراطيتها، ولكنا نشترط أن يكون ذلك كله ضمن إطار فلسفة فلسطينية شاملة، ورؤية فلسطينية واضحة مدروسة، وخطة تنمية فلسطينية شاملة ومبرمجة، نلتزم جميعاً بأهدافها، ونتحرك نحو تحقيقها بالأسلوب أو الأساليب التي تعجبنا. وبكلمات أخرى، يجب أن تكون كل الجامعات الفلسطينية حرة مستقلة في أساليبها واجراءاتها، ولكن ملتزمة بالأهداف الفلسطينية الكبرى، كما تحددها فلسفة تربية وتنمية فلسطينية شاملة، نتنادى جميعاً لدرسها، ونقاشها، وبلورتها، ثم نشرها، وتعميمها، واعتناقها والالتزام بها.

الموقف العربي من التربية والتنمية الفلسطينيتين

بالاضافة إلى ما سبق الالماح إليه، فيما يتعلق بتعليم الفلسطينيين في أماكن اقامتهم خارج فلسطين، ولا سيما في البلدان العربية، لا بد من التنوية، بالجهد المشكور الذي تبذله المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في هذا الخصوص؛ فقد جعلت مسألة تعليم الشعب الفلسطيني تحتل المكان الأول في جميع أنشطتها، وأعطتها الوزن الأكبر، في جميع المؤتمرات التي عقدتها المنظمة حتى سنة ١٩٧٧(٥). وقد نادت المنظمة بأن من بين الأهداف التي يجب أن تراعى في المجال التربوي، بالنسبة للشعب الفلسطيني، وضع سياسة تربوية شاملة لأبناء فلسطين، تكون مرتبطة بالأهداف القومية العربية في العودة إلى فلسطين لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته على أرضه، وضمان الحياة الكريمة لأبنائه، بالتعاون مع أبناء الوطن العربي. ويقتضي ذلك في رأي المنظمة العربية، تعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق الالزام للصغار، ومحو الامية للكبار، كما يقتضي صيانة المواطنين العرب في الأرض المحتلة، حتى يظلوا محتفظين بجوانبهم الاجتماعية، والثقافية، والقومية، على أعلى المستويات. وهو يقتضي أيضاً التوسع في التعليم الثانوي بأنواعه، من عام، وفني، ومهني، والعناية بالتعليم اللامدرسي، والتعليم بالمراسلة، وبأنواع التعليم المفتوحة، والمستمرة،والجماهيرية. ويجب أن تُجعل القضية الفلسطينية ذاتها، محوراً رئيسياً للتربية القومية في جميع الأقطار العربية، وفي جميع أعمار التعليم، حتى تتجه طاقات أبناء الوطن العربي كله، نحو الكفاح لاستعادة الوطن السليب، وبذلك وحده، يستقر السلام في المنطقة العربية وتهيأ الظروف للنمو المطرد(٦).

وفي تقرير اللجنة التربوية، المنبثقة عن مؤتمر المنظمة العربية، الذي عقد في صنعاء سنة ١٩٧٢، خصص النموذج الرابع من نماذج استراتيجيات التربية، التي

اعتبرتها اللجنة ملائمة للأقطار العربية المختلفة، لفلسطين، ومما جاء فيه:

على الرغم مما تعرض له شعب فلسطين من محنة، استمرت أكثر من ربع قرن، كانت سبباً في سلب أرضه وتشريده في عدد من أقطار الوطن العربي وخارجه، فإن الروح القومية التي تعمر هذا الشعب، وما يتميز به من ذاتية وحيوية، ومن إرادة النضال، أدت بأبنائه إلى السعي وراء فرص التعليم، على الرغم من الصعوبات التي يواجهها في هذا السبيل؛ لذلك فلا بد من:

«وضع سياسة تربوية شاملة لأبناء فلسطين، مرتبطة بالأهداف القومية في العودة إلى فلسطين، وتشكيل دولتها، وضمان الحياة الكريمة لأبنائها، بالتعاون مع أقطار الوطن العربي. ولا بد لتلك السياسة من المرامي الاستراتيجية التالية:

«١ - ضمان حصول الشعب الفلسطيني على حق جميع أبنائه صغاراً وكبارا في التعليم الأساسي، وتحقيق الالزام للصغار، ومحو الامية للكبار، أسوة بأبناء الأقطار التي يعيشون فيها مؤقتاً.

«٢ - ضمان توفر الجوانب الاجتماعية، والثقافية، والقومية، لتربية أبناء فلسطين الصغار والكبار في الأرض المحتلة، ووضع المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي أمام مسؤولياتها في هذا المجال.

«٣ - تمكين أبناء فلسطين من الانتفاع بفرص التعليم الثانوي، والعالي، والتربية اللامدرسية، أسوة بأبناء الأقطار التي يعيشون فيها مؤقتا، وتوفير نسبة ملائمة في جامعات الأقطار العربية الأخرى، التي تتسع لاستقبال الطلبة العرب.

«٤ - تمكين الكفاءات من أبناء فلسطين المقيمين خارج الوطن العربي، من المشاركة في النضال من أجل فلسطين، ومن العودة إلى الوطن العربي.

«٥ - جعل القضية الفلسطينية محوراً رئيسياً للتربية القومية في جميع الأقطار العربية»(٧).

وبالطبع، فنحن إذ نشكر للمنظمة العربية هذا الموقف القومي السليم تجاه فلسطين، والفلسطينيين، فإنّا ندرك، أيضا، أن المنظمة العربية، شأنها شأن الجامعة العربية، وكل هيئة عربية مشتركة أخرى، لا تستطيع أن تنفذ توصياتها؛ لأن الدول العربية الأعضاء فيها، تسمح لاختلافاتها بأن تنعكس على سير عمل المنظمة، وبذلك يضعف المنظمة، ويحد من كفاءتها وفعاليتها، ويحيل توصياتها وقراراتها إلى حبر على ورق.

موقف منظمة التحرير الفلسطينية من التربية والتنمية الفلسطينيتين

إن أحوال منظمة التحرير، في هذا الخصوص، ليست خافية على أحد؛ فهي ليست دولة، وإنما مؤسساتها موجودة خارج أرضها، وهي ترفع شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية. ولذلك، فهي لا تستطيع أن تخطط لتربية وتنمية الفلسطينيين

سواء مَنْ كان منهم في البلاد العربية خارج فلسطين، أو مَنْ كانوا في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨ والمحتلة سنة ١٩٦٧. ولذلك، فإن الذي تفعله المنظمة، هو أن تساعد على دخول الفلسطينيين للجامعات العربية، وجامعات البلدان الاشتراكية، وهي الجامعات التي تقدم بعثات دراسية للمنظمة. وقد اهتمت المنظمة في السنتين الماضيتين، بفكرة الجامعة المفتوحة، على أمل أن تتمكن من خلالها من ايصال العلم والمعرفة، إلى معظم الفلسطينيين، في أماكن تجمعاتهم الكبرى. وقد اتفقت المنظمة مع اليونيسكو، لاخراج هذا المشروع إلى حيز العمل. ويبدو أن الاتجاه الحالي هو أن تتخذ الجامعة المفتوحة مقراً رئيسياً لها في عمان بالاردن، ومكتب ارتباط وتنسيق في باريس بفرنسا. وبغض النظر عن امكانية نجاح أو فشل هذا المشروع، فإنه يعبر في هذه المرحلة المبكرة من وجوده، عن مدى اهتمام منظمة التحرير الفلسطينية، بتأمين التعليم للفلسطينيين أينما وجدوا، وهذه نقطة لصالح المنظمة، وعلامة من علامات نضجها.

موقف الفلسطينيين من التربية والتنمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي

إذا أخذنا بالظاهر، فإن قيام المؤسسات الجامعية في الضفة والقطاع، قد يكون تعبيرا صادقا عن مدى الاهتمام بالتعليم الجامعي، والاقبال عليه بين الفلسطينيين. لكن الجامعات التي نشأت في الضفة والقطاع، لم تنشأ نتيجة لدراسة قومية شاملة، أو استجابة لخطة تنمية شاملة مدروسة، وإنما جاءت نتيجة لضغط الحاجة إليها من ناحية، ونتيجة تلمس الفئات التي قامت بإنشائها لتلك الحاجة الاجتماعية من ناحية أخرى. وقد سبق أن ألمحت إلى خطورة التمزق التربوي بين الطلبة الفلسطينيين على المستوى المدرسي، واحتمال أن ينعكس هذا التمزق على المستوى الجامعي، إذا لم تلتزم الجامعات الفلسطينية بفلسفة وأهداف فلسطينية واحدة. ومن الواضح أن الضفة الغربية وقطاع غزة، فيهما مجتمع نام، له احتياجات عديدة، ولدية مطامح في التنمية وفي التقدم، إلا أن من الواضح أيضا، أنه ما دام يرزح تحت نير الاحتلال الاسرائيلي، فإنه لن تكون لديه السلطة، ولا الأجهزة اللازمة لدراسة تلك الاحتياجات، وتقديرها، والتخطيط للوفاء بها[٨].

في ضوء الاعتبارات السالفة الذكر، وتحسبا للمخاطر التي قد يجرها عدم التنسيق على مستوى التعليم الجامعي، تأسس مجلس التعليم العالي سنة ١٩٧٧، على أمل أن يصبح سلطة فلسطينية قادرة على تنسيق التعليم الجامعي، وتجنيبه كل المخاطر المحتملة، وتسييره في وجهة تخدم القضية الفلسطينية، والمصلحة الفلسطينية العليا. ومع الترحيب، بقيام هذا المجلس، الذي ولد في أحضان النقابات المهنية، من أجل أن يحظى بتاييدها وبتأييد ما تمثله من رأي فلسطيني عام، إلا أننا نأخذ عليه، أن تشكيلته جاءت عبارة عن تجميع لممثلين عن ادارات الجامعات والمعاهد القائمة من ناحية، وعن ممثلين للنقابات المختلفة والبعيدة إجمالاً عن العمل الاكاديمي من ناحية أخرى، ولم يمثل فيه القائمون بالتعليم العالي في حقيقة الأمر، وهم الطلبة وأعضاء الهيئات التدريسية. إننا في ظل ظروفنا الراهنة نعيش أوضاعاً غريبة شاذة، فلا يجوز أن نتمسك بأهداب التقاليد

البرلمانية البالية، إذا أردنا أن نثبت للتحدي، ونجابة مشاكلنا مجابهة ناجحة. وبكلمات أخرى، لا يجوز أن يكون مجلس التعليم العالي، مجلسا كلاسيكيا كما هو الآن، لانه سيظل يفرق نفسه في خلافات جانبية بين ممثلي إدارات الجامعات والمؤسسات الممثلة فيه، وبالتالي فإنه سيظل عاجزا عن تحقيق التنسيق الفعال فيما بينها، فنقع من جراء ذلك في المحظور، ونهدر الموارد البشرية والمادية، بسبب الازدواجية المتوقعة من ناحية، والتنافس غير الصحي المحتمل من ناحية أخرى. ويتراءى لي، أن الحل الأمثل، لجعل هذا المجلس سلطة تنسيق فلسطينية حقيقية، هو أن تكون أكثرية أعضائه من الطلبة وأعضاء هيئات التدريس المنتخبين، لانهم أقدر من غيرهم على الالتزام بتنفيذ ما قد يتخذه المجلس من قرارات تمس الحياة الفلسطينية في مجتمعات الجامعات والمعاهد العليا، ذلك أنهم سيكونون قد شاركوا في صنعها، ولأنهم معنيون بفلسطينية الفلسطيني، أكثر من عنايتهم بانتمائه لجامعة أو أخرى، أو معهد أو آخر.

بعد هذا العرض، أعود للتساؤل عن التخطيط لتنمية فلسطينية شاملة للمليون وثلاثة أرباع المليون من العرب الفلسطينيين الموجودين على الأرض الفلسطينية. فإذا فرضنا أن لدينا الموارد البشرية والمادية الكافية، فكيف نستطيع التعرف عليها، وحصرها، تمهيدا للبدء بوضع خطة تنمية شاملة تنطلق من واقعنا في سنة البداية؟ إننا سنحتاج إلى تعداد سكاني، ومعلومات احصائية شاملة، ودقيقة، وموثوقة، فهل ستتركنا اسرائيل نقوم بذلك، أم هل ستقوم به هي وتقدمه لنا جاهزا وكاملاً مكملاً؟ لا أظن أن اسرائيل ستسمح بأي من العمليتين. وإذن فماذا نعمل؟ هل نستسلم لهذا الواقع القهريّ ونترك المسألة للصدفة، وللزمن، ولاسرائيل؟ بالطبع لا - والحل البديل في نظري لا يكمن في مناشدة الهيئات الدولية أن تتدخل لصالحنا أو أن تقوم لنا بما نريده لخطتنا، وإنما يكمن في استكشاف كل السبل الممكنة، لاكساب مجلس التعليم العالي أقصى نفوذ ممكن، وتكليفه بعد ذلك بالزام المؤسسات التابعة له، بكافة هيئاتها، وطلبتها، وأساتذتها، بأن تقوم بجمع المعلومات، والاحصاءات اللازمة، وبكل الطرق الممكنة. وبعد ذلك توضع خطة تنمية شاملة، برعاية المجلس، على أن تكون مبنية على احتياجاتنا، وموجهة لكي تسد تلك الاحتياجات بأقل النفقات الممكنة. ومتى وضعت الخطة وطورت، وجب أن تذاع بين أبناء الشعب بالطرق المتاحة، من أجل توعيتهم بأهدافها وبأهميتها، حتى يقبلوها بقناعة، ويلتزموا بالتالي بالعمل وبالتعاون من أجل تنفيذها، وتحقيق أهدافها. ومن المنطق أن خطة كهذه، ستكون مقبولة، وستلقى ما تحتاج إليه من دعم والتزام، إذا كانت مبنية على احتياجات الناس، هادفة لخدمة مصالحهم، وإذا تمت توعيتهم بهذه الامور جميعها.

تحدثت في الفقرات السابقة عن الفلسطينيين الموجودين على الأرض الفلسطينية، متجاهلاً إلى حد كبير، الحواجز التي قد تحول بين عرب ١٩٤٨ وعرب ١٩٦٧، وقد فعلت ذلك ليس عن جهل بتلك الحواجز، وبما قد ينجم عنها من صعوبات، ولكن عن إصرار بأننا كعرب فلسطينيين، يجب أن نلتقي على أهداف التنمية وخططها، مهما كانت الصعاب التي تعترض سبيلنا. وفي اعتقادي أن الأموال اللازمة يجب توفيرها عن طريق الدول العربية الغنية، وأن تودع لدى البنك الدولي، أو صندوق الامم المتحدة باسم هيئة تخطيط

عليا، يشكلها الفلسطينيون ويعتمدونها ، وتتولى الصرف على الخطة حسبما هو منظور لها. وفي اعتقادي، كذلك، أن مؤسسات التعليم العالي، التي ستتولى تنفيذ الجانب التربوي التعليمي من خطة التنمية الشاملة في الضفة والقطاع، يجب أن تتعاون مع عرب ١٩٤٨ بكل الطرق الممكنة، لاشراكهم في خطة التنمية اشراكا تاما، وذلك، مثلاً، بأن تشجعهم على إنشاء فروع لها في مواقعهم، وتقوم هي بتزويدهم بالاموال اللازمة بصورة أو بأخرى، وتمد لهم يد المساعدة فيما يتعلق بالخبرات والكفاءات اللازمة، في حالة احتياجهم إلى مثل تلك المساعدة، حتى لو أدى الأمر إلى التعاقد مع خبراء أجانب، أو عرب يحملون جنسيات أجنبية، لا يسهل على اسرائيل أن تمنعهم من القدوم إليها، للعمل في الأوساط العربية المتعاقدة معهم، في الجليل، أو المثلث، أو النقب.

إن التنمية ضرورية للمستقبل الفلسطيني والتخطيط ضروري للتنمية، والتربية والتخطيط التربوي لا غنى عنهما للتخطيط، لانهما مفتاحة ومفتاح التنمية الشاملة. وإذن، فلا مناص من الاصرار على ممارسة هذا الحق، مهما تحملنا في سبيله من عنت، وقهر، لانه إذا صح العزم وضح السبيل. وبدون ذلك فإن جامعات على الأرض الفلسطينية، والجامعات التي قد تقوم قريبا، ستسير على غير هدى، فتخرّج اجيالاً غير قادرة على توظيف نفسها، ولا عمل لها هنا، مما سيؤدي إلى زيادة البطالة، أو إلى تشجيع الهجرة، وهما أمران ليسا في صالح الشعب الفلسطيني ولا في صالح قضيته. ومن أجل إيضاح هذا القول، تعالوا نراجع الاحصائيات التالية، عن طلبة جامعات الضفة الغربية الثلاث، كما كانوا في العام الجامعي ١٩٧٨ – ١٩٧٩[٩].

الجامعة	مجموع الطلبة	علوم	آداب	تجارة	تمريض	تربية	إدارة فنادق
بيت لحم	٧٣٠	٩٧	١٩٣	١٢٦	٥٩	٢١١	٤٤
بيرزيت	١٠٦٤	٣١١	٤٨٥	٢٣٤	–	٠٣٤	–
النجاح	١٢٩٩	٢٠١	٣٨٢	٣٦٥	–	٤٥١	–
المجموع	٣١٩٣	٦٠٩	١٠٦٠	٧٢٥	٥٩	٦٩٦	٤٤
	ذكور ٦١٪ إناث ٣٩٪						

ومن الملاحظ، أن نسبة الذكور في التعليم الجامعي، أعلى بكثير من نسبة الاناث، مما يدل على أن المرأة لا تزال متخلفة عن الرجل في هذا المجتمع، وهذا ليس في صالح التنمية في أي حال من الأحوال. ومن ناحية ثانية، إذا جمعنا طلبة العلوم والتجارة والتمريض فإنهم سيبلغون ١٣٩٣ طالبا وطالبة، مقابل طلبة تخصصات أدبية يبلغ مجموعهم ١٨٠٠ طالب وطالبة، أي أن نسبة الطلبة في التخصصات الأدبية في الجامعات

الثلاث، إلى مجموع الطلبة هي ٥٦,٤٪، بينما نجد نسبة الطلبة في التخصصات العلمية إلى مجموع الطلبة في الجامعات الثلاث هي ٤٢,٦٪، وفي هذا مؤشر إلى أننا سنظل متخلفين في مجال العلوم التطبيقية، مما يعيق التنمية، ويؤخر التقدم، بينما سيتراكم في الوقت ذاته، فائض من المتخصصين في الموضوعات الأدبية، قد يؤدي إلى نشوء أزمة بطالة في وقت قريب، ويسهم في تشجيع الهجرة إلى خارج البلاد، وكلا الأمرين منكر لا نرضاه.

وإذا ألقينا نظرة على مَنْ تقدموا لامتحان التوجيهية في صيف ١٩٧٨، فإنا سنقف على الأرقام التالية(١٠):

مجموع المتقدمين للامتحان: ٩٦٤٠ طالبا وطالبة.
مجموع الناجحين منهم: ٧٠١٠ طالبا وطالبة.
مجموع المتقدمين للفرع الأدبي: ٦١٢٥ نجح منهم ٤٢٩١.
مجموع المتقدمين للفرع العلمي: ٣١٨٨ نجح منهم ٢٥٤٠.
مجموع المتقدمين للفرع الصناعي: ٢٦٤ نجح منهم ١٣٧.
مجموع المتقدمين للفرع التجاري: ٤٠ نجح منهم ٢٣.
مجموع المتقدمين للفرع الزراعي: ٢٣ نجح منهم ١٩.
نسبة الناجحين في الفرع الأدبي إلى كل الناجحين: ٦١,٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع العلمي إلى كل الناجحين: ٣٦,٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع الصناعي إلى كل الناجحين: ١,٩٪.
نسبة الناجحين في الفرع التجاري إلى كل الناجحين: ٠,٣٢٪.
نسبة الناجحين في الفرع الزراعي إلى كل الناجحين: ٠,٢٧٪.
نسبة الناجحين في كل الفروع الأربعة ما عدا الأدبي إلى المجموع ٣٨,٧٪.

وهكذا، نلاحظ أن نسبة الطلبة في الفرع الأدبي، هي أعلى بكثير من نسبة الطلبة في الفروع العلمية الأربعة المتاحة في المدارس الثانوية، مما يشير إلى أن هذه الصورة المدرسية هي التي تفرض نفسها على الجامعات وتعطيها صورتها الراهنة، أي كأن هذه الجامعات مجرد امتداد للمدارس الثانوية، وليست مؤسسات للثورة العلمية التكنولوجية، اللازمة لاحراج مجتمع من التخلف الذي يعاني منه. وثمة أمر آخر جدير بالملاحظة هو ضآلة عدد الطلبة في التعليم الثانوي الصناعي، والتجاري، والزراعي، وكأنها رغم أهميتها ليست ذات أهمية لنا ولأبنائنا؛ وإلا فما معنى قلة إقبال أبنائنا عليها؟

توصيات

١ – اقترح أن تقوم هيئاتنا العامة بتوجيه نداءات متتالية، إلى الشعوب العربية وقادتها، تناشدهم اتباع الجدية في الأخذ بالتخطيط التكاملي بين الأقطار العربية، على أن يشرك العرب الفلسطينيون في مثل ذلك التخطيط كفلسطينيين مستقلين، وليس كفلسطينيين محسوبين على قطر أو آخر.

٢ – مطالبة الدول العربية، الاعضاء في جبهة الصمود والتصدي، أن تخصص الاموال اللازمة لتنفيذ خطة تنمية فلسطينية شاملة، تدخل في اعتبارها كافة الفلسطينيين

ممن هم داخل فلسطين أو خارجها، وأن ترصد حصة الفلسطينيين الموجودين على أرض فلسطين، لدى مؤسسة دولية، تكون مكلفة بايصالها للجنة فلسطينية عليا للتنمية الشاملة، يتم تشكيلها واعتمادها على أرض الوطن.

٣ – العمل على اكساب مجلس التعليم العالي، الصلاحيات والسلطات اللازمة، حتى يتمكن من تحقيق تنسيق فعّال بين الجامعات القائمة والجامعات التي قد تقوم، بما يحقق الأهداف الكبرى في التنمية الشاملة. وقد تكون الوسيلة إلى تحقيق هذا المطلب تشكيل هذا المجلس على النحو الذي سبقت الاشارة إليه.

٤ – الدعوة إلى تشكيل لجنة عليا لتخطيط التنمية، تبدأ باستكشاف الامكانات، لاقامة أجهزة تعداد وإحصاء، تمهيدا لاجراء المسح الضروري، وتقرير الأولويات، وتقدير النفقات، ثم تبدأ بالعمل على تأمين الأموال المطلوبة...الخ.

---

(١) Fathiyak Nasra, *West Bank Education in Government Schools*, Birzeit: Birzeit University, 1977, p.1

(٢) Khalil Mahshi and Ramzi Rihan, *Education in The West Bank*, Birzeit: Birzeit University, 1979, table 2, p.4.

(٣) *Statistical Abstract of Israel*, 1980, No. 29, table 2, p.766.

(٤) انظر أيضا: ابراهيم أبو لغد، **مشاكل التعليم الفلسطيني**، بيروت: مركز التخطيط، م.ت.ف.، ١٩٧٢، ص ١٩.

(٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الاقطار العربية**، ص٥٧.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٧ – ٥٨.

(٧) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **مصدر سبق ذكره**، ص١٠٥ – ١٠٧ و١١١، ١١٢.

(٨) Mahshi and Rhian, *op.cit.*, p.23.

(٩) *Ibid*, Table 13, p.20.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص١٦، الجدول١١.

نبيل هادي

مرحلة جديدة من المواجهة على الساحة اللبنانية - الفلسطينية

هناك إجماع في صفوف المراقبين على أن العلاقة بين مشروع تصفية المقاومة الفلسطينية، ومشروع اقامة الدويلات، ولا سيما في لبنان، هي نفسها العلاقة بين الجانب السياسي والجانب الطائفي - العنصري من المخطط الواحد. والمعروف أن مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي، كان قد حدد ثلاث مراحل، وصفها بالدوائر، بشأن معالجة أزمة الشرق الأوسط. الدائرة الاولى تشمل الفلسطينيين؛ والثانية تشمل الأردن؛ أما الثالثة فإنها تقضي بادخال سوريا ثم الاتحاد السوفياتي في المفاوضات المتعلقة بمسألة الشرق الأوسط. والمعروف أيضاً أن هذا المخطط، الذي كان تابعاً من نسبة قوى معينة في فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥، قد جرى تعديله في اتجاهين أساسيين: الأول، هو اقصاء الاتحاد السوفياتي كليا من أي حل للأزمة في المنطقة؛ والثاني هو التركيز على التجزئة والتقسيم داخل كل بلد عربي، وصولاً إلى تفتيت العالم العربي والغاء مقومات وحدته. ويقال ان الدكتور هنري كيسنجر، كان له الدور الأساسي في اعتماد اسلوب التجزئة الاقليمية والطائفية، وبما يُكمل سياسة الامبراطورية البريطانية ذات التسمية المعهودة «فرّق تسد».

ويقال ان الدكتور كيسنجر، الذي سيكون له دور بارز في ادارة الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان، سيلعب دوراً مهماً في توجيه سياسة البيت الأبيض مجدداً، في اتجاه تحريك الخلافات والصراعات الفئوية.

ومهما يكن من أمر الخلافات، أو الحساسيات، التي قد تكون قائمة بين نهج ريغان ونهج الرئيس الحالي كارتر، وخاصة في ما يتعلق بدور الاردن في الحل الاميركي في المنطقة، فيمكن أن نعتبر أن الخطوط التي سبق وطرحت منذ سنة ١٩٧٣، ومنذ اتفاقيات وقف اطلاق النار وفك الارتباط، كانت كلها تصب في اتجاه تحريك نزاعات اخرى غير النزاع العربي - الصهيوني. ومع أن القلائل كانوا يتنبهون إلى ما تشير إليه القوى الوطنية اللبنانية بشأن

انعكاسات المخطط الاميركي على الساحة اللبنانية، غير أن الوقائع نفسها عادت وأكدت أن لبنان لن ينجو من الكارثة المحتّمة في حال استمرار هذا النهج الاميركي، وفي حال عدم وصول المجابهةالعربية لهذا النهج إلى درجة يُمكنها معها مجابهته أو اضعافه.

وهكذا، وفي انتهاء السنة الاولى من الثمانينات، تبدو الساحة اللبنانية هي الساحة التي تتحمل العبء الاساسي في المجابهة العسكرية مع عدوان أميركي - اسرائيلي على الامة العربية كلها. وبشكل خاص العدوان على القرار الفلسطيني المستقل، وعلى الوحدة العربية ووحدة كل قطر عربي على حدة.

وفي ضوء التطورات التي حصلت في العام الذي مضى، يمكننا أن نضع عناوين بارزة للمرحلة التي يمر بها الصراع على الساحة اللبنانية، وهي عناوين ندرجها بمعزل عن التفصيلات الجزئية لهذه أو تلك من المعارك، أو لهذا أو ذاك من النقاشات الدائرة في الوسط الوطني اللبناني وعلى الصعيد الفلسطيني، بخصوص موجبات المجابهة ودور القوى الفاعلة في هذا المجال.

هذه العناوين الرئيسية يمكن ايجازها في عشرة:

أولاً: لقد أكدت التطورات، في الجنوب وفي الداخل، أن القوى الواقفة بوجه الخطة الامبريالية – الصهيونية - الرجعية على الساحة اللبنانية، إنما تدفع ثمن التنازلات العربية التي اعقبت غياب جمال عبد الناصر قائد الثورة العربية. ومنذ الأشهر الاولى بعد استشهاد عبد الناصر، نبّهت القوى الوطنية اللبنانية جميع الأطراف المعنية إلى أن التركيز سيجري لضرب هذا التحالف القائم في لبنان بين الحركة الوطنية والشعبية اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية التي انتقلت من الاردن إلى لبنان. ولم تكن القوى الوطنية اللبنانية هي وحدها التي حذّرت من مخاطر الهجمة الاميركية الجديدة؛ ولم تكن وحدها تشعر بالقلق إزاء ما يمكن أن يحدث على الساحة اللبنانية بعد انتقال العمل الفدائي إلى لبنان. فالوجود الفلسطيني على الأرض اللبنانية هو ، من حيث طبيعته بالذات، حليف استراتيجي للقوى المناضلة من أجل التحرر الطبقي والوطني والقومي في لبنان، وفي كل منطقة لبنانية على حدة. وهذه الحقيقة الموضوعية قائمة بمعزل عن مدى نجاح الصيغ أو الأشكال التنسيقية أو التضامنية التي قامت، خلال مراحل متعددة من السبعينات، بين الوطنيين اللبنانيين وتنظيماتهم من جهة، وبين المقاومة الفلسطينية وتنظيماتها والهيئات الاجتماعية الفلسطينية من جهة ثانية. وكان من الطبيعي أن يدرك العدو الاسرائيلي، من البداية، هذه الحقيقة الموضوعية وأن يعمل على التصرف، بناءً على خطة متكاملة لتصفية هذا التحالف القائم على أرض الواقع، والذي كان قائما حتى في أحرج الاوقات التي قامت فيها حساسيات معينة بين الثورة الفلسطينية وقياداتها من جهة، وبين الحركة الوطنية والشعبية اللبنانية وقياداتها من جهة ثانية. وذلك لأن اسرائيل كانت تعرف، والامبريالية الاميركية كانت تعرف أيضا، أنه من خلال التحالف الموضوعي، بين القوى الشعبية الفلسطينية واللبنانية، ستنشأ القوة أو النواة الأساسية لنقل حركة التحرر العربية من ظروف النكسة والانكفاء إلى مرحلة هجومية على كافة الصعد. وفي الوقت نفسه، فإن بعض القوى اللبنانية، لاسباب طبقية

وسياسية، كانت قد وصلت إلى القناعة، بأن عليها أن تستخدم العنف ضد القوى والجماهير التي من مصلحتها النضال ضد الامتيازات الطبقية والطائفية المتوارثة. والمعروف أن الفكر الانعزالي درج، على الدوام على الربط بين الدفاع عن الامتيازات والدفاع عن «لبنان وكيانه»، وذلك انطلاقا من فكرة المفكر ميشال شيحا، «فيلسوف القضية اللبنانية» (!)، القائلة بأن الطائفية ولبنان صنوان، إذا بقيت يبقى وإذا زالت يزول.

ثانياً: إن ما أكدته التجربة الملموسة في مجال المقارنة بين ما جرى في الأردن في سنة ١٩٧٠ وما حدث في لبنان ابتداء من سنة ١٩٧٠، هو أن العامل الذاتي الداخلي في لبنان، كان له دور حاسم في تغيير طبيعة الصراع، وفي تغيير الوجهة التي كان يُراد لهذا الصراع أن يأخذها. فعلى خلاف ما جرى في الاردن، حيث استطاعت القوى العاملة لضرب المقاومة الفلسطينية أن تظهر الصراع، إلى حد بعيد، بأنه «بين اردني وفلسطيني»، وذلك بالنظر إلى أن القوى الوطنية الاردنية المؤيدة للعمل الفدائي لم تكن مؤهلة لمجابهة الهجمة العسكرية والسياسية والنفسية «على الشعب الفلسطيني، فإن ما حدث في لبنان اثبت بأن القوى اللبنانية المؤمنة بعروبة لبنان، والمساندة للثورة الفلسطينية، نجحت في تحويل الحرب الرجعية ضد الفلسطينيين إلى حرب أهلية لبنانية. وأصبحت القضية الفلسطينية، وبالضبط الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، عامل انقسام داخلي بكل معنى الكلمة. وقد وجدت القوى العاملة لتصفية المقاومة الفلسطينية أن عليها أن تصفّي قسما كبيرا من الشعب اللبناني وقواه الشعبية والسياسية، قبل أن تتمكن من ضرب المقاومة الفلسطينية. إلاّ أن هذا لا يعني أن المؤامرة لم تكن موجهة ضد الفئات الشعبية والوطنية في لبنان بالذات. غير أنه كان في إمكان الانعزالية اللبنانية، لو توفرت لها الظروف التي كانت تعتقدها متوفرة، ان «تطمس» الكثير من الصراعات الداخلية في عملية التعبئة «الشاملة» ضد الفلسطينيين، وأن تحوّل هذه المعركة إلى «معركة لبنان الوطنية» بل «القومية»، في الصراع مع «الغرباء». وسوف نرى أن التعبئة نجحت إلى حد بعيد في الأوساط المسيحية، ولو في مرحلة معينة، وقبل أن ينتقل المشروع الانعزالي نفسه، من مرحلة المشروع الطائفي إلى مرحلة الفاشية، فيخسر حكما تأييد العديد من القوى المسيحية اليمينية (مرحلة «الحزب الواحد»).

ثالثاً: لقد تطور «المشروع الاسرائيلي» في لبنان تطورا جذريا في السنتين الأخيرتين من السبعينات. وهذا ما سبق ونبّهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية، كما نبّهت إليه القوى الوطنية اللبنانية. وإذا وضعنا جانبا المطامع الصهيونية الدائمة في الأرض والمياه اللبنانية (والتقارير التي وردت مؤخرا في أكثر من عاصمة غربية تشير إلى أن الليطاني سيكون «حاجة ماسة» للكيان الصهيوني، بالنظر إلى الأنهار الاخرى الواقعة ضمن دائرة المطامع الاسرائيلية والتي لن تكون كافية لتأمين الحاجات «الانمائية» في اسرائيل)، وإذا وضعنا جانبا أيضا الحرص الاسرائيلي الدائم على الانطلاق من لبنان للتآمر على حركة التحرر العربية، وعلى سوريا بصورة خاصة، فإن الظروف التي تكونت في فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ في منطقة الشرق الأوسط، امتدادا إلى آسيا والقرن الافريقي والتي تتمثل في: انهيار ايران الشاه، ونجاح الثورة الافغانية في التصدي للهجمة الاميركية، وتعزّز دور الحكم التقدمي في أثيوبيا، وفشل تآمر «الاخوان المسلمين» في سوريا، وقمة بغداد وما وضعته من اسس

وبرامج لمواجهة الخيانة السادانية، وتأثيرات انتفاضة الضفة الغربية وغزة والعمليات الفدائية المتواصلة والمتصاعدة، على مجمل المعادلات في المنطقة، والنجاحات العالمية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا سيما في اوروبا وفي دول عدم الانحياز وفي الامم المتحدة، وتفاقم الأزمة المالية والاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتطورة، وتأثير ذلك على العلاقة بالدول المنتجة للنفط وعلى الدول المتحررة حديثاً، والوضع الاقتصادي والسياسي المتأرجح والمتدهور في مصر السادات ونمو الحركة الوطنية المصرية وبداية التلاقي الجدي بين تنظيماتها الخ. هذه العوامل كلها، جعلت الامبريالية تبدّل من نظرتها إلى الصراع الدائر في هذه البقعة من العالم. وكان من الطبيعي أن يجري التركيز على الحلقات التي لا تزال فيها القوى الامبريالية والرجعية في موقع قوي. وإذا كان شاه ايران قد سقط فهذا ليس معناه أن تلجأ الولايات المتحدة إلى الانكفاء «وأن لا تثق بأي حليف بعد اليوم»، كما كان يتوقع البعض، وإنما النقيض هو الذي حصل. فقد أخذ الدعم الاميركي لكل من اسرائيل ومصر السادات وأصدقاء أميركا الخليجيين، حجما أكبر من أي وقت مضى. وطرحت، كما هو معلوم، مسألة اقامة أحلاف عدوانية متكاملة، لا يكون الدور الاسرائيلي فيها مقتصراً على الضغط المتقطع، العسكري أو السياسي، وإنما تكون اسرائيل طرفاً داخلياً مباشراً في الأحلاف الجديدة الموعودة، وباعتبار أن رحلة السادات إلى القدس المحتلة وما أعقبها من لقاءات وتطورات، قد أزالت «الحاجز النفسي»، فما على مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الدفاع الاميركية إلّا أن يزيلوا «الحاجز العسكري» الذي يفصل بين الحلفاء على جانبي الحدود، فيصبح بالامكان اقامة حلف عسكري متكامل، تكون نواته الكيان الاسرائيلي ومصر السادات، ويكون مفتوحاً للراغبين في الانضمام إلى مسيرة كامب ديفيد، على هذا النحو أو ذاك. وقد قدّمت الولايات المتحدة، كما هو معروف، اغراءات كبيرة ولا تزال، لأكثر من طرف عربي لتشجيعه على الانضمام لهذا الحلف. وما هو حاصل اليوم، من تعزيز لشبكة القواعد العسكرية الاميركية في مصر والصومال وسلطنة عُمان، هو تأكيد على حقيقة أن الولايات المتحدة شعرت، في ضوء النجاحات الجزئية لمخطط كامب ديفيد، أن الحواجز بدأت تتساقط فعلاً، وأنه ليس التعامل مع اسرائيل هو وحده مسموح وإنما أيضاً التحالف معها! ولولا هذه القناعة الضمنية بكسر الحواجز وبفتح الطريق أمام تعميم الاستسلام وتعميم عملية الصهينة، لما كان أكثر من مسؤول في مصر والصومال وعُمان يفصح عن رغبته في اعطاء أرض بلاده كقاعدة لأميركا وحلفائها، ولما كان أنور السادات ينادي الاميركيين في حماسة غريبة، مطالبا إياهم وملحا عليهم أن يستخدموا أرض مصر ومياهها وأجواءها للانقضاض على ايران، أو لتسهيل مهمات حلف الاطلسي في المنطقة العربية وفي أفريقيا.

وكان من الضروري، لاحباط هذه القناعة، وبالتالي للقضاء على هذه الفطرسة وعلى هذا الشعور بانتهاء «اللاءات» العربية إلى ما لا نهاية، كان من الضروري أن تنتقل القوى الوطنية والتقدمية في أكثر من بقعة عربية إلى الهجوم، ولو الجزئي، ضد العدو الاسرائيلي وحلفائه وضد المصالح الامبريالية في الوطن العربي. وكان من الضروري أن تنطلق المقاومة الفلسطينية، رغم مرارة المواجهة مع السادات ومع محاولات تمييع الدور الفلسطيني المستقل، إلى القيام بضربات عسكرية متصاعدة في تل - أبيب والقدس، وأن تقتحم،

سياسيا وشعبيا، نيويورك ومدريد وليشبونة وعواصم الشرق الأقصى ومراكز المنظمات الاقليمية والدولية. وكان من الضروري، لتحقيق عملية الهجوم المضاد، ان تطرح الحركة الوطنية اللبنانية برنامجا وطنيا وشعبيا للمواجهة مع المخطط الاميركي – الصهيوني – الانعزالي، وأن تأخذ معارك الجنوب اللبناني طابع الصدام الشامل مع قوات العدو ومع مخططات الانعزاليين في الداخل، وأن تشترك سوريا في صد الغارات الصهيونية في أجواء لبنان في معارك ومواجهات كادت تسخّن الموقف بشكل خطير على مجمل «الجبهة الشرقية».

رابعا: إذا كان من البديهي القول ان الرد القومي، العسكري والشعبي والاقتصادي والسياسي، على المخطط الأميركي والاستسلامي، لم يبلغ الحد الأدنى المطلوب، ولم تبلغ التعبئة في الوطن العربي الحد الذي يمكن معه القول ان مرحلة الانحسار التي تعيشها حركة التحرر العربية قد أخذت بالانتهاء، فإنه من البديهي القول، في الوقت نفسه، إن تركيز الاعداء على الساحة اللبنانية (وعمليا الساحة اللبنانية – الفلسطينية – السورية)، قد فرض على الصامدين على هذه الساحة أن يتحملوا ما يفوق طاقتهم، وأن يقاتلوا عن أنفسهم وعن سواهم، وأن يظهروا أحيانا بمظهر الذي يريد «أن يدافع عن العرب رغما عن العرب»، إذا استخدمنا التعبير الشعبي الذي يعبّر، أحيانا، عن حالة اليأس من الدعم العربي ومن الدور العربي، وهي حقيقة مرة يعيشها يوميا أبناء الجنوب اللبناني وسكان المخيمات، سيما وأن القوى والدول ذات الامكانيات الضخمة هي بعيدة عن أن تتحسس الحد الأدنى من مسؤوليتها تجاه المواجهة مع العدو على الساحة اللبنانية.

هذا مع العلم أن من مصلحة البعض أن يشاركوا في التصدي (أو دعم التصدي) اللبناني – الفلسطيني، في سبيل التغطية على عدم القيام بالتصدي المباشر للمصالح والمخططات الامبريالية في بلادهم بالذات. الاّ أنهم، حتى هذه «التغطية»، ليسوا مستعدين للقيام بها، وإنما يفعلون النقيض تماما، فيفتشون عن أساليب لاسترضاء الأميركيين أو للدخول في شراكة معهم، طبعاً من موقع الباحث عن تلبية لمصالحه على حساب مصالح الامة العربية كلها.

ولا بدّ أن ينعكس، على الساحة اللبنانية، هذا الواقع المؤلم! تماما مثلما ينعكس عليها واقع النهوض الوطني والقومي النسبي، واضطرار الامبريالية إلى القيام بهجمات، تبدو أحيانا انتحارية، سعيا للتعويض عن هزائمها المتكررة في أكثر من بقعة من العالم.

خامسا: أدى الاجتياح الاسرائيلي للجنوب في ربيع ١٩٧٨، ثم قيام الحركة الانفصالية بقيادة سعد حداد باعلان «دولة لبنان الحر» في الشريط الحدودي، إلى تكوين «أمر واقع جديد» قوامه قدرة اسرائيل على الامساك بمعظم أوراق الازمة اللبنانية وعلى النحو الذي جعل المراقبين يتساءلون في ضوء المناقشات والتصريحات المتناقضة، على الصعيدين السياسي والديبلوماسي، عما تخطط له الولايات المتحدة تجاه لبنان في ضوء مشاريع هنري كيسنجر المعلومة. ومع أن الأوساط الوطنية لم يفاجئها وصول جماعة سعد حداد إلى هذه الدرجة من التصعيد، ووصول العدو الاسرائيلي إلى استغلال التساهل الداخلي مع

«ميليشيات الحدود» إلى أقصى درجات الاستغلال، إلاّ أن الملفت للنظر هو أن المسؤولين لم يفعلوا أي شيء لازالة الجيب العميل، ولم يستمعوا إلى أية نصيحة من النصائح الكثيرة التي جاءت من سوريا وجهات عربية وأجنبية متعددة، بضرورة وضع حد للظاهرة التي اسمها سعد حداد، قبل أن يستفحل خطرها على أكثر من صعيد. كما أن صمتا مطبقا كان يقابل، من الجانب الرسمي، العلاقة المكشوفة بين «الجبهة اللبنانية» وبين اسرائيل وسعد حداد.

وعلى حد تعبير احدى المجلات اللبنانية في سنة ١٩٧٩ فإنه «طوال تلك الفترة ظلت الشرعية اللبنانية تتجاهل ما يجري في الجنوب وحجتها أن ما يجري هناك يدخل ضمن اللعبة الدولية، كما كان لها رأي آخر يقول بأن وجود حداد بات ضروريا مقابل الوجود الفلسطيني، وإن أي حل لمشكلة الجيب الانعزالي في الجنوب يجب أن يتوافق مع حل المشكلة الفلسطينية، مكرسا بذلك عمليا صيغة الأمر الواقع»[1].

وقد كان الموقف الرسمي المذكور، يضاف إليه التردد واللامبالاة من جانب القوى العربية المعنية، عنصر تشجيع لـ «الجبهة اللبنانية» للاعلان بشكل مباشر (وحماسي) عن تأييدها للرائد سعد حداد. وقد أعلن كميل شمعون أنه يعتبر سعد حداد «أكبر ضابط وطني في هذا البلد».

ومع أن القوى السياسية والاجتماعية في لبنان كانت مجمعة على إدانة الدويلة الحدودية والدعوة إلى التصدي لها بحزم؛ ومع أن المواقف العربية والدولية كانت في معظمها، على الصعيد الرسمي على الأقل، معادية لهذا العمل التقسيمي والمتصهين، الاّ أن موقف السلطة الشرعية اللبنانية ظل يتراوح بين التغاضي عن المشكلة وبين استخدام «الواقع الجديد» في الجنوب بمثابة ورقة ضغط وابتزاز على سوريا وعلى المقاومة الفلسطينية، وبين اجراء محاكمة شكلية، بل دعوة شكلية للمحاكمة التي لم تتحقق، وذلك بعد مسرحية المساواة بين سعد حداد وأحمد الخطيب. ثم جرى ارسال كتيبة من الجيش اللبناني إلى كوكبا بهدف معلن هو اثبات وجود الشرعية اللبنانية إلى جانب وجود قوات الامم المتحدة، وبنتيجة غير معلنة هي أن قوة الجيش الجديدة رابطت عند حدود الدويلة وأصبحت جزءاً من القوات التي «تراقب» حدود الدويلة، ان لم نقل انها تحرس هذه الحدود. ومع ذلك، فقد تعرضت القوة اللبنانية الرسمية إلى عمليات قصف ومحاصرة واهانة، من جانب القوات الاسرائيلية و«الحدّادية».

ولا شك أن التعامل الذي حصل مع سعد حداد أدى، في ما أدى إليه، إلى اعطاء غطاء شرعي لـ «مسيرة» التعامل بين أية أطراف أو أشخاص لبنانيين وبين العدو الصهيوني. والواقع، فإن «الحواجز النفسية» على الشريط الحدودي كانت قد سقطت، بالنسبة للكثيرين قبل ذهاب أنور السادات إلى اسرائيل بكثير. وثمة مرجعيون و«كتيبة القليعة» ليستا المثالين الوحيدين على التعاون مع العدو؛ والصلات بين مرفأ جونيه ومرفأ حيفا، إنما هي تكملة «لتقاليد» معينة في هذا المجال. وقد روت مجلة «الحوادث» قضية طرحت على لجنة تحقيق عسكرية لبنانية، شُكلت للبحث في ملابسات الاجتياح الاسرائيلي

للجنوب سنة ١٩٧٢، ان ثلاثة أسماء ملفتة للنظر قفزت أمام أعين اللجنة المذكورة، هي:

« – النقيب فوزي أبو عز الدين، قاوم الاسرائيليين عند محور بيت ياحون فأسرته قوة اسرائيلية واقتادته إلى عمق اسرائيل (أفرجت عنه بعد سنة ونصف السنة).

« – النقيب اطالاس اطالاس (كلداني) وقد قاوم العدوان الاسرائيلي هو الآخر ووقع في الأسر.

« – النقيب سعد حداد، وهو من سلاح المشاة، التقى القافلة الاسرائيلية الضالة عن طريق السلطانية، فهداها إلى الاتجاه الصحيح وسمح لها بالتزوّد بالوقود من محطة المحروقات التابعة للقيادة العسكرية في بئر السلاسل، وعقد معها اتفاقا شفهيا بعدم الاعتداء، فلم تأسره كباقي مَن صادفتهم في طريقها، أو كباقي من أسرتهم القوافل الاسرائيلية الأخرى، بل حفظت اسمه جيدا إلى حين تأتي مناسبة الاستفادة منه».

وتضيف المجلة: «لم تتخذ القيادة العسكرية بحق الرجل آنذاك – يقول رفاقه الضباط – أي تدبير تأديبي، بل على العكس أرسلت له «تنويها» بحسن التصرف»[٢].

سادسا: والدور «الاسرائيلي الداخلي» كان هو أيضا كثير الوضوح. ومنذ بداية الحرب اللبنانية، أخذت الدلائل تلوح حول وجود تنسيق بين قيادات الأحزاب الانعزالية واسرائيل. وقد برز التنسيق على الصعيد السياسي في الحملات المشتركة، وفي توقيت أعمال التصعيد وتوزيع الادوار بين بيروت و«الداخل» وبين الجنوب. كما برز أيضا في المجال العسكري، حيث قامت نشاطات منسقة في مجال التفجير وفي توظيف الاعتداءات الاسرائيلية لأغراض داخلية. وقد حفلت الوثائق الصادرة عن «خلوات» الأحزاب الانعزالية، بمشروع متكامل يقضي بجعل لبنان منطلقا لتصفية القضية الفلسطينية، كما يقضي بتكريس السيطرة الفاشية على قسم من لبنان والانطلاق منه «لتحرير كل لبنان». ودائما كان «الخطر الفلسطيني» هو اداة التخويف التي تستخدم لجمع شمل أعداد كبيرة من المسيحيين، ولضرب أو إضعاف كل مَنْ لا يؤيد المخطط الذي وضعته «الجبهة اللبنانية». كما أنه كلما اشتدت الخلافات، ضمن أحزاب هذه الجبهة بالذات، لجأت أجهزة في الجبهة (وفي الكتائب بصورة خاصة) إلى القيام بحملة تهجم على الفلسطينيين والتخويف منهم، علّ الخطر الداهم الآتي من الخارج يوّحد الصفوف المبعثرة أو المهددة بالتصدع في الداخل، فتبقى «الأكثرية المسيحية» ملتفة حول القيادة الجبهوية للعمل الانعزالي، أو حول الحزب الأكثر قدرة على صد الخطر وانقاذ البلاد والعباد. وهذا هو الطريق الوحيد، والاحتمال الوحيد، الذي تطرحه القيادة أمام المواطنين: اقتلوا العدو الفلسطيني أو اقبلوا بأن تُقتلوا وتتشردوا وتُنتهك كرامتكم!

وفي ظل وجود خطر داهم ورغبة في «التحرير»، فكل شيء جاهز. الجرائم ضد المسيحيين الوطنيين أو ضد منافسي الكتائب أو ضد الأحياء والقرى ذات التقاليد الديمقراطية، تصبح كلها جائزة. وكذلك، موجة التعصب الطائفي والعنصري واثارة الحساسيات على كل المستويات، وأيضا، المطالبة بأن تظل أجهزة السلطة وأركانها في أيدي

القوى العاملة «لانقاذ لبنان»، وفي الوقت نفسه، العمل لاقامة دويلة خاصة بالكتائب في المناطق التي تسيطر عليها والتي استطاعت أن تطرد منها مناصري أقرب المقربين منها وهو كميل شمعون.

والسلطة اللبنانية الشرعية التي لم تشأ أن تستغل الاجماع الوطني والسياسي على ادانة دويلة سعد حداد والمطالبة بالتصدي لها، لم تشأ أن تستغل الاجماع الوطني والسياسي على ضرورة التصدي لمشروع الكتائب القاضي بتجزئة الدولة وتفتيتها ثم العمل لتوسيع رقعة سيطرته لتشمل لبنان كله. وقد ضاع المزيد من الفرص من يد رئيس الجمهورية ومن أيدي المسؤولين بصورة عامة، بما فيها فرصة وجود أكثر من أربعين ألف جندي من قوات الردع العربية في تصرف الشرعية، فضلاً عن وجود الالوف من جنود القوات الدولية العاملة في الجنوب. وها هو لبنان يدفع اليوم ثمن هذا الموقف من دويلة الحدود و«دويلة الداخل».

سابعاً: وأكبر غطاء لهذه المخططات هو مسألة التوطين. وقد يصح القول ان «التوطين» هو أنجح تعبير استخدمته الرجعية اللبنانية والعربية كما استخدمته الاجهزة الاميركية والصهيونية، لتبرير مجمل المشروع الاسرائيلي - الانعزالي، ولخلط الاوراق و«خلط الامور» في ذهن المواطنين، ازاء كل ما يحدث وما قد يحدث. فكل كلمة «تقسيم» أصبح يقابلها، بصورة آلية، كلمة «توطين». حتى أن أكثر من بيان وزاري وأكثر من رسالة رسمية وجهها رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين طيلة السنتين الماضيتين، قد تركزت بنسبة تسعين بالمئة على «مواجهة التوطين»؛ في حين لم تكرس للتقسيم وللخطر الاسرائيلي ولمهمات اعادة بناء الجيش والمؤسسات سوى عشرة بالمئة. وحتى الآن، ورغم تأكيدات المقاومة الفلسطينية المتكررة، ورغم الاعلان المتكرر من جانب العديد من القيادات اللبنانية والعربية والأجنبية، أن توطين الفلسطينيين في لبنان ليس وارداً وأن ما تريده اسرائيل والامبريالية حاليا هو تصفية الثورة الفلسطينية، رغم كل ذلك فلم تُنزع من نفوس الكثيرين «المخاوف» من نية التوطين. ومّما يدعو إلى القلق هو أن عشرات الصحف ووكالات الانباء بادرت إلى تصوّر «سيناريو متكامل» وتفاصيل جاهزة لخطط التوطين التي يدور الكلام عنها. وقد نقلت وسائل الاعلام عن رئيس مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة السيد تورن، خلال زيارته الأخيرة للبنان، انه عرض على رئيس الجمهورية فكرة توطين الفلسطينيين أو بعضهم في لبنان. كما نقل عن مصادر ديبلوماسية قولها ان تقريرا سلّمه مؤخرا أحد السفراء الأجانب في لبنان إلى الرئيس سركيس، يشير إلى «أن معظم المشاريع المطروحة لتسوية أزمة الشرق الأوسط تلتقي حول قاسم مشترك هو توطين قسم من الفلسطينيين في لبنان، وبالتحديد في بعض المنطقة الجنوبية منه أي في منطقة ما بين النهرين»(٢).

غير أن الوقائع عادت وأكدت أن الكلام عن «تواطؤ الفلسطينيين مع فكرة التوطين» لا أساس له من الصحة. ذلك أن القيادة الفلسطينية أعلنت بوضوح - والحياة نفسها أكدت ذلك - أن كل اتجاه إلى التوطين، في حال وجوده، إنما يلغي دور البندقية الفلسطينية ويلغي الأساس الموضوعي لوجود الثورة الفلسطينية؛ فكيف يمكن للثورة الفلسطينية، في هذه الحالة، أن تتبنّى التوطين أو أن تتواطأ معه؟!

وأخطر ما في هذه المسألة، هو أن «الجبهة اللبنانية» أخذت من فكرة التوطين مجالاً رحباً لاقناع المواطنين بضرورة التجاوب مع طروحاتها القائلة باعتماد الفيدرالية أو الكونفيدرالية، وصولاً إلى طرح فكرة «تحرير كل لبنان». وغنيّ عن البيان أن أكثر من طرف رسمي، شارك ويشارك في التحرك الهادف لتأمين الأجواء لهذه الجبهة، ولحزب الكتائب بالذات، لتنفيذ المشاريع التي أفصحا عنها مراراً وتكراراً.

ثامناً: وأفضل تعبير عن التوجه الانعزالي في ما يتعلق بالفلسطينيين، وبعلاقة الوجود الفلسطيني المسلح بالصراع اللبناني، هو ما أعلنه الشيخ بيار الجميّل من أنه إذا حصل التوطين في لبنان «سيؤدي إلى خلل في التوازن الديمغرافي وسيؤثر على الكيان الوطني للبنان، وعلى الكيان القومي للعرب... وبهذا التوطين يخسر لبنان صيغته النموذجية»[٤].

وبعد هذه المخاوف على الصيغة «النموذجية»، التي اتخذتها الكتائب والرجعية اللبنانية ذريعة لمحاربة كل مطلب شعبي وكل دعوة للتعاون مع الأشقاء العرب، وبأسمها فتحت النار على الحركة الشعبية اللبنانية وعلى العمل الفدائي الفلسطيني وقامت المجازر بدءاً من ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٦٩. بعد هذا، ينتقل رئيس الكتائب إلى فكرة ظاهرها نصائح «بديهية» وحقيقتها لعبة دموية: ما زال لبنان يدفع ثمنها من لحمه ودمه! يقول: «لا خلاف بين اللبنانيين كلبنانيين، فليرفعوا الضغوط عن اللبناني، وليرفعوا عنه السلاح المسلّط، وهو كفيل بالعودة إلى حياة التضامن والمحبة في ظل وطن واحد سيد حرّ مستقل، بأقل من أربع وعشرين ساعة. ولكن مشكلتنا الكبرى أن المحاور في الجانب الآخر مغلوب على أمره، وأصبح في حكم اللامرجود، وحل محله حينا المحاور الفلسطيني وأحياناً المحاور اليساري أو الخارجي».

ولم يكن من الصعب أن يتبين للجميع، أي حوار هو الذي تريده الكتائب مع «الجانب الآخر» أو مع «الجناح الآخر» على حد تعبير بيار الجميّل. إنه الحوار الذي بدأ بالرصاصات على اوتوبيس عين الرمانة وواصل طريقه عبر مجازر القتل والتهجير والتعذيب، والتي لم تقتصر على «الفلسطينيين والسوريين وسائر الغرباء»، ولم تقتصر أيضاً على طوائف معينة، وإنما دفع ثمنها أيضاً عشرات الألوف من المسيحيين. إنه الحوار الذي بلغ واحدة من أعلى درجاته في عملية تصفية مواقع ومقاتلي كميل شمعون بالذات. إنه الحوار المتمثل في الاقتحام الدموي لمدينة اهدن وفي اصطياد الأبرياء على حاجز البربارة على طريق بيروت – طرابلس. وفي كل حال، فالكتائب وضعت، في كلمات بسيطة ومعبرة، عناوين الحوار الذي تريده مع «الجناح الآخر»، وعناوين الالتقاء المفروض أن يحصل بين اللبنانيين، وأهمها: نزع عروبة لبنان، واعتماد «التعددية الحضارية» التي تتحول معها كل طائفة إلى نوع من القومية، ولبنان جزء من الحضارة الغربية ومن «العالم الحر»، ولا مكان للفلسطينيين وللوجود الفلسطيني المسلح بصورة خاصة، وطرد قوات الردع العربية، وبناء وتطوير «القوات اللبنانية» لتكون هي البديل عن الجميع، وعن الجيش اللبناني الشرعي بالذات. وفي كل حال فبشير الجميل وجّه دعواته «للحوار مع المسلمين» بعد كل مجزرة تقوم بها قواته. كما وجه بعد كل مجزرة، دعوة للتفاهم والتعامل مع العرب، وإنما بالطبع من

منطلق فرض «الأمر الواقع» المتمثل في الدويلة الكتائبية، على جميع المعنيين وعلى العرب والعالم.

ولا يخفي بعض المقربين من الكتائب أن الحوار الذي يريدونه، من موقع المنتصر والمتفوق و«الحضاري»، مع ممثلي «الجناح الآخر» الذين يختارهم الكتائب بالذات، سيكون أشبه بالحوار الذي تقترحه اسرائيل على العرب، والذي مارسته مع انور السادات بالذات. ومختصر هذا الحوار هو ان كل شيء لاسرائيل ولا شيء للعرب، وان على هؤلاء أن يتفاوضوا حفاظا على حياتهم وعلى «بقائهم المادي»، وحتى لا يُجرفوا في عكس التيار. وقد عبّر أحد المسؤولين الانعزاليين عن حقيقة مشروع الهيمنة بالقول ان «ما لنا هو لنا وما لكم هو لنا ولكم». أي ان المناطق والمواقع التي تسيطر عليها «القيادة المارونية» هي في يدها ولن ينازعها عليها أحد، لا السلطة الشرعية ولا سواها، أما المناطق والمواقع الكائنة لدى الطرف الآخر (بالمعنى الطائفي أو بالمعنى السياسي)، فمن حق «الجبهة اللبنانية» وبشير الجميل بالذات، أن يسيطر عليها او أن يشارك في تقرير مصيرها وشؤونها.

وهذا الابتزاز إنما تمارسه الكتائب انطلاقا من قناعة بأن «الفئات الأخرى»، «المغلوب على أمرها»، ستكتشف في نهاية المطاف أن برنامج الكتائب هو الصحيح وأن المشروع الكتائبي هو المنقذ. وقد عبّر عن ذلك «محلل العمل السياسي» بالقول «ان هناك ردة اسلامية سنيّة في وجه اليسار، فالمعروف أن المسلمين السنة يعيشون في معظمهم في المدن (بيروت، طرابلس، صيدا) وانهم في التصنيف الاقتصادي (إذا استعملنا التصنيف الماركسي) يعتبرون من فئة البورجوازية الصغرى التي تتعاطى التجارة. وقد ثبت للسنة في هذه الحرب أن معظم المقولات التي باعهم إياها اليسار ثبت خطأها وبطلانها وأنهم كانوا من أكبر المتضررين ماديا ومعنويا في هذه الحرب، ووضع السنة هنا يختلف عن وضع الموارنة والشيعة والدروز لان لهؤلاء حيازات عقارية في الجبل يمكنهم الاستفادة منها. في حين أن السنّة لا مرجع لهم سوى المدن. وهكذا وجد السنّة أنفسهم في أتون الحرب والغلاء... وأدركوا أنهم كانوا الضحية للتضليل اليساري، خاصة وأن مقولات الجبهة اللبنانية حول تصرفات الفلسطينيين ومحاولتهم للسيطرة على البلاد، وهدف التوطين... كلها قد ثبتت على محك الواقع»[٥].

وإذا كانت الكتائب تتوجه إلى المسلمين السنّة على هذا النحو، باعتبار أن مصلحتهم كمنتجين وبورجوازيين صغار ليست مع اليسار ومع الفلسطينيين (في حين أن المنطق العلمي والاجتماعي يفيد بعكس ذلك)، فإنها في توجّهها إلى الأطراف والطوائف الاخرى تلقي بكلام مشابه مع بعض التنقيح الذي تتطلّبه كل حالة على حدة. وكم من النداءات والبرامج الاذاعية والصفحات خصصت للتوجه إلى الشيعة، وإلى الجنوبيين منهم بصورة خاصة، داعية إياهم إلى عدم التعاون مع «الغرباء واليسار الدولي»، لأن الوجود الفلسطيني هو سبب الخراب ولأن الجنوبيين يدفعون ثمن عمليات الفدائيين وطموح اليسار للخَرب إلى الاستيلاء على النظام! وكم من النداءات و«الاغراءات» وجهتها الكتائب إلى الدروز، قادة وجماهير، لترك العمل الحزبي واليسار والمقاومة وللعودة إلى «أصالة الجبل». وقد وجهت بعض هذه الدعوات إلى وليد جنبلاط بالذات، باعتبار أن «الجبهة اللبنانية» تقبل بالحوار

معه على أسس «لبنانية أصيلة» وانطلاقا من احترامها للطائفة الدرزية، وعلى نحو شبيه بالحوار الذي جرى مع صائب سلام (والذي بينت فيه القيادة الكتائبية أنها لا تحترم أحدا وانها مستعدة لاذلال وسحق الجميع في حال نجاح مشروعها!) أما وليد جنبلاط بصفته رئيسا للحزب التقدمي الإشتراكي وللمجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية، فمرفوض من جانب القيادة الانعزالية.

تاسعاً: إن اتضاح مشروع «الجبهة اللبنانية» وتوجهاته في ما يتعلق «بالشارع الوطني والاسلامي» قد جاء في الوقت نفسه تقريبا مع انفضاح هذا المشروع في ما يتعلق بتعامله مع «الشارع المسيحي» بالذات. وهذا ينطبق على الموارنة في أكثريتهم الساحقة، الذين تعرضوا لشتى أنواع التنكيل من قبل ميليشيات «الجبهة»، إلى أن حصرت الكتائب في نفسها هذا الحق المقدس في اضطهاد المسيحيين، والأمثلة كثيرة، ونكتفي بعناوينها، في ما يتعلق بالموارنة وقياداتهم: ريمون إده، وسليمان فرنجية، ونواب المتن الشمالي، ونواب وشخصيات زحلة، ونواب جزين، وتقليص دور البطريركية المارونية ومحاربة دعواتها إلى السلام والمحبة وإلى وحدة لبنان، ألخ. وهذا ينطبق أيضا على الطوائف المسيحية غير المارونية، وهو موضوع معقّد وبالغ الحساسية. ونكتفي في هذا المجال بالقول ان قيادة «المارونية السياسية» حرصت على محاولة ضرب التوجهات الديمقراطية والوطنية والعربية لطائفة الروم الأرثوذكس، واضطهدت قرى وأحياء بكاملها لمجرد أنها أرثوذكسية، كما زجت السريان في أتون حرب شعواء كانوا من أبرز ضحاياها. وها هو التنكيل الكتائبي بالسريان والاشوريين والكلدان يلاحقهم إلى السويد وإلى بلدان الاغتراب التي اضطروا للذهاب إليها خفافاً جياعا، هربا من السكين الكتائبي أو بحثا عن العلم والاستقرار والعمل. وبالطبع، فإن وضع الأرمن غني عن البحث، فالعمليات العسكرية والتأديبية والحصار الاقتصادي والتدمير الشامل للمؤسسات والمجلات التي يملكها الأرمن، فضلاً عن حملات التشهير الشاملة ضد الأرمن، في الصحف وفي الاذاعات وفي الشوارع، أصبحت كلها عناوين ساطعة لـ«حضارة» المشروع الانعزالي. وكل ما ارتكبه الأرمن من جريمة، هو أنهم رفضوا الانصياع إلى دعوات الاقتتال الطائفي، ورفضوا فتح النار على الشعب الفلسطيني وعلى القوى الوطنية اللبنانية وعلى الاحياء والتجمعات الاسلامية والمختلطة! فاستحقوا عبارات أطلقها ضدهم بشير وأمين الجميّل ودوري شمعون في عدة خطب ومقالات وانذارات: إنكم غرباء، وإنكم مأجورون وأنانيون، ولاجئون. لقد استضفناكم لبنان عندما كنتم هاربين من الاتراك وها هم الفلسطينيون والسوريون يهاجمون لبنان وأنتم تتلكأون عن المشاركة في الدفاع عن الوطن والأرض!

عاشراً: لقد طرحت كمهمة ملحة، في ضوء تطورات العدوان الاسرائيلي المتمادي وصولاً إلى قيام دويلة سعد حداد ودويلة بشير الجميّل، مسألة المواجهة الوطنية المتكاملة للمشروع الفاشي وللعدو الاسرائيلي. و«المشروع الفاشي» هي عبارة أكثر دقة، في الحقبة الراهنة، لتسمية البرنامج السياسي الذي تنشط القيادة الكتائبية من أجل تطبيقه، وذلك باعتبار أن الحركة الداخلية لهذا المشروع تشدّه إلى الاقتداء، الحرفي أحيانا، بالنهج الهتلري والفاشستي في ما يتعلق بفرض سيطرة الحزب الواحد، وبعسكرة الحياة السياسية

والاجتماعية للمواطنين، وكذلك في ما يتعلق بمحاولة حل الازمات المستعصية، عن طريق القمع وعن طريق تشديد قبضة الاحتكارات. ولكن، على أن تكون هـذه الاحتكارات «ممسوكة» بقوة من جانب السلطة، أي من جانب القيادة السياسية والعسكرية، وبما يؤدي إلى بناء «مجتمع متماسك» تغطي فيه الحروب الخارجية ضد الاعداء، النقمة الداخلية ضد المسيطرين؛ وتشحن الأجواء يوما فيوما وساعة فساعة، بروح الحقد العنصري، لايجاد أو اطالة أمد التماسك الطائفي والقبلي، وبرفع مستوى الممارسة السياسية والفكرية إلى درجة تؤهل القيادة لفرض رقابة على أنفاس المواطنين ساعة فساعة. وكل ذلك تحت ستار الحل المثالي للأزمات وانقاذ البلد من الغزوات الخارجية القائمة أو المرتقبة. وهذا النهج تحاول الكتائب أن تسلكه، وخصوصا منذ أن حسمت الامور لصالحها في الصراعات الطويلة مع «الوطنيين الأحرار»، وبعد أن تبين للقيادة الكتائبيـة أن القمع الـدموي هو السبيل الأساسي إلى إسكات المسيحيين الناقمين. وفي هذا كله فإن أداة التوحيد، أو أداة «اعادة توحيد» الجبهة الداخلية للميليشيات، هي الخطر الفلسطيني والمتواطئون مـع «الاجتياح الفلسطيني» الذي يؤدي إلى خلل في «التوازن اللبناني» ويضرب السيادة اللبنانية ووحدة لبنان!

والمواجهة الشاملة مع المشروع الفاشي، ومع العدوان الاسرائيلي، الذي يأخذ آفاقاً جديدة، لها متطلبات كثيرة؛ وهي تمتد من التعبئة الشاملة للطاقات والامكانيات البشرية والعسكرية والمادية، وتمرّ في ادراك كيفية التوجه إلى الجماهير وكيفية بناء علاقة صحيحة معها سواء في الجنوب أم في سائر أنحاء المناطق الوطنية. وتمر أيضا في بناء العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية على أسس صلبة ووفقا للفهم الصحيح لموجبات التحالف الكفاحي في الجبهة العربية المشتعلة بوجه العدو، وصولاً إلى العمل العسكري والسياسي والشعبي على «الجبهات الداخلية» في مـواجهة القـوى الفاشيـة والمتواطئين معها، وكذلك بالنسبة إلى ضرورة فرض معالجة جذرية من جانب السلطة الشرعية للقضايا الكبرى المطروحة، كقضية المطاردة الانعزالية لمواقع السلطة، حتى في المنطقة المحاذية للقصر الجمهوري، وكمسألة اعادة بناء الجيش على أسس وطنية صحيحة. هذا، بالطبع، بالاضافة إلى التصدي للاجراءات التقسيمية القائمة على أرض الواقع والتي شملت في المدة الأخيرة معظم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والشخصية للمواطنين، في نشاطهم ولقاءاتهم وتنقلهم وإيجاد بيوتهم والضرائب والرسوم التي يدفعونها، الخ. فهذه المجالات كلها أصبح المسؤول عنها هو «القوات اللبنانية» وأجهزتها، بمشاركة جزئية من كميل شمعون الذي عاد وقبل القيـام بدور سياسي معين في اطار «جبهة» لا قرار فيها إلاّ قرار الكتائب، ولا أفق لعملها الا أفق المشروع الاسرائيلي – الانعزالي في لبنان.

والمجال يضيق، في هذا البحث المقتضب، عن تناول مسألة المواجهة الوطنية ودور مختلف القوى في الوصول إلى برنامج متكامل لهذه المواجهة. وحسبنا الاشارة في هذا الصدد إلى أن برنامج التصدي لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار جذرية المشروع المعادي، وبشكل خاص، الامور الآتية:

– انتقال العدو الاسرائيلي من سياسة الانتقام من العمليات الفدائية، إلى سياسة «الضربات الوقائية» في كل أنحاء لبنان، ثم إلى شعار المجابهة الدموية الشاملة مع الوجود الفلسطيني المسلح ومع المخيمات الفلسطينية والقوات المشتركة.

– التنوع الشديد في الضربات الاسرائيلية، واعتماد وسائل المباغتة، وتكثيف العمليات الجوية والبحرية والبرية في وقت واحد، والزج بمئات الجنود دفعة واحدة مع الآليات كما حصل في معركة الشقيف – أرنون التي أثبتت فيها القوات المشتركة قدرة فائقة على التصدي والمجابهة.

– انتقال الدعم العسكري والاقتصادي الأميركي للعدو الاسرائيلي إلى مستويات عالية جداً، والتنسيق القائم مع خطط السادات، وتركيز الأميركيين على الساحة اللبنانية – الفلسطينية – السورية في اطار الهجمة الجديدة على مواقع حركة التحرر العربية من البحر المتوسط إلى الخليج العربي.

– الانتقال النوعي في المشروع الكتائبي إلى مرحلة طرح شعار «تحرير كل لبنان».

– الاستغلال الانعزالي للفراغ، أو شبه الفراغ، في الحكومة لتعزيز المواقع والانجازات التقسيمية.

– التخريب الداخلي والفوضى والتجاوزات في المناطق الوطنية، وضرورة وضع حد جذري وحاسم لهذا الوضع بالنظر إلى انعكاسه على مجمل الصراع الدائر في لبنان والمنطقة.

– التنسيق المطلوب مع سوريا ومع دول جبهة الصمود والتصدي.

– كيفية تعبئة عشرات الالوف من الشباب الذين لا يجدون أن لديهم ما يؤدونه، على الصعيد العملي، دعما للمعركة الوطنية والقومية، واسهاما في المجهود العام وفي نضال القوات المشتركة.

---

(١) **الراية** (بيروت)، ٢٨/٤/١٩٧٩.
(٢) **الحوادث** (بيروت)، ٢٢/٤/١٩٧٩.
(٣) **الكفاح العربي** (بيروت)، ١٢/١/١٩٧٩.
(٤) **العمل** (بيروت)، ٢٦/٥/١٩٨٠.
(٥) «معضلة اليسار في لبنان هي اليسار نفسه، المطروح أساسا لبنان أو لا لبنان»، **العمل**، ١٥/١/١٩٧٨، ص٥.

مكرم يونس

اسرائيل والنشاط الذري العراقي

احتلت أخبار النشاط النووي، مرة اخرى، واجهات الصحف، وشغلت اهتمامات الحكومات والمؤسسات الاستخبارية في بلدان كثيرة في العالم. وهذه المرة، تأتي أنباء هذا النشاط، ومحاولات امتلاك الأسلحة الذرية، لتحدد منطقة الشرق الأوسط كدائرة لها؛ حيث الصراع الدائم، وعدم الاستقرار، يسودان هذه المنطقة الحيوية من العالم ويأخذ هذا أهمية خاصة بسبب، موقع هذه المنطقة الجغرافي، وبسبب الأهمية الاقتصادية التي تتمثل بالنفط العربي، الذي يغذي معظم دول العالم، وخاصة الدول الصناعية الغربية.

أما الأهمية الاخرى لانباء النشاطات النووية في الشرق الأوسط، فتنبع من كون اسرائيل الطرف الأساسي، للصراع في مواجهة الأمة العربية، وبالتالي، فإن امتلاك السلاح الذري من قبل أية دولة عربية، من شأنه الاخلال بالتشكيل الاستراتيجي للمنطقة.

وعليه، فإن العراق يواجه حملة إعلامية شرسة، وكأنه الدولة الاولى التي تحاول امتلاك السلاح الذري. ففي اطار هذه الحملة يمكن أن ندرج تصريحات مدير معهد ابحاث السلام في ستوكهولم، فرانك بارنابي، الذي أعلن، «ان العالم يسير بخطى حثيثة نحو كارثة ذرية ستحدث قبل نهاية القرن الحالي»[1].

والجدير بالذكر، أن مدير معهد ابحاث السلام لم يدل بمثل هذه التصريحات حين امتلكت اسرائيل، أو قيل إنها امتلكت، سلاحا ذريا! كذلك لم يتفوه بكلمة، عندما أعلن أن جنوب إفريقيا أجرت تجربة ذرية، وغير ذلك مما قامت به دول عديدة؛ فامتلاك العراق، فقط، للقنبلة الذرية، هو الذي يجعل العالم يسير بخطى حثيثة نحو كارثة ذرية. وقد بنى بارنابي استنتاجه هذا، على عنصرين: الأول يتمثل بأزمة الطاقة الآخذة بالازدياد فهو يقول: «وحتى لو أن العالم اقام مفاعلاً واحداً في كل شهر، لاغراض الطاقة، فإن الأمر لن يلغي الطلب المتزايد على الطاقة، وهذه الأزمة ستكون موضع صراع خطير بين دول العالم»[2].

والثاني يتعلق بازدياد عدد الدول التي تسعى للحصول على تقنية انتاج الأسلحة الذرية؛ وهذا وضع لا يستطيع ميثاق الامم المتحدة لعدم انتشار الأسلحة الذرية، الحؤول دون فقدان السيطرة عليه، وبالتالي لا يستطيع هذا الميثاق الحؤول دون «انفجار ذري» قد يحدث عاجلاً أم اجلاً.

أجهزة الرقابة لدى الامم المتحدة

انشأت الامم المتحدة جهازين للحؤول دون وقوع كارثة ذرية! ففي تموز (يوليو) ١٩٦٨، وقعت حوالي ١١٠ دول على ميثاق لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبهدف الاشراف على تنفيذ هذا الميثاق، اقيمت في فيينا، مؤسسة باسم «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ومن الدول التي وقّعت على هذا الميثاق ليبيا والعراق؛ أما ليبيا فقد وقعته في تموز (يوليو) ١٩٦٨، وصادقت نهائيا على توقيعها في ١٩٧٥/٥/٢٦؛ وأما العراق فقد وقعه في تموز (يوليو) ١٩٦٨، وصادق على توقيعه نهائيا في ١٩٧٢/٢/٢٩. في حين أن اسرائيل وفرنسا والصين هي من بين الدول التي رفضت التوقيع على ميثاق الحد من انتشار الأسلحة النووية. «ولهذا فإن الوكالة لا تستطيع مراقبة القدرات الذرية لهذه الدول ودراستها»[٣].

هناك ملاحظة اخرى، لا بد من الاشارة إليها، وتتعلق بالطريقة التي تتم بها المراقبة؛ فقد ذكر مدير عام الوكالة، زيغفالد الكوند، أنه ليس لدى الوكالة الوسائل الكفيلة بمراقبة القدرة الذرية لدى الدول التي وقّعت على ميثاق عدم انتشار الأسلحة الذرية ومعرفتها؛ ولهذا، على الوكالة أن تقبل التقارير الواردة إليها كما هي، وبخاصة من الدول التي تعقد صفقات لبيع المفاعلات الذرية والمواد الذرية الاخرى، في حين أن الدول التي تبني هذه المفاعلات لا تسمح بمراقبة حرة يقوم بها المراقبون الموفدون من قبل الوكالة، وربما كان هذا هو السبب «في عدم تردد ليبيا والعراق في التوقيع على ميثاق الامم المتحدة لعدم انتشار الأسلحة الذرية، لأن الثغرات في هذا الميثاق كثيرة، ويمكن تضليل الوكالة بسهولة ودون أي مجهود»[٤].

الاتفاقات بين فرنسا والعراق

لقد بات معروفا، أن الاتفاقات المبرمة بين العراق وفرنسا تعود إلى سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦. وتقضي هذه الاتفاقات بأن تزود فرنسا العراق بمفاعل ذري للبحوث، قدرته سبعون ميغاواط من طراز «اوزيريس»، كما تنص على أن تقدم فرنسا المساعدات اللازمة لاقامة مركز للابحاث النووية بالقرب من بغداد. فمثل هذه الاتفاقات قائمة بين جميع البلدان المتطورة في المجال النووي، وبين الدول الراغبة في اللحاق بها.

والجدير بالذكر، أن عدد المفاعلات المماثلة للمفاعل المذكور، في ارجاء العالم، بلغ سبعين مفاعلاً، وهي موزعة في بلدان مختلفة، منها: الارجنتين، وجنوب افريقيا واندونيسيا وايران واسرائيل وتايوان والفيلبين وتايلاند وفيتنام وزائير وغيرها. أما المفارقة هنا، فتتمثل في «أن ثلثي هذه المفاعلات تم شراؤها من الولايات المتحدة، التي تتزعم، منذ ثلاث سنوات، مجموعة الدول التي تعارض تسرب الأسلحة الذرية»[٥].

وقد اتخذت فرنسا قرارها بتزويد العراق بالمفاعل الذري «أوسيراك» سنة ١٩٧٥. فخلال الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسية، في تلك الفترة، جاك شيراك لبغداد، «التزمت فرنسا في ١٨ تشرين الأول(اكتوبر) ١٩٧٥ بتزويد العراق بالمفاعل الذري الذي تبلغ طاقته ٥٠ ميغاواط مع امكانية زيادة هذه الطاقة إلى ٧٠ ميغاواط»(٦). والواقع أن المفاعل الذري الذي ابتاعه العراق من فرنسا، ليس مفاعلاً واحداً، وإنما هو «عبارة عن مفاعلين ذريين، الكبير منهما يطلق عليه اسم «تموز واحد» والآخر «تموز اثنين» ويطلق الفرنسيون على الأول مفاعل «ازيس» والثاني «اوزوريس» وعلى الاثنين معاً، اطلق الفرنسيون الاسم الذري «أوسيراك»، وعلى ما يبدو فإن «تموز واحد» سيبدأ بالعمل في نهاية هذا العام»(٧).

والمعروف أن عملية تصنيع اسلحة ذرية ليست عملية سهلة وبسيطة، خاصة بالنسبة لبلد كالعراق، بدأ نهضته الصناعية بعد سنة ١٩٦٨ فقط. فالعراق لا يملك الخلفية الصناعية المتقدمة، ولا يملك الخبرات المهنية والفنية، وبالتالي فهو يفتقر إلى المهندسين والخبراء والفنيين المدربين في هذا المجال بالذات. إلا أن قدرات العراق وامكانياته المادية، وشبكة علاقاته بالدول الاوروبية والآسيوية، غربية وشرقية، في المجال التجاري، تمكّنه من الحصول على هذه الامكانات، بسهولة أكثر من دول عديدة اخرى. ففرنسا مثلاً، وكذلك اليابان وايطاليا وبلجيكا، مستعدة لتقديم هذه الخبرات، وتدريب المهندسين والفنيين العراقيين، مقابل النفط، ومقابل أن يكون جزء كبير من السوق العراقية مفتوحاً امام صادرات هذه الدول. هذا، اضافة إلى حصول هذه الدول على العديد من الامتيازات، في مشاريع الاعمار والصناعة والزراعة في العراق. ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، «وقّعت فرنسا والعراق على اتفاق التعاون العلمي، حيث التزمت فرنسا بتدريب مهندسين في مجال الذرة، وخبراء في التكنولوجيا المتقدمة، وذلك في منشآتها العلمية»(٨).

وقد استفاد العراق من استخدام العرب لسلاح النفط في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، ضد اوروبا وأميركا؛ الأمر الذي دعا هذه الدول الصناعية للدخول في سباق جنوني، بحثاً عن مصادر بديلة للطاقة! وفي حينه، كان العراق يسعى إلى تطوير قدراته التكنولوجية، بعد أن اخفق في الوصول إلى قدرة وخيار ذريين بمساعدة الاتحاد السوفياتي. «ففي اطار اتفاق للتعاون العلمي، الذي وقّع بين البلدين في صيف ١٩٦٠، اقيم في الطويثه مفاعل ابحاث صغير، طاقته ٢ ميغاواط، وتم تشغيله في تموز (يوليو) ١٩٦٨، بواسطة اليورانيوم الطبيعي والمياه الثقيلة، وأرسل مهندسون عراقيون للتدرب في الاتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الشرقية، وذلك في الوقت الذي كان العلماء السوفيات يقومون فيه باعداد باحثين عراقيين في مدينة العلوم العراقية»(٩).

إلا أن العراقيين ادركوا، وبسرعة، أن التكنولوجيا الشرقية، على النحو الذي قُدّمت به، لن تفي بالغرض ولن تقرّبهم من طموحاتهم في الحصول على تقنية صناعة الأسلحة الذرية، وتنفيذ البرنامج الذي وضعوه نصب أعينهم. وكان لا بد للعراق من الاتجاه نحو دول اخرى، فكانت اليابان هي الهدف في هذه المرة؛ حيث تعاقد العراق مع شركة

ميتسوبيشي لاقامة فرن ذري بالقرب من بغداد. إلا أن اسبابا سياسية، وخلافات حول ترتيبات الاشراف، حالت دون تنفيذ هذا العقد.

خلال هذه الفترة، برز الدور الفرنسي؛ فقد ابدت فرنسا اهتماما كبيرا باستمرار تدفّق النفط العربي إليها، وخاصة بعد تاميم العراق لشركات النفط الأجنبية. وكما سبق وذكرنا، فإن فرنسا كانت بحاجة لتقديم اقصى ما يمكن، في سبيل تحقيق هدف استمرار تدفق النفط إليها وانجازه، وخاصة من العراق، الذي اعتُبر، اضافة إلى الاحتياطي النفطي الضخم لديه، بلدا مستقرا إلى حد كبير في المنطقة؛ الأمر الذي دعا فرنسا ممثلةً برئيس وزرائها جاك شيراك إلى الاسراع في توقيع الاتفاق. وعلى الاثر، عيّنت فرنسا ملحقا علميا في بغداد؛ كذلك توجّه وفد من الخبراء الفرنسيين في مجال الفيزياء الذرية إلى العاصمة العراقية، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، لاعداد تقرير عن متطلبات العراق، تمهيدا لتزويده بالمفاعل الذري «أوسيراك». «وعندما وصل شيراك، في زيارة اخرى إلى بغداد، في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، وعد الرئيس صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في حينه، بأن فرنسا ستبذل كل ما في وسعها لتنفيذ شروط الاتفاق، واقامة المفاعل حتى نهاية سنة ١٩٧٩»(١٠).

مراحل الانتاج

لم يحصر العراق مجال تعاونه الذري في دولة واحدة؛ فهناك العديد من الدول التي لديها خبرات فنية وتقنية في المجال الذري، ومنها من صنع قنابل ذرية وأجرى تجارب معلنة كالهند. وهذه الدول تسعى إلى التعاون مع العراق، في هذا المجال، مقابل النفط والعلاقات التجارية الاخرى، وهكذا وقّع العراق اتفاقيات مع كل من فرنسا وايطاليا وربما مع بلجيكا ودول اوروبية اخرى.

وتحدث ضابط استخبارات عسكرية اسرائيلي كبير عن الجهات التي يمكن أن تساعد العراق فقال: «إن الدولتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتحملان مسؤولية بالنسبة لعدم انتشار الاسلحة النووية، وتمتنعان عن مد الدول الاخرى بالخبرات والأجهزة التي لها علاقة بتطوير اسلحة عسكرية ذرية. إلا أن هذه الخبرات اصبحت تكتسب الآن من دول اخرى، وهذا يشكل خطرا كبيرا، وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار، أن الهند وباكستان يمكن أن تسيرا في هذا الخط، وتزودا بعض الدول كالعراق ومصر وسوريا وليبيا، بالأجهزة والخبرات الذرية»(١١).

أما من حيث الانتاج، فأمام العراقيين، الآن، عدد من المراحل لتطوير الصناعات الذرية لديه، وإذا ما قطع العراق هذه المراحل بنجاح، «فخلال السنوات القليلة القادمة، ستكون لديه قدرة على انتاج البلاتونيوم من وقود ذري مشع، وبعد فترة ستكون لديه قدرة على اثراء اليورانيوم»(١٢).

فالمرحلتان الاولى والثانية من مراحل الانتاج مرتبطتان بالاتفاق العراقي–الايطالي، ووفقا لهذا الاتفاق، «سيقيم الايطاليون مختبرات تختص بكيفية معالجة الوقود المشع،

واعداده من جديد لاستخدامه في المفاعل الذري، وبهذه الطريقة يستطيع العراقيون انتاج وقود ذري في العراق دون الحاجة إلى شرائه من دول اخرى»[١٣].

واضح تماما أن العراق يسعى للوصول إلى وضع يمكنه من انتاج هذا الوقود بنفسه، وذلك كي لا يقع، في يوم من الأيام، تحت تاثير حظر فرنسي أو إيطالي، والمختبرات الايطالية تبني، في العراق، لهذا الغرض.

أما المرحلة الثالثة فتتعلق بوقود المفاعل «أوسيراك» الذي تزود فرنسا به العراق، إلى أن يتمكن العراقيون من انتاج هذا الوقود بأنفسهم.

والوقود هذا، هو، عمليا، من اليورانيوم المشبع أو الغني بنسبة عالية تصل إلى ٩٣٪، ومن النوعية ذاتها التي تستعمل في الأبحاث الخاصة بالانتاج العسكري. وهذه المرحلة، أي الثالثة، «تتغذى من مشروع مكوّن من مفاعل، أو مفاعلات ذرية، تعمل بالوقود من اليورانيوم غير الغني، أي أن نسبة الاشباع فيه قليلة، وبهذه الطريقة يمكن انتاج البلاتونيوم الذي يستخدم وقودا للاستعمالات العسكرية»[١٤].

والمراحل هذه تحتاج إلى فترة طويلة، فالعراق لا يزال في بداية الطريق، كي يصبح دولة ذات قدرة عسكرية ذرية. إلا أن هناك خيارا آخر امام العراق، وفقا لاعتقاد يوفال نئمان، من كبار علماء الطبيعة في اسرائيل وعضو الجمعية الاسرائيلية للطاقة الذرية منذ عام ١٩٦٦. هذا الخيار هو اعتماد العراق انتاج قنبلة ذرية من النوع الذي استخدمه الأميركيون ضد اليابان في مدينة هيروشيما، و«هذا النوع من القنابل بسيط نسبيا؛ حيث يستخدم اليورانيوم المشبع نفسه مادة التفجير، وفي هذه الحالة ستكون هناك ضرورة لبناء جهاز تفجير حول المادة المتفجرة نفسها، وهذا الأمر ليس بسيطا، إلا أنه ليس معقدا، وتكفي كميات اليورانيوم المشبع التي يمتلكها العراق لانتاج ٧ - ٨ قنابل من نوع قنبلة هيروشيما»[١٥].

أما الخيار الآخر، الذي سبق وأشرنا إليه، أي انتاج قنبلة ذرية ذات مواد متفجرة من البلاتونيوم، فهو اكثر تعقيدا، ويحتاج إلى زمن اطول، لكنه يتيح للعراقيين انتاج عدد اكبر من القنابل الذرية، والمقصود هنا استخدام اليورانيوم المشبع لانتاج البلاتونيوم، حيث أن العراق «تمكن من شراء كميات كبيرة من اليورانيوم الطبيعي من احدى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، يعتقد أنها النيجر»[١٦].

في هذه الحالة، على العراق اعداد افران ذرية وأجهزة خاصة معقدة جدا، ويبدو أن ايطاليا هي التي قدمت هذه الاحتياجات للعراق، من أجل «تشعيع» اليورانيوم، وهي عملية تدعى (Irradiation)، يتحول على اثرها، قسم من اليورانيوم، اثناء عملية التشعيع، إلى بلاتونيوم يستخدم ايضا كمادة متفجرة ذرية في قنبلة من النوع الذي اسقطه الأميركيون على نغازاكي في اليابان. كما أن عملية فصل البلاتونيوم عن اليورانيوم الغني تحتاج، اضافة إلى الخبرات، إلى اجهزة ومعدات تقنية متطورة جدا. وتجدر الاشارة إلى أن المفاعل «اوزيريس» «يتمكن، باستخدام كمية محدودة من اليورانيوم المشبع وكميات كبيرة من

اليورانيوم الطبيعي، من انتاج ٣ – ٤ قنابل بلاتونيوم سنويا»(١٧).

أما إذا استعان العراق بالهند أو باكستان، بهدف الافلات من الرقابة الفرنسية، فإنه يستطيع أن يصنع، خلال سنة كما تقول بعض الأوساط العلمية في اسرائيل، قنبلة ذرية من اليورانيوم المشبع من نوع القنبلة التي القيت على هيروشيما، أي قنبلة مادتها المتفجرة من اليورانيوم المشبع مع جهاز تفجير، وهذه تعتبر قنبلة تكتيكية ذات قوة تدميرية محدودة.

محاولات العرقلة الاسرائيلية

تعدّدت محاولات العرقلة التي قامت وتقوم بها اسرائيل لوقف نشاط العراق الذري، فإضافة إلى الحملة الاعلامية الواسعة التي شنتها ضد العراق وفرنسا، وباقي الدول الاخرى التي تتعاون مع العراق في المجال الذري، هناك جانب ديبلوماسي معلن وجانب اخر سرّي.

والجانب الآخر يتمثل بالنشاط السري الذي تقوم به اسرائيل، والذي يذكر بالحرب الخفية التي شنتها الأخيرة ضد العلماء الالمان والمصريين في عهد الرئيس عبد الناصر. فهذه الحرب، كانت تقليداً قبل الحرب العالمية الثانية بفترة محدودة. فالمانيا النازية أسست، في حينه، شركة «سلاستيك» «ال سويس» للتجسس على مراكز البحوث العلمية في فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وفي نهاية الحرب تسابق البريطانيون والأميركيون والسوفيات على صيد العلماء الالمان للاستفادة من خبراتهم في تطوير الطائرات وبناء الصواريخ والمصانع والمختبرات العلمية. وكذلك فعلت مصر في اوائل الستينات، حيث جندت عدداً من العلماء الالمان والنمساويين لبناء طائرات «هـ ٢٠٠» و«هـ ٣٠٠» وصواريخ الظافر والقاهر.

لكن اسرائيل التي شعرت بأن أمنها في خطر، إذا ما استمر العلماء الالمان في العمل، «بدأت بحملة اعلامية واسعة واتصالات ديبلوماسية، [وزرعت] شبكات تجسس داخل مجموعات العلماء، [وقد فعلت كل هذا]، اضافة إلى الحرب الخفية [التي شنتها] والتي استهدفت قتل العلماء الالمان والمصريين عبر الطرود الناسفة وغيرها. [وقد ابتدأت هذه الحملة] منذ عام ١٩٦٢، وانتهت في عام ١٩٦٤»(١٨). ليس من شك في أن محاولات العرقلة الاسرائيلية ضد امتلاك العراق لقنبلة ذرية، ستكون أشدّ واعنف، وسترتدي أشكالاً وأساليب مختلفة، لم يظهر منها، حتى الآن، الا القليل.

ففي ٦ نيسان (ابريل) عام ١٩٧٩، «وقع انفجار دمر قلب المفاعل الذري الفرنسي «أوسيراك» الذي كان معداً للارسال إلى العراق، وذلك في المصنع في جنوب فرنسا»(١٩). وعلى أيه حال، فقد تم اصلاح هذا المفاعل، ويبدو أنه سيرسل، في بداية عام ١٩٨١، إلى العراق. إثر حدوث هذه العملية، سارعت وسائل الاعلام في فرنسا وفي معظم دول العالم إلى اتهام «الموساد» (المخابرات الاسرائيلية) بالتفجير، وفي اسرائيل رفضت السلطات تأكيد أو نفي قيامها بهذه العملية.

إن الدولة الاولى في المنطقة، والتي لها مصلحة في عدم امتلاك العراق أسلحة ذرية

هي اسرائيل؛ فالعراق، جغرافيا، أقرب الدول التي قد تمتلك اسلحة كهذه، من اسرائيل، وهو كباقي الدول العربية، بحالة صراع معها، وعليه فإن تفجير المفاعل الذري في طولون جنوب فرنسا، قد يكون من صنع المخابرات الاسرائيلية. الأمر الذي تناقلته وسائط الاعلام الفرنسية.

ولم يقتصر النشاط الاستخباري الاسرائيلي، على تفجير المفاعل فقط، فقد تم اغتيال العالم الذري المصري يحيى مشهد في فرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٧٩، والمعروف أن هذا العالم يتولى عملية الاشراف على المفاعل الذري والأبحاث الذرية في العراق، ويعتبر الرجل الأول في هذا المجال، إذ كان رئيسا لدائرة الأبحاث الذرية في جامعة الاسكندرية[٢٠].

بعد مقتل يحيى بشهر، قُتلت أيضا عاملة الهاتف الفرنسية والشاهدة الوحيدة على مقتله، «ففي تموز (يوليو) ١٩٧٩، وبعد اختفاء دام قرابة شهر عن اعين الشرطة الفرنسية التي طلبت الفتاة للتحقيق؛ حيث أنها كانت الوحيدة مع العالم اثناء عملية اغتياله، وجدت مقتولة في حادث طرق غامض»[٢١].

أما العراقيل الأخرى، فجاءت على شكل تهديدات وجهت للشركات الفرنسية التي لها علاقة بانتاج المفاعل الذري المعد للعراق، «فقد ضاعفت الشرطة الفرنسية من اجراءات الحراسة حول مكاتب خمس شركات فرنسية لها علاقة بانتاج المفاعلات الذرية المخصصة للعراق، وذلك في أعقاب تهديدات بضربها وتفجيرها»[٢٢].

وكانت هذه التهديدات قد بُلّغت إلى الشركات عن طريق الهاتف من قبل شخص زعم أنه من اعضاء لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية في ايران. والجدير بالذكر، أن شخصا مجهولاً زعم «أن لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية هي التي زرعت العبوة الناسفة في صندوق بريد، خاص بالمواطن الفرنسي جاك غراف، وهو اسم مشابه لاسم احد علماء الذرة في فرنسا، يعمل في مفاعل ذري معد لارساله للعراق»[٢٣].

الواقع أن اسرائيل تستغل كل الثغرات للنفاذ إلى اهدافها في عرقلة محاولات العراق السير في طريق التقنية الذرية، ومن ثم الحصول على سلاح عسكري ذري، فمجموعات الموساد الاسرائيلي المنتشرة في اوروبا، والتي اغتالت العالم الذري يحيى مشهد، والفتاة التي كانت معه، والتي سبق واغتالت العديد من الشخصيات الفلسطينية في اوروبا والعديد من المواطنين العرب الآخرين، للتشابه بالاسم أو بالشكل، مثل احمد بوشيكي في ليلهامر، لا تعدم الوسيلة للعمل باسم لجنة المحافظة على الثورة الاسلامية، مستغلة حالة النزاع القائمة، حاليا، بين ايران والعراق.

أما اقصى ما تمخض عنه رد الفعل الاسرائيلي، حتى الآن، فهو قصف المفاعل الذري والمنشآت الملحقة به، «فقد ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن طائرات الفانتوم التي قصفت مركز الأبحاث الذري في العراق هي طائرات اسرائيلية وليست طائرات ايرانية. وقد قامت اسرائيل بذلك، خلال فترة الحرب الايرانية – العراقية، مستغلة الغارات الجوية التي تقوم بها ايران على اهداف عسكرية واقتصادية في بغداد وضواحيها»[٢٤].

إلا أن نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري، علق على هذا الخبر قائلاً: «انه يعتقد أن ايران هي التي قصفت المفاعل ومركز الابحاث الذري العراقي، وليست اسرائيل. فاسرائيل لم تهاجم أي هدف عراقي، وهذا أمر يعرفه العراقيون والايرانيون والدول العظمى»[٢٥].

من الصعب التأكد من أن الطائرات الايرانية هي التي قصفت المنشآت الذرية العراقية في ٣٠ ايلول عام ١٩٨٠، فقد نفت ايران بشدة أن تكون طائراتها هي التي قامت بهذا العمل. والواقع أن ايران التي هي في حالة حرب مع العراق، لا يضيرها ابدا أن تعلن عن قصف هذه المنشآت، كما تفعل بالنسبة لكل الأهداف التي تقصفها. أي أنه لا مصلحة لايران، إن كانت قد قامت بالاغارة فعلاً، في عدم الاعلان عنها أو في نفيها،هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى، فإن طبيعة النزاع بين ايران والعراق، رغم ما انتهى اليه من حرب شاملة، لا تشكل حافزاً لجعل ايران تحاول عرقلة الجهود العراقية للحصول على سلاح ذري، فهذا النزاع يتمحور حول الحدود ليس أكثر، فاذا ما سوِّيت قضية الحدود بين البلدين، فإنهما، ولا شك ،تشكلان خطرا على المصالح الأجنبية في المنطقة بعامة وخطرا استراتيجياً على اسرائيل بخاصة. فالعراق وايران يقفان بكل قوة إلى جانب القضية الفلسطينية، وضد اسرائيل، لأنها تشكل خطراً عسكريا واقتصاديا وحضاريا على شعوب وأنظمة المنطقة بكاملها. وبالتالي فإن القدرة الذرية العراقية، أو الخيار الذري العربي، موجه اصلاً ضد اسرائيل وليس ضد ايران، خاصة أن هناك قناعة عربية بأن اسرائيل تمتلك اسلحة ذرية منذ مدة، ولا يمكن مواجهتها وتحقيق الانتصار عليها إلا إذا كان هناك سلاح ذري يحيِّد السلاح الذري الاسرائيلي في أية معركة قادمة. وعليه فالعراق لا يحتاج، مثلاً، إلى سلاح ذري لتحييد السلاح الذري الايراني لانه غير موجود اصلاً، ولم تبد ايران في أية فترة سابقة، على الأقل في ظل نظام آية الله الخميني، أي اهتمام بتصنيع اسلحة ذرية أو بامتلاكها.

استخدام القوة هو الحل المطلوب

تناولت وسائط الاعلام الاسرائيلي، موضوع الخيار الذري العراقي، بحدة متزايدة، معتبرة أن الرد الاسرائيلي، يجب ألا يقتصر على «الانتظار والتروي» وعلى العمليات الاستخبارية البحتة، التي تكون لها، في العادة، نتائج هامشية فقط، «فالحديث لا يدور على امكانية توجيه رد مبكر له طابع عسكري معين فقط، بل يجب النظر أيضا في احتمالات توجيه ردود مبكرة، ذا ، طابع سياسي أو سياسي -- عسكري مختلط خلال السنوات القليلة القادمة»[٢٦]. فالخطر الذي يتهدد اسرائيل، من وجهة نظرها، له ابعاد ثلاثة هي: امتلاك العرب للسلاح الذري وسيطرتهم على النفط وتنامي مشاعر اليقظة الاسلامية والقومية العربية المعادية لاسرائيل: فاسرائيل «لن توضع لابتزاز ذري عراقي ، اوليبي، بل ستعتبر ذلك ذريعة للحرب، تفرض عليها الدفاع عن وجودها، وإذا كان ثمة موضوع يتوافر حوله إجماع قومي تام في اسرائيل؛ فذلك هو الموضوع»[٢٧].

إن تركيز اسرائيل على المساعي الدبلوماسية والحلول السياسية، ليس إلا وسيلة

لا اكثر لتمهيد الطريق امام الحلول العسكرية، فالعقلية الاسرائيلية لم يسبق لها أن عالجت مواضيع أقل اهمية من موضوع السلاح الذري، إلا بالطرق العسكرية. وهذا يبدو واضحا تماما في العديد من الحالات التي شهدتها ساحة الصراع مع اسرائيل. فاسرائيل، كما يعلن اصحاب الرأي فيها، «سوف تضطر إلى الدفاع عن نفسها بصورة فعالة ضد خطر القنبلة الذرية العراقية،وإن العد العكسي لمواجهة سياسية – عسكرية حاسمة في ظل انتاج القنبلة الذرية العراقية قد بدأ منذ الآن»[٢٨].

إن امكانية وجود سلاح ذري في العراق، تُعدُّ، من وجهة النظر الاسرائيلية، تغييرا جوهريا في التشكيل الاستراتيجي للشرق الأوسط؛ وهو تغيير لا يتناسب مع الوضع المتعارف عليه بالنسبة لميزان القوى بين الدول الكبرى، فقد جاء على لسان ضابط اسرائيلي كبير: «اننا نسير اليوم نحو تطور سيكون غير موجه، وربما غير مسيطر عليه، يتعارض مع رغبة الدولتين الكبريين ويدخل منطقة الشرق الأوسط في مرحلة من عدم اليقين، ولا شك بأن هذه المرحلة ستجلب في اعقابها مشاكل صعبة للغاية، يتوجب اتخاذ قرارات حاسمة وصعبة اتجاهها»[٢٩].

لقد بات واضحا، أن الدبلوماسية الهادئة، أو الصاخبة التي اتبعتها اسرائيل للحد من حصول العراق على مساعدات فرنسية وايطالية، اضافة إلى بعض الأجهزة من المانيا الغربية والسويد، قد اعطت مفعولاً عكسياً. فحملة الاحتجاجات من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها في اوروبا، حدت بالرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان إلى تسلّم «ملف المساعدات الذرية للعراق من وزارة خارجيته، وبذلك أعاق الأعمال الاحتجاجية من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها، وقد ادرك العراق مفهوم هذه الاحتجاجات وقرر الاسراع بالعملية قدر الممكن»[٣٠]. وعليه لم يبق امام اسرائيل سوى طريقتها المعهودة والمعروفة التي تجسد العقلية الاسرائيلية؛ أي طريقة استعمال القوة، وهذا ما اعرب عنه ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، حيث قال «ما من شك في أنه سيكون لزاما على اسرائيل، قبيل احتمالات دخول اسلحة ذرية إلى المنطقة، اجراء حساب ذاتي، أمني واستراتيجي، وايجاد حلول لهذه المشكلة، وتطوير وسائل وقائية، كما يجب العمل بالطرق الدبلوماسية والعسكرية، وعلينا أن نؤثر على كل تلك الدول التي تنوي تزويد العراق بالخبرات والاجهزة التقنية، كي تمتنع عن تقديم المساعدات التي تمكّن العراق من امتلاك القدرة على تطوير سلاح ذري، وإذا لم نستطع الغاء هذه المساعدات فيجب أن نحاول، على أقل تعديل، تأخيرها وعرقلتها»[٣١].

وقد شغل موضوع القنبلة العراقية، جميع الأوساط في اسرائيل، وبشكل خاص تلك التي لها علاقة بأجهزة الأمن والآلة العسكرية الاسرائيلية، وقد اجمعت هذه الأوساط على ضرورة عرقلة مساعي العراق والتشويش عليها، وفي ادنى الحالات تأخير الخطوات العراقية لفترة زمنية، حتى تستطيع اسرائيل اعادة ترتيب اوضاعها لمواجهة السلاح الذري العراقي، والوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة.

وهنا لا بد من التذكير بتصريح العميد (احتياط) مئير عاميت، رئيس الاستخبارات

العسكرية الاسرائيلية أثناء حرب ١٩٦٧ الذي جاء فيه: «هناك ثلاث امكانيات للعمل الاسرائيلي ضد مساعي العراق في الحصول على خيار ذري: (أ) التشويش والعرقلة. (ب) استخدام القوة الذاتية الاسرائيلية. (ج) القيام باتصالات، وبناء أساس جيد من العلاقات الايجابية. وهناك شيء واضح تماما، وهو أن هذا الأمر يشغل جميع المسؤولين الذين لهم علاقة به، وهو في طليعة سلم الاولويات، وسيكون شغلهم الشاغل من الآن فصاعدا»[٣٣].

الموقف الاسرائيلي الرسمي

أما الموقف الاسرائيلي الرسمي من موضوع النشاط الذري العراقي فقد تلخص بالتحذير من استمرار العراق في هذا النشاط وتحذير الدول التي تساعده وتمده بالخبرات والأجهزة كفرنسا وايطاليا. فقد قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة: «لا تستطيع اسرائيل أن تسمح لنفسها بالجلوس مكتوفة الأيدي، وانتظار سقوط قنبلة ذرية عراقية على رؤوسنا»[٣٤].

وفي الماضي القريب، أكدت اسرائيل أنها لن تكون الدولة الاولى التي تدخل اسلحة غير تقليدية إلى منطقة الشرق الأوسط، كما أنها لن تكون متخلفة عن الدول الاولى التي تنتج هذا السلاح. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل سيسهم النشاط الذري العراقي في ادخال تعديل على الموقف الاسرائيلي المعلن؟ نستطيع أن نجد اجابة على هذا التساؤل في تصريحات أدلى بها رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست موشي أرنس الذي قال: «ليست هناك حاجة لهذا، لأن اسرائيل دولة متقدمة اكثر من العراق في مجال التكنولوجيا والعلم، ونحن نصنف من بين الدول المتقدمة في العالم، وليس سرا أن لدينا مفاعلين نوويين للتجارب، وكليات للفيزياء والهندسة الذرية، وهي من الكليات الجيدة في العالم، وان خلق شرق أوسط ذري، أو خلق ميزان الرعب النووي في المنطقة، لا يحل المشكلة؛ فالسلاح الذري فيما لو وصل إلى العراق، فسيكون بأيد غير مسؤولة. وما أخشاه هو أنه لا يمكن الوثوق بهذه الأيدي، اقصد أن الطرف الآخر لن يقوم بعملية حسابية وتقديرية دقيقة لفائدة استعمال هذا السلاح... لذا، من المهم جدا أن تتخذ خطوات ووسائل تحول دون حصول العراق على سلاح ذري»[٣٤].

والواقع أن الاهتمام الاسرائيلي بموضوع النشاط الذري العراقي لم يبدأ في فترة حكم الليكود، فقد سبق وأن عالجت حكومة حزب العمل هذا الموضوع من قبل. وقد اشير في اسرائيل إلى أن يغئال الون، عندما كان وزيرا للخارجية في حكومة حزب العمل، اصدر امرا إلى السفير الاسرائيلي في باريس مردخاي غازيت، «بالحصول على توضيحات من وزارة الخارجية الفرنسية»[٣٥].

اضافة إلى هذا، فقد قدمت اسرائيل احتجاجا رسميا إلى فرنسا؛ وذلك عندما اجتمع وزير الخارجية، اسحاق شمير، بالقائم بالأعمال الفرنسي في اسرائيل، وابلغه «أن العراق ما يزال في حالة حرب مع اسرائيل، ولذلك فإن من شأن القوة النووية التي ستزود فرنسا العراق بها، أن تستخدم للاعتداء على اسرائيل، كذلك فإن قوات عراقية سبق واشتركت في

القتال ضد اسرائيل سنة ١٩٤٨، وسنة ١٩٧٣، وبذلك فإن امتلاك العراق للقوة النووية سيعزز التطلعات العدوانية لديه»[٣٦].

وكان شمير، قد اشار، في حديثه مع القائم بالأعمال الفرنسي، إلى مواقف العراق المتطرفة من النزاع الاسرائيلي – العربي. ومما قاله: ان معارضة وجود اسرائيل تشكل العامل الرئيسي في جبهة الرفض، كما تشكل أيضا محور تصريحات الحكام في بغداد بصدد نيتهم الحصول على قدرة نووية عسكرية.

لم تجد المحاولات الاسرائيلية نفعا، فقد بقيت فرنسا مصممة على الاستمرار في التعاون الذري مع العراق، وعلى تنفيذ كل تعهداتها؛ مما أثار قلقا كبيرا لدى اسرائيل، وجعل أوساطها الرسمية تصف التصميم الفرنسي بأنه تصرف غير مسؤول.

ولم تتفق آراء هذه الأوساط حول اساليب مواجهة هذا الوضع، ففي النقاش الذي دار في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، اختلفت الآراء حول التكتيك الذي ينبغي اتباعه ضد عملية تزويد العراق بالمفاعل الذري الفرنسي. فقد اقترح ابا ايبن من «المعراخ» «عدم احداث ضجة حول هذا الموضوع، إذ ليس من صالح اسرائيل اعلان حرب علنية ضد فرنسا، لأنها قد تطلب منا، كرد فعل، أن ننضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية والتوقيع عليها»[٣٧]. وعارض هذا الرأي رئيس الحكومة السابق اسحاق رابين، وقال: لن نجلس مكتوفي الأيدي حتى يستعمل هذا السلاح ضدنا. «وأيد قيام حملة اعلامية قوية ضد فرنسا لتزويدها العراق بالمفاعل الذري»[٣٨]. أما زعيم حزب العمل شمعون بيرس، فقد علق على الموضوع بقوله: «ما من شك في أن الصفقة الفرنسية – العراقية، المتعلقة بالمفاعل الذري، تلقي بظلال سميكة على عملية السلام في الشرق الأوسط، وتزيد من خطر الصدام في المدى البعيد، وهي تعمق الخلاف، وتبعد احتمالات التسوية بالطرق السلمية. كما أنه ليس هناك اهمية لتوقيع العراق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي مجرد ورقة، وليس هناك اهمية أو فاعلية للاشراف الفرنسي على المفاعل الذري في العراق»[٣٩].

وكان حزب العمل قد ناقش، بشكل غير رسمي، الأساليب التي ينبغي اتباعها للرد على تزويد العراق بمفاعل ذري من فرنسا، وتقرر في نهاية الاجتماع أن يقوم شمعون بيرس بجولة اعلامية في دول اوروبا[٤٠].

مخاوف اسرائيل من امتلاك العراق السلاح الذري

تعود مخاوف اسرائيل من امتلاك العراق لقنبلة ذرية، في الأساس، إلى اسباب عدة، منها: مساحة العراق، والمسافة الجغرافية التي تفصل بين العراق والكيان الصهيوني.

فالعراق بمساحته الشاسعة وتوزع سكانه، يستطيع استيعاب هجوم ذري، بالقنابل الذرية من نوعية القنابل التكتيكية التي تحدثت الأوساط الصحافية عن وجود عدد منها لدى اسرائيل. في حين أن اسرائيل ذات الازدحام السكاني الكبير والمساحة الصغيرة والتي لا يزيد القسم المأهول منها عن عشرة آلاف كيلومتر مربع، لا تستطيع استيعاب أي هجوم

ذري، مهما كان ضعيفا. أما مقولة الوقاية التي تتمثل بالاعتماد على حماية الأجواء بالطائرات التي تحلق طيلة ساعات اليوم، وبالصواريخ المضادة للطائرات، فإنها مقولة لا تحمي دولة كاسرائيل من أي هجوم ذري يقوم به طرف اخر. فالطائرات التي تحلق لحماية الأجواء طيلة ٢٤ ساعة يوميا، والتي يمكن أن تحمل قنابل ذرية للرد على الهجوم، لا يمكن لاسرائيل أن تتحمل نفقاتها، وحتى الدول العظمى لا تستخدم هذا الاسلوب في الوقاية على نطاق واسع إلا في حالات التوتر الشديد. أما اسلوب الدفاع بالصواريخ المضادة للطائرات، فهو ايضا لا يكفل الحماية، فالعراق بما يملكه من طائرات حديثة، سوفياتية الصنع، ذات المدى البعيد والمتوسط، والمخصصة لحمل اسلحة ذرية، مثل: (T.U. 22)، و(T.U. 16) وسيخوي ٢٠ وانواع اخرى، يستطيع تلافي الدفاعات الجوية الاسرائيلية، وتحقيق هجوم ذري ناجح يفي بالغرض. فالطائرات العراقية تستطيع أن تقصف خارج المياه الاقليمية، أي على بعد ٣٠ ـ ٤٠ كيلومتر داخل البحر، فتتولد نتيجة لهذا الانفجار، امواج (Waves) تزيد من ارتفاع منسوب مياه البحر، بشكل كبير، مما يؤدي إلى اغراق معظم المدن الاسرائيلية الساحلية، مثل تل – أبيب ويافا ونتانيا واسدود وعسقلان واجزاء كبيرة من مدينة حيفا، حيث التجمعات السكانية الكبيرة، دون أن تكون، هذه الطائرات، بحاجة إلى الاقتراب من اهدافها في المدن وتعريض نفسها للطائرات المعترضة والصواريخ المضادة. أي في حالة كالتي هي فيها اسرائيل، يمكن أن تتم عملية القصف خارج دائرة فاعلية الدفاعات الجوية الاسرائيلية بكل انواعها.

أما بعد العراق جغرافيا عن اسرائيل، فيمكّنه من تخطيط مهامه ومشاريعه بعيدا عن المراقبة، وعن عمليات التخريب السهلة، وليس معنى هذا أن العراق يستطيع القيام بعمليات تطوير القنبلة الذرية واقامة مشاريعه، دون أية مضايقات اسرائيلية واميركية؛ فاسرائيل، تولي هذا الموضوع اهمية قصوى، وإن امتلاك العرب أو الاسلام لقنبلة ذرية يشكل في نظرها تهديدا مباشرا لها قبل كل شيء، لكن أي مشروع اسرائيلي لضرب المنشآت الذرية في دولة كالعراق يحتاج إلى نفقات باهظة وتخطيط دقيق، وفترة زمنية طويلة، وإلى مساعدة دول مجاورة صديقة أو واقعة تحت سيطرة ونفوذ دول صديقة وحليفة لاسرائيل مثل تركيا؛ فالقصف الجوي الاسرائيلي لا يمكنه تدمير المنشآت الذرية الأساسية في العراق، لان أماكن بنائها وطبيعة هذا البناء، تحت الأرض، تحول دون ذلك. واقصى ما يمكن أن يفعله الطيران الاسرائيلي هو تدمير بعض المنشآت ومراكز البحوث الملحقة بالمفاعل. أما المفاعل نفسه، فيحتاج إلى عمليات برية خاصة وإلى عمليات انزال، وهذه ليست مضمونة النجاح.

الموقف الفرنسي

يمكن بسط الموقف الفرنسي من قضية صفقة المفاعلات الذرية للعراق وملحقاتها، بالتحدث عن موقف الحكومة المصّر على اتمامها بكل شروطها، وعلى المضي قدما في تنفيذها رغم كل الانتقادات والضغوط الخارجية والداخلية. وعن موقف المعرقلين الذين عملوا وما زالوا يعملون للحؤول دون اتمام هذه الصفقة. وهؤلاء كثر، فقبل عقد الصفقة هذه، «كانت فرنسا قد تخلت عن بناء مفاعلات، على نمط المفاعل الذي بيع للعراق، وانتقلت إلى اسلوب «وستنغهاوس» الأميركي الأكثر امنا وضمانا(...) و[رأى الخبراء] أن تجديد شبكة الانتاج،

حسب الاسلوب القديم، سيكلفهم غاليا، كما أن الصفقة، مع العراق ليست مجدية اقتصاديا»[٤١]. إضافة إلى هذا العائق الاقتصادي كشف خبراء لجنة الطاقة النووية الفرنسية، النقاب عن أن العراقيين قد طلبوا، تشغيل مفاعلات البحث لديهم، بواسطة اليورانيوم المشبع بنسبة ٩٣٪، وهذه نسبة ضرورية للمتطلبات العسكرية؛ غير أن هذا كله لم يقنع جاك شيراك الذي اسكت، ايضا، الخبراء الذين اشاروا إلى الخطورة الامنية الكامنة في هذه الصفقة. و«عندما حاول رئيس اللجنة النووية، آنذاك، والوزير الحالي في الحكومة أندريه جيدو، الاعراب عن تحفظه حيال الصفقة، هدده شيراك ، بلغة قاطعة وحادة، بأنه سيفقد منصبه إذ لم ينفذ الصفقة»[٤٢].

لقد كان واضحا، لدى المهنيين، أن العراق، إن بقي مصرا على شراء مفاعلات من هذا النوع الخاص، فذلك عائد إلى كونه يصبو إلى تحقيق قوة عسكرية. وأدرك معظم اعضاء لجنة الطاقة الفرنسية والمهنيين فيها أن الهدف عسكري، واعربوا عن خشيتهم من أن دولا عربية أخرى، ليبيا بخاصة، ستسعى إلى عقد اتفاقيات مشابهة. «لكن هؤلاء لم يستطيعوا فعل أي شيء امام شيراك الملقب بالبلدوزر»[٤٣]، فحاولوا إرجاء صياغة المعاهدة بأقصى قدر ممكن، وأن يدخلوا فيها ضمانات، لكنهم اخفقوا في ذلك، «واظهر العراقيون أنهم مفاوضون عنيدون، وأنهم غير مستعدين للتنازل قيد أنملة عما حققوه مع جاك شيراك»[٤٤].

إثر استقالة شيراك، حاولت الحكومة الفرنسية، عدم تطبيق عدد من البنود والخروج على نصوص عدد اخر منها، غير أن بغداد كانت دائما «تهدد بوقف النفط، وتعليق العلاقات التجارية ووقف امتيازات بعض الشركات الفرنسية في العراق، ووصل بها الأمر إلى درجة التهديد بصرف النظر عن السوق الفرنسية كمصدر ثان للسلاح»[٤٥].

يضاف إلى التهديد العراقي أن فرنسا التي تسعى إلى كسب مكانة خاصة كممثلة للغرب بين دول الكتلة الافريقية والدول العربية، لا تريد خوض مجابهة سياسية مع العراق، في الساحة الدولية.

لهذا، لم تعمد إلى التهرب من التزاماتها، وإنما اتجهت نحو معارضي الاتفاق لتدافع عن نفسها وتطمئنهم؛ فردا على الانتقادات الموجهة ضدها، اعلن رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بار «أن اهتمامات بغداد، تتركز على تأمين القدرة الذرية للاغراض السلمية فقط»[٤٦].

وأعلنت الحكومة الفرنسية، ويبدو أن هذا الاعلان جاء ردا على الضغط الاميركي والاسرائيلي، «حتى لو ارسلت كميات من اليورانيوم المشبع إلى العراق، فإن فرنسا تراقب هذه المادة بشدة، بشكل يمنع خروجها من هذه الدولة»[٤٧]. وقد تم هذا إلى جانب اعلان بعض الجهات النووية، «ان الاتفاق مبني بصورة يمنع فيها العراق من خزن يورانيوم مشبع بكميات تكفي لانتاج قنبلة ذرية»[٤٨].

إذا تحاول فرنسا، الآن، الدفاع عن نفسها، بكل الوسائل، أمام الهجمة الاعلامية

الاسرائيلية، وأمام الضغوط الأميركية، وحيال التنديد بالموقف الفرنسي امام الرأي العام العالمي: ولكنها لا تسعى إلى المساس ببنود الاتفاق الفرنسي – العراقي وملحقاته.

ومما تجدر ملاحظته، أن فرنسا لم تحاول، خاصة في الفترة الاخيرة، التهرب من تنفيذ تعهداتها، ولم تعلن عن خفض كميات اليورانيوم المرسلة إلى العراق، إلا أنها، من وقت لآخر، كانت تطلق تصريحات للتطمين وتهدئة الخواطر، فقد أعلنت شخصية فرنسية كبيرة، امام حشد من المراسلين الاسرائيليين: «أنه لا مكان للقلق، وإن خبراءنا مقيمون في العراق ويشرفون على مراحل تشغيل المفاعل جميعها، ووجودهم هناك يضمن أن لا يفعل العراقيون شيئا مخالفا لما ورد في الاتفاق، وباختصار فإن «الجواسيس» الفرنسيين في المفاعلات العراقية، هم الضمان الكبير ضد قيام هذه الدولة بانتاج القنبلة الاسلامية»[٤٩].

الموقف الأميركي

يبدو أن الموقف الأميركي من المفاعل الذري العراقي، ومن احتمالات انتاج قنبلة ذرية، في منتصف الثمانينات، موقف غير واضح تماماً. فمن جهة، تشارك بعض الأوساط الاميركية شبه الرسمية اسرائيل في حملتها ضد فرنسا، ومن جهة اخرى، لا تعارض الادارة الاميركية فرنسا في بيع مادة اليورانيوم المشبع إلى العراق لتشغيل مفاعله الذري؛ فقد اجرت الادارة الأميركية «اتصالات مع الزعماء الفرنسيين، مطالبة بأن توقف فرنسا تزويد العراق بمادة اليورانيوم، خشية من أن هذه المادة ستتحول إلى الانتاج العسكري، أي إلى انتاج قنبلة ذرية»[٥٠].

والغريب أن الادارة المذكورة اكتفت بالرد الفرنسي التقليدي وهو، أن فرنسا تتخذ الاجراءات اللازمة جميعها لضمان عدم استعمال اليورانيوم لغير الأغراض السلمية. إلا إن محاولات التطمين الفرنسية هذه لم تلق استحسانا من جانب اسرائيل وكذلك من جانب بعض الأوساط شبه الرسمية في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة لا تمنع فرنسا، عملياً، من بيع اليورانيوم المشبع للعراق الذي سيستخدمه في مفاعله الذري.

فقد وعد ممثلون اميركيون، جهات رسمية اسرائيلية، «بمنع حصول صفقة كهذه، بسبب حساسية الادارة تجاه السباق الذري في المناطق الحساسة من العالم. وبعد ذلك، قالوا أن المقصود هنا هو مفاعل ذري للأغراض السلمية فقط»[٥١].

تقول مصادر استخبارية غربية، أن يدا فرنسية مهنية كانت وراء وضع المشروع الذري العراقي. فالدكتور هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة سابقا «بدأ يستخدم الضغط المكشوف ضد فرنسا، بالنسبة لتزويد باكستان بمفاعل لتكثيف وتشعيع مادة اليورانيوم، وقد استجابت فرنسا لهذا الضغط، وألغت تزويد الباكستان بهذا المفاعل، ولكن بالنسبة للعراق، فقد التزمت فرنسا والولايات المتحدة بالصمت التام، ولم ترفعا صوتيهما»[٥٢].

التحليل الإسرائيلي

تتخذ الآراء في اسرائيل، من موضوع القنبلة الذرية العراقية، اتجاهين اساسيين؛

فهناك بعض الآراء التي تقول: «بالامكان العيش مع هذا الواقع، وإن المسار الذري العربي كان متوقعا ومن الطبيعي أن يستغل العرب ثرواتهم للحصول على قنبلة ذرية خاصة بهم، خصوصا وأنهم مقتنعون تماما بأن «اسرائيل تملك منذ مدة سلاحا ذريا وانه إذا امتلك العرب خيارا ذريا سيسود الشرق الأوسط، خطر تهديد ذري، فمثل هذا الخطر [المتوازن]سيمنع نشوب حرب في المنطقة، إذا كان بالامكان اعتبار العلاقات بين الدولتين العظميين نموذجا في هذا المجال»[٥٣].

إن هذا الرأي القائل أن توازنا ذريا في المنطقة، سيمنع اندلاع حرب مدمرة هو من وجهة نظر اسرائيليين أخرين «تقدير لا يمكن الاعتماد عليه إزاء التهديدات الصادرة من دول عربية كالعراق وليبيا باستخدام السلاح الذري ضد اسرائيل عند الحاجة... انطلاقا من هذا الاحساس بانعدام توافر ردع حقيقي، في حال توافر ميزان رعب جديد في المنطقة... يتوجب على اسرائيل اعتبار التقدم السريع الذي تحرزه الدول العربية باتجاه الحصول على سلاح ذري، بمثابة ذريعة حرب؛ ذلك أن اسرائيل لا تستطيع احتمال مخاطر من هذا النوع»[٥٤].

ويفيد أحد الاستنتاجات الاسرائيلية، بأنه يتوجب على اسرائيل بذل كل جهد ممكن، في المجال السياسي وغيره من المجالات الاخرى، من أجل عرقلة التقدم العربي في هذا المجال وكبحه. ويفيد الاستنتاج المذكور، أيضا، بأنه يتوجب على اسرائيل، بالمقابل، أن تكرس اهتماما، من جانبها، وتأهبا مسبقا لوقت يمتلك فيه العرب سلاحا ذريا؛ والمقصود بذلك، أنه من المجدي الاهتمام بصورة متزايدة بتوفير دفاعات ملائمة للأهداف القومية الحيوية، واعادة النظر في انتظام الجيش الاسرائيلي تجاه الحقبة الجديدة، بحيث يعتمد، ضمن امور اخرى، على انتشار اقليمي ونظام دفاعي حدودي مغايرين[٥٥].

والسؤال المطروح، حاليا، في معظم الأوساط الاسرائيلية، هو التالي: «هل تستطيع اسرائيل، في حال امتلاك بعض الدول العربية أسلحة ذرية، استخدام جيشها في عمليات هجومية، مثل حرب سيناء ١٩٥٦، وحرب الأيام الستة ١٩٦٧، وحرب يوم الغفران ١٩٧٣، وعبور قناة السويس؟ أو هل تستطيع القيام بأية عمليات مشابهة، في المستقبل، بالأسلحة التقليدية، وباحجام تهدد أنظمة بعض الدول العربية، مثل الاردن وسوريا ولبنان ومصر؟ إن مثل هذه العمليات، حتى تلك التي بحجم عملية الليطاني في آذار (مارس) ١٩٧٨، من شأنها اثارة الدول العربية، وجعلها تهدد برد فعل ذري استراتيجي، ونقل المعركة من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة الذرية؛ الأمر الذي يهدد دولة اسرائيل بكاملها»[٥٦].

والاستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من هذا التحليل، هو التالي: إن اسرائيل، في العصر الذري العربي، سوف تفقد الكثير من قدرة الردع المتوافرة لديها بالأسلحة التقليدية؛ وهذا من شأنه أن يفقد الجيش الاسرائيلي قدرته على استعمال أسلحته ووحداته؛ هذه القدرة التي امتاز بها حتى الآن، والتي كانت تحقق الانتصار له دائماً وخصوصا حربه المدرعة والمتحركة، ذات القوة الضخمة والمناورة الكبيرة. ففي مثل هذه الحالة، «هل سيكون على اسرائيل التقدم بمشروع من أجل تجريد المنطقة من الأسلحة الذرية، أم أنه لم تعد

هناك فائدة أو أمل لوقف مسار العرب في الحصول على أسلحة ذرية وخطواتهم في هذا الاتجاه»[٥٧].

وإن كان الأمر كذلك، فإن الخبراء الاسرائيليين يرون أنه لا مفر من تحقيق السلام مع العرب قبل حصولهم على الأسلحة الذرية، لأن السلام في ظل اسلحة ذرية عربية «من شأنه أن يقلص قدرة اسرائيل على المساومة»[٥٨].

---

(١) عل همشمار، ٢٦/٨/١٩٨٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الفجر، العدد ٢١١١، ٢٠/٧/١٩٨٠ (مترجم عن صحيفة نوفيل اوبسرفاتور).
(٦) معاريف، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٧) بمحانيه، العدد ٤٥، ٢٠/٨/١٩٨٠.
(٨) معاريف، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) بمحانيه، ٢٠/٨/١٩٨٠.
(١٢) المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨٠.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) بمحانيه، ٢٠/٨/١٩٨٠ (ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية).
(١٥) يديعوت احرونوت، ١٨/٧/١٩٨٠، مقابلة مع يوفال نئمان.
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) ميخائيل بار زوهر صيد العلماء الالمان،تل – أبيب: شوكن، ١٩٦٥،ص٨١ و٢١٤.
(١٩) معاريف، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) يديعوت احرونوت، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٢٢) المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨٠.
(٢٣) المصدر نفسه.
(٢٤) ر.إ.إ، العدد ٢١٦٥، ١ – ٢/١٠/١٩٨٠، ص٤.
(٢٥) المصدر نفسه.
(٢٦) دافار، ١٨/٧/١٩٨٠ (المعلق العسكري للصحيفة حجاي ايشر).
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) عمانوئيل روزين،(مقابلة مع ضابط كبير في الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية)، بمحانيه، العدد ٤٥، ٢٠/٨/١٩٨٠.
(٣٠) معاريف، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٣١) بمحانيه، ٢٠/٨/١٩٨٠ العدد ٤٥.
(٣٢) زئيف شيف، هآرتس، ٢١/٨/١٩٨٠.
(٣٣) يديعوت احرونوت، ١٦/٧/١٩٨٠.
(٣٤) بمحانيه، ٦/٨/١٩٨٠، العدد ٤٣، (مقابلة مع موشي آرنس رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست).
(٣٦) ر.إ.إ.، العدد ٢٨،٢١١٨ – ٢٩/٧/١٩٨٠، ص١٢.
(٣٧) معاريف، ٢٤/٧/١٩٨٠.
(٣٨) المصدر نفسه.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) ر.إ.إ.، العدد ٢١١٥، ٢٤ – ٢٥/٧/١٩٨٠، ص١١.
(٤١) معاريف، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) يديعوت احرونوت، ٧/٨/١٩٨٠.
(٤٦) المصدر نفسه.
(٤٧) معاريف، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) يديعوت احرونوت، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٥٠) يديعوت احرونوت، ١٦/٧/١٩٨٠.
(٥١) ر.إ.إ، العدد ٢١٢٧، ٧ – ٨/٨/١٩٨٠، ص١٦.
(٥٢) معاريف، ١٨/٧/١٩٨٠.
(٥٣) هآرتس، ١/٧/١٩٨٠. (المعلق العسكري

الصحيفة رئيف ستيف).
(٥٤) المصدر نفسه.
(٥٥) المصدر نفسه.
(٥٦) معرخوت. العدد ٢٧٠ - ٢٧١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩، ص٣٣ (عقيد احتياط دكتور مئير يعيل).
(٥٧) المصدر نفسه.
(٥٨) المصدر نفسه.

صدر حديثا
عن مركز الأبحاث

الفكر السياسي الفلسطيني
١٩٦٤-١٩٧٤

دراسات للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تأليف
فيصل حوراني

٢٥٠ صفحة

الثمن ١٢ ل.ل.

صبري جريس

حزب العمل الاسرائيلي يعد لتسوية جديدة

بدأ حزب العمل الاسرائيلي استعداداته لخوض معركة الانتخابات للكنيست (البرلمان) العاشر، التي يفترض أن تجري خلال تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، إلا إذا سقطت، لسبب ما، حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن، وبشكل يتعذر معه تشكيل حكومة اخرى بديلة، فيتحدد بالتالي موعد آخر مبكّر لاجراء تلك الانتخابات، قبل التاريخ المذكور. وفي اطار تلك الاستعدادات، قام الحزب، كعادته، باجراء تسجيل .. احصاء لاعضائه، اتضح منه أن عددهم ازداد قليلاً على ربع المليون، كما شكل لجنة خاصة من أعضائه، برئاسة يسرائيل غليلي وشلومو هيلل عن مجموعة «الصقور»، ويوسي ساريد وأبا أيبن عن مجموعة «الحمائم»، كلفها وضع مشروع برنامجه السياسي – الانتخابي؛ ثم قام بعقد الدورة الاولى من مؤتمره في منتصف الشهر الماضي، وقد حسم المؤتمر مسألة التنافس بين شمعون بيرس، واسحاق رابين، حول رئاسة الحزب، فأعاد اختيار بيرس رئيسا له، مما يعني أنه سيكون أيضا رئيسا لقائمة الحزب في الانتخابات المقبلة، وسيصبح رئيسا للحكومة، إذا ما فازت القائمة في تلك الانتخابات.

عوامل التغيير وأهدافه

ينمّ البرنامج السياسي الجديد لحزب العمل الاسرائيلي عن تغيير في عدد من المواقف الأساسية، التي التزم بها الحزب حتى الآن. كما أنه يختلف، في نواح عدة مهمة، عن برامج الحزب السابقة، من حيث كونه أكثر صراحة ووضوحا، وأكثر «اعتدالاً» و«جرأة» أيضا. وتنبع أهمية البرنامج من كونه قد يصبح أساسا لسياسة الحكومة الاسرائيلية المقبلة؛ إذ تظهر معطيات الأوضاع السياسية – الداخلية في اسرائيل، كما هي عليه الآن، ان حزب العمل سيفوز في الانتخابات المقبلة، وبالتالي سيقوم بتشكيل الحكومة، التي ستعتمد ذلك البرنامج اساسا لسياستها.

وعلى كل حال، وكائنا ما كان موعد الانتخابات المقبلة للكنيست، وأيا كانت نتائجها، فمن الواضح أن لبرامج حزب العمل ومواقفه، باعتباره قوة سياسية رئيسية في اسرائيل، أهميتها بالنسبة لسياسة الكيان الصهيوني عامة، كما أنها برهان على مدى وعمق التغييرات التي تتفاعل داخله، تحت وقع الأحداث، الداخلية والخارجية، التي يواكبها، من جهة، ومؤشر على قدرته على ملائمة نفسه ومواقفه مع التطورات المستقبلية المتوقعة، من جهة اخرى. ومن هذه الناحية بالذات، تجدر الاشارة إلى أن الجناح العمالي الصهيوني عامة، وحزب العمل الاسرائيلي خاصة - أياً كان اسمه في الماضي وأيا كانت اطره التنظيمية - معروفين ببراغماتيتهم ومواقفهم العملية - التجريبية، خلال ما يزيد على نصف القرن من الزمن.

ويبدو أن هذا الاتجاه البراغماتي قد فعل فعله هذه المرة أيضا، في صياغة البرنامج السياسي الجديد لحزب العمل، تحت تأثير عدد من العوامل والتطورات المهمة التي وقعت خلال الحقبة الاخيرة. وفي هذا الصدد، يظهر قبل أي شيء، تأثير ايجابي واضح لاتفاق السلم الاسرائيلي - المصري على الحزب، الذي يبدي رضاه عن تجربة السلم هذه، معربا عن استعداده للخوض في تجارب مماثلة مع الدول العربية الاخرى. ولحزب العمل، على كل حال، تقييمه وموقفه ونظرته الخاصة للسلم الاسرائيلي - المصري؛ إذ يعتبر أنه هو الذي حققه، في جوهر الأمر، رغم أن توقيع الاتفاق تم عمليا من قبل مناحيم بيغن بالذات، وخلال فترة حكم الليكود. ومبرر الحزب في ذلك كونه، مع أجداده من قبله (أحدوت هعفوداه، خلال السنوات ١٩١٨ - ١٩٣٠؛ ومباي، خلال السنوات ١٩٣٠ - ١٩٦٨)، الحزب القائد في الكيان الصهيوني في فلسطين خلال عهد الانتداب (١٩١٨ - ١٩٤٨)، والحاكم في اسرائيل منذ انشائها، سنة ١٩٤٨ وحتى خسارته الانتخابات للكنيست التاسع سنة ١٩٧٧، التي أدت إلى صعود الليكود للحكم. كما أن زعماءه وكبار شخصياته، هم الذين وقفوا على رأس العمل الصهيوني في فلسطين، خلال ذلك الوقت (وهم «الرفيق» دافيد بن - غوريون كأمين سر الهستدروت خلال السنوات ١٩٢٣ - ١٩٣٥، ورئيس الوكالة اليهودية خلال السنوات ١٩٣٥ - ١٩٤٨، ورئيس حكومة اسرائيل خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٣، عدا عن فترة قصيرة خلال السنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٥، حل محله خلالها موشي شاريت، وهو أيضا من رجالات الحزب البارزين. ومع اعتزال بن - غوريون السياسة، حل محله، كرئيس لحكومة اسرائيل، ليفي أشكول خلال السنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٩، ثم غولده مئير خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧٤، فاسحاق رابين خلال السنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٧. وكل اولئك من زعماء الحزب أيضا). واستنتاج الحزب من ذلك، ومن ثم ادعاؤه استنادا إليه، هو أن أحدوت هعفوداه/ومباي / العمل، كان القوة القائدة الرئيسية التي أرست أسس الكيان الصهيوني في فلسطين ورسّخته ودعّمته، جاعلة منه قوة لا يستهان بها، لدرجة دفعت السادات، رئيس أكبر دولة عربية، أن يحضر بنفسه إلى اسرائيل ساعيا للصلح. ومجيء الزيارة خلال حكم الليكود لم يكن الا صدفة؛ فالسادات، انطلاقا من أسباب ومبررات خاصة به، كان سيحضر إلى اسرائيل، أيا كان رئيس حكومتها.

وهذا الشعور لدى الحزب قوي للغاية، لدرجة دفعت غولده مئير، مثلاً، إلى استقبال

السادات، بعد أن نزل من طائرته في مطار اللد، بقولها: «لقد تأخرت». ثم راحت «تستجوبه»، عندما التقت به أثناء زيارته، مع زعماء حزب العمل الآخرين، عن أسباب عدم مجيئه إلى اسرائيل، فرضاً، قبل ذلك، أي خلال فترة حكمها. كما أن الحزب يستهلّ برنامجه السياسي بالتركيز على الدور الذي لعبه في تحقيق السلام مع مصر، وإن تم ذلك بشيء من «التواضع»، ودون العودة كثيراً إلى الوراء؛ إذ يكتفي ببدء ذلك البرنامج بقوله: «إن تغلب الجيش الاسرائيلي على الهجوم المفاجيء في يوم الغفران [٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣]، والسياسة التي أدت إلى اتفاقات فصل القوات مع مصر وسوريا سنة ١٩٧٤، ثم اتفاق فصل القوات مع مصر سنة ١٩٧٥، الذي واجه توقيعه معارضة متطرفة من جانب الليكود، هي التي شقّت أول السبل نحو السلام، ومهدت الطريق لزيارة الرئيس المصري للقدس، وتحققت اتفاقات الاطار في كامب ديفيد، وأبرمت معاهدة سلام بين اسرائيل ومصر، صادق عليها الكنيست بتأييد من كتلة المعراخ [التجمع العمالي الذي يضم حزبا العمل ومبام]»[١].

وخلاصة القول، ان حزب العمل يتصرف من خلال الافتراض أن اسرائيل دخلت عصر السلام مع العرب، الذي بدأ مع مصر، والتي لا بد أن تتبعها الدول العربية الاخرى، إن عاجلاً أم آجلاً. وهذا تطور تاريخي مصيري، بالنسبة لاسرائيل، «يليق» بالجناح العمالي وحده، لا الليكود، التعامل معه بنجاعة وكفاءة؛ ولذلك لا بد، بالتالي، من عودته إلى السلطة. وينبغي أن يتم ذلك على أساس برنامج سياسي «معقول» و«مقبول»، يمكن على أساسه التعامل مع العرب، ولو «المعتدلين» منهم على الأقل، من جهة، والقوى الدولية ذات التأثير على الصراع العربي ـ الاسرائيلي من جهة أخرى؛ والكل من خلال الحفاظ على مصالح اسرائيل الحيوية. وفي هذا الصدد، ليس هنالك مَنْ هو أكثر كفاءة أو تجربة في اسرائيل من حزب العمل، ببراغماتيته التقليدية المعروفة، من ملاءمة نفسه مع الأوضاع الجديدة المتوقعة وتغيير برامجه وسياساته بناءً على ذلك. ويبدو أن هذه الاعتبارات هي التي حكمت صياغة البرنامج الجديد، الذي يرسي اسس السياسة الاسرائيلية للمرحلة المقبلة.

وبالاضافة إلى هذه الاعتبارات، تجدر الاشارة إلى عوامل صهيونية داخلية صرفة، ساهمت في بلورة هذا الاتجاه الجديد، على ما فيه من صراحة على الأقل، لدى حزب العمل؛ وهي أن الحزب لم يعد يخشى الافصاح عن بعض مواقفه «الحمائمية»، حتى وإن لم تكن تحظى بشعبية لدى قطاعات ذات نفوذ في اسرائيل، خشية من أن يستغل الليكود ذلك في حملة غوغائية للوصول إلى السلطة. ومن المعروف أن زعماء حزب العمل، عدا بن – غوريون، باستخفافه المعهود باليمين ـ الاصلاحي الصهيوني وازدرائه لزعيمه مناحيم بيغن، كانوا دائما يتحسبون، قبيل اتخاذ موقف سياسي مهم، من «ماذا سيقول بيغن»، ويأخذون بالاعتبار ردود فعله المتوقعة، مما قيد تحركاتهم في أكثر من حالة. أما الآن فإن الليكود، كما تشير معظم استقصاءات الرأي العام، يقف على أبواب ترك السلطة، إذا جرت انتخابات جديدة، نتيجة لسوءادارة حكومته، خلال السنوات الأربع الماضية، على كافة الأصعدة، من سياسية وأقتصادية واجتماعية وغيرها. كما أن السياسة المتصلبة التي انتهجها الليكود، في أكثر من ناحية، والتي تتعارض في اسسها مع المنطلقات الاساسية لحزب العمل، حفّزت

الحزب على بلورة مواقف واضحة، مضادة لها. يضاف إلى ذلك أن الحزب وجد شيئاً من «التشجيع» في ممارسات الليكود التي لم تكن تخطر على البال قبل تسلمه السلطة، مثل موافقته، دون غيره، على الانسحاب من سيناء بكاملها؛ أو توقيع مناحيم بيغن، في اتفاقات كامب ديفيد، الاعتراف «بالحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني، أياً كان مفهومه لتلك الحقوق.

ولا بد أيضا من الاشارة إلى التغييرات التي طرأت على أوضاع حزب العمل الداخلية، وأثرت في سياسته ومواقفه. ومن بين هذه التغييرات، التي وقعت خلال السنوات الماضية، وفاة غولده مئير، المتصلبة المتشنجة. كذلك ترك موشي دايان الحزب، مع انضمامه إلى حكومة الليكود إثر انشائها، كوزير للخارجية، ثم انسحابه منها بخفي حنين، وعدم اهتمام أحد به تقريباً، وبذلك تحرر الحزب من مزاجيته ومواقفه المتقلبة. وفي الوقت نفسه، توفي يغئال آلون أيضا، ويبدو أن مشروعه، المعروف باسم مشروع آلون، قد «توفي» معه أيضا.

والواضح أنه كان لكل من هذه العوامل والاعتبارات المختلفة، تأثيره على التغيير الذي طرأ على سياسة الحزب.

خريطة اسرائيل الجديدة

يبدو، لأول وهلة، من قراءة البرنامج الجديد لحزب العمل الاسرائيلي أنه لا يختلف كثيرا عن برنامجه السابق، الذي أقر عشية الانتخابات للكنيست التاسع سنة ١٩٧٧. إلا أن نظرة أعمق إلى البرنامج الأخير، من خلال ما دار حوله من تعليقات، من قبل جهات مختلفة، مؤيدة أو معارضة، تظهر أن هنالك تغييرات مهمة في عدد من النواحي الحساسة.

ولعل أول هذه التغييرات، وأبرزها، هو ابداء الحزب استعداده، ولأول مرة في تاريخه، على حد علمنا، لـ «رسم خرائط» للتسوية التي يتصورها في المنطقة، وبالتالي رسم خريطة اسرائيل للمستقبل، وهو ما امتنع عن فعله حتى الآن. فقد درج هذا الحزب، وأجداده من قبله، على الحديث دائما عن مبادىء عامة فضفاضة وغير ملزمة بشأن الحدود بين الكيان الصهيوني والدول العربية المجاورة. ومنذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، على وجه التحديد، راح الحزب يطلق شعار «الحدود الآمنة والمعترف بها» بالنسبة لاسرائيل، ثم تبنت هذا الشعار دوائر اسرائيلية وأجنبية عديدة، دون أن يكلف الحزب نفسه، رسميا على الأقل، رسم تلك الحدود أو تعريفها على الأقل، على اعتبار أن ذلك سابق لأوانه. أما الآن فإن الحزب «يبقّ البحصة»، فيرسم تلك الحدود ويعلنها، من خلال دمج «الآمنة» بـ «المعترف بها»، على اعتبار أن الاعتراف باسرائيل وتطبيع العلاقات معها هو أحسن ضمان لأمنها.

فبالنسبة لمصر، أولاً، يعلن الحزب التزامه باتفاقية السلم الاسرائيلية - المصرية، ويعتبر الحدود الدولية القائمة سابقا بين فلسطين أيام الانتداب ومصر، هي الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل. وينص برنامج الحزب صراحة على «أن حكومة اسرائيل، بقيادة حزب العمل والعراخ، ستحافظ، على أساس متبادل، على الالتزامات الدولية التي التزمت بها اسرائيل: معاهدة السلام مع مصر... ». كما أن تنفيذ تلك المعاهدة «سيرافق بجهد من أجل

تقدم في مجرى تطبيع العلاقات [بين مصر واسرائيل] وتطوير علاقات متبادلة في السياسة والاقتصاد والانماء. وستدعو اسرائيل إلى بذل جهد متبادل لاقامة علاقات ثقافية وعلمية وروحية، وإلى تعميق التفاهم بين الشعبين. ويمكن أن يشكل ذلك عاملاً مهما في خلق تغيير اجتماعي وسياسي في العلاقات بين الدول والشعوب في المنطقة».

وتنطبق القاعدة نفسها على الحدود مع لبنان أيضا، إذ ينص البرنامج على «أن حكومة اسرائيل، بزعامة المعراخ،... مستعدة لابرام معاهدة سلام مع لبنان، وفقا للحدود القائمة بين البلدين». والحدود القائمة رسمياً بين البلدين هي تلك التي حددتها اتفاقية الهدنة اللبنانية – الاسرائيلية لسنة ١٩٤٩، وهي نفسها الحدود السابقة بين فلسطين ولبنان. وفي هذا الموقف من لبنان يكمن التجديد، فالحديث عن اطماع اسرائيل في جنوب لبنان، بأرضه ومياهه، لم يتوقف مرة؛ كما كان له ما يبرره، استنادا إلى أنشطة ومشاريع وتصريحات صهيونية – قديمة واسرائيلية – جديدة مختلفة. كذلك فإن المسؤولين الاسرائيليين، على اختلاف اتجاهاتهم، لم يكلفوا أنفسهم عناء تكذيب ما نسب لهم، أو لحكوماتهم وأجهزتهم المختلفة، من مخططات توسعية في لبنان، أو تآمر على سيادته ووحدته وسلامة أراضيه إلى أن جاء هذا البرنامج، الذي يعتبر ملزما بالنسبة لواضعيه على الأقل. ومعنى هذا أن اسرائيل، تحت حكم التجمع العمالي، لن تكون مهتمة، مثلاً، باقامة دولة مارونية في لبنان، أي العمل على تجزئته من ناحية، ولن تخشى ازدياد نفوذ الحركة الوطنية فيه أو وصولها إلى الحكم، أو التمتع بتأثير أكبر عليه من ناحية ثانية. فاتفاقات السلم التي تطالب بها اسرائيل، تقوم على أساس الاعتراف المتبادل بين الأطراف المعنية واحترام سيادة كل منها، دون التدخل في شؤونه الداخلية. كما أن الاستعداد الاسرائيلي لابرام معاهدة سلام مع لبنان، لا يشترط موافقته على أية التزامات، ولا تقديم أية تعهدات أو تنازلات لاسرائيل. وانطلاقا من موقف حزب العمل هذا تجاه لبنان، يبدو أن هنالك أساسا للافتراض ان ما اصطلح على تسميته باسم الأزمة اللبنانية سيدخل في مسارات جديدة، فيما إذا وصل الحزب إلى السلطة في إسرائيل.

وعلى صعيد آخر، يبدو أن هذا الموقف الواضح لحزب العمل تجاه مصر ولبنان قد جاء من قبيل رمي الحمولة الزائدة بالنسبة لاسرائيل، مما يكسبها مدى أكبر من المرونة للتعامل مع حدودها الشرقية، فهناك العقد الصعبة، وهناك مصالح اسرائيل الحيوية، وهناك أيضاً الفلسطينيون.

«الدولة الاردنية–الفلسطينية»

ينمُّ البرنامج السياسي الأخير لحزب العمل عن موقف جديد تجاه القضية الفلسطينية وطرق حلها أيضا. غير أنه من الصعب الوقوف على مدى هذا الجديد دون العودة إلى الماضي قليلاً، ومقارنة الحل الجديد المقترح مع طرق الحل السابقة.

ففي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، نشر في اسرائيل ما عرف باسم مشروع آلون الذي هدف، باختصار، إلى تأمين المصالح الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وخصوصا الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة، وتحويل مشاكل السكان فيها إلى الاردن من جهة

اخرى. ورغم أن هذا المشروع لم يُعتمد رسميا، فقد أصبح بمثابة اطار ينظم النشاط الاسرائيلي في تلك المناطق. ومع مرور الوقت ازداد ذلك النشاط حدة واتساعا، حتى صار يعرف باسم سياسة «الضم الزاحف» للمناطق المحتلة. ووجدت هذه السياسة تعبيرا واضحا عنها فيما عرف باسم «وثيقة غليلي»[٢]، التي كانت عبارة عن اتفاق بين وزراء حزب العمل الحاكم آنذاك، حول السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، جاء في اطار الاستعداد للانتخابات للكنيست الثامن التي كان من المفترض أن تعقد في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٢. وتمت صياغة تلك الوثيقة تحت تأثير تهديد موشي دايان بالانسحاب من الحزب وخوض الانتخابات على رأس قائمة منفصلة، إذا لم تُستجب طلباته وتقر سياسته بالنسبة للمناطق المحتلة.

ونصت وثيقة غليلي، من بين ما نصت عليه، معبرة بذلك أحسن تعبير عن سياسة التوسع في المناطق المحتلة تمهيدا لضمها، على ضرورة «تقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الاسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية في المناطق» المحتلة، واقامة مستوطنات جديدة وتعزيز شبكة المستوطنات القائمة فيها، وذلك من خلال العمل على «زيادة السكان [اليهود هناك] عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة». وينبغي أيضا «ضمان استمرار تطوير المركز الاقليمي في مشارف رفح»، ودراسة امكانية انشاء ميناء عميق جنوبي غزة. والاهم من ذلك هو أنه يجب «توسيع العمل من أجل تجميع الأراضي لمقتضيات الاستيطان القائم والمخطط [في المناطق المحتلة]... وسيوعز إلى مديرية عقارات اسرائيل للتوسع في شراء الأراضي والعقارات في المناطق لمقتضيات الاسكان والتنمية ومبادلة الأراضي... وستعمل المديرية لشراء الأراضي بكل وسيلة فعالة». كذلك ينبغي «استمرار الاسكان والتنمية الصناعية في العاصمة [القدس] وضواحيها، بهدف تثبيت الاقدام فيما وراء مجالها»، وتأمين الشروط اللازمة لتنمية صناعة اسرائيلية في منطقتي طولكرم وقلقيلية في الضفة الغربية.

غير أن البقاء لم يكتب طويلاً لهذه الوثيقة، إذ قبل أن تعقد الانتخابات، التي أعدت تلك الوثيقة تمهيدا لخوضها، وقعت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، فتأجلت الانتخابات، وتغيرت سياسة حزب العمل أيضا، تحت تأثير نتائج الحرب. ولذلك أصدر الحزب برنامجا انتخابيا جديدا، أطلق عليه اسم «المبادىء الموجهة الأربعة عشر»[٣]، التي حلت مكان وثيقة غليلي، أو عدّلتها. وركزت هذه المبادىء على سياسة اسرائيل تجاه السلام، باعتبار أن عقد مؤتمر جنيف كان آنذاك موضوع الساعة، وتضمنت بندا، وهو رقم ١٠ في البرنامج، نص على أن «يقوم اتفاق السلام مع الاردن على أساس وجود دولتين مستقلتين: اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية إلى الشرق منها. وفي الدولة الاردنية – الفلسطينية المجاورة، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين أن تعبر عن ذاتها، من خلال سلام وعلاقات جوار جيدة باسرائيل. وترفض اسرائيل قيام دولة عربية فلسطينية منفردة اضافية غربي نهر الأردن». واعتبر هذا البند بمثابة خطوة كبيرة إلى الامام، في موقف الحزب خاصة، والجناح العمالي الصهيوني عامة، من حيث اعترافه، لأول

مرة بـ «وجود» فلسطينيين، بعد أن كان يتحدث دائما وأبدا، عن «عرب أرض – اسرائيل» (وهو التعبير الذي يحلو لبيغن أن يستعمله حتى الآن).

وقبيل الانتخابات العامة الأخيرة للكنيست التاسع الحالي، التي عقدت في منتصف أيار (مايو) ١٩٧٧، تم توضيح تلك «المبادىء» بواسطة البرنامج السياسي – الانتخابي الذي صدر انذاك[٤]. وورد في هذا البرنامج أن اسرائيل تؤيد عقد مؤتمر جنيف، دون تأجيل، حسب تركيبة الدول المشتركة «فيه أساسا، من أجل التوصل إلى تسويات سلمية مع كافة الدول المجاورة لها، ولكنها ترفض دعوة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات التخريب» للمؤتمر. وبقيت الدعوة إلى حل القضية الفلسطينية بواسطة اقامة دولة اردنية – فلسطينية إلى الشرق من اسرائيل، التي تبقى القدس الموحدة عاصمتها، على ما كانت عليه، مع اختلاف بسيط في الصياغة، بالمقارنة مع «المبادىء» السابقة.

«الحل الاردني»

ينطلق البرنامج الجديد لحزب العمل الاسرائيلي، في اسسه، من البرنامجين السابقين للحزب اللذين أشرنا إليهما، ولكنه يضيف، إلى ما جاء فيهما، الشروحات والمبررات لموقفه المتغير، ويشرح أسباب تلك التغييرات، بصورة تجعل سياسته أكثر وضوحا وحدة. ويبدو أن التجربة التي مر فيها الحزب في المعارضة، وذلك لاول مرة في تاريخه، خلال السنوات الأربع الماضية من جهة، وشعوره، في سعيه للعودة إلى السلطة، بضرورة التصدي لليكود وسياسته، من جهة ثانية، هي التي دفعته إلى ذلك. والطبيعي أن يتم التغيير في الموقف من القضية الفلسطينية واقتراحات ايجاد الحلول لها، باعتبارها مشكلة اسرائيل الرئيسية.

ويورد الحزب الدوافع الرئيسية لسياسته تجاه القضية الفلسطينية، أو على وجه التحديد تجاه منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة وسكانهما، بقوله في البند ٢ من برنامجه: «ان اسرائيل مكرسة لأن تكون دولة يهودية مستقلة وديمقراطية. وانطلاقا من الاخلاص لهذا الهدف التاريخي، ينبغي معارضة سياسة الليكود، التي تهدف إلى ضم منطقة وسكان يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة [إلى اسرائيل]. فهذه السياسة من شأنها أن تحوّل اسرائيل من دولة يهودية إلى دولة ثنائية القومية. ومن ناحية المضمون الاجتماعي لا ترغب حركة العمل في فرض السيطرة الدائمة على مليون ومئتي ألف عربي فلسطيني آخر، يسكنون في تلك المناطق». والواقع أن جوهر هذه السياسة، وهو السعي إلى الحفاظ على اسرائيل يهودية «نقية»، بحيث يشكل اليهود أكبر نسبة ممكنة من سكانها، كان موضوع خلاف دائم، يكاد يكون «تاريخيا»، بين جناحي الحركة الصهيونية الرئيسيين، العمال من جهة واليمين من جهة أخرى. فبينما لا يبدي اليمين تخوفا من هذه الناحية، على اعتبار أن اسرائيل تستطيع، إن عاجلاً أو آجلاً، بطريقة أو أخرى، العمل على تشجيع الهجرة اليهودية، وبالتالي زيادة عدد السكان اليهود في الكيان الصهيوني بحيث يبقى دائما أكثر من عدد العرب فيه، يتخذ العمال موقفا أكثر واقعية و«عقلانية»، مستندين في ذلك إلى حقيقة أن التجربة أثبتت عكس ذلك. فبعد نحو قرن من النشاط الصهيوني المستمر، على ما تخلله من جهود مختلفة، مضنية ومستمرة، لتهجير اليهود إلى فلسطين، وصل عددهم فيها إلى ما يزيد قليلاً على ثلاثة ملايين نسمة، بينما ازداد أيضا عدد العرب الفلسطينيين، نتيجة

التكاثر الطبيعي فقط، ووصل خلال الفترة نفسها إلى الرقم نفسه. وإذا استمر الوضع على هذا المنوال، وليس هنالك ما يشير إلى عكس ذلك، وقلّت الهجرة أو بقيت على حالها وازداد النزوح، سيأتي، إن عاجلاً أو آجلاً، اليوم الذي سيزيد فيه عدد العرب الذين يقوا في فلسطين عن عدد اليهود فيها، مؤذنا ببداية نهاية الدولة اليهودية على الشكل الذي يريده الصهيونيون. ويبدو أن قلة الهجرة، نسبيا، إلى اسرائيل خلال الفترة الأخيرة، وازدياد النزوح منها، دقت ناقوس «الخطر السكاني» العربي لدى حزب العمل، مرة اخرى.

ولدرء هذا «الخطر»، ينبغي التخلص من «السكان» العرب الذين يشكلونه، بمجرد وجودهم. والحل الأمثل هو أن يتم التخلص من اولئك السكان بأكملهم، مقابل الاحتفاظ بالأرض التي يقيمون عليها بأكملها، كما حدث بالنسبة لمناطق كثيرة من فلسطين، «نُظّفت» من سكانها العرب خلال حرب ١٩٤٨. ولكن بما أن هذا غير ممكن، لاعتبارات عديدة لا مجال لمعالجتها هنا، لا بد، على الاقل، من التخلص من أكبر عدد ممكن من السكان من ناحية، لقاء الاحتفاظ بأكبر مساحة ممكنة من الأرض من ناحية ثانية، إلا إذا كانت هنالك طلبات محددة، توجب غير ذلك تجاه مناطق معينة. وهذه الاعتبارات هي التي تشكل جوهر سياسة حزب العمل في المناطق المحتلة ومحرك نشاطه وأساس تحركاته. ففي أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أقر الحزب سياسة الجسور المفتوحة التي هدفت، من بين ما هدفت إليه، إلى تحويل مشاكل سكان المناطق المحتلة نحو الاردن. وفي الوقت نفسه، ضم القدس القديمة وضواحيها إلى اسرائيل، وراح يقيم المستوطنات في الأغوار والمناطق الأخرى، التي اعتبرها استراتيجية في الضفة الغربية أو قطاع غزة، مبديا استعداده لمنح الاردن، في اطار حل لم توضّح اسسه، تواجدا معينا في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو اشرافا ما على قضايا السكان المعيشية هناك، على اعتبار أن الاردن لا يملك إلا الموافقة على مثل هذه الاقتراحات، لانعدام بديل آخر. ولما لم تُجدِ هذه السياسة نفعا، تبلورت خطط «الحل الاقليمي الوسط»، الذي افترض تقسيم الضفة الغربية بين الاردن واسرائيل، بشكل أو بآخر. ومع انبعاث القضية الفلسطينية مجددا، خصوصا بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وتبلور المطالبة باقامة دولة فلسطينية، اتجه الحزب إلى ايجاد الحلول الملائمة لذلك، من خلال دمج اقتراحاته الاقليمية باقتراحات حل القضية الفلسطينية، التي تنحصر، بالنسبة له، بحل مشكلة المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ وسكانها فقط. وازاء عدم القبول بهذه الاقتراحات أيضا، من قبل أي من الأطراف المعنية، اضافة إلى «المخاطر» التي خلقتها سياسة الليكود بعد تسلم السلطة، طوّر الحزب سياسته وراح يتحدث عن «تسوية اقليمية»، دون كلمة «وسط». ويبدو أن هذه التسوية الاقليمية، التي ينبغي أن تتم مع الاردن، هي أساس ما يعرف باسم «الحل الاردني» للقضية الفلسطينية، الذي انهمك شمعون بيرس في الترويج له خلال الآونة الأخيرة.

أما جوهر هذه التسوية وأساسها فيعودان إلى «أن اسرائيل مدركة لوجود مشكلة فلسطينية، ومستعدة للمساعدة على حلها في اطار دولة اردنية – فلسطينية، يستطيع فيها العرب الفلسطينيون والاردنيون ايجاد تعبير عن هويتهم الذاتية. وفي هذه الدولة يمكن أن تجد مشكلة اللاجئين حلاً لها. وتمتد هذه الدولة على مناطق الاردن وتشمل سكانه، وعلى

مناطق محددة ذات كثافة سكانية في [الضفة الغربية] وغزة، تنسحب القوات الاسرائيلية منها بعد تحقيق السلام. ان المشكلة الفلسطينية لا يمكنها أن تجد حلاً لها في دولة منفصلة، بدون أراضي الاردن وسكانه. واسرائيل تعارض انشاء دولة فلسطينية اخرى في المنطقة الضيقة الواقعة بينها وبين الاردن، لأنها ستشكل مصدر خطر واعتداء، وتؤدي إلى تخليد النزاع بدلاً من حله» (البند ١١ من البرنامج).

ووفقا للمفهوم الجديد لهذه «التسوية الاقليمية»، يرفع حزب العمل «الثمن» الذي كان على استعداد لدفعه في السابق ويقدم «تنازلات» جديدة، وذلك كما يبدو، لاغراء الاردن وحمله على الموافقة على التسوية المقترحة والتعاون لتنفيذها، بعد أن أحجم في السابق عن قبول الاقتراحات الاسرائيلية في هذا الصدد. ولذلك يبدو الحزب أكثر «كرما» مما كان عليه في السابق، ويعلن استعداده الآن، للموافقة على اعادة معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصوصاً المأهولة منها، إلى سيادة الدولة الاردنية – الفلسطينية (وليس إلى الاردن)، التي تضم الاردن والمناطق المأهولة التي ستعاد من الضفة والقطاع، بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منها. كما ستُرسم حدود دائمة بين المناطق التي ستعاد، وبين اسرائيل، تكون حدود السلم الدائم بين الدولة الاردنية – الفلسطينية وبين اسرائيل، من خلال اعتراف متبادل فيما بينهما. وستكون منطقة الدولة الاردنية – الفلسطينية، الواقعة غربي نهر الاردن، مجردة من السلاح.

أما «التنازلات» الجديدة، التي يقدمها حزب العمل في برنامجه الجديد، فتكمن في النقاط التالية:

□ يظهر من الحل المقترح أن الحزب قد حسم أمره، بالنسبة لقطاع غزة، فقرر اعادته إلى الدولة الاردنية – الفلسطينية المقترحة، بواسطة الحاقه بالضفة الغربية . وكانت بعض الدوائر في الحزب، حتى فترة قصيرة، تقترح ايجاد حل منفرد بالنسبة للقطاع، من خلال التعاون مع مصر. ولكن يبدو أن السادات قد أوضح لزعماء حزب العمل، خلال اتصالاتهم به أو زياراتهم له، أنه ليس معنيا بتحمل أية مسؤولية تجاه القطاع. ولهذا قرر الحزب بوضوح، الاتجاه لربط مصير القطاع بالضفة.

□ يتمُّ الحل الجديد المقترح عن امكانية اعادة معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. والأجزاء التي استثنيت، كما تم تحديدها، هي مناطق الاستيطان اليهودي في غور الاردن و«غوش عتسيون» بين الخليل والقدس و«صحراء يهودا» بمحاذاة الأغوار وجنوب قطاع غزة. ورغم استثناء الحزب لهذه المناطق من تلك التي ستعاد إلى الدولة الاردنية – الفلسطينية، فإنه لا يطالب صراحة، من ناحية ثانية، بضم تلك المناطق إلى اسرائيل. وما يقترحه هو اعتبارها «مناطق أمنية»، وربما يعني هذا التعبير ابقاء السيادة على تلك المناطق معلقة، أو اخضاعها لسيادة مشتركة بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية، شرط «ضمان استمرار الاستيطان» اليهودي فيها. أما المستوطنات الواقعة في المناطق العربية الاخرى، التي سينسحب الجيش الاسرائيلي منها، بما في ذلك

معظم تلك التي اقيمت خلال حكم الليكود، فإنها ستخضع للسيادة العربية، وعلى مستوطنيها القبول بالعيش تحت حكم العرب، أو ترك مستوطناتهم.

□ لا يحتوي البرنامج على أية اشارة إلى «القدس الموحدة عاصمة اسرائيل»، وذلك خلافا للبرامج السابقة. ويمكن تفسير ذلك على أنه استعداد من قبل الحزب بعدم الالتزام بسياسة متشددة تجاه القدس، وبالتالي ابقاء المجال مفتوحا أمام أية حلول مقترحة؛ قد يكون من بينها، مثلاً، منح الاحياء العربية وكذلك الاماكن المقدسة في المدينة وضعا خاصا.

□ يطالب الحزب بأن «يرتكز السلام بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية على احترام متبادل للسيادة والهيكل ونظام الحكم الدائم لكل من هاتين الدولتين ضمن حدودهما، دون التدخل من جانب أي منهما في صلاحيات الدولة الاخرى، أو تشكيل خطر عليها». وهذا الطلب، على كل حال، لا يأتي من خلال «الأخلاق الحميدة» للحزب، بامتناعه عن التدخل في شؤون جيرانه، بقدر ما يأتي من باب التحسب من تدخل الدولة الاردنية – الفلسطينية مستقبلاً، في شؤون اسرائيل الداخلية، بواسطة العرب المقيمين فيها منذ ١٩٤٨. ويلاحظ أنه لا ذكر لـ «عدم التدخل» في الشؤون الداخلية عند الحديث عن اتفاقات السلم مع الدول العربية الاخرى.

□ يتعهد الحزب ببذل «جهد مشترك» بين اسرائيل والدولة الاردنية – الفلسطينية، للحصول على موارد من مصادر دولية «لتمويل مشاريع انمائية واستغلال الكنوز الطبيعية وتأهيل اللاجئين». ويكاد يفهم من طريقة عرض هذه المقترحات كأن اسرائيل على استعداد للالتزام بالمساهمة، بشكل ما ، في حل مشكلة اللاجئين، المقيمين خارج الاراضي التي تسيطر عليها، حتى بعد احلال السلام. وكان الاسرائيليون يتحفظون في السابق تجاه أية مطالب بشأن تحمّل المسؤولية، ولو كانت جزئية، بصدد مشكلة اللاجئين.

المرفوضون: منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا

يتصف برنامج حزب العمل بالوضوح أيضا، من حيث الطرق التي ينبغي اتباعها لتحقيق السلام. فبالنسبة للحكم الذاتي يعلن الحزب صراحة «أن مشروع الحكم الذاتي لم يكن، منذ البداية، مشروع حزب العمل». وهو «يعارض اتجاه الليكود، الذي يعتبر الحكم الذاتي مرحلة نحو ضم [الضفة الغربية] وغزة إلى اسرائيل،[وكذلك] كل اتجاه لتحويل الحكم الذاتي إلى دولة فلسطينية مستقلة». ولكن حكومة اسرائيل، برئاسة المعراخ، «ستنفذ قرار الكنيست حول الحكم الذاتي، بصفته جزءاً من اتفاقات كامب ديفيد حول السلام»، وذلك «لفترة انتقالية»، وإذا «تحقق اتفاق حول تطبيقه بين الأطراف المتعلقة بالموضوع» فقط. ولتنفيذ ذلك، «ستكون اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات مع ممثلين مفوضين لسكان [الضفة الغربية] وغزة حول تحقيق الحكم الذاتي، حتى إذا لم يشترك الاردن في المفاوضات».

والحكم الذاتي، في أي حال، ليس إلا مرحلة انتقالية، مهما طالت، يتبعها سلام دائم.

«وستدور المفاوضات حول السلام في المنطقة الشرقية، مع الاردن، وبمشاركة ممثلين مفوضين لسكان الضفة الغربية وغزة»؛ أي أنه لن يكون هناك اتفاق سلام، وانسحاب دائم، دون اشتراك وموافقة كل من الاردن وسكان المناطق المحتلة سوية، وذلك من أجل تمكين السكان من «المشاركة في تقرير مصيرهم».

أما في حال عدم تحقيق السلام، أو في حال عدم تحقيق تسويات جزئية في الطريق إليه، بما في ذلك عدم تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي، فـ«ستحافظ اسرائيل على سلطتها الكاملة في المناطق التي تسيطر عليها منذ حرب الأيام الستة، من خلال احترام حقوق السكان ومتطلباتهم، وضمان الامن الداخلي، وتقوية مركزها الامني والاستيطاني في مناطق الامن، ومنع أعمال التخريب والارهاب، وصد كل محاولة عسكرية أو سياسية لخلق حقائق وأوضاع، يمكن أن تشكل خطراً على مصالح اسرائيل ومركزها». وكل ذلك سيتم، عامة، «وفق اعتبارات الأمن، والحفاظ على سياسة الجسور المفتوحة، وتشجيع الادارة الذاتية للسكان».

واضافة إلى ذلك، «ورغبة في انهاء النزاع العربي – الاسرائيلي، ستكون حركة العمل على استعداد، كما كانت في الماضي، للتفاهم مع أشخاص وجهات فلسطينية، تعترف بحق اسرائيل في الوجود، وتعارض اسلوب الارهاب». ولكن «منظمة التحرير الفلسطينية التي تعارض حق دولة اسرائيل في الوجود، وكل منظمة تعتمد على "الميثاق الوطني"، وتمارس اسلوب الارهاب، ليست طرفاً في المفاوضات حول السلام». وليس هذا فحسب، بل «سيكون الدفاع النشيط ضد م.ت.ف.، في مجال الأمن وفي مجال الأفكار السياسية، من مهام كل حكومة تقوم برئاسة المعراخ». كذلك «ينبغي تصعيد النشاط الفكري والسياسي لدى الرأي العام، والبرلمانات والمنظمات الدولية، من أجل حجب الشرعية عن منظمات الارهاب والتخريب، أو التسامح تجاه نشاطها الاجرامي».

وهذا الموقف من قبل حزب العمل تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ينم عن تشدد واضح بالنسبة للسابق، حيث انحصر فقط، رسمياً على الاقل، في رفض دعوة م.ت.ف. للمشاركة في مفاوضات السلام، وهو عملياً ليس إلا بمثابة تجميع لحصيلة التصعيد الاسرائيلي ضد م.ت.ف. خلال السنوات الاخيرة، الذي كان يبرز بشكل واضح عندما كانت المنظمة تحرز مكاسب ما على الصعيدين الدولي أو العربي، أو عندما تقوم بنشاط فعّال، من عمليات عسكرية أو سياسية، داخل الارض المحتلة: إلى أن وصل الحزب إلى حد اعلان الحرب الشاملة ضد م.ت.ف. وبصورة تطال حتى المجال الفكري. وخلال المشاورات التي سبقت اقرار البرنامج، اقترح البعض تبني ما عرف باسم صيغة باريف – شمطوف، وهي القائلة أن اسرائيل ينبغي أن تعلن عن استعدادها للتعامل مع أية جهة فلسطينية تعلن بدورها استعدادها للاعتراف باسرائيل والتفاوض معها، فيما اعتبر كأنه تمهيد للطريق أمام م.ت.ف. للتفاوض مع اسرائيل. إلا أن هذا الاقتراح رفض، وأقر البرنامج على الشكل المتشدد الذي أشرنا إليه.

ويلقي زعيم حزب العمل شمعون بيرس ضوءاً على هذا الموقف ومبرراته، بقوله، في

أحد مقالاته: «إننا جازمون في اقتناعنا أن الخيار لاجراء مفاوضات مع م.ت.ف. غير موجود حقيقة. فقد تكون م.ت.ف. حسنت صورتها على صعيد العلاقات العامة في بعض أنحاء العالم. غير أنها تبقى منظمة قادرة على توحيد طاقاتها من أجل العلاقات العامة، وفي أعمالها الارهابية، ولكنها غير مؤهلة لاجراء مفاوضات مجدية حول تسوية ايجابية. إن م.ت.ف. هي ائتلاف عدد من الفئات المسلحة المنفصلة، التي لا حكم أكثرية فيها ولا سلطة قيادة منضبطة. والقاسم المشترك لهذه الفئات هو الجمود السياسي. كما أن كل مجموعة مزودة بالأسلحة والمال والتعليمات من قبل دول عربية مختلفة، والانقسامات في العالم العربي تنعكس على المنظمة نفسها». كما «أن دولة تابعة لـ م.ت.ف. في الضفة الغربية لا يمكن أبدا أن تسوّي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، في حين يستطيع الاردن أن يفعل ذلك بفضل المجال المفتوح أمامه». ومثل هذه الدولة «ستطيل الحرب ولن تضع حدا لها، إذ ستبني قاعدة لمواصلة الصراع ولن تعمل على تسوية»[٥].

وتبقى هذه المبررات، وما شابهها، في نهاية الامر، ورغم ما قد يبدو فيها من «منطق» من وجهة النظر الاسرائيلية، واحدا من الاعذار التي تتذرعها اسرائيل للتغطية على خوفها الكبير من فتح ملف القضية الفلسطينية بأكمله، فتعمل على توجيه الأنظار نحو الوضع القائم حاليا، ومحاولة تسويته وحده فقط، ومن ثم خلق أوضاع جديدة استنادا إليه، من خلال نفسية «ما فات مات». ولذلك فإن م.ت.ف. مرفوضة، ومعها كافة الفلسطينيين في المهاجر، وكل مشاكلهم. ومن بين أسباب هذا الرفض أن م.ت.ف. لا تعترف باسرائيل. بينما الحقيقة، التي عبّر عنها أكثر من مسؤول اسرائيلي، هي أن اعتراف م.ت.ف. غير مطلوب، وحتى إن تم فإن اسرائيل لن تعترف بالمنظمة. وما يعتبره العديدون «قضية فلسطينية» تعتبره اسرائيل «مشكلة لاجئين»؛ وهي لا تزال مصرة على التعامل معها على هذا الشكل، ومن خلال تحميل المسؤولية للآخرين أيضا.

وتكاد اعتبارات مماثلة تنطبق على الموقف من سوريا. فحزب العمل يعلن استعداده للوصول إلى اتفاق سلم مع السوريين، ولكنه في الوقت نفسه يصر على الاحتفاظ بمعظم منطقة الجولان المحتلة، وضمها إلى اسرائيل نهائيا؛ وضمن اتفاق السلم ذلك أيضا. ويعرف الحزب بالطبع أن أي نظام في سوريا لا يمكن أن يقبل بهذه الشروط، ولذلك يصبح تقديمها، عمليا، بمثابة الاعلان، ولو بطريق غير مباشرة، إن اسرائيل ليست مهتمة باقامة سلم مع سوريا، على اعتبار أنه ليس لدى أي منهما ما يعرضه على الآخر.

سياسة الثمانينات؟

تظهر، إذن، ملامح السياسة الاسرائيلية في الثمانينات، في حال عودة حزب العمل إلى السلطة في اسرائيل، واضحة للغاية، استنادا إلى البرنامج الذي أشرنا إليه: السعي إلى حل كافة المشاكل المعلقة مع مصر ولبنان وتطبيع العلاقات معهما؛ تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا و«احتواء» نشاطهما، ومن ثم تركيز الجهود على الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن، لايجاد حل معين للقضية الفلسطينية وتأمين مصالح اسرائيل الحيوية على الجبهة الشرقية.

وتظهر هذه السياسة، بالنسبة للفلسطينيين على الأقل، كأنها حصيلة مواقف الجناح العمالي الصهيوني تجاه الفلسطينيين خلال ما يزيد على نصف قرن، بعد أن تم تنقيحها واعادة النظر فيها في ضوءتجارب العقد الماضي والتغييرات التي شهدها. فأسس ما يسمى الحل الاردني للمسألة الفلسطينية، يمكن تعقبها في الفكر، وأحيانا في الممارسة الصهيونيين منذ مطلع العشرينات. ومع منتصف الثلاثينات، أصبح هذا الاتجاه بمثابة ركن ثابت في السياسة الصهيونية، خصوصا بعد تعيين موشي شاريت رئيسا للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، الذي سعى دائما، وبذل كل ما في جهده، لحل القضية الفلسطينية مع الهاشميين، لدرجة دفعت بعضهم إلى اطلاق لقب «شاريت الهاشمي» عليه. ويلاحظ أيضا أن بريطانيا نفسها، يوم كانت صاحبة النفوذ في المنطقة، لم تكن بعيدة كثيرا عن هذا الاتجاه؛ إذا أن مشروع تقسيم فلسطين لسنة ١٩٣٧، نص على ضم الأجزاء المخصصة من البلد للعرب إلى شرق الاردن. وإن كان هذا المشروع قد جمُد في حينه، لأسباب لا مجال لاثباتها هنا، فقد نفُذ فيما بعد، بشكل أو بآخر، خلال حرب ١٩٤٨، واتفاقيات الهدنة العربية – الاسرائيلية التي نجمت عنها. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧، طرأ «تخفيض» ما على قيمة الدور الاردني، بعد أن سيطرت اسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية، ولكن ما أن «راحت السكرة وجاءت الفكرة» حتى اتضح أنه لا غنى عن الحل الاردني، وإن اختلف مفهوم هذا الحل ومضمونه، من حقبة إلى اخرى.

غير أن هذا الحل المقترح، وإن كان يسمى اردنيا، ليس في حقيقة الأمر، وكما يظهر من طبعته الأخيرة، إلا حلاً اردنيا – فلسطينيا. فالاتجاه إلى حمل الفلسطينيين على لعب دور معين، يفوق الأدوار السابقة التي اقترحت عليهم أو رسمت لهم، واضح للغاية. ولم يتم ذلك إلا بحكم واقع الحال، نتيجة لانبعاث القضية الفلسطينية مجددا خلال العقد الاخير؛ ومن خلال السعي إلى التخلص من المشاكل الناجمة عن السيطرة على أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وتأمين اعترافهم باسرائيل من جهة، ورفض منظمة التحرير الفلسطينية وشن الحرب عليها من جهة اخرى. وفي هذا المجال أيضا، يبدو أن اشتراط الاعتراف المسبق باسرائيل، من قبل أي فلسطيني، لكي يصبح بالامكان «الحديث» معه، قد جاء بحكم واقع الحال أيضا. ففي الوقت الذي حصلت اسرائيل فيه على اعتراف أكبر دولة عربية بها، وهناك سفارة مصرية في تل – أبيب،واخرى اسرائيلية في القاهرة، لا يمكن، اسرائيليا، القبول بأقل من ذلك، عند التعامل مع العرب الاخرين (وكان وفد من الحزب الحاكم في مصر قد حضر مؤتمر حزب العمل، بصفة مراقب).

وتبقى هنالك ملاحظة أخيرة، بشأن خطورة هذا البرنامج، من حيث طبيعة واضعيه وقدراتهم. فحزب العمل الاسرائيلي تنظيم سياسي قديم، ذو خبرة واسعة في النشاط السياسي، ومرن، ويتقن اصول اللعبة الدبلوماسية، ولديه احتياطه من الكوادر المجرّبة، وامتداداته على الساحة الدولية. وباستطاعته، إذا قرر وضع برنامجه موضع التطبيق، كسب العديد من القوى لجانبه، أو تحييدها على الاقل، مما يخلق تحديات جديدة، أو مطّبات خطيرة، لم يكن بالامكان، أن تظهر خلال حكم الليكود، بتصلبه المعهود.

وعلى أي حال، وأيا كان موعد الانتخابات القادمة للكنيست، ومهما كانت نتائجها، تظهر أطر السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الحقبة المقبلة واضحة للغاية، إذ «تقع» بين بيغن وحكمه الذاتي من جهة، وبيرس وتسويته الاقليمية من جهة أخرى.

---

(١) نص البرنامج في **يديعوت أحرونوت**، ١٤/١١/١٩٨٠.

(٢) انظر الترجمة العربية لنص «وثيقة غليلي» في **نشرة م.ت.ف.**، السنة الثالثة، العدد ١٧، ١٢/٩/١٩٧٢، ص٥٢٧ - ٥٢٩، نقلاً عن **دافار**، ١٦/٨/١٩٧٢.

(٣) انظر الترجمة العربية لنص «المبادىء الموجهة الاربعة عشر» في **المصدر نفسه**، السنة الثالثة، العدد ٢٢، ٦/١٢/١٩٧٢، ص٧١٢ - ٧١٤، نقلاً عن **دافار**، ٢٩/١١/١٩٧٢.

(٤) **النص في دافار**، ٢٧/٢/١٩٧٧.

(٥) Shimon Peres, «A Strategy for Peace in the Middle East» *Foreign Affairs*, Vol.58, No.4, Spring'1980, pp. 894-895.

جلنار النمس

السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الاسرائيلي

يكثر الحديث في هذه الفترة عن الدور السياسي الاوروبي حيال مشكلة الشرق الاوسط. وتكمن أهمية هذا الدور في أن أوروبا الغربية هي واحدة من أكبر الكتل السياسية والاقتصادية في العالم، وكون النزاع العربي - الاسرائيلي هو من أكبر المشاكل العالمية المعاصرة وأكثرها تعقيداً، وهو الذي يؤثر مباشرة على المصالح الغربية، والاوروبية منها خاصة.

ويمكن فهم الدور السياسي الاوروبي هذا، من خلال المصالح أو العوامل التي تحركه، وأهمها:

أولاً: المصلحة الاقتصادية. وسنرى كيف يلعب النفط دوراً أساسياً في هذا المجال، وكيف ان مصلحة أوروبا الغربية تتطلب التقرب من العرب.

ثانياً: المصلحة الأمنية. وسنرى كيف ان الأمن الاوروبي ما زال خاضعاً، حتى الان، للولايات المتحدة مما يشكل تناقضاً مع المصلحة السابقة، وذلك لمعاداة هذه الاخيرة للعرب.

وسنبحث مدى تاثير كلا العاملين على السياسة الاوروبية، مع عرض قرارات وتطور موقف السوق الاوروبية المشتركة من النزاع العربي - الاسرائيلي.

النفط والعوامل الاقتصادية الأخرى

النفط، جوهر الحضارة في القرن العشرين، هو العصب الحيوي في ازدهار الدول المصنعة، والاوروبية منها خصوصاً. فهي، إذ لا تنتج منه إلاّ كميّة ضئيلة جداً بالنسبة لاحتياجاتها، تعتمد كلياً على المصادر الخارجية وفي مقدمتها الدول العربية. وقد ذُكر في التقرير السنوي الأخير لنادي روما، الذي يتشكل من ممثلي دول السوق الاوروبية

المشتركة، «ان وضع أوروبا في هذا الشأن يبدو خاصاً، باستثناء المملكة المتحدة وهولندا. فالبلدان الأوروبية هي، مع اليابان، أكثر البلدان حاجة إلى التموين من الخارج؛ ولهذا الوضع نتائج على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي. فالزراعة الأوروبية، مثلاً، التي تؤمّن الاكتفاء الذاتي [وفوق ذلك] الغذائي، للأسرة الأوروبية، هي رهينة استيراداتها من البترول ومختلف المواد الأولية». و «ان استهلاك الأسرة الاقتصادية الأوروبية وعدد أعضائها ٩، في حال نموها اقتصادياً نمواً معتدلاً، سيزداد سنة ١٩٩٠ بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه في ١٩٧٩؛ أي ١٣٠٠ مليون طن مقيماً نفطاً (جدول رقم ١)؛ وبعد عشر سنوات سيبلغ ١٦٠٠ مليون طن»[١].

الجدول رقم ١

ميزان الطاقة في الأسرة الاقتصادية الأوروبية، ١٩٧٨ – ١٩٩٠،
بما يعادل مليون طن من النفط.

	انتاج داخلي			استيراد			استهلاك خام		
المصدر	٧٨	٩٠/أ	٩٠ب	٧٨	٩٠/أ	٩٠ب	٧٨	٩٠/أ	٩٠ب
محروقات جامدة	١٧٢,٨	١٩٤	١٧٥	٢٥,٦	٥٧	٥٥	٢٠٣,٢	٢٥١	٢٣٠
نفط	٦٤,٥	١٤٧	١٤٥	٤٧٠,٠	٤٩٧	٤٧٠	٥٤١,٧	٦٤٤	٥١٥
غاز طبيعي	١٣٥,١	١٣٠	١٣٠	٣٠,٨	١٢١	١٢٠	١٦٣,٤	٢٥١	٢٥٠
طاقة نووية	٢٨,٢	٢٠٤	١٦٠	...	—	..	٢٨,٣	٢٠٤	١٦٠
غيرها	٣٢,٧	٣٩	٤٠	٢,٧	٤	٥	٣٥,٤	٤٣	٤٥
المجموع	٤٣٣,٤	٧١٤	٦٥٠	٥٢٩,١	٦٧٩	٦٥٠	٩٧٢,٠	١٣٩٣	١٣٠٠

– التغييرات في المخزون، تفسّر الفروقات المتوقعة بين مجموع العمودين الأوّلين والعمود الثالث.

– توقعات سنة ١٩٩٠ للموارد القومية في منتصف شباط (فبراير) ١٩٧٩ تعادل لمتوسط نمو اقتصادي معدله ٢,٩٪.

«وحتى في هذا الافتراض فإن الاسرة الأوروبية ستكون مدينة للخارج بنصف ما تتزوده من الطاقة وعليها أن تستورد لا أقل من ٤٧٠ مليون طن من النفط الخام، أي ثلث كامل استهلاكها. وثمة واقع يبقى مسلّماً: ان أوروبا ستبقى، من اليوم وحتى آخر هذا القرن، خاضعة لاستيراد النفط من العالم العربي»[٢].

ففي سنة ١٩٧٨، مثلاً، استوردت أوروبا الغربية من الشرق العربي ومن ايران،

٨٣٪ من حاجتها النفطية، بينما أرسلت إليه ٥٠٪ من صادراتها. هذا ما يثبت أهمية الطاقة في علاقات المنطقتين المذكورتين، وما يفرض على الأسرة الأوروبية سياسة التعاون مع مجموعة الدول المصدرة للنفط.

ومن الجدير بالذكر ان أسواق الدول العربية تشكل أهم سوق بالنسبة للمجموعة الأوروبية، وهي الأمل الوحيد للاقتصاد الأوروبي، الذي يشكو الركود منذ عدة سنوات. فالدول العربية تستورد ١٤,٣٪ من صادرات السوق الأوروبية المشتركة، في مقابل ١٩,١٪، وهو ما تصدّره إليها. والتبادل التجاري بين الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة، بين ١٩٧٠ و ١٩٧٧، قد تطور بنسب مختلفة. فصادرات السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية زادت بنسبة ٥٧٨٪، بينما وارداتها منه زادت بنسبة ٣٠٤٪. وفي ١٩٧٧، مثلاً، صدّرت السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية بما معدله ٢٣٤٠٠ مليون وحدة أوروبية *، أي ١٤,٣٪ من مجموع صادراتها (وهو ما يوازي صادراتها للولايات المتحدة واليابان معاً). بينما استوردت السوق الأوروبية من الدول العربية، ١٩,٩٪ سنة ١٩٧٦ و ١٩,١٪ سنة ١٩٧٧ (أي أكثر من ٥٠٪ من مجموع صادرات الدول العربية إلى الولايات المتحدة واليابان معاً)[٣].

لقد تأثّر الميزان التجاري، بين الدول العربية والسوق الأوروبية المشتركة، بزيادة أسعار النفط سنة ١٩٧٣. ولكن، حتى خلال الفترة، بين ١٩٧٠ و١٩٧٢، كان الميزان التجاري يميل لصالح العرب بخمس مليارات من الوحدات الأوروبية. وفي ١٩٧٤ ارتفع هذا الرقم إلى ثلاثة أضعاف. ولكن فيما بعد، ومع بقاء اسعار النفط، تقريباً، دون تغيير، استطاعت السوق الأوروبية معالجة الأمر بزيادة أسعار صادراتها. ففي ١٩٧٧ سجّل الميزان التجاري فائضاً لصالح العرب، مقداره ٩٢٠٠ مليون وحدة أوروبية، نتجت عن استيراد أوروبا الغربية للنفط العربي[٤].

وتتوزع نوعية صادرات السوق الأوروبية للدول العربية على النحو التالي:

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧
المنتجات الزراعية	١٢٪	٧,٢٪	٦,٧٪
المواد الخام والمنتجات الكيماوية	١٦٪	٩,٧٪	٥,٧٪
المنتجات المصنعة	٣١٪	٢٦,١٪	٣١٪
الآلات ووسائل النقل	٤١٪	٥٢,٧٪	٤٩,١٪

وتستورد السوق الأوروبية المشتركة من الدول العربية، النفط ومشتقاته بشكل أساسي، ومنتوجات زراعية بشكل ثانوي وضئيل.

---

* الوحدة الأوروبية تساوي ١,٢١ دولاراً .

الجدول رقم ٢[٥]
الميزان التجاري للسوق الاوروبية المشتركة مع العالم العربي، ١٩٧٠ – ١٩٧٧
(بملايين الوحدات الأوروبية)

السنة	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري	نسبة تصدير/ استيراد (٪)
١٩٧٠	٣٣٨٠,٥	٧٩١٣,٩	– ٤٥٣٣,٤	٤٢,٧
١٩٧١	٣٧٠٧,٦	٩٣١٣,٠	– ٥٦٠٥,٤	٣٩,٨
١٩٧٢	٤٣٤١,٨	٩٣٨٣,٩	– ٥٠٤٢,١	٤٦,٣
١٩٧٣	٥٦٤٣,٨	١٢٠٠٠,٥	– ٦٣٥٦,٧	٤٧,٠
١٩٧٤	١٠٤٨١,٢	٢٩٢٢٨,٩	– ١٨٧٤٧,٦	٣٥,٩
١٩٧٥	١٥٢٣٥,٨	٢٥٠٦٤,٨	– ١٩٨٢٩,٠	٦٠,٨
١٩٧٦	١٨٩٤٩,٤	٣١٧٠٣,٤	– ١٢٧٥٤,٠	٥٩,٨
١٩٧٧	٢٣٤٣٨,٨	٣٢٧٠٠,٠	– ٩٢٦٢,٠	٧١,٧

الجدول رقم ٣ [٦]
تجارة السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٧٧
(بملايين الوحدات الأوروبية)

المنطقة	التصدير	٪	الاستيراد	٪
الدول العربية	٢٣٤٣٨,٢	١٤,٢	٣٢٧٠٠,٦	١٩,١
كندا	٣٠٥٧,٦	١,٩	٤٣٠٨,٨	٢,٥
أوروبا الشرقية	١٣١٨٦,٦	٨,٠	١٢٢٠٦,٢	٧,١
اليابان	٣٠٨٨,٣	١,٩	٧٦٥٥,٤	٤,٥
الولايات المتحدة الاميركية	٢٠٥٢٣,٢	١٢,٥	٢٥٦٠٦,٨	١٤,٩
اسرائيل *	١١٩١,٢٤	٠,٧٢٥	٢١٨٧,٣٨	١,٢٧٦
المجموع	١٦٤١٤٠,٠	١٠٠	١٧١٢٣٠,٤	١٠٠

* بالنسبة لاسرائيل استخرجت الارقام من: المصدر نفسه، ومن
«Statistical Abstract of Israel 1978 No29», Central Bureau of Statistics, Sivapress L.T. D. Jerusalem.

ومن الجدير بالذكر انه على الصعيد التجاري والاقتصادي، لا تستطيع اسرائيل منافسة الحجم التجاري والاقتصادي العربي الضخم والأساسي بالنسبة لأوروبا الغربية. فمثلاً، في ١٩٧٧ (جدول رقم ٣) شكلت صادرات السوق الأوروبية المشتركة لاسرائيل ٠,٧٢٥٪، أي ١١٩١,٢٤ مليون وحدة أوروبية (١٤٤١,٤ مليون دولار). أما وارداتها من اسرائيل فكانت ١,٢٧٦٪، أي ٢١٨٧,٣٨ مليون وحدة أوروبية (٢٦٤٣,١ مليون دولار)، وهي لا تشكل شيئاً مهماً أمام ١٤,٣٪ و١٩,١٪ من الصادرات والواردات فيما بين السوق الأوروبية والدول العربية. وعليه يتضح أن العامل الاقتصادي والتجاري يحرّك السياسة الأوروبية لصالح العرب.

وحاجة أوروبا الغربية إلى التزود بالنفط والغاز الطبيعي، بأسعار لا تزعزعها تقلبات مفاجئة؛ وحاجتها إلى تمويل مشاريعها الاقتصادية؛ وحاجتها لهذه السوق العربية كبيرة الاستيعاب؛ وتخوف أوروبا من حدوث تغيُّرات اقتصادية وسياسية، على شواطىء البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، بسبب المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه تلك المنطقة والتي قد تؤثر على اقتصاد أوروبا وتبادلها التجاري؛ كل هذه العوامل، جعلت أوروبا الغربية ترى:

أولاً: ضرورة التعاون السياسي مع العرب، إلى حدّ ما، وتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي، لأن السلام يعني الهدوء السياسي، الذي يضمن لها تدفق النفط من الشرق الأوسط وتدفق الأموال الطائلة، سواء في صورة سلع إستهلاكية مصدَّرة، أو في صورة جذب الأموال العربية للاستثمار في أوروبا. وما زال الدرس القاسي الذي فوجئت به أوروبا، بشكل خاص، ماثلاً للعيان، عند اندلاع حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، وتوقف ضخ النفط العربي، مما كاد أن يشُلَّ فيها كل سيارة ومصنع ومدفأة. هذا الدرس لن يتركوه يتكرر بسهولة.

ثانياً: ضرورة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية؛ إذ ترى أوروبا أن باستطاعتها تزويد العرب بالتكنولوجيا وبالمنتوجات الصناعية والزراعية، وبالمساعدات الانمائية والاقتصادية، بسبب طاقاتها العلمية والتقنية العالية، وزراعتها المتينة، وصناعتها التي تغطي كافة النشاطات. فعقدت لذلك عدة اتفاقيات تجارية مع بعض الدول العربية، ومنها اتفاقيات تجارية تفضيلية. وتلك الدول هي حتى الآن: المغرب، وتونس، والجزائر، والأردن، ومصر ولبنان؛ بينما ترتبط كل من موريتانيا، والسودان، والصومال، مع السوق الأوروبية باتفاقية ياوندة التي عدِّلت وأصبحت اتفاقية لومي[٧]. وانطلق الحوار العربي – الأوروبي بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ لاقامة علاقات خاصة بين المجموعتين، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهو ما سنتطرق إليه فيما بعد. فالتعاون العربي – الأوروبي يمكنه أن يخفف من ضعف أوروبا الغربية، مع السماح للعالم العربي بالافادة من القرارات السياسية الأوروبية. كما ويمكنه الاسهام، إلى حد كبير، في تعديل نمو هاتين المنطقتين ولصالحهما معاً. ولكن، في الواقع، نرى ان المستفيد الاكبر هو أوروبا، لانها، على الصعيد السياسي، تستعمل أسلوب القطّارة في قراراتها المؤيدة للعرب. بينما تستفيد، على الصعيد الاقتصادي، إذ تؤمن المواد الأولية التي هي

بحاجة ماسة لها؛ وتؤمن التمويل لمشاريعها، والأسواق العربية لمنتوجاتها. بينما يعتمد العرب عليها، أكثر فأكثر، من الناحية الاقتصادية، وذلك لاستيرادهم المواد الاستهلاكية أساساً، بدلاً من المواد الاستثمارية.

إلاّ أن هناك معيقات كثيرة، وخاصة سياسية، تحول دون تطوير هذه العلاقة الاقتصادية بين المجموعتين؛ منها عدم الاستقرار في العالم العربي؛ أي، الانقلابات والانقسامات والخلافات. وعدم وجود سيادة كاملة للعرب على تجارة النفط، فأوروبا لا تستلم النفط مباشرة من الحكومات العربية، وإنما عبر وسطاء، مما يجعل التبادل التجاري أصعب. ومنها أيضاً أن الصراع في الشرق الأوسط يجعل البلدان العربية مهتمة بشراء الأسلحة، على حساب التطوير الصناعي والتجاري. وأخيراً هناك التنافس الأميركي – الأوروبي على الأسواق العربية، والضغط الأميركي على أوروبا الغربية لكي لا تأخذ أية خطوة سياسية مستقلة، خارجة عن الخط السياسي الأميركي في الشرق الأوسط.

الأمن الأوروبي وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية

يأتي الأمن كعامل معاكس تستخدمه الولايات المتحدة الأميركية لتضبط انجراف أوروبا الغربية نحو مصالحها الاقتصادية، باتخاذ أية خطوة تقارب مع العرب. فالأمن بالنسبة لأوروبا الغربية يعني أمنها من «الغزو الشيوعي السوفياتي» الذي يخيفها ويجعلها تحتمي بالمظلة الأميركية: من قواعد عسكرية اميركية متواجدة في أوروبا، وإقامة صواريخ نووية للدفاع عن القارة، إلى إقامة حلف شمالي الأطلسي (ناتو) تحت الهيمنة الأميركية. وقد أدّى ذلك كله إلى خضوع السياسة الأوروبية، إلى حد ما، للسياسة الأميركية، رغم المحاولات الاوروبية، وخصوصاً الأخيرة، من قبل فرنسا والمانيا، للخروج من السيطرة الأميركية، والتقرب من الاتحاد السوفياتي، وللاستقلال السياسي.

ومن الجدير بالذكر أن الحرب العالمية الثانية قد انتهت بدمار شبه كامل لاقتصاد أوروبا الغربية؛ في حين خرجت الولايات المتحدة بكامل قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية تقريباً. واعتمدت أوروبا الغربية على الولايات المتحدة لاعادة بناء اقتصادها، عبر مشروع مارشال. وقد ترافق ذلك مع أجواء الحرب الباردة التي أخذت تلفُّ العالم، والتي زادت من خوف دول أوروبا الغربية من «الخطر السوفياتي». وكانت الولايات المتحدة الأميركية تغذّي هذا الخوف، مستغلة عقدة العداء للشيوعية، لإحكام هيمنتها وابتزاز التنازلات، ولتزيد من اعتماد أوروبا عليها، على الصعيدين السياسي والعسكري. وقد أدّى ذلك إلى تشكيل الحلف الأطلسي (ناتو) سنة ١٩٤٩، للدفاع عن القارة الأوروبية، بزعامة الولايات المتحدة[٨].

وهكذا أصبحت أوروبا الغربية مرتبطة بالولايات المتحدة الاميركية ارتباطاً كاملاً، من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مما دفع الولايات المتحدة للاستيلاء على المستعمرات الأوروبية، مستكملةً سيادتها على العالم.

بدأت فكرة أوروبا الموحدة في بداية الخمسينات؛ وتشكلت منظمة الفحم والصلب الأوروبية سنة ١٩٥١، التي تقوم على «ان انتاج وتوزيع كل حديد وفحم أوروبا قد وضع تحت تصرف سلطة عليا مستقلة». وفي ١٩٥٧، تمّ توقيع معاهدة روما، وقيام السوق الأوروبية المشتركة، وإزالة جميع الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، بين دول السوق. وبدأت هذه السوق تنظيم علاقات تجارية مع عدة دول، منها مستعمراتها القديمة[٩]. وكان هذا بداية الاستقلال الاقتصادي الأوروبي عن الولايات المتحدة.

ثم تجاوز اقتصاد دول أوروبا الغربية مرحلة إعادة البناء، وتوسّعت تجارتها في الأسواق، وأصبحت تنافس تجارة الولايات المتحدة، وتصادمت احتكاراتهما. وقد انعكس ذلك سياسياً. بينما أخذت سياسة التعايش السلمي تلقى أوسع الاستجابة في العالم؛ وامتلكت دولتان أوروبيتان غربيتان السلاح الذري، مما ساعد أوروبا الغربية، نسبياً، في التقليص من حاجتها للغطاء النووي الأميركي، لمواجهة احتمال قيام الاتحاد السوفياتي بهجوم على أوروبا الغربية، كما كانت تروج له الولايات المتحدة، لتزيد من تبعية أوروبا لها. وانسحبت فرنسا من الحلف الأطلسي، كتعبير عن استقلالية سياسية وعسكرية أكبر. وكانت هذه بداية مرحلة الديغولية نسبة للرئيس الفرنسي الجنرال ديغول الذي تمسك بالاستقلال الفرنسي النووي عن السيطرة الاميركية. و«قد أيقن بأن المصالح الأوروبية لن تتفق دائماً مع المصلحة الأميركية وأن لا داعي لتعريض أمن بلاده للخطر، بسبب الأغراض الأميركية». ولحقت ألمانيا الغربية فرنسا بسياسة الانفتاح على المعسكر الاشتراكي، منذ أيام المستشار براندت.. إلاّ أن فرنسا كانت سبّاقة في محاولة التعبير عن مصالحها، بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأميركية، فقد اتخذت مجموعة من المواقف السياسية المتمايزة عن الموقف الاميركي، وخصوصاً بالنسبة للاعتراف بالصين الشعبية، وبالنسبة لأزمة الشرق الأوسط؛ حيث كان لكلا الموقفين مردودهما الاقتصادي المباشر. وقد جابهت الولايات المتحدة المحاولات الاوروبية للاستقلال الاقتصادي والسياسي بتحرك مضاد لاعادتها إلى الحظيرة والهيمنة الأميركيتين[١٠].

ولم تستطع دول أوروبا الغربية الخروج، خروجاً كاملاً، من السيطرة الأميركية من الناحيتين، العسكرية والسياسية، وذلك لحاجتها لها في مواجهة الاتحاد السوفياتي، أو ما يسمونه «الخطر الشيوعي». إضافة لأسباب أمنية أخرى سنذكرها فيما بعد. فظلّت الاستراتيجية العسكرية لدول أوروبا الغربية تلتزم، حتى الآن، بمعظم الخطط الأميركية[١١].

ومن ناحية أخرى، فان نمو أوروبا الغربية، وتقدمها، وازدهار اقتصادها، عوامل تزيد من قوتها وقدرتها على الاستقلال السياسي والعسكري، وكل هذا يرتبط بمدى قدرتها على فتح أبواب العالم الثالث أمامها. وإلى هذا فان لأوروبا الغربية مصلحة في الإبقاء على النظام الاقتصادي العالمي الراهن، للمشاركة في الهيمنة وجني أقصى الأرباح. وهذا ما جعلها تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، زعيمة هذا النظام الاقتصادي في العالم، ضد بلدان العالم الثالث، المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي القائم[١٢].

و «ان أوروبا الغربية ترى استقلالها عُرضة للخطر إذا خرج العالم العربي بمجملهمن نطاق حرية التبادل التجاري، أو إذا تحوّل إلى منطقة اضطراب وغليان مع ٣٠٠ مليون جائع وثائر»[١٣]. وعليه فان سيطرة الغرب على البحر الابيض المتوسط هي شرط أساسي وواضح، للحفاظ على أمن أوروبا، ولإبقاء العالم العربي في وضعه الحالي. ومن هنا أيضاً، حاجة أوروبا الغربية للولايات المتحدة للحفاظ على أمنها، وكذلك حاجتها الامنية والاقتصادية لوجود اسرائيل، لكي تضمن استمرار الدول العربية في وضعها الراهن، وليبقى عدم التكافؤ الموجود في المبادلات التجارية، بين العرب وأوروبا الغربية.

لكن، بالرغم مما تقدم، وبالرغم من تبعية أوروبا الغربية العسكرية للخطط الأميركية، «فمن الصعب التنبؤ حول موقف أوروبا، فيما لو قررت الولايات المتحدة الاميركية القيام بمغامرات عسكرية في الشرق الاوسط أو في منطقة الخليج»، وخصوصاً، لان الولايات المتحدة الأميركية تضغط باستمرار، على الدول الاوروبية، بهدف اخضاعها إلى مشاريعها لتستمر في هيمنتها العسكرية على أوروبا[١٤]. لكن حاجة هذه الأخيرة إلى النفط العربي، وخوفها من خطره، وكون الشرق الأوسط ليس في مجال عمل الحلف الاطلسي؛ جعل أوروبا الغربية تتردد في مساندة أي نشاط أميركي عسكري في تلك المنطقة. وقد أدّى النزاع العربي – الاسرائيلي، تقليدياً، إلى بروز خلافات في وجهات النظر الاوروبية – الاميركية، كما حدث في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، حول معظم المسائل التكتيكية والاستراتيجية[١٥]. فقد كان ضرورياً، من وجهة نظر الاميركيين، أن يساند الحلف الأطلسي، بمجموعه، اسرائيل «لانها كانت تدافع ليس عن نفسها فقط، إنما عن الحلف الاطلسي باكمله من الخطر السوفياتي المميت الذي يهدد أوروبا والحلفاء»[١٦]. لكن الحرب في الشرق الأوسط سنة ١٩٧٣، أيقظت الاوروبيين على بعض الحقائق التي تحكم المجتمع الدولي، ومنها أن أوروبا ستكون الضحية الأولى لمواجهة بين الدولتين العظميين؛ وان الحرب العربية الاسرائيلية ستكون على حساب مصالح أوروبا الغربية مع العالم العربي؛ وان الولايات المتحدة قد إستخدمت الحلف كأداة سياسية في يدها، واتخذت قرارات بدون التشاور مع حلفائها الأوروبيين. «فقد قامت، منذ بداية الحرب، بشحن كميات هائلة من السلاح والذخيرة إلى اسرائيل، من بعض قواعدها في ألمانيا الاتحادية، ثم من قواعد عسكرية داخل الولايات المتحدة ذاتها، عندما رفضت حكومة المانيا الاتحادية شحن أي سلاح إلى اسرائيل من أراضيها. وكانت عمليات شحن السلاح من أميركا مباشرة تتطلب بعض التسهيلات، من جانب دول حلف الأطلسي، لمرور أو هبوط طائرات النقل الاميركية. ولكن جميع الدول الاوروبية رفضت ذلك، مما اضطر الولايات المتحدة إلى الاعتماد على حاملات الطائرات وعلى الهبوط في جزر الآزور التابعة للبرتغال، الدولة الوحيدة التي تعاملت مع الولايات المتحدة»[١٧]. وقامت الولايات المتحدة الأميركية في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر)١٩٧٣ بوضع قواتها العسكرية، النووية وغير النووية، وفي جميع أنحاء العالم، في حالة تأهب، بدون إخطار حليفاتها في الحلف الأطلسي. وقد اغضب ذلك الاجراء، الحكومات الغربية وأقلقها، لانه يعني أن أوروبا معرضة للفناء بسبب مشكلة تقوم بين الدولتين العظميين. وقد أثارت مسألة مرور السلاح الأميركي إلى

اسرائيل، ووضع القوات الاميركية في حالة تأهب دون اخطار الدول الاوروبية، خلافاً حاداً بين الأوروبيين والولايات المتحدة[١٨].

هكذا وجدت أوروبا الغربية نفسها في مأزق. فمصالحها الاقتصادية تجعلها تميل إلى العرب، بينما تردعها مصالحها الأمنية والضغوط الاميركية عن القيام بأية خطوة تجاههم. وقد تُرجم ذلك سياسياً في قرارات السوق الاوروبية المشتركة، التي تشمل دائماً تلك الثنائية: في الحفاظ على أمن اسرائيل والاعتراف بحدودها الآمنة، والاعتراف، في الوقت نفسه، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إلاّ أن تلك الثنائية لا تُرضي العرب ولا تُرضي الاسرائيليين. فالطرفان يريدان القرارات الاوروبية لصالحهما، وينتظران من أوروبا تأييداً أكبراً.

تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية

١ - **مرحلة ما قبل ١٩٦٧:** «منذ نكبة ١٩٤٨، كان لأوروبا الغربية مواقف، تباينت حسب تطور مراحل النزاع وتصاعده، واقتربت أو ابتعدت عن موقف الدولتين الكبريين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، دون اتخاذ سياسة واضحة الملامح ومحددة القسمات. ويمكن مردُّ ذلك إلى ان أوروبا الغربية لم تَبرز في هذه الفترة كقوة موحَّدة. وحتى بعد نشوء السوق الأوروبية المشتركة سنة ١٩٥٧، كشكل من أشكال التحالف الأوروبي، ظلت أوروبا الغربية، «تنقصها، حتى وقت قريب، وحدة التصور ووحدة الرأي بالنسبة للمشكلات الدولية الراهنة، ومنها مشكلة الشرق الأوسط». وهي المشكلات التي عانت منها دول أوروبا الغربية طويلاً، بسبب اختلاف وجهات النظر، بين مستسلم للسيطرة الاميركية وللنفوذ الصهيوني، وبين مقاوم لكلا المعسكرين المتصادمين[١٩].

وحتى سنة ١٩٦٧، اتسم موقف أوروبا الغربية العام، مع وجود بعض التفاوت، بالعداء للعرب، وبإهمال قضية شعب فلسطين واعتبارها قضية لاجئين. وفي المقابل، وقفت مع الصهيونية واسرائيل وساندتهما واعتبرتهما الوجه الحضاري في وسط عالم متخلف. وقد ظهرت هذه المواقف جلية في الامم المتحدة وقراراتها. ولعبت بريطانيا الدور الاكثر أهمية في تسهيل إنشاء اسرائيل، عبر دعمها المطلق والصريح للصهيونية، عند وضعها وعد بلفور، - الحجر الأساسي للدولة الاسرائيلية - وتطبيقها له خلال الانتداب، وانسحابها بسرعة من فلسطين، تاركة للصهيونية فرصة التمركز واستيراد السلاح - وهو ما منعته عن العرب وجردتهم منه - وتقديمها تسهيلات ومساعدات لليهود، للهجرة إلى فلسطين واستملاك الأراضي العربية والاستيلاء عليها، وتسهيلها عملية تسليح وتدريب العصابات الصهيونية وغير ذلك..[٢٠].

وتعهدت أوروبا الغربية اسرائيل بعد ١٩٤٨، وتكفلت برعايتها سياسياً واقتصادياً. ففي سنة ١٩٥٦، شاركت فرنسا وبريطانيا اسرائيل في العدوان على مصر، للاستيلاء على قناة السويس. وقامت ألمانيا الغربية برعايتها اقتصادياً، عبر برنامج التعويضات المعروف، الذي بُدىء بتنفيذه في ١٩٥٣، والذي ساعد اسرائيل على تخطي أزمتها الاقتصادية

وتقوية صناعتها، وأسهم في الوقت نفسه، برفع قدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من المهاجرين[٢١].

لقد كانت مصلحة أوروبا الغربية، قبل سنة ١٩٦٧، تقتضي وجود اسرائيل وتقديم الدعم المطلق لها، لعدة أسباب منها: أولاً، أثبتت نفسها عسكرياً في المنطقة، وشكّلت قاعدة متقدمة لهذه الدول، للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية وعلى منابع النفط؛ ثانياً، موقع فلسطين الجغرافي الذي يشكّل جسراً بين الشرق والغرب؛ فالسيطرة عليها تعني السيطرة على طرق المواصلات؛ وثالثاً، الدعاية الاسرائيلية في أوروبا التي استطاعت الحصول على هذا الدعم؛ رابعاً، حل مشكلة الأوروبيين بالتخلص من الجاليات اليهودية في بلدانهم، عبر إرسال تلك الجاليات إلى إسرائيل، إضافة إلى العجز العربي عن شرح القضايا العربية.

٢ - مرحلة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٣: وابتدأت مرحلة جديدة في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط منذ اندلاع حرب ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٣. وقد اتسم ذلك الموقف بالتباعد نوعاً، وبالتدريج، عن التأييد لاسرائيل[٢٢] ويُردُّ ذلك لعدة أسباب، منها: تضرر التجارة الاوروبية من جرّاء إقفال قناة السويس، الذي رفع أسعار الشحن وزاد من غلاء المعيشة في تلك الدول، مما جعل من مصلحتها أن تتقرب للعرب أكثر لحل أزمة الشرق الأوسط ولإعادة فتح القناة. وجاء هذا في وقت بدأت فيه فرنسا مرحلة الديغولية، أي بداية الاستقلال السياسي عن الولايات المتحدة كما ذكرنا سابقاً. كما أن العالم الغربي، والأوروبي خاصة، قد تأكد أن هدف اسرائيل من الحماية الأوروبية إلى الحماية الأميركية، بعد سنة ١٩٥٦، وتحوُّلها إلى قاعدة عسكرية متقدمة للأميركيين[٢٣]، قد سهل الابتعاد الاوروبي عن تأييدها تأييداً مطلقاً.

ومثلاً، في حين أصرّت هولندا على موقفها المؤيد لاسرائيل في حرب ١٩٦٧، حيث أعلنت عبر وزارة دفاعها، وفي بيان رسمي، أن «طائرات عسكرية اسرائيلية قد نقلت عتاداً حربياً من قاعدة هولندية إلى اسرائيل»[٢٤]؛ كان للرئيس الفرنسي، الجنرال ديغول، موقف متفهم لحقائق الصراع العربي - الاسرائيلي، أدرك فيه ان لفرنسا مصالح عديدة مشتركة مع الدول العربية، مما دفعه لإدانة اسرائيل، على أساس إنها هي التي بدأت العدوان على الدول العربية. وقررت الحكومة الفرنسية، أيضاً، فرض حظر كامل على بيع السلاح الفرنسي لاسرائيل، مما خلف فتوراً في العلاقات بين البلدين. وفي المقابل، تحسنت العلاقات الفرنسية - العربية. وحاول ديغول ادخال فرنسا في محادثات تسوية للنزاع في المنطقة. وقد أكمل الرئيس بومبيدو، الذي خلف ديغول السياسة نفسها، باقناع العرب إن باستطاعة فرنسا وحدها، وليس الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي، تأمين أهدافهم السياسية تجاه اسرائيل[٢٥].

أما بريطانيا، فقد وجدت نفسها بين البقاء متقربة من الولايات المتحدة أو لعب دور الوسيط في الشرق الأوسط، لكسب ودّ المتحاربين. ولهذا، كانت سياستها غير منسجمة. لقد اشتركت في الجهود السياسية بعد حرب ١٩٦٧، خصوصاً في اقتراح مشروع قرار في

مجلس الامن، عُرف بعد إقراره بقرار ٢٤٢. وقد عبّر هذا القرار عن مصالح اسرائيل أكثر مما عبّر عن مصالح العرب، و«وجدت الدول الأوروبية، بموافقتها عليه، القشة التي تعلقت بها، باعتباره أساساً مقبولاً من الدول العربية، يعفي أوروبا من تحديد مواقف تفضيلية معلنة»[٢٦]. وكان هذا أول موقف أوروبي شبه موحد، جاء عفوياً وغير مدروس. إلا أننا، في الحقيقة، لا نستطيع الحديث عن «موقف أوروبي» تجاه أزمة الشرق الأوسط قبل ١٤ أيار (مايو) ١٩٧١، حين صدر البيان الذي سمي وقتها بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة، التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

لقد حاولت دول أوروبا الغربية تنسيق سياستها الخارجية، إلا أن مهمتها هذه بدت صعبة، لعدة أسباب، منها: تأثير السياسة الأميركية على بعض تلك الدول، ووجود خلافات في وجهات النظر حول عدة مشاكل دولية، كما سبق وذكرنا، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة مع دول المعسكر الشرقي، والموقف من الشرق الأوسط والهند الصينية. ولا شك في ان عدم وجود سياسة خارجية موحدة قد أضعف موقف الدول الاوروبية الغربية ولم يسمح لها بأن تلعب الدور الذي يليق بها على المستوى العالمي. وقد أسفرت المناقشات حول قضية الشرق الأوسط في اجتماع مجلس اتحاد غرب أوروبا في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، في لوكسمبورغ، برئاسة وزير خارجيتها، غاستون تورن، «عن وجود توافق في الآراء، على ضرورة تحرك اسرائيل وتخلّيها عن موقفها المتعنت. كما ان وزيرا خارجية بلجيكا وهولاندا توجها بعد ذلك الاجتماع، إلى الولايات المتحدة، لشرح وجهة نظرهما بشأن إيجاد حل سريع للتنازع في الشرق الأوسط، وارتباط ذلك أيضاً بالأمن الأوروبي»[٢٧]. و«استناداً إلى هذا التحرك، وبإيحاء منه، تم في ميونيخ، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، اجتماع وزاري سياسي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الاقتصادية، برئاسة وزير خارجية ألمانيا الاتحادية، بهدف تحديد مواقف متفق عليها بين هذه الدول، بالنسبة للمشاكل الدولية العالمية، وفي مقدمتها مشكلة الشرق الأوسط. وتم الاتفاق على ان تقوم لجنة خبراء مكونة من المختصين بموضوع الشرق الأوسط في وزارات خارجية الدول الأعضاء، في محاولة لاستخلاص النقاط المهمة التي يمكن أن يتخذ فيها قرار جماعي من الدول الست [الاعضاء في ذلك الوقت] فرنسا والمانيا الاتحادية وبلجيكا وايطاليا وهولندا ولوكسمبورغ»[٢٨].

وكان هذا أول اجتماع أوروبي غربي يناقش أزمة الشرق الأوسط لاتخاذ موقف موحد منها. وكانت المصالح الاقتصادية تدفع هذه الدول إلى اتخاذ موقف موحد بالنسبة للمشكلة؛ وأدمها استمرار توقف قناة السويس عن الملاحة، وارتفاع أسعار النفط الخام، واختلاف وجهات النظر الاميركية – الاوروبية بالنسبة لهذين الموضوعين. وعقدت لجنة الخبراء اجتماعات، وأعدت تقريراً رُفع إلى مديري الشؤون السياسية بوزارات خارجية دول السوق الذين عقدوا، بدورهم، اجتماعاً استكملوا خلاله دراسة الموقف في الشرق الأوسط، وتوصلوا إلى حد أدنى من التفاهم المشترك، حول توصيات قدموها إلى وزراء خارجية دول السوق، المجتمعين في بازيس في ١٣ أيار (مايو) ١٩٧١، أقرّوا فيها تلك التوصيات التي أصبحت موقفاً رسمياً لدول هذه المجموعة. وقد سمّيت هذه التوصيات

بوثيقة السوق الأوروبية المشتركة. وهي تدعو إلى «إنشاء مناطق منزوعة السلاح بين اسرائيل وجاراتها.. ومناطق عازلة في بعض المناطق، ومرابطة وحدات من قوات الأمم المتحدة على أن يحدد مجلس الأمن تشكيلها وأماكن مرابطتها في هذه المنطقة لفترة أولية لا تقل عن خمس سنوات».

كما تدعو إلى «انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير، على أن تجري تعديلات طفيفة في الحدود التي كانت قائمة قبل هذا النزاع، في حالة توصل الأطراف المختلفة إلى اتفاق».

وفي سياق هذه التوصيات يعلن ممثلو وزارات خارجية دول السوق «الموافقة على التدويل الاداري لمدينة القدس داخل الأسوار والأماكن المقدسة». وهم يحثون على «اتخاذ اجراءات بصدد جل مشكلة اللاجئين، وخاصة إنشاء لجنة تعمل على أن توفر لهم حرية الاختيار بين العودة وبين الاقامة في دول أخرى. وتشرف في الحالة الأولى على شروط قبولهم في اسرائيل وفي الحالة الثانية على دفع التعويضات، على أن يتم في الحالتين تعويض اللاجئين عن الاضرار التي لحقت بهم»[٢٩].

تُعتبر هذه الوثيقة، محاولة تفسير أوروبي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، خصوصاً بالنسبة لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧، مع تعديلات طفيفة في الحدود. بينما يعتبرها البعض أنها «جاءت نتيجة تسوية تمت بين محور إيطاليا وفرنسا من جهة، ومحور ألمانيا ودول البنلوكس من جهة أخرى. وقد لعبت فيها قضيتا الأمن الأوروبي وانضمام بريطانيا إلى السوق دوراً هاماً». وقد اعتبرت اسرائيل تلك الوثيقة بأنها «مزعجة وجاءت في وقت غير مناسب، وانها من إيحاء وضغط فرنسا».

لم تُنشر الوثيقة أبداً، مما قلل من فعاليتها. وقد أكدت أوساط صحفية، في ذلك الحين، ان التقرير أو الوثيقة لم تُنشر بسبب ما مارسته اسرائيل والولايات المتحدة من ضغوط على بعض الدول الأعضاء، مثل ألمانيا وإيطاليا وهولندا[٣٠].

٣ - **المرحلة الثالثة بعد حرب ١٩٧٣:** قبل اندلاع حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، كانت الدول الأوروبية مشغولة بالعديد من القضايا الداخلية والأوروبية والعالمية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولم تحتل قضية الشرق الأوسط سوى مكان متواضع في قائمة أولويات الاهتمامات الأوروبية. ثم، فجأة، تحركت الأحداث بسرعة، ونشبت الحرب في الشرق الأوسط، فوجدت أوروبا نفسها، سواء أرادت ذلك أم لم ترده، مضطرة إلى أن تعيد حسابات المواقف والأوضاع، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، وانصبَّت اهتماماتها على هذه المنطقة. وكانت الدهشة هي العنصر المشترك في ردة الفعل الدولية؛ إذ لم تكن دول أوروبا الغربية تتوقع نشوب الحرب بهذا الشكل، وفي هذا الوقت. وشعرت بخطورة الموقف، وبضرورة إيجاد تسوية، والاسراع في وقف القتال[٣١]. «ولم يكن اندلاع الحرب في الشرق الأوسط هو المفاجأة الوحيدة لأوروبا، وانما كانت المفاجأة الأكبر والأخطر هي استخدام

الدول العربية، لأول مرة، سلاح النفط، من خلال موقف جماعي متصاعد، في ظل أزمة طاقة عالمية مستحكمة، تمسك بخناق أوروبا بالذات، التي تحصل على ٨٠٪ من احتياجاتها من المنطقة. فلقد كانت الأزمة الحقيقية التي عاشتها أوروبا هي انها اكتشفت أنها ليست شريكاً في تطورات عالمية تمسُّ صميم أمنها ومصالحها الحيوية، خصوصاً عندما اقتربت هذه التطورات، بالعالم كله، إلى حافة الهاوية، بعد اعلان حالة التأهب في القوات المضاربة الاميركية»[٣٢]. فوجدت أوروبا الغربية نفسها في موقع دفاع، متحملة نتائج الحرب، دون أن تستطيع التأثير عليها.

هذه هي صورة الأزمة التي عاشتها أوروبا بعد اندلاع الحرب. وقد أرسل الرئيس الفرنسي آنذاك بومبيدو، رسائل إلى رؤساء دول السوق التسع يحثهم فيها على عقد مؤتمر قمة لمناقشة مشكلة الشرق الأوسط، والتنسيق فيما بينهم لمعالجة هذه المشكلة. كما ذكر انه «يجب على الدول الأوروبية أن تلعب دوراً في معالجة أزمة الشرق الأوسط، ما دامت تولي تلك المنطقة اهتماماً خاصاً، من خلال الروابط التاريخية والجغرافية»[٣٣].

وفي ١٢ تشرين الأول (اكتوبر)، صدر بيان مشترك عن السوق الاوروبية المشتركة يدعو إلى وقف القتال وبدء مفاوضات حقيقية، على أساس قرار ٢٤٢. وبعد أيام، صدر عن برلمان السوق الأوروبية المشتركة، قرار يدعو الأعضاء لبذل كل الجهود لإيقاف الحرب وبدء المفاوضات. وفي ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر)، أصدر الاتحاد البرلماني الأوروبي قراراً، يدعو إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويطلب انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة؛ كما أكّد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٣٤].

وكانت الدول العربية المصدرة للنفط قد قررت في اجتماع طارىء لوزراء النفط العرب، عقد في الكويت في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر)، خفض انتاجها من النفط فوراً بحد أدنى مقداره ٥٪، على أن نسبة الخفض تتزايد شهرياً بنفس النسبة، إلى أن تنسحب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧. ثم عقدت هذه الدول اجتماعاً ثانياً في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، قررت فيه خفض انتاجها النفطي بنسبة ٢٥٪ حتى شهر كانون الأول (ديسمبر). وأكّدت «ان قرارات خفض الانتاج والحظر موجهة فقط إلى الدول التي تساند العدوان الاسرائيلي، ووفق هذا التحديد شمل الحظر، حتى بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) دولتين اثنتين هما الولايات المتحدة وهولندا». وقد أثار ذلك موجةً من الهلع والارتباك على الساحة الأوروبية، وزاد في الضغط على السوق الأوروبية المشتركة لإصدار قرار مناصر للعرب. فالحكومة الفرنسية، مدعومة من بريطانيا، حثت شركاءها لاتخاذ موقف حياد إيجابي. وعقدت الدول الأوروبية التسع عدة اجتماعات، كان من أهمها اجتماع وزراء خارجية المجموعة الذي أصدر بياناً في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، دعا إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وانسحاب القوات المتحاربة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر). وطالب البيان أيضاً بـ«عدم قبول استحواذ الأراضي بالقوة» و «ضرورة انهاء اسرائيل لاحتلال الأراضي، القائم منذ نزاع ١٩٦٧» و «احترام

السيادة والتكامل الاقليمي، واستقلال كل دولة في المنطقة وحقها في الحياة في سلم وداخل حدود آمنة ومعترف بها»، كما طالب البيان بـ«الاعتراف بأنه لدى إقامة سلام عادل ودائم يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين»[٣٥].

ويُظهر البيان تطوراً جديداً في الموقف الأوروبي، وتجاوزاً لمنطق قرار ٢٤٢؛ إذ أنه، إضافة لمطالبته بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، قد وضّح الالتباس حول هذا القرار. وطالب الأوروبيون فيه، لأول مرة، بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، ولكن دون أن يحدّدوا هذه الحقوق. وقد ظل هذا الموقف في حيّز الكلام دون أن يدخل حيّز التطبيق من قبل الدول التي أعلنته في بيانها المذكور.

عدا عن ذلك، لم يشر البيان إلى مسألة تضامن الدول الاعضاء مع هولندا، حول موضوع النفط. ويبدو أن الوزراء لم يتوصلوا إلى اتفاق بهذا الشأن. وكانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد عقدت سلسلة اجتماعات لبحث إمكانية التعاون المتبادل فيما بين دولها؛ أي مساعدة هولندا، التي فرض عليها الحظر العربي. لكن فرنسا وبريطانيا رفضتا أي اقتراح من هذا النوع و«التزمتا بالقرارات العربية، حفاظاً على روابط الصداقة مع الدول العربية»، مما أثار خلافاً بين الدول الأوروبية، يمكن اعتباره احد نتائج الحرب على دول السوق الأوروبية المشتركة. وهناك نتيجة أخرى، هي التصدُّع في العلاقات داخل الحلف الأطلسي، أي الخلاف الاميركي – الأوروبي، الذي تحدثنا عنه سابقاً، والذي يتعلق بتزويد اسرائيل بالسلاح، انطلاقاً من القواعد الاميركية المتواجدة في أوروبا الغربية، وحول مسألة وضع القوات الأميركية في حالة تأهب دون استشارة الحلفاء.

إن أهم نتائج حرب تشرين الأول (اكتوبر) على الأوروبيين، هو التحول في وجهة نظرهم حول النزاع في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، كما ظهر في البيان، بضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، مما شكّل بداية مرحلة جديدة في الموقف الأوروبي من هذا النزاع[٣٦]. ويؤيد هذا التحول «ما صرح به ادوارد هيث، رئيس وزراء بريطانيا، في حديث له نشرته صحيفة الفاردیان في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ [حيث] أوضح فيه ان أوروبا ترغب الآن في أن تلعب دوراً نحو البحث عن تسوية عاجلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط. كما أعرب عن أمله في أن يستطيع الأوروبيون، الاسهام في ضمان اقرار تسوية دائمة لهذا الصراع»[٣٧].

ويعود هذا التحول إلى ان حكومات أوروبا الغربية لا تريد، أولاً، ترك الساحة العربية مفتوحة للدول الكبرى وحدها. وان هذه الدول هي وحدها التي تقف في الصف العربي. ثم، ثانياً، ترى انها قادرة على النهوض بدور له سماته المميزة والمستقلة في العالم، إلى جانب العملاقين الكبيرين، الاميركي والسوفياتي. وثالثاً، ترى ان البحر المتوسط، الذي يشكل الحد الجنوبي للقارة الاوروبية، قد أصبح ساحة مواجهة بين الاسطولين الأميركي والسوفياتي، وذلك خطر يهدد أمنها. ورابعاً، ترى في البحر المتوسط معبرها إلى أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، ولا تراه حاجزاً يعزلها جنوباً، ولهذا أبعاد

اقتصادية وسياسية وجغرافية وأيديولوجية. وخامساً، إن لها مصلحة في استعجال فتح قناة السويس كشريان اقتصادي حيوي. وسادساً، انها أكبر مستهلك للنفط العربي[٣٨].

لقد كان لاستخدام الدول العربية سلاح النفط تأثير قوي في تحديد المواقف الاوروبية المتعاطفة عادة مع اسرائيل؛ إذ ذكّرها بمصالحها مع العالم العربي، والتي لا يمكن تجاهلها. فحظر النفط أدّى إلى الخفض الفوري لاستهلاك الوقود، وإلى ارتفاع أسعاره، مما أدّى بدوره إلى غلاء المعيشة. ولكل هذه الضغوط دورها في تحديد الاتجاهات الأوروبية حيال أزمة الشرق الأوسط. فقد جعلت الأوروبيين يتفهّمون وجهة النظر العربية أكثر، ويضغطون على اسرائيل لتنفيذ القرار ٢٤٢، الذي يمكن أن يفكّ أزمتهم الاقتصادية.

واعتبر البيان الأوروبي أن هذا موقفاً رسمياً لأوروبا الغربية. ومنذ ذلك الحين، تبنّت الدول الأوروبية مواقف موحدة حول أزمة الشرق الأوسط في الأمم المتحدة، وظلت متمسكة بالبيان نفسه، حتى تبنت موقفاً آخر في بيان ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، الذي يعتبر أكثر تفهماً للقضايا العربية ولحقوق الشعب الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر ان حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ جعلت دول السوق الأوروبية المشتركة، تدرك مدى اعتمادها على النفط العربي، للحفاظ على معدلات نموّها، فرأت أن أحسن وسيلة لتفادي خطر النقص في الطاقة، تكمن في فتح حوار عربي – أوروبي، لصياغة علاقات جديدة ومميزة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والعالم العربي. وقد بدأ الحوار فعلاً منذ القمة الأوروبية – التي كان قد اقترحها بومبيدو – التي انعقدت في كوبنهاغن في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، بحضور خمس وفود عربية[٣٩].

وفي محاولة من الدول الأوروبية الغربية لدفع الحوار إلى الأمام، «تأكد لها مدى تمسك الجانب العربي بالمطلب السياسي المتعلق باعتراف الجانب الأوروبي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وبجعل هذا المطلب، بالذات، الشرط الأساسي لتنمية أي تعاون اقتصادي بين المجموعتين». وكان الجانب العربي قد حرص على إيجاد تمثيل فلسطيني داخل الوفد الذي يمثل المجموعة العربية – بعدما رُفض اشتراك ممثلي المنظمة – وبما أنه قد عُقد على مستوى مجموعتين اقليميتين، فقد تقبّله الجانب الأوروبي، ولكن على مضض[٤٠]. «وقد أثارت فكرة الحوار العربي – الأوروبي، حتى قبل بدء تنفيذها، معارضة الولايات المتحدة الاميركية. ففي ١٢ كانون الأول (ديسمبر) عشية اجتماع كوبنهاغن، اقترح كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي مشروعين لوضع حد لتطبيق سياسة أوروبية مستقلة ولصرف الأوروبيين عن الحوار من جهة، طلبت الولايات المتحدة الأميركية الاشتراك في مناقشات الدول التسع حول المشاكل الكبرى، قبل إتخاذ أي قرار يخص مصالحها. ومن جهة أخرى، اقترحت على البلدان الكبرى المستهلكة للنفط، إنشاء مجموعة عمل لتنظيم التعاون فيما بينها في مجال النفط». وبسبب التفاؤل من نتائج الحوار في مؤتمر الدول المستهلكة للنفط، والتي حملها الأوروبيون معهم

إلى واشنطن تدخل نيكسون ، رئيس الولايات المتحدة، بنفسه، في ٧آذار (مارس) ١٩٧٤. وبعث برسالة إلى رؤساء المجموعة الاوروبية يعرض فيها أن تشترك الولايات المتحدة الاميركية في القرارات الاوروبية. وأشار، لاحقاً، إلى ما يمكن أن يثيره رفض هذا الاقتراح من نتائج على مشكلة الدفاع عن أوروبا. ومنذ ذلك الحين، وبسبب الصدى الذي لقيته المطالب الأميركية في بون ولندن، فان تطور الحوار العربي – الاوروبي اعتمد على تطور العلاقات العبر أطلسية[٤١].

وقد تعثر الحوار طوال السنوات الأخيرة، «نتيجة لعدم التوافق بين المنطلق الاقتصادي البحت، الذي التزم به التحرك الأوروبي من جهة، وبين المطلب السياسي الذي وضعه الجانب العربي، شرطاً لا بد منه، لقيام وتنمية أي تعاون عربي – أوروبي». وكانت المطالبة العربية بالاعتراف بـ م.ت.ف.، السمة المميزة التي لازمت اجتماعات الحوار تلك[٤٢].

وفي ٢٠ أيار (مايو) ١٩٧٦، أصدرت اللجنة العامة للحوار العربي – الأوروبي بياناً، يؤكد ضرورة تحقيق الشروط التالية لاقرار السلام: انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واشترك م.ت.ف.، وهي الممثل للشعب الفلسطيني في كل الجهود الدولية من أجل السلام. وفي البيان الختامي للجنة، في اجتماع تونس، في شباط (فبراير) ١٩٧٧، عبر الجانب الأوروبي عن وجهة نظره في أنه لا يمكن حل النزاع في الشرق الاوسط، ما لم يجد حق الشعب الفلسطيني في التعبير الفعّال عن هويته الوطنية ترجمة واقعية؛ كما عارض سياسة الاستيطان الاسرائيلية. أما في بيان الاجتماع الرابع للجنة في١١كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨، في دمشق، فقد أعيد تأكيد البيان والقرارات السابقة مع «ضرورة احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال كل دولة وحقها في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وضرورة إقامة وطن فلسطيني[٤٣]. وقد تشير هذه القرارات إلى تطور لفظي في موقف السوق الأوروبية المشتركة، منذ بيان ١٩٧٣، وذلك في «ضرورة إقامة وطن فلسطيني».

وكان رؤساء دول وحكومات السوق المشتركة قد أصدروا بياناً، في لندن في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، أكّدوا فيه هذا التطور اللفظي، أي حق الفلسطينيين في وطن، وحقهم في الاشتراك في المفاوضات؛ مع الحفاظ على الثنائية، أو «التوازن»، كما يسميه الأوروبيون، وهو الاعتراف، إلى جانب ذلك، بوجود وأمن اسرائيل[٤٤].

وكان هذا البيان التاريخي سيصدر قبل ذلك، أي في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، في اجتماع للسوق الاوروبية المشتركة، إلا أن وصول نائب الرئيس الاميركي، مونديل، إلى لندن، حال دون ذلك بعدما مارس كل ضغط بلاده لوقف إصداره. وكانت ألمانيا الغربية، لولا الضغط العربي، سترجىء لقاءً مع مندوب م.ت.ف. الذي دعته إليها، كما الغت هولندا لقاءً مماثلاً.. ومن الواضح أن الولايات المتحدة الاميركية لم تسمح للدول الاوروبية بالتصرّف كدول تملك حق تقرير سياستها في الشرق الأوسط. إلّا أن التخوف الاميركي من مثل ذلك البيان، الذي صدر مساء ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧، كما ذكرنا

سابقاً، لم ينته إلا عند تبني الولايات المتحدة الأميركية للموقف الأوروبي؛ أي عندما بدأت تعلن، على لسان كارتر، ضرورة إقامة وطن قومي للفلسطينيين[٤٥].

وعلى أثر زيارة الرئيس المصري، السادات، إلى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، أصدر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة، المجتمعين في بروكسل، في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، بياناً رحبوا فيه بهذه الزيارة؛ راجين أن تفتح باب المفاوضات وتؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة تأخذ بعين الاعتبار كل الفرقاء المعنيين. وأعربوا عن ضرورة إيجاد سلام حقيقي لشعوب المنطقة، بما فيهم الشعب الفلسطيني، على أساس مبادىء معترف بها من قبل المجتمع الدولي[٤٦].

وفي ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨، أصدر مؤتمر وزراء خارجية السوق الأوروبية المشتركة بياناً هنأ المشتركين الثلاثة في محادثات كامب ديفيد، وعبّر عن أمله بإيجاد حل دائم وعادل للمنطقة. أما في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩ فأصدر وزراء الخارجية هؤلاء، بياناً جاء فيه أن معاهدة السلام تمثل التطبيق الصحيح لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لكن السلام العادل يجب أن يُترجم، عملياً، حقوق الشعب الفلسطيني في وطن[٤٧].

ولقد شهد عام ١٩٧٩ نشاطاً سياسياً مكثفاً من قبل الأوروبيين والفلسطينيين معاً، فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وقد أصدرت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بياناً، في حزيران (يونيو) ١٩٧٩، أدانت فيه إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

«وفي بداية آب (أغسطس) ١٩٧٩، وصل إلى بيروت مبعوث من ألمانيا الغربية، لاعداد ترتيبات استقبال وزير خارجية بلاده في العاصمة اللبنانية. وكان الهدف من هذه المبادرة، اجراء محادثات مع قيادة م.ت.ف. تؤدي إلى بيان مشترك عن النوايا، يمكن أن يتيح لدول السوق الأوروبية المشتركة، وسائر الحكومات الاوروبية الغربية، المطالبة بتعديل القرار ٢٤٢، والاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين. كل هذا مقابل تعهدات عربية بضمان امدادات نفطية منتظمة لدول أوروبا الغربية». جاء هذا في الوقت الذي كانت فيه القاهرة وواشنطن تبذلان كل الجهود في محاولة للحصول على تنازلات اسرائيلية تتعلق بالفلسطينيين. وقد رجع المبعوث الالماني ومعه ما يسمى بـ «خطة سرية» حول الصراع العربي – الاسرائيلي تتضمن موقفه الذي يشير، بصراحة، إلى حق الفلسطينيين في وطن[٤٨].

وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ألقى لورد كارنغتون، المندوب البريطاني، كلمة عن الجماعة الاقتصادية الاوروبية، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، «طالب فيها باحترام حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره وذلك من خلال ممثلين له، لكي يقوم بدوره داخل المفاوضات الجارية من أجل تسوية شاملة». وأكد ان القرار ٢٤٢ غير كامل لأنه لم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين والتي تفوق بكثير وضعهم كلاجئين؛ كما انه يتجاهل إيمان الفلسطينيين بأنهم شعب مميز له الحق في وطن. وطالب باضافة بند إلى القرار المذكور يتوافق مع هذه الحقائق. «وفي نفس الوقت نادى المندوب

الايرلندي، مستر مايكل اوكندي، باعتراف جميع الأطراف المعنية بالصراع بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بما فيهم م.ت.ف. كأساس للتفاوض»[٤٩].

لقد عبّرت كلمة كلٍ من المندوب البريطاني والمندوب الايرلندي عن موقف السوق الأوروبية المشتركة الجديد، الذي يعتقد أنه بدون تسوية مشكلة الفلسطينيين، لا سلام في الشرق الأوسط، وانه من الضروري اشتراك م.ت.ف. في عملية صنع هذا السلام.

أما في الجانب الفلسطيني؛ فقد قام فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، بجولة أوروبية ناجحة، ابتدأها بزيارة لبلجيكا في ٢٤ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٩، ملبياً دعوة رسمية قابل خلالها رئيس وزرائها ووزير خارجيتها، هنري سيموثيه. واجتمع بكلود شيسون، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية، وبحث معه مشكلة الحوار بين الشمال والجنوب، حيث تشارك م.ت.ف. في هذا الحوار ضمن الجانب العربي، وتوجه القدومي بعدها إلى روما، تلبية لدعوة وزير خارجيتها، مالفاتي، وعقد معه محادثات تناولت العلاقات بين ايطاليا وم.ت.ف.، وقد عبّر كل من سيموثيه ومالفاتي عن موقف دول السوق الأوروبية المشتركة بأن ليس هناك أي اعتراف رسمي أو دبلوماسي كامل بـ م.ت.ف لكنهم يعتبرونها حقيقة سياسية في المنطقة، يعترفون بدورها السياسي، وبأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبأنها الوسيلة التي يعبر بها عن ارادته، وبأنها تتحدث باسم أغلبية كبيرة من الشعب الفلسطيني. وأضاف مالفاتي ان هناك خلافات أساسية بشأن محادثات كامب ديفيد وأمن وحدود اسرائيل، لا تزال تفصل بين دول السوق وم.ت.ف.[٥٠]..

وهذا الموقف يشكل اعترافاً واقعياً بـ م.ت.ف. ، بينما يخشى الاوروبيون الاعتراف الكامل بها، لكي لا يتخطّوا بموقفهم هذا، موقف الولايات المتحدة الأميركية[٥١]. وأكثرية الرؤساء الأوروبيين الغربيين لا يرون حوارهم مع المنظمة متناقضاً مع الحفاظ على العلاقات الطبيعية مع اسرائيل. ويفسرُ النقّاد هذا الحوار مع المنظمة كالتالي:

١ – تتبنى أوروبا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، سياسة التسامح أو التقبُّل نحو الشعوب التي تريد تحقيق حقوقها الوطنية، أو التي تعاني من حرمان سياسي أو اجتماعي. وينظر الأوروبيون إلى الفلسطينيين بأنهم شعب يناضل من أجل مكانه في المجتمع الدولي ويعاني من مأساة اجتماعية.

٢ – يعتقد الأوروبيون انه من الممكن والضروري تسوية أية مشاكل سياسية، من خلال الحوار وتقديم التنازلات؛ مثل المحادثات بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، والمحادثات المصرية – الاسرائيلية.

٣ – بقيت أوروبا خارج إطار اتصالات تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وكان واضحاً بالنسبة لها، انها لا تملك القوة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، الكافية، لبدء، أو إملاء أية سياسة خاصة بها. وهي تعي أن عدم وجود حل، يعني تعميق النزاع. وهذا ما عبّر عنه مستشار ألمانيا الغربية السابق، شميث، حين قال ان «حرباً أخرى في الشرق الأوسط ستشكل تهديداً كبيراً لأوروبا». وأوروبا تسعى الآن لايجاد دور لها في

المنطقة، لكن على طريقتها الخاصة، أي مساندة سياسة السلام الاميركية، مع تنمية سياسية تهدف اشراك الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات؛ الامر الذي سيفنيهم (حسب اعتقاد الاوروبيين) عن القيام بالعمليات العسكرية. ويجب أن نلاحظ هنا ان الحوار مع م.ت.ف. لا يعني اعتراف أوروبا بسياستها العسكرية[٥٣].

منذ بداية ١٩٨٠ كثر الحديث عن مبادرة أوروبية لحل أزمة الشرق الاوسط، بعدما رأت أوروبا نفسها أمام عدة صعوبات هي أولاً، ما تعانيه أوروبا الغربية من زيادات أسعار النفط، ومن السباق للحصول عليه، نتيجة تجاوز بعض الدول النفطية للشركات، إذ أصبحت تتعامل مع الحكومات من خلال العقود؛ وهي ثانياً، تأزُّم العلاقات فيما بين الولايات المتحدة وإيران، بعد الثورة الاسلامية، مما جعل مورد النفط الايراني غير مضمون؛ وثالثاً، عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بسبب النزاع العربي – الاسرائيلي، وأحداث افغانستان، واستمرار تدهور العلاقات بين العراق وإيران، وانعكاسات ذلك على دول النفط، المنبع الوحيد للنفط بالنسبة لأوروبا[٥٣].

هذه العوامل الثلاث، جعلت أوروبا الغربية تتأكد ان ضمان الحصول على نفط الخليج يتطلب تسوية دائمة لازمة الشرق الأوسط. فوجدت هذه الدول نفسها مُنساقة، مرة أخرى، إلى محاولة مواصلة الحوار العربي – الاوروبي، الذي كان قد توقف. وأعلنت السوق الاوروبية، على لسان رئيسها، استعدادها لمعاودة الحوار. وجاء الرد العربي بضرورة وجود تمثيل فلسطيني من خلال م.ت.ف.. فوجدت دول السوق نفسها أمام مأزق: إما إعداد اجتماع للحوار قبل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ أوتأجيله لمدة عام، أو مواجهة أعضاء م.ت.ف. حول طاولة المفاوضات؛ علماً بأن م.ت.ف. كان صاحب الدور في رئاسة الجامعة العربية في ذلك الشهر.

وجاءت ردود الفعل الأوروبية الأولية، خصوصاً بعد تعثر محادثات الحكم الذاتي، في شكل مبادرات فردية، منها:

أولاً: أبرز وزير الدولة البريطاني، دوغلاس هيرد، في تصريح له أمام جمعية الشرق الاوسط، في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، أهمية التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي – الاسرائيلي، وضرورة اشراك م.ت.ف. في عملية السلام. وقد ناشد الوزير المنظمة أن تسعى إلى تسوية سلمية تعترف بحق اسرائيل في الوجود آمنة. وأكّد ان التزام بريطانيا بذلك، لا يعني الالتزام باي حق لهذه الدولة في أن تصبح قوة تحتل أراضي الدول المتاخمة لها. وأكد، بأنه لا يجب أن نسمح بتوتُّر العلاقات بين الغرب والعرب، بسبب النزاع العربي – الاسرائيلي[٥٤].

ثانياً: اعترفت ايرلندا بـ م.ت.ف. كممثل للشعب الفلسطيني؛ ودعت إلى إنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين. جاء ذلك في بيان ايرلندي – بحريني مشترك، صدر عقب زيارة رئيس ايرلندا للبحرين في شباط (فبراير) ١٩٨٠[٥٥].

ثالثاً: قام الرئيس الفرنسي ديستان، بجولة على بعض الدول العربية النفطية، خلال

آذار (مارس) ١٩٨٠، أعلن فيها اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. جاء ذلك في البيان الفرنسي – الكويتي المشترك، الذي صدر عقب زيارة الرئيس الفرنسي للكويت. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها فرنسا، رسمياً بهذا الحق للفلسطينيين بعدما كانت تتكلم فقط عن حقوق الفلسطينيين وحقهم في وطن. ولكن تعبير «حق تقرير المصير» فيه من المرونة ما لا يُلزم الحكومة الفرنسية بشيء محدد.

وفي حين قدمت اسرائيل احتجاجاً رسمياً إلى فرنسا، أعلنت كل من بريطانيا وألمانيا الغربية وبلجيكا ولوكسمبورغ، تأييدها لموقف الرئيس الفرنسي من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[٥٦]. وذُكر ان الرئيس الفرنسي قد استاء من التصريح الذي أدلى به الرئيس الاميركي حول الشرق الاوسط لان تصريحيهما لا يتفقان بشأن حق تقرير المصير للفلسطينيين. وذُكر أيضاً، «أن فرنسا تعرضت لضغوط أميركية مكثّفة حتى لا تتخذ مواقف أكثر تقدماً لصالح الفلسطينيين ولحل قضية الشرق الأوسط». و«ان الاميركيين اعتبروا ان من شأن تصريح جيسكار ديستان في الكويت بشأن حق تقرير المصير للفلسطينيين، أن يعيق محادثات كامب ديفيد». كما انه «كان من المتوقع أن يتم الاعتراف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني خلال زيارة ديستان لقطر إلا أن الضغوطات الاميركية دفعت الفرنسيين إلى شطب الجملة المتعلقة بالاعتراف بـ م.ت.ف. من مسودة البيان المشترك. الامر الذي أغضب القطريين إلى حد كبير»[٥٧]. أما عن المطالبة بأن يستقبل ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. رسمياً في باريس، فقد أبدى الرئيس جيسكار ديستان قبوله مبدئياً؛ لكنه اشترط أن يتخلى الفدائيون عن قواعدهم في جنوب لبنان.

«وقد حققت جولة الرئيس الفرنسي اكثر من هدف في آن واحد. فقد خطت فرنسا بذلك خطوة إلى الأمام، بتأكيدها السياسة الاستقلالية التي دأبت على ممارستها منذ عهد ديغول، وبالابتعاد أكثر عن مسار السياسة الخارجية الاميركية. وفي الوقت نفسه، حصلت فرنسا [من خلال جولة ديستان الخليجية] على مزيد من الامدادات النفطية العربية، عبر صفقات أبرمت بشروط تفضيلية». وبدت فرنسا سبّاقة بين دول السوق الأوروبية، في اتخاذ مواقف ايجابية إزاء القضية الفلسطينية[٥٨].

وكان الحديث يدور، منذ بداية السنة، عن مبادرة أوروبية مشتركة لحل أزمة الشرق الأوسط، تتزعمها بريطانيا وفرنسا، لتعديل قرار ٢٤٢، وإضافة بند يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة وطن قومي له، ودعوة الغرب للاعتراف باسرائيل، ودعوة اسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة. وإضافة لما ذكرناه سابقاً عن أسباب هذه المبادرة، نضيف هنا سببين آخرين: الأول هو «لأن الادارة الاميركية ستمتنع، في عام الانتخابات، عن الاقدام على خطوات سياسية غير مريحة». كما يدعي الأوروبيون. والثاني، ناتج عن الضغط العربي على أوروبا لكي تقوم بدور في حلّ الأزمة. لكن هذه الدول لم تقم بأي مبادرة، قبل محاولة السفير الأميركي لينوفيش، لاعادة

محادثات الحكم الذاتي، وقبل انتهاء المهلة الأخيرة للمحادثات، في ٢٦ أيار (مايو) ١٩٨٠[٥٩].

وكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، قد انتقد الموقف الأوروبي لانه كثير الالتصاق بموقف الولايات المتحدة من مسألة الشرق الأوسط. وشكك رئيس المنظمة، في حديث صحفي له، بامكانية قيام أوروبا بأية مبادرة في الشرق الأوسط، ووصف تصريح الرئيس الفرنسي بأنه غير كامل بسبب اشارته فقط إلى جزء من الحقوق الفلسطينية ولم يعترف بـ م.ت.ف. كممثل وحيد للفلسطينيين[٦٠].

وفي ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، اتخذ المجلس الاوروبي (الذي يضم ٢١ دولة أوروبية)، المنعقد في ستراسبورغ، قراراً يدين سياسة الاستيطان الاسرائيلية، وينص على ضرورة اعتراف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضرورة اعتراف م.ت.ف. بحق اسرائيل في الوجود؛ واعتبر هذا شرطاً مسبقاً لأي تفاوض من أجل تسوية النزاع. واعتبرت الحكومات الأوروبية المعنية هذا القرار، قاعدة لانطلاقة دبلوماسية جديدة، تستهدف، أساساً، المشاركة الأوروبية في عملية تسوية أزمة الشرق الأوسط. وقد قوي هذا الاتجاه، بصفة خاصة، عندما بدأت محادثات الحكم الذاتي تمرُّ في مأزق، وتباعدت وجهات النظر المصرية والاسرائيلية، مما أدى إلى قرار الرئيس المصري في ١٤ أيار (مايو) بالتوقف عن المضيِّ في هذه المحادثات[٦١].

«وكانت دول السوق الأوروبية المشتركة تستعد لاتخاذ قرارات أخرى حول المشكلة الفلسطينية، عند انعقاد مؤتمر القمة لجماعة الدول التسع في البندقية، خلال حزيران (يونيو) ١٩٨٠. وهذا يعني أن الدول الأوروبية الغربية كانت عازمة على المضي في المبادرة الدبلوماسية التي شرعت فيها، بقرار ٢٣ نيسان (ابريل)، من قبل المجلس الأوروبي»[٦٢]. وقد حاول وزير خارجية فرنسا، فرنسوا بونيسيه، اقناع المسؤولين الاميركيين، خلال زيارته لواشنطن في ٢٩ أيار (مايو)، بعدم عرقلة أو معارضة هذه المبادرة[٦٣]. إلا أن التحرك الأميركي جاء من منطلق محاولة احتواء المبادرة الأوروبية، حتى لا تنال من الاطار الذي وضعته إتفاقيات كامب ديفيد، والتي يعتبرها الرئيس كارتر، من أعظم منجزات عهده. واتهمت الحكومة الاميركية حلفاءها الأوروبيين بأنهم قاموا بهذا التحرك الدبلوماسي، دون التشاور المسبق معها، ضاربين عرض الحائط، التزاماتهم إزاء الحليفة الكبرى. وفي هذا الجو المشحون الذي تمر فيه العلاقات الأميركية – الأوروبية، عارضت الولايات المتحدة هذه المبادرة، مما أنذر بحدوث انشقاق في تلك العلاقات. أما الاوروبيون فقد اتهموا الطرف الأميركي بأنه لم يبذل كل جهوده لانجاح مفاوضات الحكم الذاتي؛ إضافة إلى أن سنة الانتخابات سوف تحد من قدرة الضغط الأميركية على اسرائيل،«وبالتالي فإنه في حالة فشل الولايات المتحدة في إحراز نتائج سريعة، فإنه يقع على عاتق الجماعة الأوروبية، العمل على الحد من المشاعر المعادية للغرب في العالم العربي، بهدف ضمان الامدادات النفطية منه. وقد لخّص مسؤول الماني رسمي، الموقف الأوروبي، أنه بدون زعامة أميركية كافية، فان الحلفاء يشعرون بأنهم أحرار في البحث عن مصالحهم الخاصة. وفي هذا الصدد

أيضاً، صرّح وزير الخارجية البريطاني، في ١٨ أيار (مايو)، قائلاً: «اننا لا يمكننا السماح بقيام وضع خطير جداً في الشرق الأوسط في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة في اختيار رئيس جديد لها»[٦٤].

ولكن، مع الضغوط الاميركية العديدة، ذهب الأوروبيون إلى مؤتمر البندقية وهم يعلمون انهم لن يستطيعوا أن يعبّروا أو يقرّروا، بكل حرية وصدق. وكان في نيتهم عدم ازعاج واشنطن والرئيس كارتر. فاعلن كل من وزير خارجية ايطاليا، ورئيسة وزراء بريطانيا بأنه لن يصدر أي قرار قد يضعف اتفاقيات كامب ديفيد[٦٥]. وحدثت انقسامات داخل مؤتمر وزراء خارجية السوق المشتركة في البندقية، الذي عقد في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. فالدانمارك وهولندا، وإلى حد ما، المانيا الغربية، كانوا لا يريدون اصدار قرار يتخطّى القرارات السابقة. أما فرنسا وايطاليا ولوكسمبرغ فكانت كل منها تضغط للاعتراف بشكل ما بـ م.ت.ف. وإشراكها في أي مفاوضات سلام. أما بريطانيا فكانت تفضل الاشارة إلى م.ت.ف. وإشراكها في المفاوضات، لكن دون الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني[٦٦]. وقد جاء البيان عن الشرق الأوسط يعلن استناد البلدان التسعة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن الدولي، و«حق كل دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، في الوجود والأمن، والعدالة لجميع الشعوب، مما يؤمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان لبلدان المنطقة جميعاً الحق في العيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها ومضمونة». «وان الدول التسع تعلن استعدادها للمشاركة، في اطار تسوية شاملة، في نظام من الضمانات الدولية الحسيّة والملزمة، بما في ذلك الضمانات الميدانية». وان المشكلة الفلسطينية، التي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب أن تجد أخيراً حلاً عادلاً؛ فالشعب الفلسطيني الذي يعي وجوده كشعب، يجب أن يتاح له، في طريقة ملائمة محددة، وفي إطار التسوية السلمية الشاملة، ممارسة حقه في تقرير المصير، ممارسة كاملة». «وان هذه المبادىء تفرض نفسها على جميع الأطراف المعنيين، وتالياً، على الشعب الفلسطيني وعلى م.ت.ف. التي يجب اشراكها في التفاوض». وان الدول التسع، لا تقبل أية مبادرة من جانب واحد، تستهدف تغيير وضع القدس. وتذكّر بضرورة ان تضع اسرائيل حداً لاحتلالها المستمر للأراضي منذ نزاع ١٩٦٧، كما فعلت بالنسبة إلى جزء من سيناء. وأعلنت تلك الدول ان المستوطنات الاسرائيلية تشكل عقبة أمام عملية السلام[٦٧].

وهكذا استُبعد أي إجراء بشان الشرق الأوسط، واكتفي باعلان المبادىء العامة التي نص عليها قرار المجلس الأوروبي في نيسان (ابريل) ١٩٨٠؛ كما لم يعترف بـ م.ت. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. بهذا يمكن القول ان المبادرة الاوروبية جاءت مكمّلة لاتفاقيات كامب ديفيد.

على أنه لا يمكن الانكار ان تقدما قد حدث في الموقف الأوروبي، عند القياس مع الماضي؛ لكن ذلك التقدم محدود وشحيح، وغير كاف. لقد ظلت أوروبا، حتى الآن، أسيرة الموقف الأميركي. فهل ستستطيع اثبات استقلاليتها عبر مبادرتها المرتقبة، إذا كان

هناك أية مبادرة في ١٩٨١، بعد الانتخابات الاميركية؟ وهل ستستطيع جرّ أميركا لاتخاذ مواقف جديدة، أم ان ظل الولايات المتحدة الأميركية سيظل مخيماً على أوروبا؟.

---

(١) المستقبل، «تقرير نادي روما: اوروبا والعالم العربي»، ٢١/٥/١٩٨٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) «*Economie des pays Arabes*», Jaillet 1978; «Le commerce Euro-Arabe en Plein essor».
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه؛
(٧) Economic des pays Arabes، مصدر سبق ذكره.
(٨) حسين أبو النمل، «على هامش الحوار العربي الاوروبي: أوروبا والعرب واسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٤٨، آب (اغسطس) ١٩٧٥، ص٥٨.
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر نفسه.
(١١) نهى تادرس، «التواجد العسكري الاميركي في منطقة البحر الابيض المتوسط»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ص٥٨.
(١٢) منير شفيق، «لكي تستقيم العلاقة العربية – الاوروبية»، الدستور، ١٢/١١/١٩٧٩.
(١٣) المستقبل، مصدر سبق ذكره.
(١٤) نهى تادرس، مصدر سبق ذكره.
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) Eugene V. Rostow, «America, Europe, and the Middle East», *Commentary*, Vol 57, Feb. 1974, p.54.
(١٧) عبد العزيز العجيزي، «الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الاوروبية»، **السياسة الدولية**، العدد ٣٥، كانون الثاني (يناير)، ١٩٧٤.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) أحمد حسين حسنين، «أوروبا الغربية وفلسطين: البحث عن دور في الشرق الاوسط»، **الطليعة** (القاهرة)، ١١/١١/١٩٧٤.
(٢٠) جلنار النمس، «القضية الفلسطينية في الامم المتحدة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٧، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص٦٨ – ٩٨.
(٢١) حسين أبو النمل، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.
(٢٢) أحمد حسين حسنين، مصدر سبق ذكره.
(٢٣) بيير ديستريا، **من السويس إلى العقبة** (تعريب يوسف مزاحم) دار الشرق العربي الكبير، ١٩٧٤، ص١٦١.
(٢٤) أحمد حسين حسنين، مصدر سبق ذكره.
(٢٥) Linda B.Miller, «The Limits of Alliance: America Europe & the Middle East», *Jerusalem Papers on Peace Problems*, Dec. 1974, No.10, p.10; عبد العزيز العجيزي، «الحق العربي يفرض نفسه على المجموعة الاوروبية»، **السياسة الدولية**، العدد ٣٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤.
(٢٦) Linda B.Miller، مصدر سبق ذكره؛ ص٩ – ١٠؛ أحمد حسن حسنين، مصدر سبق ذكره.
(٢٧) محمود عبد المنعم مرتضى، «الاتجاهات السياسية الجديدة للسوق الاوروبية المشتركة»، **السياسة الدولية**، العدد ٢٦، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) المصدر نفسه.
(٣٠) المصدر نفسه؛ Linda B.Miller؛ مصدر سبق ذكره.
(٣١) العجيزي، مصدر سبق ذكره.
(٣٢) حسنين، مصدر سبق ذكره.
(٣٣) المصدر نفسه.
(٣٤) Ibrahim Sus,«Western Europe And the October War», *Journal of Palestine Studies*,Vol.III No2 Winter 1974, p.75, p.79.
(٣٥) المصدر نفسه؛ عبد العزيز العجيزي، مصدر سبق ذكره؛ **السياسة الدولية**، العدد ٣٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤؛ «قرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية»، ٦/١١/١٩٧٣.

(٣٦) المصدر نفسه.
(٣٧) حسنين، مصدر سبق ذكره.
(٣٨) المصدر نفسه:
(٣٩) Françoise de La Serre, «L'Europe et le conflit Israelo-Arabe» *Revue Française de Science Politique.* Vol XXIV, No.4, Aout1974, p.804-805.

(٤٠) نبيه الاصفهاني، «المبادرة الاوروبية من ستراسبورج إلى البندقية»، السياسة الدولية، تموز (يوليو) ١٩٨٠.
(٤١) Françoise de la serre, مصدر سبق ذكره، ص ٨٠٦.
(٤٢) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.
(٤٣) أحمد صدقي الدجاني، منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الاوروبي، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، ص ١٢٠ – ١٢١، ١٥٥ – ١٥٦، ١٨٠ – ١٨٢، ٢٠٦ – ٢٠٩.
(٤٤) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره، السفير، ١٩٧٧/٥/٣.
(٤٥) المستقبل، «بيان أوروبا التاريخي حول الوطن القومي الفلسطيني... عمره عام»، ١٩٧٧/٧/٩.
(٤٦) *Keesings Contemporary Archieves*, 1978, p.20162.
(٤٧) المصدر نفسه، ١٩٧٩، ص ٢٩٦٥ – ٢٩٩٥.

(٤٨) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) جلنار النمس، «النشاط الفلسطيني في الخارج»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٧، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ١٦٢.
(٥١) *The Gardian*, 27/4/1979.
(٥٢) Giora Rosen, «Europe's Palestinian Policy», *New Outlook*, Vol.18, No.8, Dec. 1975, p.26.

(٥٣) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.
(٥٤) المصدر نفسه، *Financial Times*, 3/1/1980
(٥٥) السفير، ١١ – ١٢/٢/١٩٨٠.
(٥٦) السفير، ٦/٢/١٩٨٠؛ الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.
(٥٧) السفير، ١٥/٤/١٩٨٠.
(٥٨) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.
(٥٩) و.ا.ا، ١٠/٢/١٩٨٠.
(٦٠) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) *Le Monde*, 1/6/1980.
(٦٤) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.
(٦٥) *Le Matin*, 12/6/1980.
(٦٦) *The Guardian*, 13/6/1980.
(٦٧) الاصفهاني، مصدر سبق ذكره.

فاروق وادي

مدخل تاريخي للرواية الفلسطينية

١

الرواية هي النتاج الإبداعي للمجتمع البورجوازي، فقد ولدت ونمت مع الثورة البورجوازية في أوروبا..

ومع أننا قد نجد أعمالاً أدبية من نتاجات العصور القديمة أو الوسطى أو من الشرق تقارب الشكل الروائي، إلا أن السُمات النموذجية للرواية، كما يعبّر لوكاش، لم تظهر إلى حيز الوجود.. «إلا بعد أن أضحت الرواية الشكل التعبيري للمجتمع البورجوازي»(١).

أما الرواية الغربية، فقد جاءت متأخرة، إذ شهدت بداياتها مع مطلع القرن العشرين، وكانت إحدى نتاجات اتصال مثقفي تلك الحقبة بالثقافة الأوروبية.

لكن هناك من يظل يجهد في محاولة ردّ الرواية العربية الحديثة إلى أصول تراثية. وربما وجد هؤلاء في محاولة محمد المويلحي الروائية «عيسى بن هشام» التي ظهرت في بدايات هذا القرن، مثالاً وسنداً. فهي تستفيد، إلى أقصى الحدود، من شكل المقامة العربية وتمثّل محاولة انتقالية من المقامة إلى الرواية، لتطرح من خلالها القضايا الأكثر إلحاحاً والأكثر التصاقاً بالواقع واللحظة التاريخية.

فالمويلحي في عمله هذا، كما يقول جورج سالم، «أعلن موت المقامة القديمة، وأرهص بولادة فن الرواية الذي يستقي أحداثه وأشخاصه من المجتمع»(٢)، وعبّر، كما يقول الدكتور محمد شكري عياد، عن موقف الرأسمالية الوطنية التي بدأت تظهر في عهد الخديوي اسماعيل وشكلت سنداً للثورة العرابية(٣).

لكن محاولة المويلحي لم تجد امتداداتها اللاحقة في الرواية العربية، وغياب تلك الامتدادات ينفي امكانية القول برد المحاولات الروائية في الأدب العربي إلى الجذور التراثية، وينزع عن هذه الرواية شرف الريادة في هذا المضمار.

ومن هنا، نلمس ما يشبه الإجماع لدى النقّاد ودارسي الادب، يلتقي حول الإقرار بأن رواية «زينب» لمحمد حسين هيكل، هي أول رواية ظهرت بالعربية. وقد نشرت في سنة ١٩١٤، رغم أن تاريخ كتابتها يعود إلى سنوات سابقة، كان فيها الكاتب يتلقّى علومه في فرنسا..

لقد وُضعت هذه الرواية بفعل احتكاك كاتبها بالثقافة الاوروبية واطلاعه على آدابها وتأثره بها، مع محاولته المساس بواقعه والاجابة على اسئلته، بحيث يمكن القول ان هذه الرواية، التي وضعت اللبنة الأولى في الرواية العربية، هي من تأثيرات الثقافة الأوروبية، في شكلها على الأقل.

إذن، فإن قصص البطولة الملحمية، والنوادر، والمقامات، والحكايات، وغيرها من الأشكال النثرية في الأدب العربي، التي تقارب أشكال القصة أو الرواية، لم تشكل جذوراً للرواية العربية الحديثة؛ فقد تنامت الرواية بمنأى عن هذه الأشكال واحتفظت بفرادتها وتميزها.

.. لقد ولدت الرواية العربية من معطف الرواية الغربية.

٢

ولعل الصورة في فلسطين تقارب مثيلاتها في الوطن العربي، دون أن يعني ذلك نفي خصوصية كل بلد من هذه البلدان وتجربته السياسية والاجتماعية والثقافية. لكن الاتصال الثقافي بين بلدان مصر وسوريا ولبنان وفلسطين، بشكل خاص، خلق حالة من الاحتكاك والتلاقي الثقافي، في جوانب متعددة.

وعلى صعيد بدايات ظهور الرواية الفلسطينية، ثمة اشارات تؤكد ظهورها في القرن الماضي. ففي الجزء الثاني من كتاب «أعلام الادب والفن» اشارة إلى أن الشيخ أحمد التميمي، من الخليل، هو «أول من أبرز رواية بالعربية وسمّاها (أم حكيم)»[٤]. وفي كتاب «تاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين» للأب لويس شيخو، إشارة إلى اسم ميخائيل بن جرجس عوراء، ومولده عكا، الذي ذُكر انه ترك آثاراً أدبية تحتوي على روايات مختلفة[٥].

ان مثل هذه الاشارات، عملياً، لا تعني شيئاً، فهي لا تومئ إلى البداية الفعلية، إذ تكتفي بالتنقيب عن عناوين وأخبار ضاعت ولم تترك أثراً؛ كما أنها لم تشكّل الجذور التي قامت عليها المحاولات الأولى للرواية الفلسطينية لاحقاً.

فقد ولدت الرواية الفلسطينية، هي الأخرى، كمثيلتها في الوطن العربي، من معطف الرواية الغربية.

٣

ينفي الدكتور ناصر الدين الاسد أن يكون للقصص الشعبية الفلسطينية أي أثر مباشر في القصة الفلسطينية الحديثة، في المراحل الأولى من نشأتها؛ كما ينفي أن يكون

للتراث القصصي القديم في الثقافة العربية، كالمقامات، مثل هذا الأثر[٦]. ثم يحدد ثلاثة مصادر أثّرت في هذا اللون الأدبي:

١ – المجلات الثقافية والصحف التي ظهرت في لبنان ومصر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (المقتطف، اللطائف، الهلال، المشرق، الأهرام).

٢ – الاتصال بالثقافة الأجنبية بواسطة اللغة التركية، التي تسربت إليها العديد من الترجمات الأجنبية. وقد كان هناك نفر من المثقفين والمتعلمين في فلسطين ممن يتقنون اللغة التركية قراءة وكتابة.

٣ – الاتصال المباشر بالثقافة الاجنبية (الانجليزية، الفرنسية، الروسية) بواسطة المدارس التبشيرية التي كانت منتشرة في مدن فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر[٧].

ويبدو أن المدارس التبشيرية لروسيا القيصرية كانت هي الأكثر انتشاراً والأكثر تأثيراً في الثقافة الفلسطينية، حيث ساهمت في إرسال البعثات التعليمية لعدد من الدارسين الفلسطينيين إلى روسيا لمتابعة دراساتهم العليا فيها، «وهكذا نشأت طائفة من أبناء فلسطين تحسن اللغة الروسية وتتصل بالثقافة والأدب الروسيين، وتتابع نتاج الفن القصصي الروسي»[٨].. ومن هؤلاء كان خليل بيدس، رائد هذا الفن في فلسطين.

٤

لا تكمن القيمة الفعلية لخليل بيدس في كونه قد أظهر أول رواية فلسطينية موضوعة ونشرها سنة ١٩٢٠، وهي روايته الوحيدة الموضوعة، بل في تلك الجهود، أيضاً، التي بذلها في سبيل ادخال ونشر وتعميم هذا الفن الادبي الجديد في فلسطين، سواء عن طريق الترجمة، أو إصدار مجلة مختصّة معنية بنشر النصوص القصصية والروائية المترجمة والموضوعة.

فمنذ سنة ١٨٩٨، شرع خليل بيدس في نشر مترجماته الروائية عن الأدب الروسي، وفي ذلك العام نشر ثلاث روايات هي: «ابنة القبطان» لبوشكين، و«القوزاقي الولهان» و«الطبيب الحاذق».

وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨، أصدر خليل بيدس مجلته «النفائس» التي تكرست لنشر القصص والروايات المترجمة والموضوعة، تحولت فيما بعد إلى «النفائس العصرية». وفي العدد الأول من المجلة، كتب بيدس مقدمة يحدد فيها هدفه من اصدارها:

«.. فلا يخفى ما للروايات على اختلاف مواضيعها من التأثير الخطير في القلوب والعقول حتى اعتبرت انها من أعظم أركان المدنية بالنظر إلى ما تستنبطه من الحكمة في تثقيف الأخلاق، وما تنطوي عليه من العبر والمواعظ في تنوير الأذهان. ولما كان لها هذا المقام الرفيع، وكان لجميع الطبقات من خاصة الناس وعامتهم شغف بأمرها واقبال غريب عليها، عقدنا النية على إصدار هذه المجموعة الأدبية تضمنها من الروايات الأدبية

والفكاهات العصرية وغير ذلك من النوادر واللطائف ما يتوق إلى مطالعته والتفكه بتلاوته كل أديب»(٩).

ثم تتابعت الأعمال الروائية المترجمة التي قدمها بيدس إلى العربية: «شقاء الملوك» للانجليزية ماري كورلي؛ «أهوال الاستبداد» عن رواية تولستوي «الأمير سير بيرياني»، ثم «الحسناء المتنكرة» للايطالي اميل سلغاري، و «هنري الثامن عشر وزوجته السادسة» للالمانية ف. ملباخ، و«حنه كارنين» (آنا كارنينا) لتولستوي. وجميع الروايات الوارد ذكرها لكتاب من غير الروس، تمت ترجمتها أيضاً عن اللغة الروسية.

لقد أباح خليل بيدس لنفسه تحوير الروايات المترجمة، بالزيادة والاسقاط والابدال، وذلك بهدف تحقيق مزيد من الانسجام بين ما يقدمه وذوق القارىء العربي، حتى انه كان يمنح لنفسه الحق في الخروج عن النص إلى الهوامش شارحاً وموضحاً، وإلى تضمين سياق الرواية المترجمة بأبيات من الشعر العربي القديم، معتقداً في ذلك أنه يقترب، أكثر، من وجدان القارىء العربي وذوقه.

إن مثل هذا التحوير الذي لا يلتزم بحرفية النص – أو بتعبير أدق بأمانة الترجمة – ، يفتح ثغرة تتسرب منها ذاتية المترجم إلى النص المترجم؛ بحيث يطرح من خلاله رؤياه ويبرز مواقفه. وبالنسبة لخليل بيدس، فان اختياراته للنصوص لم تكن عشوائية، ولم تكن تحويراته ضرباً من العبث، فقد كانت تطمح إلى إضاءة جوانب يريدها المترجم المحوِّر، أو كما يقول الدكتور عبد الرحمن ياغي: «حتى يكشف لنا عن مواقف اجتماعية وسياسية تنسجم وطموح الطبقة البورجوازية الجديدة الناشئة في المجتمع العربي!»(١٠).

وثمة جانب نظري يمثل رؤية بيدس ومفهومه لفن الرواية ودورها، دون أن يفوتنا أن كلمة «الرواية» قد تعني هنا القصة القصيرة أيضاً *. وتسجيل هذا المفهوم يكتسب أهميته من كونه يمثل المحاولة الأولى لصياغة رؤية نظرية لمفهوم الرواية ودورها في الأدب الفلسطيني.

لقد صاغ بيدس هذا المفهوم في المقدمة التي كتبها لمجموعته القصصية «مسارح الأذهان» الصادرة في ١٩٢٤، وفيها يؤكد على نقاط عديدة:

١ – **الرواية ذات هدف أخلاقي:** فهي في رأيه أكثر الأنواع الأدبية أثراً في الأخلاق والعادات. انها تمثل مظاهر الحياة وصورها في ثنائياتها المتناقضة: الخير والشر؛ الفضيلة والرذيلة؛ الوفاء والغدر؛ الصدق والكذب؛ الهناء والشقاء؛ الاخلاص والرياء. والرواية الحقيقية هي التي ترمي.. «إلى تمجيد الفضائل أو التنديد بالرذائل؛ إلى تهذيب الأخلاق وتنوير العقول وتنقية القلوب وإصلاح السيرة»(١١).

٢ – **موضوع الرواية هو الانسان في المجتمع:** فمن حياة الانسان الاجتماعية

---

* نلاحظ ان خليل بيدس لم يفرق بين الرواية والقصة القصيرة، فهو يُقدِّم مجموعته القصصية «مسارح الاذهان» على انها مجموعة أدبية فنية روائية في حقيقة الحياة.

يستمد الكاتب الروائي موضوعاته. وعلى الروائي أن «ينتزع غرض روايته من حوادث الحياة وطبيعة الانسان، ويجعلها منطبقة على الحقيقة والواقع»[١٢].

٣ - **تصوير الحياة الداخلية للنفس الانسانية**: فالروائيون.. «يلجون أعماق هذه النفس، كما يلجون أعماق القلب، ويصورون العواطف، ويمثلون الحقائق..»[١٣].

٤ - **الرواية تكتب للعامة**: فالروائي.. «يكتب للعامة وهم السواد الأعظم من كل أمة (...) والعامة يميلون إلى الرواية، لأنها كتابهم ورفيقهم وعشيرهم (...) والروائي، إن لم يعاشر العامة ويدرس أحوالهم، أو لم يكن منهم ويعيش بينهم (...) فليس بروائي عبقري»[١٤].

٥ - **التركيز على الجانب الفني للرواية**: فالروائي، كما يصفه بيدس، نبي وعالم اجتماعي وشاعر، يعيش للفن ويكتب للفن، ويموت في سبيل الفن.. و«ان رواية، ولو صغيرة، تجلّى فيها جمال الفن، فامتزجت بأجزاء النفس لخيرٌ من المئات من (...) السلع التافهة»[١٥].

وقد أشار بيدس إلى تأثيرات الآداب الغربية، التي ساهمت بدورها في ظهور فن الرواية في الشرق، والتي جاءت بفضل الترجمات عن اللغات الأجنبية؛ كما أشار إلى ضآلة حجم الانتاج الروائي العربي حتى ذلك الوقت، إذ «..لم يتصد للتاليف، وخصوصاً تاليف الروايات الكبيرة، إلا النفر القليل»[١٦]، فالغرب كان سبّاقاً إلى هذا الفن. لكن الاسبقية لا تمنع من الاستفادة من هذا الفن، ولا تحول دون استثماره من أجل تقديم اضافات جديدة إلى الأدب العربي، وإثرائه باشكال وأدوات متجددة.

ومن تلك الاضافات القليلة، التي تحظى باهمية بالغة في عملية التأريخ للرواية الفلسطينية، رواية «الوارث» لخليل بيدس، التي تتفرد بمكانتها التاريخية في كونها تمثل المحاولة الأولى في هذا المجال على صعيد الرواية الفلسطينية.

٥

«الوارث» هي العمل الروائي الوحيد الذي وضعه خليل بيدس من بين أعماله الروائية المترجمة[١٧]. ومن بين كتبه الكثيرة متعددة الاهتمامات، التي وصلت في مجموعها إلى الاربعة وأربعين كتاباً ضاع معظمها في غمرة الأحداث التي ألمت بفلسطين.

تدور أحداث الرواية قبيل الحرب العالمية الاولى وتنتهي بنهايتها، وتتمحور حول علاقة شاب ينتمي إلى أسرة سورية بورجوازية تجارية هاجرت إلى مصر بفتاة يهودية تعمل راقصة في أحد الملاهي. فيخضع الشاب لابتزاز الراقصة التي تفصح دائماً عن أهدافها من وراء تلك العلاقة.. المال والمزيد من المال. ويقوده شرك هذه العلاقة إلى الوقوع في سلسلة متصلة من الشراك المتقاطرة، ينصبها له يهود آخرون، تجار ووسطاء وصيارفة ومرابون، فيسقط في حبائلهم من أجل أن يحقق طموحه في أن ينال الحظوة من الراقصة اليهودية. لكنه يقع أخيراً متخبطاً في ديونه المتراكمة، ويمرض فيشتد عليه المرض. ولا يسترد عافيته ووعيه إلا بالرجوع إلى العلاقات العائلية الحميمة، ويعود إلى

سويته حين يعود إلى ممارسة الاعمال التجارية، وحوله زوجة وفية وإرث من العقارات والاطيان، وولد يحمل اسم العائلة ورمزها - العم - واهب الميراث.

هكذا، تنفي الرواية عن ذاتها أية خصوصية فلسطينية. فالشخصية الأساسية عربية غير فلسطينية، والشخصيات الاخرى عربية ويهودية من غير الفلسطينيين. ثم ان المكان الروائي لم يكن فلسطين، وبالتالي فان زمن الحدث الروائي وأجواءه وتفاصيله ظلت تنأى عن تلك الخصوصية.

رغم ذلك، فان الرواية لا تعدم قيمتها، من حيث كونها أول محاولة فلسطينية تطرق هذا الفن، لتطرح من خلاله مواقف ومفاهيم طبقة صاعدة. فالايديولوجيا البورجوازية لا تستتر وراء غلالة الفن الرقيقة في هذه الرواية، وانما تطرح نفسها بحدة ووضوح: تقديس العائلة والعلاقات الأسرية، وتقديس الملكية الخاصة، وبث مفاهيمها الاخلاقية، ثم رؤية التهديد القومي من قبل الحركة الصهيونية، من هذا الموقع الطبقي: وجود اليهود يهدد الاخلاق.. ويهدد الرأسمالية العربية..

لقد صدرت هذه الرواية بعد ثلاث سنوات من إصدار وعد بلفور الذي ينص على إعطاء اليهود وطناً قومياً في فلسطين. وترافق صدورها مع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وبدايات التحركات الوطنية في مواجهة المشروع الاستعماري الصهيوني. فهل استجابت هذه الرواية لشرطها التاريخي أم أنها خانته؟

انها رواية لم تستجب ولم تخن، بل وقفت على الهامش، تحاول الرصد فخدعتها الرؤية، وحاولت أن تقول فلم تصدر عنها سوى التأتأة الأولى. فهي لم تر الحركة الصهيونية بأطماعها الاستيطانية والتوسعية؛ بل رأت اليهودية - بنمطها التقليدي الشيلوكي - تتعبد لإلهها المطماع.. المال. فالشخصيات اليهودية في الرواية، جميعها: متكالبة على المال؛ انتهازية؛ جشعة؛ مبتزة؛ مستغلة؛ تهدد الحياة الآمنة المطمئنة لبطل الرواية العربي.

فهل قالت الرواية ما كان يجب أن يُقال في تلك الحقبة التاريخية؟

لعل الاجابة أصبحت واضحة، فالموقف الذي عبّرت عنه الرواية لم يكن نابعاً من فهم سياسي لطبيعة الأخطار المحدقة بالوطن من جراء الوعد والهجرة، أو من فهم ايديولوجي لطبيعة الحركة الصهيونية وأهدافها، بل جاءت لتعبّر عن موقف أخلاقي من اليهود، وعن هواجس البورجوازية ومخاوفها الطبقية..

ومع ذلك، فقد ظلت الرواية تمسك بخيط واهٍ يشدّها إلى واقع مجدد،وتشير - رغم رؤيتها المحدودة - إلى خطر داهم.. آت.

٦

وقد أسهم أحمد شاكر الكرمي في الجهود المبكرة التي مهدت لدخول فن الرواية إلى فلسطين، وذلك عن طريق الترجمة عن الانجليزية والتركية. فقدم رواية «الفلسفة الشرقية

أو نادي سوارت» لبرناردين دوسان بيير (سنة ١٩٢١)، ورواية «ميّ أو الخريف والربيع» (سنة ١٩٢٢) عن شوسر، ثم «خالد» لماريون كروفورد. وقد تميزت ترجمات الكرمي بحرصها على الأمانة العلمية، لكنها ظلت أمانة نسبية، قياساً لما كان سائداً في الترجمة، في ذلك الوقت، حيث كان المترجم يبيح لنفسه الحق في التصرف في النص المترجم. فرغم أمانته، كان الكرمي يزج بنفسه من خلال الايماءات والاشارات في داخل النص المترجم[١٨].

ومن الأسماء الأخرى التي ساهمت في جهود الترجمة الروائية في تلك الحقبة، يبرز إسما رشيد الدجاني الذي ترجم رواية بعنوان «ابنة الكاهن أو يقظة الحبيبين»، وانطون بلان الذي ترجم عن الروسية رواية بعنوان «في سبيل الحب»، ونشرتا في مجلة «النفائس»[١٩].

أما في مجال الكتابة الروائية، فنعثر على القليل من الأسماء والأعمال، منها رواية ليوحنا دكرت - اجتماعية أخلاقية غرامية - بعنوان «ظلم الوالدين»، ورواية أخرى لم يتيسر لها النشر وهي بعنوان «أصل الشقاء»، إذ أثارت ضجة في الأوساط الدينية لأنها ردت أسباب الشقاء إلى رجال الدين. ومنها أيضاً رواية «الضحية أو ابتسامة الهوى وضحية الحمام» لكاتب رَمزَ لإسمه بالحرف (ي..). أما اسكندر الخوري البيتجالي فقد وضع رواية عن أهوال الحرب العالمية الأولى بعنوان «الحياة بعد الموت»[٢٠].

وتركزت جهود جميل البحري في الكتابة المسرحية. لكننا نعثر، في قائمة أعماله المكتوبة، على عنوانين في الكتابة الروائية «الأصائل والأسمار» و«أفراح الربيع»[٢١]. وقد تميز البحري بشغفه بكتابة الرواية التشويقية ذات الحبكة البوليسية.

وفي ١٩٣٤ كتب محمد عزة دروزة رواية بعنوان «الملاك والسمسار» (أو «سماسرة الأرض»)، حول الوسائل التي لجأت إليها الصهيونية لتوريط بعض الفلسطينيين في بيع أراضيهم للمنظمات الصهيونية، وذلك من خلال قصة فلاح فلسطيني وقع في براثن سمسار يهودي ورَّطه في علاقة مع امرأة أغرته بانفاق ما يملكه، ودفعته الحاجة الى الاستدانة من السمسار نفسه، فاضطر في النهاية الى بيع أرضه [٢٢].

ومن الأعمال الروائية التي نشرت قبل حلول الاربعينات، رواية للمطران جبرائيل ابو سعدى بعنوان «ليس أنت؟»، نشرها في سنة ١٩٣٩، وهي.. «رواية اكليركية تصور طموح الشباب وتطلعه الى المثل العليا»[٢٣]. ورواية اخرى لأنور عمرو عرفات بعنوان «ولكم في القصاص حياة » وصدرت في بيروت في ١٩٣٤[٢٤].

٧

في الأربعينات، تبدو المسألة للدارس أكثر وضوحا، رغم عدم توفر عدد من النصوص الروائية التي نشرت في فلسطين، آنذاك، وضياعها مع ضياع فلسطين..

لكن الوضوح ينبع من حسم عدد من المسائل الاكاديمية التي ظلت معلقة في عملية دراسة الرواية الفلسطينية قبل ذلك التاريخ، كالتمييز بين القصه والرواية، أو المسرحية

والرواية، وتمييز الأعمال المنشورة عن المخطوطات التي لم يتسن لها النشر، وفرز الرواية الموضوعة عن الرواية المترجمة.

رغم ذلك، فاننا لا نعثر الا على عدد قليل من الأعمال الروائية الفلسطينية التي ظهرت في تلك السنوات..

وقد اثيرت في تلك الفترة تساؤلات حول ضآلة حجم الانتاج الأدبي في فلسطين، وطرح الكاتب الكويتي عبد العزيز الفريلي السؤال بصيغة استفزازية..«ادباء فلسطين لم يهتموا بشؤون التأليف»[٢٥]، متسائلاً عن السبب في ضآلة الانتاج الأدبي في فلسطين، رغم ان نسبة المتعلمين فيها كبيرة، وادباءها كثيرون.

وأجاب اسحاق جار الله على هذا التساؤل برد جاء فيه:

ـ «كانت فلسطين وما زالت في خطر داهم، خطر يهدد كيانها العربي. وبالرغم من أن هذا الميدان واسع للأدب ولاشعال نار الحماسة بين الجماهير الا أن أحداً لم يكن ليفكر في الكتابة بينما الآخرون في العراك الدامي. ان الميدان هنا للخطابة وليس للكتابة.

ـ «ان فلسطين لم تذق طعم الهدوء والأمن منذ انتهاء الحرب الماضية.. منذ ذلك الوقت وهي في ثورة تهدأ لتثور وتثور لتهدأ. فهل يستطيع الادب أن يترعرع في جو هذه صفته؟

ـ «هناك عقبة ما كانت لتسمح بذلك وهي: المراقبة الحكومية على المطبوعات والمنشورات. وهذه المراقبة هي عامل هام في الركود الأدبي»[٢٦].

وبصيغة اخرى، اكد ميشيل جبران على النقاط السالفة بقوله: «اننا نجد ان اكثر الكتاب الفلسطينيين، ان لم يكن كلهم، يصرفون نشاطهم بوجه عام في حقل الكتابات الوطنية السياسية أو المواضيع التي تساعد مباشرة على السير في سبيل نيل الحقوق المهضومة(...) وما على من يريد التأكد من ذلك الا أن يتصفح جريدة الاتحاد الفلسطينية التقدمية ويرى ما فيها من الكتابات الاجتماعية والوطنية المفيدة»[٢٧].

أما اسحق موسى الحسيني، الذي ساهم بدوره في تقديم الرواية الفلسطينية الاكثر شهرة وانتشاراً في البلاد العربية في الاربعينات من هذا القرن، فكتب مؤكداً ان الادب المنثور الذي ظهر في فلسطين، خلال الربع الثاني من القرن العشرين، هو أدب «مقالات» اكثر منه أدب «مؤلفات». ووصفه بأنه أدب فردي، ثم برر ذلك بقوله: «ولعل المحنة التي تجتازها البلاد علة العلل جميعاً»[٢٨].

٨

يجدر الوقوف، في عملية التأريخ للرواية الفلسطينية في تلك المرحلة، عند رواية «مذكرات دجاجة» لاسحق موسى الحسيني[٢٩]، التي صدرت سنة ١٩٤٣، مشفوعة بمقدمة للدكتور طه حسين.

ولا تكمن أهمية هذه الرواية فحسب في كونها النص الروائي الفلسطيني الوحيد، من أعمال تلك المرحلة، الذي حقق رواجاً استثنائياً وقت صدوره، اذ..«..أثارت ضجة حينذاك، واختارها القراء وقدموها على سائر ما صدر في سلسلة (اقرأ) من كتب في استفتاء أجرته دار المعارف لقراء العربية..»[٢٠]. ثم اعيدت طباعتها مرتين بعد ذلك، فحققت انتشارها الجغرافي في أنحاء البلاد العربية، وحضورها الأدبي والتاريخي كرواية فلسطينية وعربية معاً. لكن أهميتها تنبع من الموقف السياسي والايديولوجي الذي طرحته، والذي يفصح عن مواقف طبقة وثقافتها ورؤيتها.

على المستوى الفني، لا تشكل الرواية اضافة جديدة الى الأدب العربي، بل انها ترتد الى شكل مطروق في التراث الادبي العربي، وتستفيد منه دون أي طموح فني للتطوير. فهي تستفيد من «كليلة ودمنة» واسلوبها وتستعيده، حيث تصاغ الحكاية من حياة الحيوان، وينطق حوارها بلسان الحيوان، فيتطابق ما هو حيواني – روائي مع ما هو إنساني – واقعي. ومن خلال ذلك يُسقط الكاتب رؤيته و«فلسفته» على لسان الطير الذي صنعه، فيختلط الفني بالذهني، والروائي بعقلانية الفلسفة.

والدجاجة التي صنعها الكاتب هي دجاجة حكيمة، تفصح عن «حكمة» الكاتب نفسه، حيث يلخص الدكتور طه حسين في مقدمته، أهم صفاتها ومزاياها..«دجاجة عاقلة جد عاقلة(...) مفلسفة تدرس شؤون الاجتماع في كثير من التعمق وتدبر الرأي(...) شاعرة تجد ألم الحب ولذته وعواطفه المختلفة(...) رحيمة تعطف على الضعفاء والبائسين وترق للمحرومين وتؤثرهم على نفسها(...) بليغة فصيحة تفكر فتحسن التفكير وتؤدي فتجيد الاداء(...) تشعر شعور الناس وتفكر تفكيرهم وتعبّر كما يعبّرون(...) وهذه الدجاجة فلسطينية(...) ان دجاجة فلسطين تجد من حب الخير وبغض الشر والطموح الى المثل العليا في العدل الاجتماعي والعدل الدولي وفي كرامة العروبة وحقها في عزة حديثة تلائم عزتها القديمة ما يجده كل عربي من أهل فلسطين بل من أهل الشرق العربي» (مقدمة الرواية،ص ٥-٦-٧).

تروي الدجاجة تفاصيل أحداث حياتها، بدءاً من انتقالها من بيتها القديم حيث عسر الحياة، الى بيت آخر جديد تبدأ فيه علاقات جديدة مع قرينات لها. بيد أنها تتكيف مع حياتها الجديدة، ويساعدها على ذلك ما تتميز به من حكمة وفهم. لكن سعادتها لا تلبث أن تهتز، وذلك حين يتسلل الأعداء (العمالقة) الى مأوى الدجاجات ويسوقون معهم عدداً من رفيقات الدجاجة الحكيمة. وعندما تفكر الفراخ – الجيل الجديد – بالانتقام، تحول الدجاجة دونهم والمغامرة، وذلك لعدم تكافؤ قوتهم مع قوة العمالقة.

وتنتهي الرواية باستيلاء الدجاجات الغريبة على المأوى الذي لم يعد يتسع لاصحابه وللدجاجات الطارئة معاً. ولا يبقى لأصحاب البيت من خيار سوى التنازل عن مأواهم أو التمسك به وطرد الدجاجات الغريبة، فيعبّرون عن رأيهم بالتمسك في الحل الثاني. لكن الدجاجة «الحكيمة» – والتي تستمد حكمتها من حكمة الكاتب نفسه – تحول

دونهم والالتجاء الى القوة في التصدي للاعداء الاقوياء. أما الحل الذي تقترحه، فهو انه..«ليس لكم الا أن تنتشروا في الارض وتبشروا الخلق بالخضوع للحق وحده، وتُقنعوا الباغي بأن بغيه يرديه. وعندئذٍ تحلّون قضية عامة انما قضيتكم جزء منها» (ص ١٥٣)... «سيحوا في الأرض، وتوزعوا بين الخلق، وانشروا بينهم المثل العلياوالمبادىء السامية. واني لواثقة بأنّا سنلتقي في مأوانا هذا بعد أن نطهّرالعالم – لا وطننا الصغير فحسب – من هذه الضلالات» (ص١٥٧).

هكذا، يتلمس الكاتب معادلاً رمزيا لاحداث الواقع. لكنه لايكتفي باسقاط رؤيته التخاذلية على الحدث الروائي، وانما يُقحم ايديولوجيته التضليلية مباشرة، وعلى لسان دجاجته الحكيمة.

ان الرؤية المثالية التي تطرحها الرواية، والتي تلغي الصراع المادي لحساب الصراع في سبيل المثل العليا، وتقترح الفلسفة المثالية والاخلاقية لمواجهة قوة مادية مدججة، انما تقود في النهاية الى خيانة الواقع والتاريخ والقضية.

فالإنسان – حسب اطروحات الكاتب – مسير لامخير، وعليه أن يحافظ على فطرته الاولى (القدسة والعقلانية)، وان يلتزم بالقناعة، ويرضى بقليله؛ يعتصم بالصبر، ويلوذ الى قوة الحق والخير في مواجهة الشرور. وأن يكون متسامحا مع اعدائه.. فبالحب وحده تحل كل التناقضات المادية المستعصيه.. فالمادة زائله وأما الروح فانها خالدة.

مثل هذه الافكار التي تطفح من الرواية، ليست مجرد أفكار فلسفية مثالية عائمة، اذ تقود في النهاية الى التعبير عن موقف سياسي وايديولوجي واضح تجاه أحداث الواقع الفلسطيني آنذاك، وتهيئ بتضليلها الايديولوجي، المناخ النفسي لتقبل الاحتلال..«ذلكم ظلم العمالقة، ولا حيلة لنا سوى التذرع بالصبر والركون الى القدر» (ص ١٢٣)... «لأن مقابلة الشر بالشر والظلم بالظلم والعدوان بالعدوان ستؤدي الى نتيجة واحدة لا شك فيها(...) ستكون النتيجة المحتومة أن يصرعكم العمالقة، وعندئذ يكون الظفر للقوة» (ص١٢٧).

وبمثل هذه الصراحة، بمباشرة ووضوح، يفصح الكاتب وعلى لسان دجاجته عن ايديولوجيته الطبقية التي تقف في خندق العداء السافر للطبقات الفقيرة. لنقرأ مثلاً:

-«يظهر أن من ابتلي بالحرمان ابتلي بالجشع» (ص ٩٧).

-«..ليس في الكون محدة تعاني الجوع» (ص ١٥٤).

-«.. وان الموت جوعا من أندر ما يقع في الوجود» (ص ٦٤).

-«.. يتوهمون تعرضهم للجوع فيشتد جزعهم، ويرتكبون في سبيل ابعاد شبح الجوع الموهوم آثاما ومنكرات هي مصدر شقاء العالم» (ص ١٥٤).

من هذا الموقع الايديولوجي والطبقي، خلق اسحق موسى الحسيني دجاجته الفلسطينية التي أسبغ عليها «حكمته»، لكنه، بوعي أو بدون وعي، خلق دجاجة فلسطينية تخون فلسطين وقضيتها.

٩

لم تغترب رواية اسحق موسى الحسيني عن التاريخ الفلسطيني.. لكنها التقطته وخانته باطروحاتها ورؤيتها.

ومن أعمال الرواية الفلسطينية في تلك الحقبة – الاربعينات – نعثر على اشارات لثلاث روايات اغتربت عن واقعها وتاريخها،في الزمان الفلسطيني، وفي همومها وأحداثها ومضامينها.

سنة ١٩٤٦، أصدر محمد العدناني روايته «في السرير»، التي يستقي وقائعها وأحداثها من حادث وقع له فعلاً، وهو مرضه، فتحولت معه الرواية الى عملية سرد لمراحل مرضه وسير علاجه من مكان الى آخر، حاشداً من خلال ذلك وراصداً لمجموعة من الحوادث الطريفة والمصادفات الغريبة التي واجهها، بصياغة تحرص على الاسلوب الغريب المنمّق، وتُكثر من الاستشهاد بالشعر، وتطمح الى تزويد القارئ بالمعلومات، مما جعل الرواية أقرب الى المذكرات منها الى الرواية[٣١].

أما رواية اسكندر الخوري البيتجالي «في الصميم»، الصادرة سنة ١٩٤٧، فانها تستند الى نوع ما من الحبكة الروائية، محورها علاقة شاب من اسرة ارستقراطية مع فتاة فقيرة وزواجه منها، تحدياً للعلاقات السائدة في المجتمع. وعبر هذه الحكاية يطرح الكاتب تصوراته للعلاقات الجنسية والعاطفية ومواعظه الاجتماعية والاخلاقية، مع الاستشهاد بالكتب الاخرى لتعزيز رؤيته. فالرواية بوصف كاتبها هي «بحث عام في الزواج والعلاقات الجنسية بقالب روائي غرامي»[٣٢].

وفي العام نفسه، صدرت رواية عارف العارف«مرقص العميان»، التي عبّرت عن تقدم نسبي على الصعيد الفني – الروائي، لكنها ظلت، مع ذلك، مغتربة عن الهموم الاجتماعية والتاريخية للواقع الفلسطيني آنذاك، اذ تمحورت حول هموم فردية لبطلها الضرير، الذي استطاع تحقيق وجوده واحراز نجاحاته في عالم المبصرين وتفوق عليهم بعزمه وايمانه وجلده وقدرته على تحدي الصعاب[٣٣].

ومن خلال هذه الاعمال[٣٤]، تبدو الرواية الفلسطينية أشد ما تكون اغترابا عن القضايا الاكثر خصوصية وجوهرية، فهي نتاجات معزولة لمثقفين فلسطينيين يبدو انهم كانوا معزولين عن واقعهم وهموم شعبهم، أو انهم عزلوا همومهم الابداعية عن همومهم السياسية، وفصلوا بين همومهم الفنية وطموحاتهم الاكاديمية. أو ربما عجزوا عن التعبير بهذا الشكل الفني الجديد – نسبياً –(الرواية) عن تلك الهموم، فلم يستطيعوا تحقيق التزاوج والالتئام في داخلهم بين السياسي والفنان والاكاديمي. وقد يكون عارف العارف نموذجا لهذا التناقض الذي يعبّر عن الاخلاص الاكاديمي والعجز الفني في التعبير عن هذا الاخلاص، فهو مخلص وقادر كراصد ومؤرخ.. دون أن يكون ذلك كفنان.

مع ذلك ، فاننا في بحثنا عن الرواية الفلسطينية من نتاجات تلك الحقبة، نعثر على اشارات ضئيلة لعملين روائيين نشرهما جمال الحسيني، يبدو أنهما استطاعا – في

همومهما على الاقل ـ تحقيق استجابة أكثر اخلاصا وصدقا مع الواقع الفلسطيني وقضيته الحارة والمحورية.

وتبدو امكانية العثور على هاتين الروايتين صعبة، مما يجعل الحكم عليهما يفتقد الكثير من مصداقيته. لكن الاشارة المبتسرة التي أوردها الدكتور ياغي، تؤكد على أن هموم الكاتب كانت وطنية وذات خصوصية فلسطينية، اذ يقول: «ومن بين كتّاب القصة الطويلة في هذه المرحلة السيد جمال الحسيني حيث اتخذ الوطنية والتضحية نواة نسج حولها قصته (على سكة الحجاز) وقصته (ثريا)»[٢٥].

وتؤكد ذلك اشارة اخرى أوردها ابراهيم عبد الستار في معرض حديثه عن رواية «على سكة الحجاز».. فهي «مأساة لترحيل قرية عربية كاملة من موطنها في اللواء الشمالي ورسم ظروف عائلات تلك القرية وانواع الارتباك والمتاعب التي استولت على افكارهم وحياتهم المعنوية والمادية عندما هوجموا بانذار الحكومة وقد تعودوا أن يعيشوا من محصولهم كل عام، وفي سكة الحجاز وصف للروح الوطنية المؤزرة بعناصر التضحية في نفوس الشباب العربي الفلسطيني. فالى جانب تلك القصة مأساة حزينة شجية هي أيضا مليئة بالتشوف والاطمئنان الى مبادي وأعمال وطنية انشائية»[٢٦].

لكن ضياع هاتين الروايتين، يبقى حائلاً دون وضعهما الدقيق في موضعهما كنتاج قد يكون متميزاً في اطار العطاء الروائي الفلسطيني لتلك الحقبة. إلا أن ما يتوفر حولهما من اشارات، يظل قادراً على تكوين انطباع أولي عنهما: فهما في موضوعهما وهمومهما لم تستنكفا ولم تغتربا ولم تخونا، بل ظلتا ملتصقتين بواقعهما ومخلصتين في استلهامه والتعبير عن الأكثر جوهرية من قضاياه.

ومع ذلك، فان غياب هذه النصوص، يظل يفرض رؤيتها من زاوية احادية، مضمونية ـ وفي عموميتها ـ، دون توفر امكانية قراءتها التفصيلية في رؤية تلك الجدلية التي تقوم بين التشكل والمضمون في تزاوجهما للتعبير عن قضية محددة. ولذلك، تظل قراءة النصوص نفسها مسألة اخرى!

ان مقارنة الانتاج الروائي الفلسطيني قبل سنة ١٩٤٨ بالاشكال الأدبية الاخرى، الاكثر قدرة على الاستجابة لحرارة الاحداث، تعطي صورة اجمالية شديدة التواضع لحجم ومستوى هذا الانتاج. ففي حين اقتربت حركة الشعر الفلسطيني في تلك المرحلة من حركة التاريخ، واستجابت للواقع لتستمد حرارتها من حرارته ولتلعب دوراً في شحن الوجدان الجماهيري وتحريكه، فان الرواية ظلت عاجزة عن اكتساب حضورها كفن متميز له خصوصيته ودوره ومعناه.

مثل هذا التخلف يستدعي طرح العديد من الأسئلة: هل لأن الرواية، حتى ذلك الحين، كانت فنا يحتفظ بجدته في بلد مثل فلسطين؟ أم أن حرارة الاحداث لم تدع وقتا للتجربة لكي تختمر؟ وهل لأن من مارسوا هذا الفن كانوا بعيدين عن الممارسة النضالية، فعجزوا عن استيعاب واقعهم واعادة انتاجه من خلال هذا الشكل الفني المركب؟ أم ان الواقع الحار أملى شروطه ومتطلباته فتراجعت الكتابة لصالح الخطابة؟

مهما تكن حقيقة الاجابة، فان ذلك لا يلغي حقيقة أن الاعمال الروائية الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨، عجزت عن أن تشكل إرثا وجذرا تتنامى منهما المحاولات الروائية الفلسطينية في السنوات اللاحقة، وتمثل امتدادا طبيعيا لها. فهي لم تشكل بدايات للرواية الفلسطينية، ولم تتجاوز كونها مجرد محاولات لم تنضج، استبقت البداية الحقيقية.

---

(١) جورج لوكاش، **الرواية كملحمة بورجوازية**. (تعريب جورج طرابيشي)، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩، ص ٣٥.

(٢) جورج سالم، **المغامرة الروائية**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٧٣، ص ١٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤) د. عبد الرحمن ياغي، **حياة الادب الفلسطيني الحديث من أول النهضة حتى النكبة**، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٨، ص ٤٣٧.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) د. ناصر الدين الأسد، **محاضرات عن خليل بيدس رائد القصة العربية في فلسطين**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٣، ص ٩ و ١١.

(٧) المصدر نفسه، ص١١ و١٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٠) د. ياغي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٧.

(١١) خليل بيدس، **مسارح الأذهان**، القاهرة: المطبعة المصرية، ١٩٢٤، ص ١٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١ – ١٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) في حين يوحي د. عبد الرحمن ياغي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٠، بأن هذه الرواية هي من أعمال الترجمة للكاتب، ثم يؤكد على ذلك في استعراضه لمراجع دراسته، ص ٦٢٤، فإن محمود سيف الدين الايراني يقرر بأن هذه الرواية هي القصة الوحيدة التي ألفها خليل بيدس، راجع كتاب **ثقافتنا في خمسين عاماً**، عمان: دائرة الثقافة والفنون، ١٩٧٢، ص ١٣٠. كما يعرضها د. ناصر الدين الأسد على أنها رواية من وضع الكاتب نفسه. ونعتمد في دراستنا على الملخص الذي قدمه الدكتور الاسد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ – ٧٢. وقد صدرت الرواية عن مطبعة دار الايتام السورية، القدس، ١٩٢٠.

(١٨) د. ياغي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٠ – ٤٥٦.

(٢١) د. أحمد عطية أبو مطر، **الرواية في الادب الفلسطيني ١٩٥٠–١٩٧٥**، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٠، ص ٣٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٣) يعقوب العورات، **أعلام الفكر والادب في فلسطين**، عمان: جمعية المطابع التعاونية، ١٩٧٦، ص ١٢.

(٢٤) يُشير د. عبد الرحمن ياغي، مصدر سبق ذكره، إلى أن هذه الرواية تتخذ الطابع التمثيلي، ويذكرها د. واصف أبو الشباب، **صورة الفلسطيني في القصة الفلسطينية المعاصرة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧، ص ٣٦، كنموذج لتدني مستوى الرواية الفلسطينية في تلك المرحلة، ويشير إلى ان الرواية مقتبسة عن قصة بعنوان «حبيبي الثوري»، نشرت في مجلة شهرزاد.

(٢٥) عبد العزيز الفريلي، «ادباء فلسطين لم يهتموا بشؤون التأليف»، **مجلة الاديب** (لبنان)، العدد ١٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٤.

(٢٦) اسحاق جار الله، «مشاكل الإنتاج الادبي في فلسطين»، **الاديب**، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٤٥.

(٢٧) ميشيل جبران، «دفاع عن الادب الفلسطيني»، **الاديب**، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٤٥.

(٢٨) اسحق موسى الحسيني، «الحياة الادبية في فلسطين»، **الاديب**، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٤٥.

(٢٩) اسحق موسى الحسيني، **مذكرات دجاجة**، سلسلة «اقرأه ٨». القاهرة: مكتبة المعارف، ١٩٤٣.

(٣٠) د. ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٩.

(٣١) د. أبو مطر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢ – ٤٦، وقد صدرت طبعتها الثانية عن مطبعة سعد، حلب (سوريا)، ١٩٥٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٦ – ٥٠، وقد صدرت عن مكتبة الغرب، القاهرة: ١٩٤٧.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٠ – ٥٢، وقد صدرت عن دار الفكر العربي، القاهرة: ١٩٤٧.

(٣٤) تنتمي رواية جبرا ابراهيم جبرا، «صراخ في ليل طويل»، إلى هذه المرحلة؛ فقد كتبت سنة ١٩٤٧ في القدس، إلا أنها نشرت في بغداد بعد ذلك بعدة سنوات. وتنتفي في هذه الرواية الخصوصيات الفلسطينية، في الزمان والمكان والشخصيات والأحداث، لتحكي من وجهة نظر الكاتب الطبقية عن سقوط الاقطاع وبداية صعود البورجوازية (راجع: فاروق وادي، «الشخصية الفلسطينية والرؤيا البورجوازية – دراسة في أدب جبرا ابراهيم جبرا»، **مجلة الكاتب الفلسطيني**، العدد ٣، حزيران – يونيو ١٩٧٨). وقبل ذلك، في ١٩٤٦، كتب جبرا رواية «الصدى والغدير» بالانجليزية، إلا أنها لم تنشر حتى الآن.

(٣٥) د. ياغي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٢.

(٣٦) ابراهيم عبد الستار، «لمحة عن أدباء فلسطين»، **الأديب**، العدد ٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤.

صدر حديثاً

عن مركز الأبحاث

المجلّد الحادي والعشرون من «اليوميّات الفلسطينية»، الذي يسجل الأحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني، بين ١٩٧٥/١/١ و ١٩٧٥/٦/٣٠.

تقـــارير

مؤتمر الدولية الاشتراكية الخامس عشر والموقف من القضية الفلسطينية

انعقد في مدريد يوم الخميس ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، المؤتمر الخامس عشر للدولية الاشتراكية. وقد حضر المؤتمر أكثر من ٥٠٠ ممثل ومراقب ينتمون إلى ما يقرب من ٥٠ دولة. وتركز النقاش حول الموضوعات الرئيسية التالية: السلام؛ الحرية؛ التضامن. وشهدت الجلسة الافتتاحية الأولى اعادة انتخاب فيلي برانت، مستشار ألمانيا الغربية السابق، رئيساً للدولية الاشتراكية من جديد. وهكذا يكون قد احتفظ بهذا المنصب منذ أن عُيّن فيه لأول مرة، في مؤتمر جنيف سنة ١٩٧٦ حتى الآن. كما انتخب برانت كارلسون (النرويج)، أميناً عاماً لهذه الدولية.

قُدمت في المؤتمر ثلاثة تقارير رئيسية للنقاش؛ وذلك بعد أن تم إقرارها من مكتب الدولية، قبل يوم من جلسة الافتتاح. تدور التقارير حول: التشغيل؛ حقوق الانسان؛ نزع السلاح. ولقد لقي التقرير الأخير رعاية خاصة، نظراً لمصادفة انعقاد هذا المؤتمر في نفس الوقت مع مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وفي العاصمة ذاتها، وهو ما جعل مناقشة عمليتي الوفاق الدولي ونزع السلاح تأخذان أولوية خاصة، لا في جدول الأعمال فحسب، بل في بيان المؤتمر الختامي أيضاً.

وبهذا الصدد، ألقى فيلي برانت، رئيس الدولية، في الجلسة الأولى خطاباً، أكد فيه على موقف الدولية من نزع السلاح وقال فيه: «إن الاشتراكيين يسعون إلى نزع سلطة السلاح التي تمارسها الدول الكبرى ووضع حد للجماعة التي تهدد العالم (السفير، ١٤/١١/١٩٨٠).

وتضمن جدول أعمال المؤتمر، الموضوعات الرئيسية التالية:

- ☐ دراسة سبل الحد من الأسلحة النووية.
- ☐ وضع الدولية الاشتراكية في الثمانينات.
- ☐ بذل الجهود لإعلان مبادىء أولية للدولية الاشتراكية، قابلة للتصديق في اجتماع المؤتمر سنة ١٩٨٤، وذلك بدلاً عن المبادىء المعلنة في فرانكفورت سنة ١٩٥١.
- ☐ حقوق الانسان والوضع في بولونيا.
- ☐ الحوار بين الشمال والجنوب.
- ☐ قضية الشرق الأوسط.

وعالج الموضوع الأول تقرير خاص مسهب ، وضعته لجنة خاصة برئاسة رئيس الحزب الديموقراطي الاشتراكي الفنلندي، وعقب عليه رئيس الحزب الاشتراكي الياباني السيد أيشير أوزوكاتا (ويست فرانس، ١٦/١١/١٩٨٠). كما قدم كل من ماريا سوارش، رئيس الحزب الاشتراكي البرتغالي، وسيدار سنغور، رئيس

جمهورية السنغال، ورئيس وزراء فنزويلا السابق بيرز، ورقة للنقاش حول حوار الشمال والجنوب، والعلاقات بينهما (المصدر نفسه).

كما قدم أيضاً، وفد الحزب الاشتراكي الفرنسي الممثل على أعلى مستوى، فرانسوا ميتران وميشال روكار وشوفينمنت، بالاضافة إلى ليونيل جوسبان، نصوصاً حول نشاط ودور المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العالم، قررت أمانة المؤتمر ضمها إلى التقرير النهائي (لوماتان، ١٦/١١/١٩٨٠).

أعضاء جدد

تبنى المؤتمر توجهاً لمرحلة جديدة من سياسة الانفتاح للدولية الاشتراكية على العالم الثالث، وبالأخص على العالم العربي. فبعد أن شهد المؤتمر الرابع عشر للدولية، الذي عقد في مدينة فانكوفر في كندا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، ترشيح حزب العمل الاسرائيلي للحزب الوطني الديموقراطي المصري (حزب السادات) للانضمام للدولية، ستعود الدولية هذا العام لتشهد قبول أعضاء جدد من الساحة العربية. ففي صباح الخميس اي يوم افتتاح المؤتمر أعلنت اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات، التي يرأسها مسؤول الشؤون الخارجية للحزب الاشتراكي الفرنسي ليونيل جوسبان، موافقتها على انضمام الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني للدولية الاشتراكية. وهكذا تكون هذه هي المرة الاولى في تاريخ الدولية التي يقبل فيها حزب عربي على علاقة وثيقة بالمقاومة الفلسطينية عضواً في الدولية، التي تضم حزبين اسرائيليين هما حزب العمل والمابام. (لوموند، ١٥/١١/١٩٨٠).

ويرجع قبول الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني، حسب ما أوردته صحيفة لوموند ذاتها، إلى دور ليونيل جوسبان، الذي كان هو نفسه وراء قبول حزب المابام عضواً في الدولية. ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، أن الدولية الاشتراكية كانت قد اقرت سياسة خاصة بهذا الشأن، في دورة مجلس المنظمة في فلستكي، سنة ١٩٧١، حيث نوهت بأن الدولية الاشتراكية لن تكون أمينة، إلا إذا وجدت وسائل لتأمين التعاون مع انصار الاشتراكية الديموقراطية في ما يسمى بالعالم الثالث، بغض النظر عن خاصية فهمهم للاشتراكية.

الاستعدادات المصرية-الاسرائيلية وبيان برانت

قبل أن يبدأ المؤتمر جلساته، كان رئيس حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيريس، قد نسّق مع السادات وحزبه، في زيارته للقاهرة تصوراً مشتركاً، صيغ في شكل مشروع موحّد حول المفاوضات التي يجري الاعداد لتوسيعها، لتشمل أعضاء مفاوضين جدداً، نوّه على أن الأردن سيكون المفاوض القادم فيها، بل أيضاً أن تُبذل مساعٍ في محاولة لجر منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد عبر بيريس عن هذا المخطط بعد عودته من القاهرة، حيث أكد أن تصريح يسرائيل غليلي عن أن حزب العمل لن يتدخل في طابع الحكم في دولة أردنية — فلسطينية قد تقوم حتى لو ترأسها ياسر عرفات، هو كلام معقول من جانبه (ر.إ.، العدد ٢١٩٣، ٩و١٠/١١/١٩٨٠).

وهكذا افتتح المؤتمر وسط أنباء اسرائيلية، تتحدث عن دعوة قد يوجهها المؤتمر الى الأردن، للانضمام إلى مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، وتوقيع اتفاقية صلح مع اسرائيل. وذكرت صحيفة يديعوت احرونوت أنه «يحتمل أن يوجه المؤتمر نداء يدعو الملك حسين وسكان الأرض المحتلة إلى الانضمام للمفاوضات وتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل»، كما ذكرت أن زعيم حزب العمل الاسرائيلي شمعون بيريس، ووزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي، ورئيس الدولية فيلي برانت، ومستشار النمسا برونو كرايسكي، قد توصلوا الى اتفاق من حيث المبدأ بهذا الشأن (السفير، ١٤/١١/١٩٨٠).

وبالفعل لم يجر اعتماد توجيه دعوة رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية لحضور المؤتمر، رغم المحاولات التي بذلها كرايسكي بهذا الشأن، والتي واجهت تصدياً من الوفدين الاسرائيلي والمصري. ولكن، على الرغم من ذلك، فقد تواجد الدكتور عصام السرطاوي في أجواء المؤتمر. وفي جلسات المؤتمر واجهت الوفود المؤيدة لقضية الشعب الفلسطيني، مهمة الرد على بيان برانت المجحف بحق القضية، والمنحاز الى وجهة النظر الاسرائيلية والمصرية، ولا عجب من الموقف الذي انطوى عليه البيان إذا عرفنا أن مسودة بيان برانت،

وضعت من خلال مجادثات بينه وبين بيريس وغالي وكرايسكي، وقد نصت على: «إننا ندعو جميع الدول العربية واسرائيل إلى مراجعة مسؤولياتها واتباع المبادرة الشجاعة للرئيس السادات وذلك بفتح محادثات على الفور للتوصل إلى حل مبكر تمشيا مع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن الامم المتحدة (السفير، ١٥/١١/١٩٨٠).

ردود فعل معارضة لبيان برانت

أمام اعتماد بيان برانت لدعوة دول من الشرق الاوسط، وخاصة الاردن، للانضمام الى المفاوضات، والمساهمة في حل المشكلة الفلسطينية، وتجاوزه لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ضجت قاعة المؤتمر بمناقشات واعتراضات عديدة على صيغة البيان! فقد عارض فيليبي كونزاليس، السكرتير العام للحزب الاشتراكي العمالي الاسباني، وبينينو كراكسي، السكرتير العام للحزب الاشتراكي الايطالي، بيان برانت وانتقداه بشدة (ويست فرانس، ١٦/١١/١٩٨٠). كما قدم الحزبان، الاسباني والايطالي، ذاتهما، اقتراحا آخر أكدا فيه «ضرورة اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وقد ردت منظمة التحرير الفلسطينية من جانبها على بيان برانت باعلانها «بانها لا يمكنها قبول أي بيان لا يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وبمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». كما ذكر بيان المنظمة أن بيان برانت يناقض خطاباً ألقاه كرايسكي قبل يوم واحد من اعلان هذا البيان، وقال فيه: «انه لن يكون هناك سلام حقيقي في الشرق الاوسط ما لم يعترف بحق تقرير المصير الفلسطيني ويعترف بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني»(السفير، ١٥/١١/١٩٨٠).

وعلى الجانب الآخر، دافع شمعون بيريس بإصرار، عن بيان برانت وذكر «اننا نريد السلام مع الفلسطينيين كما نرغب بالعيش معهم على أساس من الاعتراف المتبادل»، وقد عبر عن ان المفاوض القادم سيكون الأردن (لوموند، ١٥/١١/١٩٨٠).

البيان الختامي والانقسام حول قضية الشرق الاوسط

بعد أربعة أيام من المناقشات الحادة والتقارير المتعددة، الرئيسية والفرعية، وبعد مناقشة لابعاد السياسة التي سينتهجها الدولية الاشتراكية إزاء العالم، أنهت الدولية الاشتراكية مؤتمرها الخامس عشر يوم الاحد ١٦/١١/١٩٨٠. وقد سجل البيان الختامي الصادر عن المؤتمر تطرقه لموضوعات عديدة، منها تأكيده على أن فوز ريغان في الانتخابات الاميركية سيعرقل معاهدة «سالت – ٢»، لذلك ناشدت الدولية القوتين العظميين التفاوض من أجل تحديد الأسلحة النووية والعودة للمصادقة على تلك المعاهدة.

وأعرب مؤتمر الدولية عن ارتياحه التام إزاء مكاسب العمال البولونيين، وتضامنه مع مطالبهم لتنظيم أنفسهم في نقابات مستقلة وحرة، واعتبر البيان الحرب الدائرة بين العراق وايران خطراً كبيراً على الاستقرار في الشرق الاوسط وتهديداً للأمن الدولي.

كما ناشد البيان حكومة الولايات المتحدة الامريكية وطالبها بالتوقف عن تاييدها السياسي والعسكري لحكومة السلفادور، وأدان بيان المؤتمر الانقلاب العسكري في تركيا، وأعلن في مكان آخر، تاييده لحقوق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وناشد كلاً من جبهة البوليزاريو والمغرب، التفاوض لإيجاد حلّ سياسي مشابه للحل الذي قدمته موريتانيا.

أما قضية الشرق الاوسط، فقد شهدت جلسات المؤتمر نقاشاً حاداً حولها، وانقساماً شديداً في الآراء، مما أدى في النهاية، الى فشل المؤتمر في اتخاذ قرار في هذا الصدد. فقد اعترض الاشتراكيون الاسبان والايطاليون على مشروع نص يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها «مفاوضاً جديداً». (السفير، ١٧/١١/١٩٨٠). وفيما يتعلق ببيان برانت، فقد عبّر المؤتمر عن صيغة وسطية، مفادها أن البيان يعبّر عن وجهات نظر شخصية لكل من كرايسكي وبرانت وبيركسي وغالي. وذكر بأن المؤتمر يأخذ علماً بهذا البيان الذي أسماه بـ «نداء السلام».

على أن البيان الختامي لم يخلُ من توجيه نداء لأطراف الصراع في المنطقة؛ فقد ذكر البيان: «تناشد الدولية الاشتراكية اسرائيل والدول المجاورة لها والفلسطينيين الى التفاوض من أجل السلام. وستواصل الدولية الاضطلاع بدور نشط في سبيل تحقيق سلام عادل يكفل أمن الاطراف المتنازعة، ويأخذ باعتباره الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (المصدر نفسه).

وعلى الصعيد الاسرائيلي، اعتبر زعيم حزب العمل الاسرائيلي شمعون بيريس موقف المؤتمر بمثابة تدعيم لمقترحاته، وخاصة فيما يخص إشراك الجانب الأردني في المفاوضات؛ فبعد عودته لبلاده من اسبانيا، سأله مندوب الاذاعة الاسرائيلية: هل تعتقد أن هناك تغيراً سياسياً نتيجة تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية وتأييد الخيار الأردني؟ فأجاب بيريس: لأول مرة أرى تجاوباً نسبياً مع موضوع الخيار الأردني؛ فهناك البعض في الاشتراكية الدولية ممن تذمروا، لأن قرار الاشتراكية أكثر اعتدالاً من اتفاقيات كامب ديفيد. وأضاف بأن بعض ممثلي الاشتراكية وعدوا بأن يقترحوا على المسؤولين الأوروبيين تبني قرار الدولية الاشتراكية (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٠، ١٧ و١٨/١١/١٩٨٠).

قيس أحمد

ملاحظات حول
علاقات قبرص التجارية
مع الدول العربية واسرائيل

إزداد معدل النمو التجاري في قبرص ازدياداً كبيراً بعد سنة ١٩٧٤، نتيجة للجهود التي بذلت لزيادة الصادرات وتخفيض لجوة الميزان التجاري، بابدال البضائع المستوردة ببضائع تصنّع او تنتج محلياً.

وبغية إنجاح هذا المجهود نظّمت الحكومة القبرصية حملة دعائية في الخارج، هدفها تسويق الانتاج الزراعي والصناعي القبرصي، واشتركت في معارض تجارية خارجية كثيرة، وعملت على إرسال بعثات تجارية الى البلدان الخارجية. فقام وزير التجارة القبرصي برافقه ٤٢ عضواً في غرفة التجارة والصناعة القبرصية بزيارة كل من العراق ودول الخليج.

وفي الوقت نفسه، استضافت الجزيرة تجاراً أجانب ومستوردين من الخارج، واتخذت سلسلة من البرامج والاجراءات، تهدف إلى رفع مستوى الصادرات، وقد شملت هذه الاجراءات تقديم تسهيلات مالية وغيرها، وتوفير حوافز مالية ووضع ترتيبات لتشجيع جهود التصدير.

من ناحية أخرى، نقص معدل تصدير المعادن الذي كانت الجزيرة تعتمد عليه، لمعادلة ميزانها التجاري، بالاضافة الى الحمضيات، التي استبدلت بتصدير البطاطس.

وفي سنة ١٩٧٨، بلغت قيمة الواردات ٢٨٢,٦٨٥,٧٥٨ جنيهاً قبرصياً، فيما وصلت قيمة الصادرات إلى ١٠٦,٢٧٥,٤٩١ جنيهاً. وكانت حصة الدول العربية من الاولى ٨,١٪ ومن الثانية ٤٦٪، بينما امتصت السوق الاوروبية المشتركة من مجموع الصادرات ٣٦,٥٪ وغطت من مجموع الواردات ٥٠,٨٪.

أما في سنة ١٩٧٩، فقد بلغت قيمة الواردات ٢٥٧,٦٠٢,٥٠٥ جنيهات قبرصية والصادرات ١٢٥,١٤٠,٢٢٠ جنيهاً قبرصياً. وشكلت حصة الدول العربية ٨,٥٪ من الواردات و٤٢٪ من الصادرات.

وفي الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، بلغت قيمة الواردات القبرصية ٣٢٢,٥٤٤,٤١٧ جنيهاً قبرصياً. في حين بلغت قيمة الصادرات ١١٨,٠٢٣,٠٥٧ جنيهاً قبرصياً. وكانت حصة الدول العربية ١٤٪ بالنسبة للواردات و٤٧٪ بالنسبة للصادرات.

وفيما يتعلق بالجداول المرفقة ينبغي ذكر عدة ملاحظات، وهي:

١ — إن المؤشر يتجّه، بالدرجة الاولى، نحو دول السوق الأوروبية المشتركة للحصول على ما تحتاجه قبرص (جدول رقم٢).

٢ — استوردت قبرص ما قيمته ٤٥,٤٤٠,١٤١ جنيهاً قبرصياً من الدول العربية. ولكن، لو حذفنا من هذا المبلغ ٣٦,٨٠٧,٨٣٠ جنيهاً قبرصياً، قيمة ١١٨,٢١٧,٩٢٨ غالوناً من النفط اشتُريت من العراق بأسعار الأوبيك، بالاضافة الى ٢,٩٥٤,٦١٧ جنيهاًقبرصيا، قيمة ٨١,٢٩٤ ، ١٠ غالوناً من النفط استوردت من السعودية، لحصلنا على مبلغ قدره ٥,٦٧٧,٦٩٤ جنيهاً قبرصياً، وهو يمثل كل المستوردات القبرصية الأخرى من الدول العربية، مقارناً بمبلغ ٦,٨١٨,٨٨٩ جنيهاً قبرصياً يمثل مستوردات قبرص من اسرائيل (جدول رقم٢).

٣ — تشكّل الدول العربية المحطة الرئيسية التي تتجه إليها البضائع المعاد تصديرها من قبرص. فمن أصل ٢٣,٥١٨,٦٧٨ جنيهاً قبرصياً، قيمة البضائع المعاد تصديرها، تبلغ حصة الدول العربية ١٢,٦٢٥,٧٥٥ جنيهاً قبرصياً «أي حوالي النصف»، بينما تبلغ حصة دول السوق الأوروبية المشتركة ٢,١١٨,١٩١ جنيهاً قبرصياً، والدول الاشتراكية ١١,٧٥٩ جنيهاً قبرصياً، واسرائيل ١٠٢,٥٤٥ جنيهاً قبرصياً، ودول اخرى، ٦٦ دولة، ٤,٨٥١,٧٨٢ جنيهاً قبرصياً (جدول رقم٢).

ولدى معالجة هذا الموضوع، تبرز أمامنا نقطة شديدة الأهمية، مفادها ان حصة لبنان من المبلغ المخصص للدول العربية، هي ٧,٢٦٩,٧١٥ جنيهاً قبرصياً. ويعود السبب في هذا الى أن بعض الموانىء في لبنان لا تطلب من الشركات المصدرة او الافراد المصدرين تصديق شهادات منشأ البضاعة المراد تصديرها من قبل السفارات العربية في قبرص. علماً ان البضائع القادمة من قبرص، حسب قوانين المقاطعة العربية، لا يسمح بدخولها الى أي بلد عربي إلا بعد ابراز شهادة منشأ مصدق عليها من أي سفارة عربية في قبرص، تثبت خلوها من المواد الاسرائيلية الداخلة في صناعتها.

ولكن البضائع القادمة الى قبرص (جدول رقم١) لا تتطلب شهادة منشأ، وانما تسجل على انها قادمة الى البلد من المحطة الأخيرة قبل الوصول الى الجزيرة، بالاضافة الى هذا فان عدم وجود ضابط للمقاطعة في قبرص منذ حوالي السنة، بعد نقل الضابط السابق، خلق اوضاعاً تتطلب مواجهتها السعي، لدى جامعة الدول العربية، للاسراع في تعيين ضابط قدير للاحقة هذا الموضوع، ولتطويق الشركات او الأفراد الذين يلجأون للاعيب كثيرة من أجل التهرب من قوانين المقاطعة ولوائحها. ففي أحيان كثيرة تعطى معلومات خاطئة عن منشأ البضاعة المصدرة للبلاد العربية وتعطى أسماء شركات وهمية تختفي وراءها الشركات الحقيقية المصدرة.

٤ — من الملاحظ أيضاً، ان الاستيراد القبرصي من اسرائيل قد ازداد، في الفترة الممتدة من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، قياساً للفترة نفسها من العام الماضي؛ فقد بلغ في الفترة الأولى ٦,٨١٨,٨٨٩ جنيهاً قبرصياً بينما كان ٤,٤١٢,٢١٢ جنيهاً قبرصياً في الفترة الثانية. ويعود هذا الى ان شركة زيم للملاحة خفضت اجور النقل بواسطة «الحاويات» (Containers) بعد ان كادت تعلن افلاسها في العام الماضي، وميات نفسها في هذاالعام لمنافسة شركات النقل الإخرى، وقد ربحت حتى الآن نصف المعركة بدليل هذا العدد الكبير من حاويات زيم الزرقاء التي تشاهد في الشوارع.

٥ – بالنسبة لاعادة التصدير بين قبرص واسرائيل (جدول رقم ٢) للفترة المعقدة من كانون الثاني (يناير) حتى أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٨٠، فقد سجل هبوطاً قياساً للفترة نفسها من العام الماضي، إذ كان في العام ١٩٧٩ ١٩٩,٩٩٠ جنيهاً وأصبح ١٠٣,٥٤٥ جنيهاً للعام ١٩٨٠. ويعود هذا الانخفاض الى ان السلطات الاسرائيلية رفعت رسوم الجمارك على الالات الموسيقية الشرقية والتحف وطاولات النرد المزخرفة، مما أدى الى التخفيف من الكمية المصدرة من هذه المواد الى هناك.

(جدول رقم ١)
القيمة بالجنيهات القبرصية

الصادرات والواردات القبرصية						
المادة	الـــواردات		الصـــادرات		إعادة التصدير	
	ك٣ – ايلول ١٩٨٠	ك٢ – ايلول ١٩٧٩	ك٣ – ايلول ١٩٨٠	ك٢ – ايلول ١٩٧٩	ك٣ – ايلول ١٩٨٠	ك٢ – ايلول ١٩٧٩
اغذية وحيوانات حية	٣٣,٠٢٨,٦٧٦	٢٩,٢٠٨,٨٠٣	٢٢,٨٣٤,٨٦١	٣٢,٧١٠,٠٧٣	٧١٩,٤٤٨	٥٠٩,٣١٣
مشروبات وتبغ	٥,٥٥١,٢٢٩	٦,٤١٠,٣٧٦	١٢,١٣٨,١٧١	١٠,٩١٨,٦١٠	٢,٢٩٥,٩٠١	٣,٦٢٤,٦١٥
مواد خام ما عدا البترول	٦,٧٢٨,٩٢٣	٤,٩٦٠,٦٢٨	٧,٧١٧,١١٥	٧,٩٤٦,٧٤٣	٥٧٥,٣٦٧	٥٥٨,٨٤٤
وقود وشحوم	٦١,٧٠٣,٨٩٥	٣٠,٠٣٩,٨١٦	٥,٩٩١,٧٦٧	٤,٩٣٥,٤٥٧	١,٤٣٠,٠٤٩	٧٧٥,٥٣٠
زيوت حيوانية ونباتية	٢,٦٥٤,٩٥٩	٢,٧١٣,٩٦٦	١,١١٢,١٧١	٤٨١,٤٣٨	١٣,٢٧١	٢٧٢,١٦٤
مواد كيماوية	٢٤,٢٢٩,٦٧٥	٢٠,١٣٦,٩٩٠	٣,٣١٨,٠٩٥	١,٥١٨,٦٦٦	٩٠٩,٢٥٥	٥١٥,٩٢٥
مواد معدنية مصنعة	٨٦,٣٢٨,٤١٤	٧٦,٤٤١,٦٧٢	١٨,٤٣٦,٧٨٧	١٥,٢٩٥,٦٠٤	٣,١٨٧,١٣٤	٢,٠٣٢,٣٦٨
مكائن وتجهيزات النقل	٧٥,٤١٤,٠٩٤	٦١,٢٣٩,٢٧١	٣,٢٧١,٢٩٦	٢,٧٧٦,٢٤٤	٧,٣٦٦,٨٤٢	٤,٥٤٥,٣٧٠
مواد مصنعة مختلفة	٢٥,٠٨٨,٨٧٢	٢١,٥٠٨,٨٠٠	٢٣,٠٢٣,٢٥٩	٢٦,٢١٦,٥٧٨	٦,٨٢١,٢٦٥	٦,١٣٩,٠٤١
مواد غير مذكورة اعلاه	١,٨١٥,٦٨٠	٢,٥٠٤,٥٦٥	١٨٩,٥٣٥	١٧٢,٧٦٩	٢٣٢,٩٤٦	١٣,٩٥٢
المجموع	٣٢٢,٥٤٤,٤١٧	٢٥٥,١٦١,٤٨١	١١٨,٠٣٣,٠٥٧	١٠٢,٨٧٢,٨٨٢	٢٣,٥١٨,٦٧٨	١٨,٩٨٧,١٢٢

(جدول رقم ٢)

اتجاه التجارة بين قبرص والخارج من كانون الثاني (يناير) حتى نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠

الجهة	الاستيـــــراد		التصـــــدير		اعادة التصدير	
	من ك٢ – نهاية ايلول ١٩٨٠	ك٢ – ايلول ١٩٧٩	ك٢ – نهاية ايلول ١٩٨٠	ك٢ – ايلول ١٩٧٩	ك٣ – ايلول ١٩٨٠	ك٢ – ايلول ١٩٧٩
الدول العربية	٤٥,٤٤٠,١٤١	٣٠,٢٩٤,٩٧٠	٥٤,١٦٨,٢٨٣	٤١,٩٦٧,٧١٧	١٢,٦٢٥,٧٥٥	٩,٨٨٦,٣٩٧
السوق الأوروبية المشتركة	١٣٩,٠٢٨,٩٤٢	١٢٢,١٣٠,٩٠٩	٣٩,٩٦٦,٠٦٤	٤٠,٩٥٦,٠٩٨	٢,١٦٨,١٩١	٨١٥,٤١٩
الدول الاشتراكية	٢٤,٢٣٧,٦٨٧	١٧,٩٦٦,١٧٤	٨,٩٠٠,٥٥٣	٦,٠٤٧,٦٢٥	١١,٧٥٩	٦,٥٨٩
الكيان الصهيوني	٦,٨١٨,٨٨٩	٤,١٤٢,٢١٢	١٩٤,٠٤٨	٢١٨,٩١٥	١٠٣,٤٥٤	١٩٩,٩٩٠
دول اخرى ٦٦٠دولة	١٠٧,٠٠٨,٧٥٨	٨٩,٢٥٧,٢١٦	٨,٥٩٥,٦٥٥	٨,٣٣٢,٢٦٢	٤,٨٥٦,٧٨٢	٥,٩٥٦,٨٠٨
المجموع	٣٢٢,٥٤٤,٤١٧	٢٥٤,١٦١,١٨١	١١٨,٠٣٣,٠٥٧	١٠٢,٩٧٢,١٨٢	٢٣,٥١٨,٦٧٨	١٨,٩٨٧,١٢٤

(جدول رقم ٣)

المستوردات القبرصية من اسرائيل

للفترة ما بين كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

القيمة بالجنيهات القبرصية

المـــادة	الكميـــة	القيمـــة
زبدة	٢٢,٢٨٨ أقة	١٤٥,٧٦٨
ذرة غير مطحونة	١٣,٢٨٨ أقة	٢,٧٧٠
أسكر للحلويات	٠٦,٨٨٢ اقة	٥,٩٢٨
مواد مركزة ومستخلصة من نباتات او عقاقير	٣٥ أقة	٣٤٨
زيوت نباتية	١٢,٧٨١,٤٤٧ أقة	١,٧٩٢,٧٠٢
محلّيات للاعلاف	٢٩٩,٨٩٨ أقة	٥٣,٢٦٠
مرغرين	١٠٣,٧٢٣ أقة	٤٢,٠٦٢
دهون وشحوم	٢٠,٢٠٩ اقة	١٠,٧٨٨
فول سوداني	٤١٦,٦١١ أقة	١٧٣,٧١٩
زيوت للتزليق	٢٣,٩٤٢ غالون	٢٥,٦٩٧
زيوت مركزة من الكحول للاستخدام في صناعة الاغذية والمشروبات	٦٩ أقة	٦,٨٥٤
مواد التجميل	—	٥٤,١١٤
معجونات الغسيل	٩١,٩٦٦ أقة	٥٨,٦٤١
مواد مبيدة للحشرات	٢٣,٢٨٩ أقة	٢٥,٨٨٤
مواد مبيدة للفطريات	٣,٤٦٥ أقة	٣,٤٠٥
اطارات للسيارات	١,٦٢٩ عدد	١٢,١١١
انبوب لاطارات السيارات	٣٠٠ عدد	٢٤٣
خشب معاكس	٦٩٩ قدم مربع	٥,٥٩٣
خشب معاد التشكيل	٥٩,٢٢٥ قدم مربع	١٥٨,٨٤٩
خشب عادي	١٢,٠٥٦ قدم مربع	٥١,٥٠١
ورق للطباعة	١٦٧,٨٩٤ أقة	٥٩,١٤٦
ورق للتزيين	٤٢,٠٩٣ أقة	١٥,٥٠٧
ورق لوي / كرافت	١٣٣,٠٥١ أقة	٢٤,٩٦٦
ورق مزخرف شبه كيماوي	١٦٠,٨٧٩ أقة	٢٣,٦٩٩
ورق خفيف للتواليت	١٢٣,٩٤٢ أقة	٥٧,٨٠٨
ورق او كارتون مموج	٦٥,٢٣٩ أقة	٢٩,٠١١
أكياس وحقائب ورقية	—	٦,٦٦١
ابسطة أو بطانيات غير مطرزة	—	٧,٦١٩
اسمنت بورتلاند	٥٢٤,٤٧٥ أقة	٣١,٤١٤
مواد سيراميك	—	٣٧,٨٩١
قناني زجاجية	١,٧٨١,٢٤٧ عدد	٧٤,٠١٤
مواد زجاجية ومزهريات	—	٧,٧١٠
اسطوانات من الحديد او الفولاذ	٢,٨٦٩,٦٦٣ أقة	٤٢٤,١٤٢

المـــادة	الكميـــة	القيمـــة
صفائح الفولاذ	٩١,٥٧٦ أقة	٢٢,٧٢٠
انابيب من الفولاذ من ١/ ٤انش	٧٨,٨٤٠ أقة	١٢,٧٨٧
اسلاك من الالمنيوم	٢٨٦,١٢٢ أقة	٣٧٤,٢٥٨
صفائح الالمنيوم	٧,٧٢٢ أقة	٩,٣٢٥
زنبركات	—	٢٨٨
مكيفات هواء	٢٣٩ عدد	٢٧,٢٩٠
تلفزيونات ملونة	٣٤ عدد	٧,٥٥٩
تلفزيونات اسود وأبيض	٢٤١ عدد	٤,٨٦٥
اسلاك كهربائية	—	٣١,٢١٠
قطع اكسسوار للسيارات	—	١١,١٥١

(جدول رقم ٤)

الصادرات القبرصية الى اسرائيل

للفترة ما بين كانون الثاني (يناير) حتى نهاية ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

القيمة بالجنيهات القبرصية

المـــادة	الكميـــة	القيمـــة
بطاطس	٨٣٤ طن	٦٠,٥٧٠
جبس مكلس	٧٠ طن	١,٣٨٢
اسبيستوس	٣٩٢ طن	٥٠,٤١٠
أحذية	١,٤٣٠ زوج	٤,٤٦٥
تلفزيونات ملونة	٧٠ عدد	١١,٨٢٦
اجهزة استقبال اذاعية	٣٦ عدد	١,٩١٦
سيارات ركوب	٢٢ عدد	٢٥,١٦٢

مصدر الاحصائيات جميعها، وثائق وزارة التجارة والصناعة القبرصية.

إعداد: زكريا عبد الرحيم

مراجعـات

حول بعض القضايا القومية المثارة في الكتاب

فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ – ١٩٧٤
دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٨٠، ٢٤٨صفحة.

لا شك في أن قراءة دراسة فيصل حوراني للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تبين بوضوح أن هذا الكتاب يتضمن مسائل خطيرة الأهمية، عولجت بمنهج مسلح بالدقة والاستشهادات، وبصيرة مجهرية يشعر معها القارىء وكأن الكاتب كان «يُقَلّي» مواثيق منظمة التحرير ولا يدرسها وحسب. فهو يدرس هذه المواثيق ابتداء من دلالة الحرف ومروراً برمزية الكلمة، وانتهاء بالمعنى الدقيق لما توحيه العبارة، بعد أن يخلع عنها كل ما جهدت في ارتدائه من تعميمات وتجريدات.

عشرات القضايا والجمل والعبارات والمواد والقرارات «يُقَلّيها» فيصل حوراني كلمة كلمة، بل حرفاً حرفاً. وإذا كان لهذا المنهج خطورة وأهمية، فان القضايا التي يحاول فيصل حوراني، ردها ونقدها وتفنيدها، ترتدي طابعاً أكثر خطورة، وأشد أهمية. إذ أنه، عملياً، يتصدى لما كان – ولا زال – يُعْتَبَر، عند تيارات ذات أهمية وحضور كثيف، من البديهيات والمسلمات.

من بين عشرات القضايا هذه تبرز ثلاث منها، لتبين، بدلالة لا لبس فيها ولا غموض، انقضاض فيصل حوراني انقضاضاً لا تعوزه الأدلة والموضوعية، على بديهيات ومسلمات لا تزال تتكرر في التحليلات والمواقف السياسية يعتمدها بعض المفكرين والأحزاب، بل والأنظمة أيضاً.

سنختار ونناقش عدة أمثلة، هي قضايا بحد ذاتها، لتبيان خطورة طروحات هذا الكتاب ومناقشتها، وهي:

أولاً: العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين

يورد المؤلف نص المادة الثانية عشرة من الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقول: «ان الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنبا الى جنب». ويرى المؤلف أن نص المادة صيغ على هذا النحو، كحل توفيقي بين موقفين متعارضين، كان لهما ممثلوهما في المؤتمر التاسيسي الذي صادق على الميثاق: فأحد الموقفين ينطلق من الاعتقاد بان الوحدة العربية هي الطريق لتحرير فلسطين، بينما ينطلق الآخر من الاعتقاد بأن التحرير هو طريق الوحدة. وبعد أن يشرح المؤلف، باختصار، وجهة نظر كل من ممثلي الموقفين، يشير إلى أن هذا الجدل الذي احتدم بينهما، لم يكن

جدلاً بيزنطياً كله، بل كانت له خلفيته الفكرية الواضحة. ومع أنه يتجنب الدخول في مناقشة تفصيلية لطروحات الجانبين لأن هذا ليس من مهمته، فهو يقرر أن ممثلي منظمات المقاومة، كانوا يؤيدون وجهة النظر التي تقول: إن التحرير هو طريق الوحدة، ثم يقول: «وقد يبدو ذلك الجدال، حين ننظر اليه اليوم، تافهاً. إلا أنه كان، في تلك الفترة، ما يزال على أشده بين حلقات القوميين» (ص ٥٤).

هذه العبارة تترك انطباعاً بأن المؤلف يعتبر أن الجدل حول هذه المسألة قد حسم الآن أو توقف، مما يدل على أنه لم يواكب أدبيات ومواقف التيارات العربية القومية في الفترة الأخيرة. ويبدو، فضلاً عن هذا، كأن فيصل حوراني لا يدرك فعلاً، أهمية وخطر الضربة التي يوجهها الى هذه التيارات، متعددة الرموز، حين يهوي عليها منقضاً بأسلحة «الاجتهاد» أو بالأحرى، بأسلحة المعالجة الموضوعية. وهو يعد الاشارة الى أن انتصار الثورة الجزائرية، وانفكاك وحدة مصر وسوريا، هما اللذان أججا الجدال في تلك المسألة في (ذلك الزمن) – الذي يبدو وكأن فيصل يعتبره قد ولّى – يلخص، رأيه في هذه النقطة بالقول: «ان وجهتي النظر كلتيهما تنطويان على خطأ جوهري، من غير أن يعني ذلك تصويب أو تسفيه البراهين التي قدمها كل من الجانبين. فالوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد، حتى لو كان هذا العامل هو تحرير فلسطين...» (ص ٥٥). ثم يشرح استنتاجه هذا قائلاً: «وذلك لأن قيام الوحدة العربية، بل ان الاتجاه نحوها، مرهون بتحقيق الغلبة للفئات والطبقات والقوى السياسية التي لا يضر قيام الوحدة بمصالحها، وتحقيق هذه الغلبة يرتبط بعوامل عدة ومتشابكة: بشرية وسياسية واقتصادية واجتماعية، محلية وعربية ودولية وغيرها. ويظل ذلك صحيحاً سواء وجدت اسرائيل أو لم توجد» (ص٥٥). ثم يضيف مسألة غاية في الدقة والحساسية، بالنسبة لما قد تثيره هذه النقطة من جدال في أوساط التيار القومي بمختلف وجوهه، حين يقول: «ومن الناحية الثانية فان توفير الامكانيات اللازمة لتحقيق مجابهة فعالة للصهيونية ولاسرائيل لا يستلزم بالضرورة ان تتحقق الوحدة العربية» (ص٥٥). ثم يأتي ببرهانه – إن جاز التعبير – الثالث ليوجه ضربة خطيرة الى منطق وبديهيات الفكر القومي العربي وحركته باتجاهاتها، حين يقول: «ولي المتناول أمثلة كافية، تبين كيف أن حركات التحرر الوطني العربية استطاعت أن تحقق انجازات كبيرة، حين تعاونت فيما بينها في أكثر من بلد واحد، في حين انها لم تكن متحدة وهي تفعل ذلك، فضلاً عن أن تكون بلدانها متحدة. بل ان هذه الحركات حققت الانجازات حين كانت تعتمد على امكانياتها في بلدها وحدها» (ص٥٥).

ولا ندري لماذا يعتبر المؤلف أن الجدال في هذه المسألة اليوم يعتبر «تافهاً»، إلا اذا كان فيصل حوراني، نفسه، لا يدرك خطورة تفنيده لهذه المقولات. والخطورة هنا نابعة من كون هذا المنطق المسلح بالموضوعية، يهوي بكل ثقله على بديهيات ومسلمات رموز وتجمعات وأنظمة لا تزال حاضرة، وتطرح نفس الطروحات، وإن غلّبت المواقف العملية، اليوم، والتي تعكس نظرتها الى الجدال والتنظير، وهذه الرموز والتجمعات والأنظمة لم تُسقط حججها بعد، على الرغم من التجارب المريرة التي تعرضت لها.

وأمام منطق فيصل حوراني المتماسك قد يرى القارىء أن استعراض وجهة نظر الذين يتبنون النظرة المعاكسة أمر مشروع، بل هو مطلوب وضروري.

ومن الانصاف، بل ومن حق القارىء، أن يتساءل: ترى كيف يرد القوميون على مقولة المؤلف الأولى، التي تتلخص في جملة: «الوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد حتى لو كان هذا العامل هو تحرير فلسطين» ؟

من حيث المبدأ.. الرد معروف: سيوافقونه. إلا أن متابع أدبيات الفكر القومي سيلحظ منطقاً معاكساً يتمتع، هو أيضاً، بأسلحة ليست بالمتضعضعة. ولعل النظرة، الأكثر معاكسة لمنطق فيصل حوراني، هي تلك التي خصص لها د. منيف الرزاز كتيباً كاملاً بعنوان «الوحدة العربية هل لها من سبيل» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥).

يبدأ د. منيف الرزاز كتيبه بطرح سؤال، يصب في صلب المسألة التي يطرحها فيصل حوراني، فيتساءل عن سبب عدم قيام الوحدة العربية حتى الآن، ويقول ان الوحدة مطلب جماهيري، وهي هدف

الحركة القومية العربية، وهي بالاضافة الى ذلك، تستند الى قاعدة أساسية من وحدة الأمة العربية: وحدة جغرافية وتاريخية ولغوية وحضارية. ويكرر د. الرزاز تساؤله: إذاً، لماذا لم تنجز الوحدة العربية على الرغم من كل ذلك. ثم يبدأ بعرض مجموعة من الاجابات التي يرد عليها جميعاً بالسلب. فيقول: «هل ضعف الايمان بالوحدة هو العقبة؟» (د. الرزاز، ص١٣٦). ويرد على هذه الفرضية نافياً، بعد أن يفندها تفنيداً منطقياً، مسلحاً بالحجج والبراهين. ثم ينتقل ليفترض فرضية ثانية، تمنع الوحدة، ليسارع فينقضها وينفيها. فيقول: «هل الاستعمار هو العقبة؟» (د. الرزاز، ص١٤٠) إلا أنه لا يجد في الاستعمار عقبة لا يمكن تجاوزها. فيتساءل مرة أخرى على طريقته السابقة: «هل البورجوازية هي العقبة؟» (د. الرزاز، ص١٤١) ويجيب على سؤاله أيضاً بالنفي، فرغم أنه يرى في البورجوازية عائقاً ما ، إلا أنها ليست العقبة الكأداء، مثلها في ذلك مثل الاستعمار. إذاً لماذا لم تتحقق الوحدة... يعود د. الرزاز ليتساءل. فيقول تحت عنوان فرعي «بين منطقين» (د. الرزاز، ص ١٤٦): «... ان القول، مثلاً، بأن اجتماع وحدة الأرض إلى وحدة اللغة إلى وحدة التاريخ لابد أن تنتج وحدة قومية، وأن الوحدة السياسية نتيجة حتمية للوحدة القومية، قول يقوم على أسلوب المنطق الارسطي الثابت، ويفتقر الى الاساس الحقيقي لاي تغيير في الدنيا، وهو «القوة الفاعلة» في هذا التغيير... ان الايمان الذهني في الوحدة ليس، في ذاته، قوة تجعل تحقق هذا الايمان حتمياً في الواقع» (د. الرزاز، ص١٤٧). ثم ينتقل إلى الحديث عن الظروف الموضوعية والقوى الفاعلة لتحقيق الوحدة، فيعتبر أن تحقيقها سوف يظل أمنية، إذا لم تتوفر هذه الظروف وهذه القوى.

إذاً، ما هو السبيل الى الوحدة، السبيل كما يراه د. منيف الرزاز هو النضال الموحد. ويشرك د. منيف الرزاز ميشيل عفلق معه في هذه الحجة، التي قد نعتبرها رداً على مقولة فيصل حوراني، فيستشهد الرزاز بعفلق، مورداً فقرة يتحدث فيها عفلق عن أهمية «وحدة طريق نضال الوحدة» على أساس أن الوحدة العربية هي، قبل كل شيء، نضال ووحدة في النضال، كما يرى عفلق. فالنضال موحد مشترك، بقوى عربية تتجاوز حدود الاقطار، وتمثل الوحدة العربية فعلاً، في تركيبها ونضالها. ويعود د. الرزاز ليستشهد بعفلق، الذي يقول ان وحدة المغرب لا يمكن أن تتحقق إلا في وحدة نضاله. وأي تجزئة لنضال المغرب ستمنع في المستقبل التوحيد السياسي والاقتصادي لأقطاره.

فالوحدة في نظر هذا التيار تحديداً، لا تتم، لا في وقت النضال ضد المستعمر ولا بعد الاستقلال؛ إذ ان اداة النضال الموحدة تتخذ هنا طابعاً حاسماً، والظرف الموضوعي المشترط يضفي على هذا النضال الموحد طابع مواجهة الاستعمار المباشر.

ود. الرزاز يشير، في هذا المجال، إلى أن وحدة النضال العربي قد ولدت بوادرها في ثورة الجزائر، وفي العدوان الثلاثي على مصر، وفي ثورة عدن. إلا أنه يستدرك قائلاً، ان هذه البوادر انما لمست وحدة النضال لمساً، ولم تتجاوز هذا اللمس الخفيف الى تكوين وحدة القوى العربية التحررية. إلا ان د. الرزاز يجعل لهذا «اللمس الخفيف»، و«التشامي في البساطة» كما يصفه، فعلاً سحرياً؛ إذ أنه «لعل في الوحدة، وكان ذا أثر فعّال في اقامة الوحدة السورية – المصرية» (د. الرزاز، ص١٥٢). أما كيف ولماذا، وما هي علاقة الثورة الجزائرية والعدنية والعدوان الثلاثي، بالوحدة السورية – المصرية، فلا يهمل د. منيف الرزاز بايلائها اهتمامه، مكتفياً بأن يقول ان «حدود الدول في العالم الثالث، لم ترسمها اللغة والتاريخ ولا الأرض، بقدر ما رسمتها معارك النضال التي خاضتها شعوب هذه الدول، وطبيعة تركيب القوى المناضلة التي خاضتها شعوب هذه الدول» (د. الرزاز، ص١٥٢).

فما يسميه فيصل حوراني بالعوامل العديدة والمتشابكة، سواء كانت بشرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ومحلية ودولية، أو تحقيق الغلبة للفئات والطبقات والقوى السياسية التي لا يضر قيام الوحدة بمصالحها... كل هذا وارد وبديهي عند د. منيف الرزاز. إلا أن كل هذه العوامل تعتبر عوامل استاتيكية، مقارنة بعامل وحدة النضال سواء في نظر د. الرزاز أو ميشيل عفلق. وممثلو هذا التيار بأدبياتهم هذه، إنما يردّون بالتحديد على «البرهان» الذي اتخذه فيصل حوراني ليثبت أن تحقيق المطالب الوطنية للشعب العربي

الفلسطيني، لا يستلزم بالضرورة أن «الوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد حتى لو كان هذا العامل هو تحرير فلسطين».

ففلسطين، في نظر هذا التيار من الحركة القومية العربية، هي المجال الوحيد الذي يوفّر الظروف الموضوعية لشرطهم الأساسي للوحدة: وحدة النضال العربي المشترك.

ويرى د. منيف الرزاز، في هذا السياق، أن الأمة العربية لو خاضت معركتها ضد الاستعمار موحدة، لخرجت من معركتها موحدة. ويرى أن شعارات وحدة مصر والسودان، أو وحدة اليمن الشمالي والجنوبي، تظل مجرد شعارات، طالما أن النضال كان قائماً بذاته في كل قطر على حدة. وبعد أن يضرب أمثلة كثيرة على ذلك، ليعزز من تماسك هذا المنطق، يشير الى أن انسحاب الاستعمار المباشر، وحلول الامبريالية أو الاستعمار غير المباشر مكانه في الوطن العربي، قد أضاع فرصة العامل الرئيسي الذي أسماه وحدة النضال ضد الاحتلال الأجنبي. ويقول تحت عنوان فرعي: أثر انسحاب الاستعمار على الوحدة: «...فالاستعمار، ذلك التحدي الكبير الذي يثير وجوده معارك النضال الأساسية، قد انسحب أو انسحبت جيوشه، من الأرض العربية أو كاد. والفرص التي كانت ممكنة قبل ربع قرن أو أكثر لتوحيد معركة النضال العربي ضد الاحتلال الأجنبي، لم تعد متاحة اليوم. والذي بقي اليوم من الاستعمار في معظم الأرض العربية، هي مصالحه، ونفوذه، ورشواته، وعملاؤه، والمؤسسات المتحالفة معه، والملتقية معه في المصلحة. وأصبح النضال ضد الاستعمار محصوراً، بالضرورة في النضال ضد هذه البقايا. وهذه البقايا تتمثل في قوى محلية، تفرض طبيعتها على المعركة ضدها، طابعها المحلي الاقليمي» (د. الرزاز، ص١٥٩).

إذاً، يشكل انسحاب الاستعمار المباشر، ضياع فرصة تاريخية، في نظر هذا المنطق الذي يعكسه د. الرزاز، لتوحيد النضال العربي بأسره. فما الحل إذاً وقد اعتبر هذا العامل هو العامل الديناميكي الوحيد، بينما تراجعت العوامل الاخرى – التي ذكرها فيصل حوراني – لتدخل حيّز العوامل الستاتيكية. هنا يأتي جواب د. منيف الرزاز الذي يتعارض مضمونه مع مضمون ما يطرحه مؤلف «الفكر السياسي الفلسطيني». إذ أن المخرج من هذا المأزق عند د. الرزاز هو فلسطين، التي تبقى الميدان لتوحيد النضال العربي.

فبعد أن يشرح د. منيف الرزاز طبيعة الوجود الاستيطاني الصهيوني المدعوم من الامبريالية، يرى أنه بسبب هذا التركيز الشديد، الذي تركّزه القوى الامبريالية في فلسطين، للتحكم في مصير الأرض العربية، «فان إمكانية نجاح القوى القطرية وحدها في طرد الاستعمار الصهيوني مستحيلة بالقطع» (د. الرزاز، ص١٦٢).

وكل ما ذكر هنا هو مجرد مقدمات، تُوصل القارىء، بالنهاية، الى الاستنتاج الذي رفضه فيصل حوراني: هذا الاستنتاج كما يعرضه د. الرزاز هو أن الاحتلال الاسرائيلي أو القضية الفلسطينية بشكل عام، تشكل «القضية القومية الكبرى الباقية من تحدي الاستعمار المباشر في الوطن العربي» (د. الرزاز ص١٦٥). ومن هنا اعتبر د. منيف الرزاز أن الثورة الفلسطينية يجب أن تكون ثورة العرب من أجل فلسطين، وينبغي لثورة التحرير الفلسطينية أن تصبح هي ذاتها منطلق ثورة الوحدة العربية، لأنها هي الوحيدة المؤهلة لخلق القوة العربية القومية ضد الاستعمار. ووحدة النضال العربي يمكن أن تتجلى فيها كما لم تتجل في تحرير أي قطر عربي. وينتهي د. منيف الرزاز الى استنتاجه، المناقض تماماً لاستنتاج فيصل حوراني، حين يرى أن فلسطين هي الفرصة الوحيدة المتبقية أمام العرب من أجل توفير ظروف وحدة النضال العربي، وأنه إذا قضي على الثورة الفلسطينية بالفشل، قضي على الوحدة العربية بالفشل أيضاً.

ويرى المتابع هنا أن هذا المنطق، وإن كان يلتقي مع منطق فيصل حوراني ويوافقه على أن الوحدة العربية لا تتحقق بفعل عامل واحد.. إلا أنه يعارضه في ايمانه بأن عامل تحرير فلسطين هو العامل الحاسم الذي لن تتم الوحدة في حال غيابه! بينما لا يمنع غياب عامل وحدة الدين مثلاً، قيام الوحدة.

إن عامل «وحدة النضال» هذا، وأثره في قيام الوحدة العربية، يتخذ عند ميشيل عفلق، مثلاً، أهمية بالغة الخطورة، بل هو يكاد يكون العامل الوحيد. فهو يعتبر نضال الوحدة صنواً للعقيدة الوحدوية. فيقول في خطاب له بعنوان **حول وحدة النضال العربي: وحدة النضال ووحدة المصير** (في سبيل البعث، دار الطليعة، بيروت، ص٢٠)، «ان وحدة النضال التي نحاول تحقيقها عبثاً، لا تكون ممكنة إلا بنضال الوحدة أي بتكوين عقيدة واضحة عن الوحدة العربية تصبح الموجِّه الأول لتفكيرنا» (عفلق، ص١٢٥). «وأما الخطوات العملية نحو الوحدة العربية فهي بالدرجة الأولى والأهم هذا الذي ذكرت: النضال الوحدوي» (عفلق، ص٢٥٠).

وهذا النضال الموحد الذي يدعو د. الرزاز وعفلق، العرب لتحقيقه، ما عاد ممكناً – بعد رحيل الاستعمار المباشر – إلا في فلسطين. لأن قضيتها هي «قضية العرب الكبرى». وكلاهما يرى صعوبة في توحيد أقطار المغرب العربي – على سبيل المثال – بعد الاستقلال؛ بينما لو وحد المغاربة نضالهم قبل الاستقلال، وجابهوا الاستعمار ضمن حركة واحدة بقيادة موحدة، لكانت الوحدة بعد الاستقلال أمراً مضموناً.

أما فيصل حوراني فهو، كما رأينا، يضرب أمثلة كافية تبين «أن حركات التحرر الوطني العربية استطاعت أن تحقق انجازات كبيرة، حين تعاونت فيما بينها في أكثر من بلد واحد في حين انها لم تكن متحدة وهي تفعل ذلك، فضلاً عن أن تكون بلدانها متحدة. بل إن هذه الحركات حققت الانجازات حتى حين كانت تعتمد على إمكانيتها في بلدها وحدها» (ص٩٥). في حين يتهم عفلق، من جهته، وجهة النظر هذه بأنها غير ثورية وإن تكن وطنية، فيهاجم هذا المنطق ويصفه بانه منطق «توفير شروط حسنة أو صالحة نسبياً في جزء من الأجزاء على أمل أن يتمكن هذا الجزء من تغذية النضال في الأجزاء الأخرى، وهذا ما يقال بصدد استقلال مراكش، ما يقال من قبل هؤلاء الزعماء – الذين لا يشك باخلاصهم إلى حد ما – انه إذا توافرت لمراكش شروط جيدة فباستطاعتها أن تغذي النضال في الجزائر، من سلاح ومن رجال، ومن تأييد ديبلوماسي... الخ» (عفلق، ص٢٦٢). ويتابع عفلق قائلاً أنه قد يجد عذراً لرجال الكتلة الوطنية في سوريا قبل عشرين سنة، ولكن هذه النظرية غير مناسبة لهذه المرحلة في رأيه.

ثانياً: تأثير النكبة على الخريطة السياسية للوطن العربي

وهي المسألة الثانية التي يتقاطع فيها فيصل حوراني على بديهيات بعض الرموز القومية. ويأتي انقضاضه هذا حين يقارن بين احدى وثائق حركة فتح واحدى وثائق حركة القوميين العرب، فيلاحظ اتفاقهما على اعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى، ويرى انهما يبالغان في تصوير تأثيراتها على التبدلات السياسية في البلاد العربية الأخرى.

ويأخذ حوراني من وثيقة لـ «فتح» قولها: «يجب ان ندرك ليس فقط أن معركة فلسطين معركة عربية مصيرية، بل أيضا أن المساس المصيري لهذه المعركة بالأمن العربي سيضع كافة الحكام العرب أمام مسؤوليات تاريخية تفرض عليهم عدم التخاذل، والاندفاع لتقديم كل امكانيات كسب المعركة. وكل من يتخلف منهم أو ينحرف عن الركب المعركي سيلقى ما لقيه حكام مرحلة النكبة في مصر وسوريا والعراق والأردن بشكل فوري يرفض الهزيمة ولا يقبل المماطلة والخداع». ويدحض حوراني منطق هذه الفقرة، ويرى «ان الانذار المتضمن في هذا النص تدحضه الوقائع التي استند اليها ذاتها» (ص١١٧). ولكي يبرهن على أن مضمون هذا النص غير واقعي وغير دقيق، يعيد إلى الأذهان أن جميع الأنظمة التي كانت لها علاقة بنكبة ١٩٤٨، لم تلاق «مصيراً يسمح بضربه، كمثل ينذر به الحكام الجدد». ويتساءل فيصل حوراني عما جرى لحكام الدول العربية التي كانت مستقلة سنة ١٩٤٨، واشتركت في الحرب؟ ويقول: «أول تبدل في أنظمة الحكم شهدته سوريا، وتمثل في انقضاض ضباط الجيش على حكم الكتلة الوطنية فيها، واتضح أن هؤلاء الضباط الذين تعاقبوا على الحكم بين ١٩٤٩ و١٩٥٤ كانوا صنائع الغرب الاستعماري المؤيد لاسرائيل،

أما في مصر فقد اقتضى الأمر مضي أربع سنوات قبل أن يلغي الضباط الأحرار النظام الملكي حين عجز عن تحقيق جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر. وعاش النظام الملكي العراقي حتى العام ١٩٥٨ حين سقط كثمرة لتطور القوى الوطنية في البلد» (ص١١٧).

ويتابع حوراني هذا التفنيد، الوجيه والمتماسك، مشيراً إلى أن النظامين الأردني والسعودي ظلا قائمين حتى اليوم، ولم يؤد مقتل الملك عبد الله الى تبديل النظام الأردني أو تغيير سياسته، وأن النظام في اليمن لم يتأثر بهذه النكبة؛ بدليل استمراره ثلاثة عشرة سنة بعد الحرب، وحتى رياض الصلح فقد اغتيل لأسباب لا صلة لها بحرب فلسطين.

لا شك في أن هذا التفنيد بالتحديد يشكل صدمة للأفكار السائدة والمتداولة والتي ترى أن النكبة، أدت إلى سقوط أنظمة تمثل الاقطاع والبورجوازية، واقامة أنظمة وطنية على أنقاضه تقودها البورجوازية الصغيرة. بل إن هذا المنطق امتد ليطال هزيمة حزيران، فقال أن حركة العقيد القذافي هي ردة فعل على الهزيمة، وأن رسوخ جذور المقاومة الفلسطينية وظهورها العلني هو من نتائج هزيمة حزيران ايضاً. بل لقد ذهب البعض إلى التأكيد على أن هزيمة حزيران هي هزيمة الأنظمة البورجوازية الصغيرة وان أوان الثورة الشعبية بقيادة البروليتاريا قد حان!!

من هنا، جاء وصف كتاب فيصل حوراني بالخطورة والأهمية؛ إذ أنه يتعرض بجرأة وبمنطق غير ضعيف، الى قضايا ترقى الى مستوى المسلمات والبديهيات في أوساط ليست هامشية.

فلنقرأ، مثلاً، نصاً مما تراه وجهة النظر المعاكسة، والسائدة إن شئت. يقول فواز قازان في كتابه الثورة العربية واسرائيل، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨): «كانت مأساة فلسطين بالنسبة الى العرب قنبلة ذات انفجارات متلاحقة ومتسلسلة تهز الوطن العربي إجمالاً والمشرق منه خاصة. ولقد ساهمت هذه المأساة في زعزعة النظم القائمة فيه.» (قازان، ص١١١). وفي فصل خاص بالثورة العربية في مصر يؤكد قازان، دون تردد، أن مصر أدركت هويتها العربية منذ الحرب العالمية الأولى؛ ويربط هذا الادراك بوعد بلفور وتدفق الهجرة اليهودية الى فلسطين. ويشير إلى أن مصر كانت، كباقي الأقطار العربية، تهبّ متضامنة عربياً مع فلسطين، عند كل انتفاضة ضد الاستعمار البريطاني والهجرة الصهيونية. ويستطرد مؤكداً على (البديهية) اياها: «وكما ذكرنا، فان فلسطين كانت تشكل عنصراً أساسياً هز الوطن العربي، وان ثورة ٢٣ تموز في مصر، كانت تعبيراً عن هذا التناقض المستمر والمتزايد بين حركة التحرير الوطني العربي، وبين الاستعمار، داخل مصر وخارجها، في فلسطين مثلاً» (قازان، ص١٢٢).

ولعل الرأي الذي يقول بأن النكبة كانت صدمة كبيرة، جعلت العرب يستيقظون من سباتهم العميق، وانها كانت احدى العوامل الرئيسية في الانتفاضات والتوجهات والحركات التي ظهرت خلالها أو بعدها – بغض النظر عن فشلها أو نجاحها في السيطرة على السلطة – لا يجانب الصواب؛ فلا شك في أن فلسطين وحرب (النكبة) سنة ١٩٤٨، كان لهما أثر واضح على توجيه ميول وتفاعل أفكار وتعارف رموز، سوف يكون لها شأن بعد ذلك التاريخ. وبهذا الصدد، يقول أحمد حمروش في كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو، عبد الناصر والعرب، جـ ٢، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت): «... وبدأت صلات العسكريين المصريين بالقيادات العربية... بدأت مع الحاج امين الحسيني الذي التقى سراً بعدد من الضباط بينهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وأنور السادات وعبد اللطيف بغدادي وغيرهم (...) وأتيحت فرصة اتصال العسكريين المصريين بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصري ارسال أسلحة الى جيش الانقاذ في سوريا بقيادة فوزي القاوقجي» (حمروش، ص ١٦). ويشدد حمروش على أهمية هذا التعارف، بين الضباط المصريين والعرب؛ فيورد أسماء بعض ضباط جيش الانقاذ الذين تعارفوا مع الضباط المصريين الذين قام جزء منهم بتشكيل حركة الضباط الاحرار. ومن هذه الاسماء: أديب الشيشكلي وغسان جديد ومحمد صفا وعبد الحميد السراج وأكرم ديري وجودت أتاسي وجمال صدقي وجادو عز الدين. ولا شك في أن هذه الاسماء، التي كانت مغمورة في ذلك الوقت، لعبت دوراً كبيراً في حياة

العرب السياسية فيما بعد، ايجابياً كان ذلك الدور أو سلبياً. ويصور حمروش تلك الفترة في فلسطين وكأنها حفل تعارف، التقى فيه معظم العسكر الذين استولوا على السلطات في بلادهم فيما بعد، وتبادلوا فيه الحوار والنقاشات والتجارب المريرة. ويقول حمروش: كان المنطلق المصري الى الفكرة العربية قائماً على الوحدة الاسلامية ذات الامتداد التاريخي، إلى جانب النضال المشترك الوليد ضد الاستعمار والصهيونية، وكانت حرب ١٩٤٨ بداية الاحتكاك الحقيقي بين المصريين المتطوعين ورجال الجيش وبين عرب فلسطين وغيرهم. كانت الصلة تزداد وثوقاً مع أخطار الحرب وتضحياتها. وفي هذه المرحلة اكتشف العسكريون المصريون أن طروفهم التي أدت الى عدم انتصارهم على القوات الصهيونية ترجع أساساً الى تهتك النظام الملكي القائم في مصر. ولعل تأثير النكبة هنا على نمو دعاة وقادة التيار القومي العربي كان أوضح من تأثيرها على سقوط الانظمة ومسألة الزمن الفاصل بين النكبة والانقلابات.

في أية حال، تبقى المسألة التي أثارها فيصل حوراني، في هذا المجال، على جانب كبير من الاهمية. ولعل تلك الاهمية لا تعود إلى مضمونها فقط، بل وتعود الى كونها المرة الاولى - حسب معرفتي - التي يتعرض فيها باحث لتفنيد تحليل، استعمال مع الوقت الى مسلمة، بهذه الطريقة وعلى هذا النحو بالتحديد.

ثالثاً: أثر حرب أيلول (سبتمبر) على الطروحات القومية

وهي القضية الثالثة التي أثارها المؤلف، والتي تحتاج الى جدال وتأمل. يرى فيصل حوراني، في سياق تناوله للآثار السياسية لحرب أيلول (سبتمبر)، أن هذه الحرب عمّقت، على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني، مسائل كانت تعتمل فيه. ما هي هذه المسائل؟

يقول المؤلف: «ولا شك في أن أولى الآثار تتجلى في اهتزاز القناعات التي كانت سائدة حول مفهوم قومية المعركة. وكانت أكثر الادبيات الفلسطينية والعربية القومية المتصلة بفلسطين، قد خلقت قناعات راسخة بأمرين اثنين: بأن قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى، وبأنها قضية العرب كلهم. وبتأثير هذه القناعات، كانت جمهرة الفلسطينيين تتصور أن حملة ضد المقاومة الفلسطينية، من نوع حملة السلطات الأردنية في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، سوف تهز البلدان العربية، وتدفع حكوماتها دفعاً الى التدخل لصالح الفدائيين» (ص١٧٢ - ١٧٣).

ويستنتج المؤلف، ان عدم حدوث رد فعل عربي، كهذا، لصالح المقاومة؛ بل وتواطؤ أو تقصير بعض الانظمة، قد أدى الى اهتزاز القناعات السائدة حول قومية المعركة. ويبرهن على ذلك مستلحماً بأمثلة دقيقة وبراهين مادية تبين، بوضوح، انعكاس هذا الاهتزاز في القناعات القومية على وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، والانصراف الى تعميق اتجاهات تدعو الى مزيد من الاعتماد على الإمكانيات الفلسطينية.

وبغض النظر عن وثائق منظمة التحرير، فان القوميين الذين يتمسكون بنظرتهم، على الرغم من وجاهة الأسباب التي تحتم اهتزاز قناعاتهم، يسارعون الى الرد بما يلي:

١ - ان مرحلة تلك الحرب كانت تتميز بالجزر لا بالمد، على مستوى حركة التحرر العربي والانظمة الوطنية. وبالتالي، فقد حالت طبيعة المرحلة، بين حركة التحرر العربي والوقوف الى جانب المقاومة.

٢ - ان الحرب في لبنان... لم تؤد الى نفس النتائج. فقد وقف قسم كبير من اللبنانيين، في نفس الخندق الفلسطيني ضد اللبنانيين الانعزاليين؛ مستبقين احتمال الرد، بأن للبنان وضعاً فريداً لا ينسحب على النطاق القومي كله، بأن يقولوا أن للأردن أيضاً، بل ولكل قطر، وضعه الخاص فلا يجوز سحب ما جرى هناك على ما يجري هنا.

إلا أن الملاحظة الاساسية، التي لا نملك إلا أن نشير إليها هنا، هي أن منطق بعض القوميين، الذي لا يتفق مع ما ذهب اليه مؤلف «الفكر السياسي الفلسطيني»، ظل منطقاً نظرياً تعميمياً مجرداً. أي أنه ظل أسير التنظير، ولم يتخط هذه الحدود، إلى مجال البحث الاكاديمي والعلمي الموضوعي المنهج -

والاستثناءات قليلة جداً بل ونادرة – بل ولم يتخط التنظير المنطلق من بديهيات خاصة لا عامة – أي من مقولات يعتبرها القوميون وحدهم من البديهيات، ولا يعتبرها غيرهم كذلك – وبالتالي، فتنظيرهم يقع في فخ اللاعلمانية، بالاضافة إلى أن منطقهم لا يعتمد الدراسات السياسية – السوسيولوجية الميدانية. ولا شك في أن منطق فيصل حوراني اعتمد منهجاً علمياً موضوعياً حين لم يكن يصل الى نتائجه إلا بعد دراسة مقدماته.

إن نظرة سريعة على عناوين بعض المقالات والمحاضرات، حول العلاقة بين القومية العربية أو حركة التحرر العربي والقضية الفلسطينية أو المقاومة، تكفي للتدليل على ما قلت؛ فهي تطرح أموراً أقرب إلى الشعارات منها الى البحوث والدراسات المعنهجة منهجاً علمياً. ومن هذه الشعارات مثلاً: «فلسطين ضمانة اللقاء القومي» الذي صار عنوان مقال كتبه معن بشور، ولم يقل فيه كيف تكون فلسطين ضمانة اللقاء القومي، بل اكتفى بعبارات من مثل: «وإذا كانت المسألة الوطنية في أي قطر عربي هي مسألة متلازمة مع المسألة القومية، فان الوطنية في فلسطين هي في قلب القضية القومية، بل هي احدى تعبيراتها الساطعة الواضحة» (صوت الجماهير، بيروت، ١٩٧٨/١١/٧). فهذه العبارة تدل على انطلاق بشور من افتراضه أن خلفية منطلقه انما هي قائمة على مسلمات بديهية، وبالتالي خلت هذه العبارة من كيف ولماذا: كيف توصل بشور الى هذه النتيجة، ولماذا تكون المسألة الوطنية متلازمة مع المسألة القومية؟ ولماذا تكون الوطنية في فلسطين هي في قلب القضية القومية؟ فاذا كانت مثل هذه «المنهجية» تغيب عن كتابات معن بشور القومية، والتي تعتبر نسبياً من أكثر الكتابات القومية اتصالاً بالقضية الفلسطينية وتفهماً لها، فما بالك بالآخرين؟ ونقرأ لبشور أيضاً، وفي نفس المقال: «ذلك أن الوطنية الفلسطينية تقوى بالقومية العربية ويشتد عودها وتقترب من تحقيق أهدافها، تماماً مثلما هي التي تحرك باستمرار المشاعر القومية وتلهبها وتعبئها على طريق الوحدة» (المصدر نفسه). وهنا أيضاً، يعمم بشور بديهياته ويغيب السؤالان: لماذا وكيف. ماذا لو قامت دولة وحدة فعلاً، ورأت في حسابات السلطة السياسية لها، أن تواجد المقاومة الفلسطينية على أرضها وانطلاقها من حدودها قد يؤدي الى جرها الى معركة تفضل تأجيلها ولو الى حين، بحجة الاستعداد لها؟ أليس هذا الاحتمال وارداً؟ كيف اذن تُنظم العلاقة بين دولة الوحدة المفترضة والمقاومة الفلسطينية؟ إلا أن البديهيات هنا، أيضاً، تحل محل البحث العلمي المنهج، فنقرأ له في نفس المقال: «وقوة فلسطين وقضيتها لم تكن في يوم واحد في احتدام التناقضات العربية واشتعالها بل كانت بالأساس من ذاتها ومن التفاف جماهيرها الفلسطينية والعربية حولها، وكانت تقوى باستمرار كلما كان الموقف العربي موحداً...» (المصدر نفسه).

أين الأمثلة؟ أين الدلائل؟ أين البراهين المعتمدة على التحليل العلمي؟ لماذا نصل إلى النتائج قبل طرح المقدمات، وكيف ينطلق من بديهيات ليست بديهية إلا بالنسبة لتيار محدد؟ أين الدراسة الميدانية؟ أين البحوث الواقعية المادية الموضوعية؟

وتحت عنوان «استقلالية القرار الثوري الفلسطيني ضمانة استمرارية النضال الوحدوي العربي» تتكرر المعضلة نفسها مع معن بشور. كيف ولماذا تكون استقلالية هذا القرار ضمانة لاستمرارية النضال الوحدوي العربي وما هي الحالات والوقائع التاريخية التي تدعم مثل هذا الشعار؟ هنا، أيضاً يكتفي معن بشور باعادة مسلمات لم يمنحها أحد صفة البديهية، باستثناء الذين يؤمنون بها إيماناً. نقرأ لمعن بشور تحت العنوان المذكور أعلاه: «فالاستقلالية النضالية للشعب العربي الفلسطيني اذن هي ضمانة استمرار التصادم الكفاحي مع العدو الصهيوني بغض النظر عن الأوضاع الذاتية العربية وموازين القوى في الصراع مع العدو، وبالتالي هي ضمانة استمرار المعركة القومية اللاهبة مع أعداء هذه الأمة، هذه المعركة وحدها القادرة على توحيد المشاعر والطاقات، واسقاط الصغائر والحساسيات، واطلاق الآمال والامكانات، بل هي المعركة المؤهلة لخلق القاعدة الراسخة لوحدة النضال العربي التي هي أساس نضال الوحدة» (بشور، في سبيل الوحدة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص١٨٣). وهنا من السهل أن نلاحظ عدم الترابط المنهجي بين المقدمة والنتيجة، قبل، ثم بعد، كلمة «وبالتالي»، ثم كيف: هل نستطيع

فعلاً بعد استقراء دقيق للتجربة العروبية أن نقول أن المعركة تؤدي إلى «اسقاط الصغائر والحساسيات».. لا نظن ذلك، والواقع القريب يشكل أكثر من برهان. ويقول بشور أيضا: «... وكما أنه لا يمكن لثورة فلسطينية حقيقية أن ترى مستقبلها الظافر واكتمال دورها التاريخي، وتحقيق أهدافها الوطنية والقومية خارج حركة الوحدة العربية، فان أي وحدة عربية حقيقية لا يمكن أن تتحول الى اطار احتواء أو وصاية على النضال الفلسطيني، لان احتواء الثورة الفلسطينية والوصاية عليها هما حاجة الضعفاء، الخائفين من وهج الثورة واشعاعها وتفاعلاتها، الحريصين على مراعاة القوى الخارجية، بينما الوحدة تساوي القوة والمنعة والثقة بالنفس والاستقلال المتعاظم عن الارادة الأجنبية» (المصدر نفسه). فكيف توصل بشور إلى هذه «الضمانة»؟ انه هنا يتحدث عن ما ينبغي أن يكون، دون أن يتحدث عن ما يحتمل أن يكون، أو ما قد لا يكون إلا عكس ما ينبغي أن يكون.

.. لقد استطاع فيصل حوراني في اثارته لقضايا كثيرة، بالغة الحساسية، أن يحرم من يرغب في الرد عليه، ناقداً، من نعمة السهولة، لانه من الصعب التصدي لطروحاته، المسلحة بادوات البحث الاكاديمي الدقيق، بمجموعة من النتائج والبديهيات النسبية (!) والشعارات.

مؤنس منيف الرزّاز

جراح الفيافي على عدم تشرد الحلم

حيدر حيدر، التموجات، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ١٨٨ صفحة

«التموجات» لحيدر حيدر، رواية أصّر المؤلف على اعتبارها «قصتان» كما جاء في الغلاف مع أنني وجدتها رواية حقيقية، لا تنقصها لا اللحمة ولا السدى.

وهي كرواية، أو كقصتين كما شاء المؤلف أن يسميها، تتجاوز غالبية نتاجه السابق، إن لم نقل كله، ليس من ناحية الجودة والاتقان، ولكن من ناحية الصدق والدفء المتدفق في شرايينها. وهي، بشكل خاص، تحكي عذابات الفنان، مطلق فنان، وهو يعاني من مرارة القهر والتشرد والمنفى، مرارة الرعب الكامن في الأعماق، من طلقة تفاجئه في ظلام الليل أو رأد الضحى، فتسكت كل ما كان يود قوله، قبل أن يودّع دنيا العذابات التي يعيشها.

أكثر ما يخشاه القابضون على زمام الامور، في قارة ما ، لما تكتشف بعد، هو الكلمة، صدقها وحرارتها، خاصة إذا كانت مغسلة بالدم، نزفا أو رسيسا. لان جاهل الشيء عدوه، وما أكثر الجهلة فيما بينهم. ولهذا فهم لا يغفرون لصاحب الكلمة. يخافون حتى من صمته.

ما أقسى ألا يسمح لك حتى بالصمت في دنيا الله الواسعة!.. «التموجات» تعالج عمليا القضية الفلسطينية في زمنها الراهن، ولا بد وأنها تحيط، بلغة هي أقرب إلى الرمز الواضح، بعض امتداداتها وآثارها عربيا. وهو رمز لا يخفى على القارئ، نصف الأريب...

الجزء الأول من الرواية «قصتان» يعالج مرحلة الخروج، ثم ما أعقبها في الداخل والخارج، مع التركيز على لبنان وبيروت منه بالذات. في هذا الجزء تفاصيل أحسن اختيارها، لتؤدي ما يطلب منها قصصيا، وبلغة هادئة، لا مجال فيها لرفص أو عرض عضلات. لقد حاول الكاتب، هنا، الوصول إلى الآخرين، دون إسفاف، وهو أمر يلغي المقولة التي «يتلطى» وراءها بعض الكتاب الذين تعوزهم أدوات الفن، فيلقون إلينا بسقط المتاع، بحجة الوصول إلى الآخرين. فاذا نتاجهم منشورات تعيسة، حافلة بكل ضحل ومجروح.

حيدر استطاع، هنا، أن يكتب للآخرين، دون أن يضحي باصول الفن القصصي. وهذا، بحد ذاته، إنجاز طيب.

ثمة أخطاء مرعبة أحيانا، على صعيد اللغة، هي ولا شك، ناجمة عن التصحيح أو الطباعة، لأن الكاتب، عرفناه دائما، متمكنا من اصول اللغة، لدرجة كثيرا ما أخذنا عليه، اغراقه في مساربها... إلا أنه أمر لا بد من ملاحظته، رغم أننا جميعا، طالما عانينا منه الأمرين.

أيضا هناك بعض المفارقات، أو ما يشبه الاخطاء، على صعيد المعلومات، والتي يبدو أن الكاتب لم يدققها كثيرا. فعلى سبيل المثال، فقد جاء في الرواية عن الشيخ فرحان السعدي ص٦٢: «لقد أعدموا الشيخ فرحان السعدي، وهو ابن ثمانين عاما، لانه يحتاز بندقية قديمة كانت معلقة على جدار غرفته».

والحقيقة أن السعدي، واحد من أبرز رفاق القسام، وقد حاول بعد استشهاد رفيق سلاحه أن يقوم بانتفاضة مسلحة في منطقة نابلس وطولكرم، إلا أن انقطاع الامدادات عنه، في الاردن وسوريا، نتيجة لاتصالات تمت بين الانجليز والفرنسيين تلك الأيام، واضطراره إلى الاخذ باسلوب الاغتيال السياسي لارهاب الأعداء، أدى الى ضياع ما قام به. خاصة وانه كان ابن ثمانين عاماً فعلاً، وكان عليه أن يقود ويدرب ويقاتل وهو في تلك السن؛ مما أوهن جسده. «لقد أجهزوا عليه، ذلك الشيخ الطيب الجليل، فاجاوه في فراش العلة، وحوله نفر قليل من صحبه، وقد عذبوه طويلاً، ليعرفوا أسماء تنظيمه ومصادر امداداته، فلم يبح بحرف واحد. واقتادوه إلى ساحة الاعدام وهو شبه جثة». (عز الدين القسام، طبعة ثانية، دار الطليعة).

إذن، قضية البندقية القديمة المعلقة على جدار غرفته، لا يجوز أن تختصر حياة، انسان كالسعدي، بهذه السهولة.

في واقعة الهجوم على حيفا سنة ١٩٤٨، جاء في الصفحة ٣٤ أن «اليهود» زجوا بخمسة عشر ألف مقاتل. ثم يحكي عن قصف المدينة بالمدفعية، في الوقت الذي كانت تجري فيه معارك عنيفة بالسلاح الابيض بين الصهيونيين والمدافعين عن المدينة.

وتقديرنا أن العدد مبالغ فيه. لانه لم تكن لدى الطرفين في تلك الأيام، أعداد كبيرة كهذه حتى يزجوا بها في معاركهم، كما أن عملية قصف العدو للمدينة بالمدفعية، في الوقت الذي كان يلتحم فيه في معركة شوارع، وبالسلاح الأبيض، مع المجاهدين، عملية تلغيها ابسط القواعد العسكرية، لأن المدفعية في مثل هذه الحالة لا بد وأن تصيب المدافع والمهاجم معا. ومن المعروف أن المدفعية تمهد للهجوم، وتسكت حين يبدأ الالتحام.

وفي الصفحة ٤١ يقول الكاتب: «عبد القادر، وهو جريح، قطع الجبال والقيافي في الشام، حتى وصل إلى فلسطين... واستشهد». عبد القادر، حين ذهب من دمشق إلى القدس، ثم في اليوم التالي إلى القسطل لم يكن جريحاً اطلاقا. لقد جرح قبل ذلك بعشرة أعوام، وغادر جريحاً إلى الشام ومن بعدها إلى بغداد... إلى آخر سيرته.

طبيعي، أن مثل هذه «الهنات الهينات» لا تلغي جمال الاسلوب والصور المفعمة بالرقة، التي تتناثر بين هذه وتلك.

أما «التموجات» فهي، حسب تصنيف الكاتب عمل أدبي، اسلوبا ومضامين، حافل بكل رائع وجميل. للشعر فيها رصيد كبير، والاحساس فيها، تجاه الاحداث، عنيف متوتر وجارح.

هذا الجزء، رأى فيه البعض، صعوبة أدبية، لم نر لها أثرا. وهو لا يعدو، أن يكون امتدادا معمقاً لما سبق. ثمة شخصيات، أجاد الكاتب صياغتها وطرحها، خاصة غيلان الدمشقي وبشر القراوي وريم.

لقد تناول القاص، موضوعة على غاية من الحساسية. إنها مشكلة بعض الثائرين الحقيقيين، الذين يتحولون في المدن الكبيرة، أو في مواقع السلطة، إلى رواد ملاهٍ ليلية وهواة مظاهر وبذخ. وتجرفهم مقادير الحياة الجديدة. يصحون من حين لآخر، صحوات مجفلات، ليعودوا إلى الانغماس في حماة ما وصلوا إليه بعيدا عن طموحات الثائرين وأحلامهم.

وهو لا يتورع عن التحدث، ببساطة جارحة، عن مملكة ما ، في المدينة الكبيرة، التي يفترض فيها أن تكون بؤرة ثورية حقيقية فاذا هي مسرح للقتلة والحشاشين و...

طبعا الصورة ليست بهذه القتامة، إلا أن مرارة الفنان تجعله يبالغ في تأثره بكل ما يحرض عليه، الا يصيبه التشوه .

لسنا هنا، في مجال الدخول في معادلة اشعال شمعة بدل أن نسب الظلام، ولكننا أيضا، لا نرضى، إذا تعاملنا مع الأشياء بهدوء وعمق، أن نسلط كل أضوائنا على العاهات فقط ونترك كل ما عداها.

تاريخ الثورات في العالم، حافل بالايجاب والسلب، ولو أن الحريصين على تلك الثورات، أهملوا جانبا على حساب الآخر، لتشردت كل مشرد.

لقد وضع الكاتب أصابعه العشرة، في الجرح، وذهب بعيدا، الامر الذي يدعونا إلى كثير من الفكر والدراسة، مع ضرورة عدم اهمال ملاحظتنا السابقة.

كل المقولات، يمكن أن تحرّف وتشوه، إن لم يمسك القادرون على الامساك، بالعصي في موضع التوازن الدقيق. كما حصل في مقولة «التجرد الميداني» التي حولت ربيع إلى فوضوية قاسية على نفسها وعلى كل ما في الوجود من قيم.

نهاية بشر القراوي الذي هو أصلاً يعقوب شحادة،كانت قاسية إلى حد الرعب. فقد ذهب ضحية الاغراق في المتع واللذات. ولم يترك لقضيته إلا ساعات الفراغ ليلوك الكلمات القديمة، التي كانت تعيش في دمائه ونسي أغلبها الآن. يرميها بلا مبالاة واستهتار.

لقد قتلته امرأة، وعميلة للأسف.

ثمة لمسات كاوية في الرواية، كأن يربط الكاتب بين ساحل غزة وساحل طرطوس في التقاء أمواج البحر في بيروت «الرملة البيضاء» بين الصحراء التي اغتسلت فيها الغزلان، والمدن البعيدة، امتداد بحر لا يعبر، وغيلان الدمشقي، من شرفة الرملة البيضاء، يرى البحر الممتد جنوبا حتى غزة، وشمالاً حتى طرطوس؛ تحت الشمس، يرى البحر الذي انتظر بأعصار الريح الاسرائيلية والريح العربية...» ثم: «في الذاكرة لمعت شواطىء طرطوس الحزينة، فخفق القلب الحزين،سقطت من العين لؤلؤة إمتلأت بها ضدقة...»

صورة هذه حزينة وكاوية. ولكن، من يستطيع أن يمنع الحزن من التسرب إلى أعماق الفنان،وعبر الصور الجميلة وربما المشوشة أحيانا، حين يرى إلى كل أحلام الشباب، وإلى أيام عمره تتهاوى تباعا تحت الاقدام الوحشية، أقدام وحوش بربرية لا علاقة لها بالافراس ولا الفرسان.

أخيرا، فصلا «الانسحاب» و«المسافات» أخذا بكاملهما، تقريبا، من كتاب «الطريق إلى تل الزعتر» الصفحات (٥٩ - ٦٠ - ٦١ .. ٦٢ - ٦٣)! الأمر الذي اقتضى بالضرورة اشارة، ولو خجولة إلى ذلك في متون الرواية.

ومع أن الكاتب لا ينكر هذه الحقيقة، إلا أنه لم يثبتها كما هو مفروض بحجة أن جو الرواية لا يحتمل ذكر المراجع. قد تكون وجهة نظره معقولة. إلا أننا، وفي حال أخذ مقاطع برمتها من كتاب منشور ومعروف، نرى أنه لا بد من ذلك برغم تبرير المؤلف.

«التموجات» لحيدر حيدر، تبقى من أعذب الأعمال الأدبية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، والتي تعالج القضية الفلسطينية والقضية العربية،ككل، من زوايا خاصة ومختلفة عن المألوف.

إن العمل الأدبي، يظل أكثر قدرة على خدمة القضية، وإيصالها إلى الجماهير، برغم افتقاده أحيانا إلى الدقة العلمية، هذا إذا كان عملاً حقيقياً، لا يستغل القضية لتمرير بعض الأعمال العرجاء على حسابها.

عاصم الجندي

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الابحاث في م.ت.ف.، وترسل الى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي: ٥٠٠ ليرة لبنانية، عدا أجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك الى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب.١٦٩١،بيروت – لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي – فرع رأس بيروت،برقم١٣٣٧.

شهريـــات

المقاومة الفلسطينية – عسكرياً

نشاط رجال المقاومة داخل الأرض المحتلة والتحركات الاسرائيلية-الانجازالية في الجنوب والساحل

ظلت الأوضـاع العسكريـة في الجنوب عـلى ما كانت عليه؛ فقد واصل كل طرف، من الطرفين، قصف مواقع الطرف الآخر، بالمدفعية الثقيلة، في كل من القطاعـات التـاليـة: الغربي والأوسط والشرقي، وحدثت في بعض المواقع عمليات اقتحام قام بها الكوماندوس الاسرائيلي، في حين واصل الطيـران الاسرائيـلي تحليقه في المجال الجـوي اللبناني. أما على صعيد الـداخل، فقـد واصلت المجموعات الفلسطينية المسلحة من رجال المقاومة عملياتها الناجحة في الأرض المحتلة ضد الجيش الاسرائيلي وسلطات الاحتلال، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

١ – نشاط رجال المقاومة في الداخل

بتاريخ الخميس ٦/١١/١٩٨٠، أعلن نـاطق عسكـري فلسطيني أن الفدائيين الفلسطينيين تمكنوا من زرع عبوة ناسفة مـوقوتـة شديـدة الانفجار، داخل حديقة «دنيئل» في الجزء الحالي لمبنى بلدية القدس؛ وأنه، وقبل موعد انفجارها بوقت قصير، تم اكتشافها وتفجيرها في مكانها على يد خبير المتفجرات. ونتيجة لذلك، قامت الشرطة الاسرائيلية بتطويق مكان الحـادث؛ حيث شنت حملة اعتقالات بين صفوف المواطنين العرب بحجة الاشتباه بهم. وقد وقعت عدة خسائر مادية في بعض المباني المجاورة (وفا، ١٧/١١/١٩٨٠).

وبتاريخ ١٢/١١/١٩٨٠، قتـل شخصان في مخيم الشاطىء في غزة على يد مجهولين. وذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية أن أسباب القتـل، باعتقادها، تعود إلى محاولة ردع المواطنين عن التعـاون مـع السلطـات الاسـرائيليـة (ر.إ.، العدد ٢١٩٨، ١٤و١٥/١١/١٩٨٠). وفي تعليقها على الحادث هذا، قالت الاذاعة الاسرائيلية أن الرجلين، وهما صاحب مقهى وأحد زبائنه، قتلا على يد رجلين غير معروفين، وأن الأمر يتعلق بعملية اغتيال سياسية. وأشارت كذلك، إلى أن منفذي العملية لبسوا من داخـل المنطقة، بـل هم من خارجها (المنبر، ١٥/١١/١٩٨٠).

وبتـاريـخ ١٨/١١/١٩٨٠، أعلـن مصـدر عسكري مسؤول في الثورة الفلسطينية، أن أوامر صدرت تقضي بتصفية أحد المتعاونين، من العرب، مع سلطات الاحتلال، ويدعى محمد حميد أبـو وردة، ونتيجة لذلك تم اغتياله صباح يوم الثامن عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، أثناء تواجده في مبنى بلدية جبـاليا في قطـاع غزة. وأضاف المصدر أن الثورة الفلسطينية اتخذت هذه الخطوة بعدما وجهت إليه، دون جدوى، العديد من التحذيرات. وقد تضمن البيان الصادر عن قيادة الثورة الفلسطينية نبذة عن حياة العميل، فأشير إلى أنه كان قد اعتقل في مصر في الخمسينات، بتهمة

التجسس لصالح العدو، وقد أمضى في السجون المصرية قرابة العشر سنوات، وأنه بعد مبادرة السادات سافر إلى القاهرة لاعلان تأييده لها، واتضح أنه شارك أيضا في العديد من النشاطات لصالح العدو الاسرائيلي (وفا، ١٨/١١/١٩٨٠). وفي تعليقها على الحادث، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن شابا دخل مكتب أبو وردة وأطلق النار عليه من مسافة قريبة، وأضافت، أن السلطات الاسرائيلية فرضت منع التجول في المنطقة فور وقوع الحادث، وحضر إلى جباليا الجنرال «داني ماك» منسق الأعمال في الأرض المحتلة، في هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، وأوضحت الاذاعة أيضا أن «أبو وردة» يعتبر من الشخصيات القليلة التي أعلنت دعمها لمبادرة السادات. وفي إشارة إليه، ذكرت الصحف الاسرائيلية أن جميع الذين اغتيلوا معروفون بتعاونهم مع السلطات العسكرية الاسرائيلية (النهار، ٢٠/١١/١٩٨٠).

ومساء يوم ٢٥/١١/١٩٨٠، قام الثوار في الداخل بمهاجمة باص عسكري اسرائيلي، خاص بإحدى المجموعات الاستيطانية على الطريق الواقعة بين قرية دير الحطب ومخيم عسكر القريب من نابلس. وقد جاء في البيان العسكري الفلسطيني الخاص بهذه العملية ما يلي: «إن ثوارنا فاجأوا الباص المذكور بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية؛ حيث تمكنوا من احداث عدد من الاصابات بين أفراد العدو». وأضاف البيان: «أن أحد ركاب الباص حاول اطلاق النار من داخله، غير أنه لم يتمكن من ذلك بسبب كثافة النيران الموجهة عليهم، ونتيجة لذلك قام العدو بتطويق المنطقة، حيث عمد إلى اعتقال العديد من المواطنين العرب بحجة علاقتهم بالهجوم المذكور» (وفا، ٢٦/١١/١٩٨٠).

وفي تل - أبيب، أورد ناطق إسرائيلي أن مجهولين أطلقوا النار على باص للركاب على طريق إيلون موريه، مما أدى إلى إصابة سائق الباص ومرافقه، واضاف المصدر الاسرائيلي قائلاً: «ان الباص كان يشق طريقه عائدا إلى مستوطنة «كدوميم»، وأنه عند مرورة بجوار مخيم للاجئين أطلقت عليه النار فجأة، مما تسبب باصابة السائق ومرافقه بجراح طفيفة» (و.إ.، العدد ٢٢٠٦، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨٠).

٢ - النشاطات والتحركات العسكرية الاسرائيلية - الانعزالية في الجنوب اللبناني

بتاريخ ٧/١١/١٩٨٠، قامت الطائرات الاسرائيلية بشن سلسلة غارات جوية على منطقتي صور والنبطية سقط نتيجتها ٢٢ مواطنا بين شهيد وجريح، وقد استمرت الغارات هذه من الساعة الواحدة والدقيقة الاربعين حتى الساعة الثانية بعد الظهر، وكانت قلعة الشقيف التي يتواجد فيها مقاتلو القوات المشتركة، هدفا رئيسيا للطائرات: إذ تعرضت، وحدها، لنحو ثماني غارات أدت إلى تهدم قسم من طابق القلعة العلوي، وقد تسببت الغارات باضرار مادية لحقت بأكثر من ١٦ منزلاً (السفير، ٨/١١/١٩٨٠). وذكرت مصادر اخرى أن ٤ قتلى و٢٢ جريحا سقطوا نتيجة للغارة الجوية التي جاءت في اعقاب قصف مدفعي عنيف ومتبادل تعرضت له ليل الخميس - الجمعة مناطق النبطية وحاصبيا ومرجعيون والقليعة. ومما يذكر أن هذا القصف الذي تخلله اطلاق صواريخ على مستعمرة كريات شمونة الاسرائيلية، أسفر عن سقوط شهيد وجرح سبعة مواطنين (النهار، ٨/١١/١٩٨٠).

وفي منتصف ليل الاحد - الاثنين ٩ و١٠/١١/١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات الانعزالية منطقة حاصبيا، فسقطت قذائف على حارة العين اصابت إحداها مدافن طائفة الروم الأرثوذكس وأحدثت فيها أضرارا جسيمة، كذلك سقطت قذيفة اخرى بين المنازل فعطلت شبكة الكهرباء وحطمت نوافذ بعض الأبنية. كما انفجر لغم اسرائيلي مضاد للأفراد زرع في إحدى مناطق العرقوب وتسبب في بتر ساقي جندي تابع للقوات الدولية (المصدر نفسه، ١١/١١/١٩٨٠).

وبعد ظهر يوم ١٢/١١/١٩٨٠، قصفت مدفعية الميليشيات مدينتي صور وصيدا؛ حيث وقعت، نتيجة لذلك، خسائر بشرية ومادية. ففي مدينة صيدا، قتل مواطنان وجرح تسعة أشخاص آخرين. وفي مدينة صور، أدى القصف إلى سقوط جريح واحد. أما الأضرار المادية فاقتصرت على إصابة حوالي عشرين منزلاً و١٢ سيارة (السفير، ١٤/١١/١٩٨٠).

وفي تل ـ أبيب، صرح ناطق عسكري اسرائيلي بأن دورية اسرائيلية قتلت، فجر يوم ١٢/١١/١٩٨٠، فدائيين فلسطينيين تسللا، عبر الحدود اللبنانية، إلى نقطة قريبة من مستوطنة مسكاف عام الاسرائيلية. وقال الاهالي في قرية عديسة اللبنانية المجاورة للمستعمرة المذكورة أن الاشتباك بين الطرفين بدأ في الاولى بعد منتصف الليل، وانتهى فجراً، وقد سمعت أثناءه زخات كثيفة من الأسلحة الرشاشة المختلفة الأنواع، كما شوهدت قنابل مضيئة فوق المنطقة. وفي الصباح، تبين أن فدائيين اثنين قتلا على بعد ٧٠٠م من الشريط الحدودي. وفي بيروت، أدلى ناطق عسكري باسم «الجبهة الديمقراطية» بتصريح أعلن فيه أن الفدائيين ينتميان إليها، وأن إحدى المجموعات اصطدمت، وهي في طريق عودتها من الداخل، بكمائن العدو (النهار، ١٤/١١/١٩٨٠).

وليلة السبت ـ الاحد، ١٥ ـ ١٦/١١/١٩٨٠، قصفت الميليشيات الحدودية منطقة الحاصباني وجورة النبعة التابعة لحاصبيا، حيث سقطت قذائف، بعضها فوسفوري، مشعلة حرائق في بساتين الزيتون. وفي الوقت نفسه، تعرضت بلدة مرجعيون وضواحيها لقصف مدفعي من مواقع «القوات المشتركة» في منطقة قلعة الشقيف. وقد استمر التراشق المدفعي بين الطرفين أكثر من ساعة (المصدر نفسه، ١٧/١١/١٩٨٠).

وحوالي الساعة السابعة من مساء الاثنين ١٧/١١/١٩٨٠، خرقت الميليشيات الانعزالية الهدنة التي كانت قد بدأت يوم الاحد بمناسبة عاشوراء، حيث قامت مدفعيتها بقصف مدينة صور بالمدفعية الثقيلة من عيار ١٥٥ ملم، مما أدى إلى وقوع بعض الخسائر المادية. وقد أعلن ناطق عسكري باسم القوات المشتركة أن التحالف الاسرائيلي الانعزالي قام بقصف منطقتي النبطية وأرنون، ثم عمد إلى توسيع رقعة القصف لتشمل مناطق البص والمعلية والقليلة، وقد استمر القصف حتى ساعة متقدمة من الليل. كما أشارت المعلومات الصحافية إلى أن بلدة حاصبيا تعرضت، في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم نفسه، إلى عملية قصف مدفعي سقطت بنتيجتها ثلاث قذائف داخل البلدة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي وتصدع بعض البيوت (المصدر نفسه، ١٨/١١/١٩٨٠).

وفي منطقة الشريط الحدودي، تحدثت الانباء عن حدوث اشتباك داخل المنطقة بين مجموعة من الفدائيين وعناصر من الميليشيات الانعزالية، وان جنود الكتيبة الهولندية التابعة لقوات الامم المتحدة اعتقلوا سبعة فدائيين كانوا يحاولون الدخول إلى المنطقة ذاتها. وقد تم الافراج عنهم لاحقاً بعد مصادرة أسلحتهم (و.إ.إ.، العدد ٢٢٠٠، ١٧و١٨/١١/١٩٨٠). وقد أصدر الناطق العسكري باسم القوات المشتركة بياناً أوضح فيه ان التحالف الصهيوني ـ الانعزالي قام في الساعة السادسة وخمس وعشرين دقيقة بقصف مدفعي على منطقة النبطية. كذلك أشار الناطق إلى أن القصف امتد، لاحقاً، وشمل مناطق أرنون والبص والمعلية والقليلة (وفا، ١٨/١١/١٩٨٠).

وعن حشود التحالف الاسرائيلي ـ الانعزالي واستعداداته العسكرية، أفادت المعلومات أن الميليشيات والقوات الاسرائيلية عمدتا إلى إنشاء المزيد من المواقع العسكرية المتقدمة، وكذلك إلى حشد المزيد من الآليات العسكرية خصوصاً في مثلث الرجمين في القطاع الغربي، وقد دعمت هذه القوات مواقعها بمدفعية من عيار ٧٥ و١٣٠ ملم. وفي هذا الخصوص، قام «أبو اسكندر» مسؤول الميليشيات في منطقة عين إبل ـ وميش، يرافقه عدد من ضباط المخابرات الاسرائيلية العاملين في الشريط الحدودي بتفقد تلك المواقع (السفير، ١٨/١١/١٩٨٠).

وفي ١٨/١١/١٩٨٠، هاجمت قوة من الجيش الاسرائيلي قواعد للفدائيين في جنوب لبنان. وقد أشارت الأنباء إلى استشهاد ستة مقاتلين وسقوط أربعة عشر جريحاً آخرين. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن هذه العملية تمت لاحباط ما ينوي الفدائيون القيام به. وفي بيروت، أعلن ناطق باسم منظمة التحرير الفلسطينية أن القوات الاسرائيلية قصفت المنطقة الساحلية تمهيداً لعملية انزال في منطقة صور، وأن قوات الفدائيين أحبطت محاولة الانزال هذه (و.إ.إ.، العدد ٢٢٠١، ١٨و١٩/١١/١٩٨٠).

وعلى صعيد آخر، أعلن القائد سعد حداد، قائد الميليشيات، أن الفدائيين عادوا إلى قلعة الشقيف، وأنهم يعملون على إصلاح المواقع التي تضررت نتيجة لغارات السلاح الجوي الاسرائيلي. هذا، ولقد أعلنت حالة التأهب في القرى التابعة للشريط الحدودي خوفا من استئناف الفدائيين اطلاق نيرانهم باتجاهها (المصدر نفسه).

وبتاريخ ٢١/١١/١٩٨٠، أشارت الانباء إلى أن قوة من مدفعية الميليشيات تدعمها خمس قطع مدفعية اسرائيلية، توغلت في داخل الأراضي اللبنانية في الشريط الحدودي، وقصفت منطقة صور ومحيطها بشكل عنيف، مما تسبب في حدوث أضرار مادية جسيمة لحقت بالمنازل والممتلكات الاخرى. وأضافت المصادر الصحافية التي نقلت هذه الانباء أن القصف شمل مناطق مخيم الرشيدية، رأس العين والشواكير، وأن مصدره كان مواقع مدفعية الميليشيات في قريتي طير حرفا وظهر البياضة، وكذلك مواقع مدفعية الدبابات الاسرائيلية في مزرعة دير حنا والبياضة ومثلث الرجمين (السفير، ٢١/١١/١٩٨٠). وجاء في الصحيفة نفسها، أن اهالي قريتي علما الشعب والناقورة رفضوا الانضمام إلى جانب الميليشيات الانعزالية فلم يقوموا بمهام الحراسة الدورية في قراهم. وقد تم هذا على الرغم من التحذير الذي صدر اليهم من ضابط المخابرات الاسرائيلية في المنطقة. وليلة الخميس - الجمعة، جرى تراشق مدفعي بين مواقع الميليشيات في كل من القليعة ومرجعيون ومواقع القوات المشتركة في أرنون وكفر تبنيت. وقد تعرضت قلعة الشقيف، بدورها لقصف مدفعي كان مصدره مواقع المدفعية الثقيلة المرابطة في «محطة سداته» (النهار، ٢٢/١١/١٩٨٠).

وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٠، جرى تبادل قصف مدفعي في القطاع الأوسط بين القوات المشتركة وقوات الميليشيات الانعزالية، وقد بدأ هذا القصف منذ الساعة الثانية عشرة ظهراً واستمر حتى الساعة الثالثة. وقد تساقطت القذائف في مناطق النبطية وقلعة الشقيف وأرنون ، ونتيجة للتبادل هذا، وقعت بعض الأضرار المادية (المصدر نفسه، ٢٤/١١/١٩٨٠).

وفي اليوم نفسه، قامت الطائرات الاسرائيلية بعدد من الطلعات الجوية فوق المناطق اللبنانية. وفي الساعة العاشرة والنصف صباحاً، حلقت الطائرات على علو منخفض فوق منطقة صور مخترقة حاجز جدار الصوت، كذلك حلقت حوالي الظهر ولمدة ربع ساعة فوق منطقة النبطية (السفير، ٢٤/١١/١٩٨٠).

وفي بيروت، صرّح ناطق عسكري باسم القوات المشتركة أن طائرتين اسرائيليتين قامتا، في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الاربعين، بالتحليق فوق سماء العاصمة بيروت، وأن المقاومات الارضية للقوات المشتركة تصدت لهما وأجبرتهما على الانكفاء باتجاه الأراضي المحتلة. وأشار البيان إلى أنه، وفي الوقت نفسه، حلقت طائرات اخرى معادية فوق مدينة صور، حيث قامت المقاومات الارضية بالتعامل معها لمنعها من تحقيق أهدافها (وفا، ٢٤/١١/١٩٨٠).

وفي ما يتعلق بالتحركات الاسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي، أفادت المعلومات أن القطاع الشرقي شهد تحركات إسرائيلية برية كثيفة، وأنه قد سُجل دخول آليات إسرائيلية إلى المناطق الممتدة من كفركلا حتى المجيدية. كما لوحظت تحركات اخرى حول المنطقة المحيطة ببلدة كفرشوبا. وأفادت المعلومات أيضا أن القوات الاسرائيلية قامت باطلاق نيران رشاشاتها الثقيلة من مواقعها في تلال شبعا الشرقية باتجاه محيط بلدة كفرشوبا الجنوبي وقد استمر اطلاق النار مدة نصف ساعة تقريبا ابتداءً من الساعة الخامسة صباحاً. وعن هذه التحركات، أعلن مصدر عسكري في القوات المشتركة، أن القوات الاسرائيلية تقيم تجمعات عسكرية في وادي عين التين وجبل حميد قبالة بلدة باطر ومحور رشاف في القطاع الأوسط، بحيث جرى تسييج هذه التجمعات بالاسلاك الشائكة (السفير، ٢٥/١١/١٩٨٠).

وفي بيروت، أعلن الناطق العسكري باسم القوات المشتركة أن زوارق العدو قامت، في الساعة الثالثة وخمس وأربعين دقيقة فجرا، بفتح نيران مدافعها، باتجاه منطقة الصرفند وعدلون؛ وأن القصف توقف في الساعة الرابعة وعشر دقائق. وقد أدى ذلك إلى حدوث بعض الأضرار المادية الطفيفة. وأضاف الناطق أن زوارق اسرائيلية شوهدت، في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً،

تجوب البحر قبالة الشاطىء في منطقة الزهراني، وكان يرافقها طيران مروحي (وفا، ٢٥/١١/١٩٨٠).

وفي الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم ٢٥/١١/١٩٨٠، سقطت قذيفة مدفعية من عيار ١٢٠ ملم بالقرب من الثانوية الرسمية على طريق استراحة صور، مما أدى إلى نشوء جو من الحذر والاستنفار في المدينة. كما حاولت، لجر اليوم نفسه، زوارق حربية اسرائيلية التقدم باتجاه شاطىء عدلون على طريق صور، غير أن مدفعية القوات المشتركة حالت دون ذلك.

هذا، وكانت المياه الاقليمية على طول امتداد الشاطىء، ابتداء من رأس العين حتى وادي الزينه، قد شهدت تحركات للزوارق الاسرائيلية، كما قامت الطائرات الاسرائيلية بالتحليق، على علو منخفض، فوق مدينة صور والمخيمات وقد جوبهت بنيران المضادات الأرضية، كذلك حلق الطيران ذاته فوق مدينة صيدا قبل ظهر اليوم نفسه (السفير، ٢٦/١١/١٩٨٠).

وفي القطاع الشرقي، توتر الوضع نتيجة تقدم دبابات اسرائيلية إلى مرتفعات كفرشوبا، وقد اعلنت القوات الدولية حالة الاستنفار في صفوفها، بينما كانت الطائرات المروحية الاسرائيلية تحوم فوق المنطقة. كذلك ذكر قادمون من منطقة الشريط الحدودي أنهم شاهدوا آليات اسرائيلية محملة بالجنود في مزرعة الجبيدية، وأن عددها كان مرتفعا بشكل ملحوظ. ومما يجدر ذكره، أن القوات الاسرائيلية تستخدم هذه المزرعة كمركز تجمع لآلياتها (النهار، ٢٦/١١/١٩٨٠).

وفي بلدة إبل السقي الحدودية، لا تزال قيادة القوات النرويجية التابعة للأمم المتحدة تحقق في مسألة اختفاء احدى سياراتها العسكرية، وكانت عناصر من الميليشيات الانعزالية قد خطفتها قبل أيام إلى بلدة مرجعيون. وفي اشارة إلى الحادثة، ذكر ضابط المعلومات في الكتيبة أن المعلومات المتوفرة، تؤكد وجود السيارة في منطقة سعد حدار (المصدر نفسه).

وفجر ٢٧/١١/١٩٨٠، تسللت وحدة كوماندوس اسرائيلية الى بلدة برعشيت الواقعة في قضاء بنت جبيل وقامت بنسف منزلين وسلب مبلغ قيمته ١١ ألف ليرة ليتانية. واثر هذه العملية، قام الأهالي بالطلب من القوات الدولية، بضرورة تأمين الحماية لهم وإلا «فلتنسحب». وقد سرد الأهالي كيفية حدوث العملية، فقالوا: ان القوات الايرلندية تتمركز عادة عند مدخل البلدة، وقد حدثت عملية النسف على مرأى ومشاهدة هذه القوات التي لم تحضر إلى مكان الحادث إلا بعد مرور ساعة على وقوع الحادث (السفير، ٢٨/١١/١٩٨٠).

وفي منطقة صور، أفادت التقارير الأجنبية أن دوريات إسرائيلية مؤللة تجوب قرى الشريط الحدودي خصوصا في قرى يارين ومروحين والزلوطية والظهيرة والبستان وام التوت، وقد أكدت القوات الدولية مصداقية هذه المعلومات. ومن جهة ثانية، قامت الزوارق الحربية الاسرائيلية بفتح نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه ساحل صور – الرشيدية، كما حاولت هذه الزوارق عند الفجر، الاقتراب من شواطىء البقبوق، جل البحر، القاسمية، غير أن مدفعية القوات المشتركة منعتها من ذلك. كذلك أشارت معلومات اخرى إلى أن القوات الاسرائيلية تقوم بإجراء مناورات في بلدة الخيام مستخدمة الآليات، وقد استمرت هذه المناورات طيلة ليل أمس الأول ٢٦/١١/١٩٨٠. (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر، اشير إلى استمرارية توتر الوضع في القطاع الشرقي، وإلى أن الآليات الاسرائيلية التي تمركزت في تلال كفرشوبا لم تنسحب منها. كما ذكر، أيضا، ان المواقع الاسرائيلية المشرفة على شبعا استمرت، أمس، في إطلاق نيران رشاشاتها الثقيلة باتجاه اطراف البلدة ومراكز القوة النرويجية، كما أن منطقة تبع ابل السقي تعرضت بدورها لرمايات غزيرة من رشاشات مصدرها منطقة الخيام (النهار، ٢٨/١١/١٩٨٠).

وإثر عملية خطف تعرض لها شاب من سكان بلدة العديسة، ادعت الميليشيات الانعزالية أن عناصر من جيش لبنان العربي قامت باختطافه وهددت بقصف القرى والمدن الجنوبية في حال عدم إطلاق سراحه، إثر ذلك سيطرت أجواء الحذر على المنطقة الجنوبية (السفير، ٢٩/١١/١٩٨٠).

على صعيد آخر، قامت الطائرات الاسرائيلية قبل الظهر بالتحليق على ارتفاع منخفض فوق مدينة صيدا والمخيمات المحيطة بها، وقد امتد التحليق إلى الشمال، حيث حلقت هذه الطائرات فوق مخيمي البداوي والبارد، وقد تصدت المقاومات الأرضية لها (المصدر نفسه).

ومن جهة أخرى، وردت معلومات تفيد أن القيادة العسكرية الاسرائيلية عمدت إلى اخضاع مواقع المدفعية الثقيلة للميليشيات، منذ مطلع الاسبوع الجاري، لرقابتها، وقد اتخذت القيادة الاسرائيلية هذه الخطوة كإجراء لضبط الميليشيات، بعد أن سببت لها تصرفات هذه الأخيرة إحراجا في المحافل الدولية، وذُكر أن الغاية من هذا الاجراء هو ضبط كل حركة عسكرية داخل منطقة الشريط الحدودي، وبالتالي توجيه الضربات التي تعتبرها القيادة الاسرائيلية في مصلحتها، ومناسبة لها (النهار، ٢٩/١١/١٩٨٠). وعلى صعيد آخر، جرى اجتماع بين القيادتين الدولية والاسرائيلية في مستعمرة المطلة، لتأمين «هدنة قطف الزيتون» في منطقة «حاصبيا»، وتم الاتفاق بهذا الشأن مع الاسرائيليين؛ وذلك طبقا لما ذكره أحد ضباط الطوارئ في القوة النرويجية، الذي قال انه لم يكن هناك أي دور للرائد سعد حداد في هذا الشأن (المصدر نفسه). وفي اليوم التالي، أشارت المعلومات إلى أن الميليشيات الحدودية خرقت هذه الهدنة؛ حيث قامت مدفعيتها بقصف منطقة الحاصباني مما أدى إلى احداث حرائق في كروم الزيتون، وكان المزارعون وقتها يعملون على قطف محصولهم. وأضافت المعلومات أن القصف امتد بعد ذلك ليشمل منطقة برغز ولمدة ثلث الساعة، وقد أدى القصف إلى احداث بعض الأضرار المادية في المنازل (النهار، ٣٠/١١/١٩٨٠). وفي مدينة صور، عقد في مقر الارتباط الفلسطيني، اجتماع ضم ضباطا دوليين وآخرين عن المقاومة؛ حيث قدّم مندوب المقاومة احتجاجا على عدم تأمين الحماية المطلوبة للسكان المدنيين في مواجهة الميليشيات، وأشار إلى أن القوات المشتركة مضطرة، في حال عدم تأمين الحماية المطلوبة للمواطنين، إلى تأمينها بنفسها، وفي رده، أكد أحد ضباط الطوارئ الدوليين أن القوة الدولية قوة محايدة، وبالتالي فهي ليست مع أي طرف من الأطراف المتنازعة، وأنها بالتعاون مع الأهالي ستعمل، قدر الامكان، على ضبط الامور (المصدر نفسه).

الانزال الاسرائيلي على الساحل

فجر الاربعاء ٣/١٢/١٩٨٠، قامت قوة محمولة بحرا من الكوماندوس الاسرائيلي بعملية إنزال استخدمت لتنفيذها زوارق مطاطية في منطقة تقع بين شاطىء الدامور والسعديات، ونفذت عملية ضد مواقع الفدائيين في المنطقة. وقد استغرقت العملية زهاء ساعة ونصف الساعة، فقد ابتدأت حوالي الساعة الثانية فجراً وانتهت بانسحاب القوة الاسرائيلية قرابة الساعة الثالثة والنصف من فجر اليوم نفسه. وقد سبق تنفيذ هذه العملية قيام الطيران الاسرائيلي بطلعات استطلاعية فوق منطقة الجنوب يوم الثلاثاء ٢/١٢/١٩٨٠ وخاصة فوق مدينة صيدا وجوارها والمخيمات المحيطة بها وقرى قضاء الزهراني (السفير، ٢/١٢/١٩٨٠).

وقد أوردت وكالات الانباء تفاصيل الاعتداء، وذكرت أن زوارق اسرائيلية اقتربت بعد منتصف ليل الثلاثاء/الاربعاء ٢و٣/١٢/١٩٨٠، من شاطىء السعديات فأطلقت باتجاهها رمايات من أسلحة مضادة. وبعد فترة، عاودت الزوارق الاقتراب وتمكنت، فيالة مفترق الدبية، من إنزال زوارق مطاطة فيها عدد من رجال الكوماندوس تسللوا الى شاطىء صخري تكسوه أشجار الصبار، وهناك كمنوا للسيارات المارة على الطريق، فيما كانت زوارق إسرائيلية متوقفة في عرض البحر قبالة تلال صخرية تقع بين رأس الدامور والسعديات. وأطلقت عناصر المكمن النار على سيارة «مرسيدس ١٨٠» رقمها ٢١٩٩٨٣ كانت تمر على الطريق فاصيب ثلاثة من ركابها بجروح واصطدمت بجذع شجرة. وذكر أن اثنين من الركاب توفيا متأثرين بجراحهما. كذلك مرت سيارة مرسيدس بيضاء، فأطلقت عليها النار مما أدى إلى مقتل اثنين من ركابها. وسرعان ما تنبهت دوريات القوات المشتركة التي تجوب المنطقة ليلا، وتمكنت دورية منها من اكتشاف مكان وجود المكمن واشتبكت مع الاسرائيليين، وما لبث نطاق النراشق أن اتسع بحيث شمل مجموعة مواقع على طول شاطىء السعديات والجية، راحت تتبادل

إطلاق اللذائف الصاروخية والرمايات الثقيلة مع الزوارق الاسرائيلية المتوقفة. واشتركت مدفعية القوات المشتركة في التراشق الذي استمر ساعة ونصف الساعة. وخلال تبادل اطلاق النار، تمكّن رجال الكوماندوس من الانسحاب، وكان بينهم عدد من المصابين، إذ وجدت على الطريق بقع من الدم. وتوجه المنسحبون في زوارق المطاط الى الزوارق المتوقفة في عرض البحر التي كانت تطلق قذائفها باتجاه الشاطىء. وقد تعرض المنسحبون لرمايات مباشرة اضطرّت الاسرائيليين إلى الاستعانة بطائرات الهليوكبتر التي كانت تحلق فوق المنطقة، وقد وجّهت هذه الطائرات رشاشاتها إلى مواقع «القوات المشتركة» ومرابض مدفعيتها. وتبين فيما بعد، أن سيارة عسكرية أصيبت بقذيفة وسقط فيها قتيلان، فيما أصيب أربعة آخرون بجروح بينهم مدنيان. وأصيبت سيارة مدنية أخرى بقذيفة مباشرة وكان فيها اثنان فقتل السائق، وأصيب مرافقه بجراح خطرة (النهار، ٤/١٢/١٩٨٠). وفي بيروت، أدلى ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة ببيان ذكر فيه أن العدو الصهيوني قام، حوالي الساعة الثانية من فجر اليوم، بمحاولة إنزال في نقطتين على الشاطىء بين منطقتي الدامور والسعديات من زوارق بحرية تحرسها مدمرة حربية وعدد من الطائرات المروحية، وعلى الفور اشتبك ثوارنا مع القوات المعادية؛ الأمر الذي أفشل عملية انزالهم هذه وأوقع بالعدو خسائر في الأرواح، إضافة الى اصابة أحد زوارقه البحرية، وفي الوقت نفسه، قامت زوارق أخرى بانزال قوة من أفراد الكوماندوس الاسرائيليين في نقطة أخرى قريبة من السعديات. وقد تصدّت القوات المشتركة لهذه القوة واشتبكت معها في معركة ضارية، وحين أحس العدو بأن ذواته تواجه نيراناً كثيفة استعان بالطائرات المروحية والزوارق، وبأحدى مدمراته الراسية في عرض البحر، حيث راحت مجتمعة تقصف المنطقة قصفاً تمشيطياً، مما أدى الى اصابة سيارتين مدنيتين وتدميرهما وسقوط أربعة شهداء وثلاثة جرحى فيهما.

وبعد حوالي ساعة ونصف الساعة من الاشتباك والقصف الكثيف، استطاع العدو إجلاء قوة الانزال إضافة الى الخسائر التي لحقت به في الأرواح والمعدات، وقد نتج عن هذه المعركة سقوط اثنين من أبطالنا شهداءً واثنين من الجرحى سقطوا في منطقة المواجهة بعد أن أبلوا في القتال ضد العدو بلاءً رائعاً وفوتوا عليه تحقيق أهدافه. أما خسائر العدو، فقد كانت كبيرة في الأرواح، حيث استطاع العدو اخلاءها تحت غطاء من القصف الكثيف دام أكثر من ساعة وشمل كامل المنطقة بما فيها مناطق المساندة (وفا، ٢/١٢/١٩٨٠). وقد علق مصدر فلسطيني في بيروت على العملية الاسرائيلية بقوله: «إن عملية السعديات ما هي إلا جزء من سياسة العدو في تكثيف عدوانه على الشعبين الفلسطيني واللبناني بدفع كامل من الولايات المتحدة الاميركية، خصوصاً أنها على أبواب هذه الادارة الجديدة التي يقف على رأسها رونالد ريغان المعروف بحماسته الشديدة في مساندة العدوان الصهيوني وبتشجيعه استعمال القوة واللجوء الى العدوان والجريمة» (النهار، ٤/١٢/١٩٨٠).

وفي تل – ابيب أعلن ناطق اسرائيلي أن قوة من الجيش الاسرائيلي نفذت الليلة الماضية ٢/١٢/١٩٨٠، عملية ضد أهداف للفدائيين تقع الى الشمال من صيدا. وقتل عدد من الفدائيين وأصيب آخرون ولم تقع إصابات بين قوات الجيش (ر.إ.إ.، العدد ٢٢١٢، ٢و٣/١٢/١٩٨٠). وقد أفاد مراسل الاذاعة الاسرائيلية باللغة العبرية أن القوة الاسرائيلية وصلت الى أهدافها عن طريق البحر، وهبط الجنود على الشاطىء الى الجنوب من بلدة الدامور على بعد حوالي ٧٠ كيلو مترا شمالي رأس الناقورة، واستطاع رجال القوة تمييز سيارتين تنقلان فدائيين فدمروهما، ورد الفدائيون باطلاق نيران غير مركزة من مواقعهم في المنطقة، كما ردت قواتنا على مصادر النيران، وباتجاه مواقع أخرى كانت معروفة مسبقاً. كما قصفت سفن سلاح البحرية، بدورها، مواقع الفدائيين في المنطقة المذكورة. وقال الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، أن تلك العملية تدخل ضمن نطاق عمليات الردع التي ينفذها الجيش الاسرائيلي ضد الفدائيين لشل نشاطهم في المنطقة ولاحباط مخططاتهم الرامية لتنفيذ عمليات لهم في اسرائيل. وقد عادت قواتنا الى قواعدها سالمة بعد أن نفذت المهمة. (المصدر نفسه). والجدير بالذكر، أن هذه

العملية الاسرائيلية هي كسابقاتها من العمليات التي نفذت على الشاطىء في ١٥/٨/١٩٨٠ و١٩/٩/١٩٨٠ في كل من صور والرشيدية. وقد تم تنفيذ هذه العمليات ضمن إطار السياسة التي عاد رئيس الاركان العامة الاسرائيلي وأكد عليها في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست. فقد قال الجنرال «ايتان» أمام أعضاء تلك اللجنة قبل بضعة أسابيع، أن الجيش الاسرائيلي سيطارد الفدائيين بحيث لن يعرفوا من أين تأتيهم الضربة التالية (المصدر نفسه). أما قائد العملية، فقد ذكر أن دقة التخطيط للعملية أتاح تنفيذها كاملة وبصورة جيدة على الرغم من بعض التعقيدات التي واجهتنا (المصدر نفسه). وفي رده على سؤال وجه اليه حول العملية قال الجنرال ايتان: «إن العملية كانت ناجحة وحققت جميع الأهداف المحددة لها، كما أن مستوى التنفيذ كان عالياً، فجيشنا جيش متطور وفعال ومنظم جداً، ونحن قادرون على تنفيذ مهام كهذه أفضل من أي جيش اخر». وأضاف قائلاً: «ان عملية الجيش ضد الفدائيين تأتي في نطاق السياسة التي يتبعها الجيش الاسرائيلي للتشويش على تحركاتهم ونشاطهم ضد اسرائيل، فقد أثبتت العملية نجاحها ونجاعتها حيث يلاحظ ركود في نشاط الفدائيين فهم يتكمشون على أنفسهم لتأمين الحماية ويقومون بحفر الخنادق والتحصينات، وهذا ماتريده نحن». (المصدر نفسه، العدد ٢٢١٢، ٣و٤/١٢/١٩٨٠).

وفي بيروت اعتبر رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان، في معرض ادانته الاعتداء الاسرائيلي الجديد، «أن هذا الاعتداء له معناه بعد اجتماع لجنة الهدنة. وأنه يأتي ضمن مخطط واضح الأهداف» (النهار، ٤/١٢/١٩٨٠).

وفي صيدا عقدت القيادة المشتركة للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اجتماعاً بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٠ برئاسة المهندس مصطفى معروف سعد، وناقشت الأوضاع العسكرية والسياسية في الجنوب وتوقفت أمام الاعتداء الاسرائيلي الاخير في السعديات. وقال بيان صدر عن الاجتماع: «إن هذه الاعتداءات تترافق مع حشود عسكرية اسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي، حيث تتخذ أشكال احتلال لمواقع جديدة في الأراضي اللبنانية هدفها تعزيز الوجود وأحكام السيطرة الاسرائيلية المباشرة على المنطقة والتدخل في كل شؤونها». وأضاف «أن القيادة استغربت موقف السلطة حيال كل الاعتداءات التي يتعرض لها الشعبان اللبناني والفلسطيني» (المصدر نفسه، ٥/١٢/١٩٨٠). وفي بيروت، أوردت وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» أن منظمات المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية شيعت ظهر ٤/١٢/١٩٨٠، الشهداء الذين سقطوا في العملية الاسرائيلية على شاطىء السعديات فجر الأربعاء الماضي. وقد شارك في التشييع كبار قادة فصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وقائد «جيش لبنان العربي» (المصدر نفسه).

المقدم الطيّار
حسين عويضة

المناطق المحتلة

الفلسطينيون يسود المناطق المحتلة

شهدت المناطق المحتلة، في الفترة الأخيرة، موجة جديدة من أعمال العنف والاضطرابات، جعلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تفقد أعصابها وتطلق النار على المتظاهرين من طلبة الجامعات والمدارس دون أي تمييز؛ الأمر الذي أدّى إلى وقوع العديد من الإصابات بين صفوف الطلبة والمواطنين. كما شهدت تلك المناطق إضراباً واسعاً تمحور حول معارضة طرد رئيسيّ بلديتيّ الخليل وحلحول، وحول استنكار الإجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطات ضدهما. إضافة إلى هذا، شهدت منطقة غزة بالذات عمليات تصفية جسدية لبعض العملاء المتعاونين مع سلطات الاحتلال.

اسبوع فلسطين

أعدّ مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت الترتيبات لعقد «أسبوع فلسطين»، بحيث يتم فيه القيام ببعض النشاطات الفنية التي تعبّر عن التراث الفلسطيني، ولكن السلطات الاسرائيلية التي تخشى، كعادتها، إبراز أي تراث أو اثر فلسطيني، طلبت، حسب ما تقوله مصادر الحكم العسكري، إعطاءها برنامجاً مفصلاً لما سيتمّ القيام به في المناسبة. ولكن شيئاً من هذا لم يحدث، فقد أقام الطلبة هذا الأسبوع الذي اشتمل على معرض للاعلانات والملصقات والكتب، وعلى إلقاء العديد من الخطابات التي كانت، حسب المصادر الاسرائيلية، متطرفة للغاية. ورأت هذه المصادر أن الخطابات ألقيت بإيحاء من المنظمات المختلفة المؤيدة لـ م.ت.ف. (هارتس، ٢٠/١١/١٩٨٠).

وخلال الاحتفالات، طلب الحكم العسكري إزالة الأعلام الفلسطينية، واستجاب الطلبة لذلك، مستعيضين عن تلك الاعلام بأعلام فلسطينية صغيرة وضعوها على ملابسهم. وبالرغم من ان الحكم العسكري منع دخول طلبة جامعة النجاح إلى حفلة الافتتاح، دخل هؤلاء وامتلأ المكان بكامله. وخلال الاحتفال، قال أحد الخطباء في كلمته: «نبعث بتحياتنا إلى شعبنا الصامد في جنوب لبنان»، وبتحياتنا إلى زعيم م.ت.ف.، ياسر عرفات. هذا، وقد ألقيت، في الاحتفال، الاشعار والأناشيد الوطنية الفلسطينية. وتحدث الخطباء عن الشهداء ونددوا بسلطات الاحتلال وبسياسة الابعاد والطرد؛ وكذلك تم التنديد بسياسة فرض الإقامة الجبرية على الزعماء ورؤساء البلديات، وبمناحيم بيغن وشركائه الذين يسعون، حسب أقوال أحد الطلاب إلى «أخذ فلسطين بكاملها». إضافة الى هذا، ندّد الطلاب بالسلطات الأردنية، وبالحكام الرجعيين في العالم العربي (المصدر نفسه).

نتيجة لذلك، قامت سلطات الاحتلال بمحاصرة جامعة بيرزيت، ومن ثمّ اقدمت على اقتحامها مطلقة بعض العيارات النارية في الهواء؛ وذلك من أجل السيطرة على الاضطرابات فيها، ولم تسمح للصحافيين بالدخول إلى المكان. وقد بدأت الاضطرابات بعد أن رشق الطلاب السيارات بالحجارة، وسدّوا الطريق المؤدية إلى البلدة. وقد

حدث ذلك بالرغم من الإفراج عن أعضاء مجلس الطلبة الذين اعتقلوا إثر أحداث أسبوع فلسطين (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٠٤، ٢٣و٢٤/١١/١٩٨٠). وكان الحاكم العسكري قد أصدر أمرا بإغلاق جامعة بيرزيت لمدة أسبوع، وذلك بحجة أن إدارتها لم تف بتعهداتها بمنع التظاهرات والاجتماعات داخل حرمها. وقد صدر أمر الاغلاق بعد بدء «أسبوع فلسطين» الذي تمّ تنظيمه من قبل الطلبة.

وقد عمّت التظاهرات والصدامات مع سلطات الاحتلال معظم مدن الضفة الغربية وقراها. ففي القدس، على سبيل المثال، تظاهر مئة طالب ثانوي، بالقرب من بوابة نابلس، وقذفوا سيارات الشرطة بالحجارة، مما أدى إلى جرح شرطيين. وخلال التظاهرة، حمل المتظاهرون أعلاما فلسطينية، وردّدوا هتافات تدعو لقيام دولة فلسطينية. وعندما دخل الشبّان شارع صلاح الدين، أسرع التجار وأغلقوا حوانيتهم، وأحاط المتظاهرون بأحد ضباط الشرطة الذي أطلق بعض العيارات النارية في الهواء، لإنقاذ نفسه. واعتقلت الشرطة حوالي عشرة متظاهرين. وفي وادي الجوز، في القدس الشرقية، تظاهر عشرات الطلاب ضد الحكم العسكري ودولة إسرائيل، وأحرقوا دواليب السيارات وعرقلوا حركة السير (المصدر نفسه، العدد ٢٢٠٥، ٢٤و٢٥/١١/١٩٨٠).

أمّا في نابلس، فقد جرح جندي وأصيب اثنان من الطلاب أثناء تفريق تظاهرة طلاب كلية النجاح. وقد ردّ مراسل الاذاعة الاسرائيلية أسباب التظاهرات، إلى الشعور بالإحباط في الضفة الغربية الذي تزايد، لدى سكانها، بسبب عقد القمة العربية من غير اشتراك م.ت.ف. فيها. ولكن سكان الضفة الغربية يرون عكس ذلك تماما فهم لا يجدون علاقة بين التظاهرات التي حدثت في الأيام الأخيرة في المناطق المحتلة، وبين مؤتمر القمة الذي عقد في عمان. وفي نابلس أيضا، أعرب الطلاب عن استيائهم من أحداث بيرزيت ورام الله وبيت لحم، فتجمهروا في ساحة الكلية للاحتجاج. وبعدها جاء الجيش وفتح النار عليهم، كما يقول موسى الجيوسي عضو مجلس الأمناء في كلية النجاح. أمّا رواية الحكم العسكري للحادث، فتختلف عن هذه الرواية، فقد جاء فيها أن دوريات من الجيش هوجمت بالحجارة من داخل الكلية ممّا أدّى إلى جرح أحد الجنود في رأسه وهذا ما جعل زميلاً له، كان بجانبه، يفتح النار، ممّا أدّى إلى إصابة اثنين من الطلاب داخل الكلية (المصدر نفسه، العدد ٢٢٠٦، ٢٥و٢٦/١١/١٩٨٠).

ومن جهة ثانية، جرحت الطالبة الثانوية سحر موسى ابراهيم من البيرة، بعد ان أطلقت عليها دورية اسرائيلية النار، أثناء تظاهرة قامت بها الطالبات في الشارع الرئيسي في المدينة. وقد جاءت تظاهرة الطالبات في البيرة، ردا على أمر السلطات بإغلاق كلية بيرزيت. وقامت سلطات الاحتلال باعتقال ثلاثة من مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت، وبقيت كذلك عشر طالبات من المدرسة الثانوية في البيرة، رهن الاعتقال (دافار، ١٨/١١/١٩٨٠).

ردود الفعل على التظاهرات

أثارت التظاهرات التي عمت الضفة الغربية إلى ردود فعل عنيفة لدى مختلف الأوساط الاسرائيلية الحاكمة. فقد تمّ، في أعقاب تلك التظاهرات، عقد اجتماعات أمنية وحكومية نوقشت فيها الأوضاع، من حيث أسبابها ونتائجها، وكذلك دراسة الأساليب القمعية الواجب اتخاذها لقمع هذه التظاهرات. وكان هناك من أشار إلى أن تلك الاحداث قد وُجّهت من قبل م.ت.ف.؛ حيث جاء توقيتها مع موعد انعقاد مؤتمر القمة العربي في عمان. وقالت بعض الجهات الأمنية الاسرائيلية: «إن أعمال الشغب الأخيرة في [الضفة الغربية] يجري توجيهها من قبل م.ت.ف. وإن القرارات الجديدة التي طبّقتها في الضفة والقطاع، قد أحدثت فراغا». وإزاء تعاظم الأحداث في الضفة الغربية، جرت مشاورات على مستوى عال في الجهاز الأمني اشترك فيها نائب رئيس الحكومة، يغئال يادين، ونائب وزير الدفاع مردخاي تسيبوري، والجنرال داني مات وقادة الضفة الغربية وغزة (المصدر نفسه، ١٩/١١/١٩٨٠). كما تعتقد جهات أمنية كبيرة، أن «منظمة التحرير الفلسطينية تزيد من التحريض في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل خلق اضطرابات في المناطق، ومواجهات بين قوات الأمن وبين السكان المحليين». وقد تمّ استعراض الأحداث في المناطق، في الجلسة التي عقدها الجهاز الأمني، برئاسة القائم بأعمال وزير الدفاع، يغئال يادين، بالاشتراك مع نائب

الوزير مردخاي تسيبوري، ورفائيل إيتان، وقائده يكو تبئيل ادم، ومنسق العمليات في المناطق الجنرال مات وجهات عسكرية وأمنية أخرى (يعقوب أيزر، معاريف، ١٩/١١/١٩٨٠).

كما تقوم شعبة العمليات في الأركان العامة، إضافة إلى فرع البحث والتطوير في وزارة الدفاع، بدراسة مسألة وضع اجراءات خاصة لتفريق التظاهرات التي تواجه قوات الأمن في المناطق المحتلة. ويدّعي رجال الحكم العسكري في الضفة الغربية أن الاجراءات المسموح بها الآن، غير كافية؛ فقد أصبح الكثير من المتظاهرين في المناطق المحتلة، يتسلحون سلفاً بقطع من القماش تحميهم من الغاز المسيل للدموع. وفي بعض الأحيان، يقوم بعضهم، خلال التظاهرة، بإمساك قنابل الغاز ويقذف بها باتجاه الجنود. وتقول مصادر الحكم العسكري أن الطلقات المطاطية التي يطلقها الجنود على المتظاهرين، ليست فعّالة؛ حيث أن مداها قصير جداً، ولم تعد تخيف المتظاهرين. وأن مدافع رش المياه ليست فعّالة دائماً، لأن مناورة السيارة التي يثبت مدفع رش الماء عليها، محدودة. وقد وقعت حالات في الأزقة الضيّقة في مدن الضفة الغربية، كان المتظاهرون فيها أسرع من السيارة المذكورة وأنشط منها بكثير. وبالرغم من الرش بالماء، استمرت أعمال الشغب، وظهر جنود الجيش الاسرائيلي كأنّهم عاجزون عن فعل شيء. وفي ضوء ذلك، بدأت وزارة الدفاع وشعبة العمليات في الأركان العامة، بمشاركة فرع البحث والتطوير التابع لوزارة الدفاع، وبالتشاور مع أجهزة أمنية مختلفة، بالبحث عن حلول أنجع تساعد رجال الحكم العسكري في المحافظة على النظام. وفي الوقت نفسه أيضاً، تحافظ على كرامة جنود الجيش الاسرائيلي وتحميهم من وقوع إصابات في صفوفهم. وفي هذه الأثناء، أصدر نائب وزير الدفاع أوامره بتكثيف اطلاق النار، بعد التحذير، كي لا يبدو التحذير مجرّد تهديد أجوف؛ حيث سيقترن بالتنفيذ (ر.إ.، العدد ٢٢١٠، ٣٠/١١ و١/١٢/١٩٨٠).

وقد علق الجنرال مات، منسق العمليات في المناطق المحتلة، على التظاهرات والصور التي نقلتها أجهزة التلفزيون الاسرائيلية والأجنبية، والتي ظهر الجنود الاسرائيليون فيها وهم يطلقون النار، من على سطوح المنازل، على المتظاهرين، فأشار إلى أن الصور التي عرضت في التلفزيون عن تظاهرات الطلاب في رام الله هي صور مزيفة وملفقة، لأنّ الجنود الذين صوروا في الشريط الذي عرضهم وهم يطلقون النار من فوق السطوح، لم يكونوا أنفسهم الذين أطلقوا النار على أرجل الطلاب المتظاهرين. وأشار إلى أنه لا توجد سياسة حازمة في المناطق المحتلة، وأن تصعيد الوضع الأمني له عدة عوامل هي:

- إعادة رؤوساء البلديات المطرودين بهدف الاستماع إلى استنتاجهم.
- مؤتمر القمة في عمان.
- ميول م.ت.ف. الواضحة إلى تأزيم الوضع، ردا على تدني سمعتها بعد محاولتها الفاشلة للتوسط بين العراق وإيران.

وأضاف مات، أن لجنة التوجيه الوطني ما زالت تنشط، عبر لجانها الفرعية، بالرغم من أن رؤوساء البلديات البارزين قد أبعدوا، سواء لأنهم طردوا أم لأنهم أصيبوا بجراح وغادروا البلد، بل زادت اللجنة من نشاطاتها. وقال أيضاً: «ان اللجان الفرعية ... تعمل على ما يبدو، تحت أسماء عادية كلجان تهتم بالشؤون التربوية والثقافية، بينما هي تهتم، عملياً، بمسائل سياسية». (المصدر نفسه، العدد ٢٢٠٧، ٢٦و٢٧/١١/١٩٨٠).

ومن جهته، علق شموئيل سيلف على الأوضاع السائدة في المناطق المحتلة بقوله: «إن الرصاصات التي أطلقت هذا الأسبوع باتجاه سيارة الباص التي كانت تقلّ الأولاد من أيلون موريه إلى كدوميم، قد أشعلت «الضوء الأخضر» لدى مختلف الجهات الأمنية العاملة في المناطق. وقد فعلت ذلك، بصورة أشد فعالية مما فعلته مظاهرات الطلبة في بيرزيت ونابلس؛ حيث جاءت الطلقات باتجاه «باص الأولاد» بمثابة دليل على أن هناك يداً رئيسية تقوم بتوجيه خرق النظام في «يهودا والسامرة»، وأنها تقف وراء عمليات القتل السياسية في قطاع غزة. وإن هذه اليد هي م.ت.ف.» (معاريف، ٢٨/١١/١٩٨٠).

وهناك من انتقد تحميل مسؤولية الاضطرابات والاحداث، في المناطق المحتلة، لرؤساء البلديات، فقد علق أحدهم على ذلك بقوله: «إن من اعتقد

لبلديات مسؤولون عن المظاهرات
نـاكد الآن أنـه مخطىء. فبسام
م خلف موجودان خارج البلاد لتلقي
. وأما نهد القواسمة ومحمد ملحم فهما
الرملة، وأما بقية رؤساء البلديات
م مقيدة، ومحظور عليهم، حسب الأوامر
يدة التي أصدرها الحكم العسكري، الخروج
نطاق القضاء الذي يعيشون فيه... وإن معظم
عضاء «لجنة الارشاد الوطني» قيد الإقامة
الجبرية في مدنهم. وبالرغم من هذا كله، وبالرغم
من سياسة «اليد القوية»، اندلعت موجة من خرق
النظام والتظاهرات في مدن الضفة الغربية... وقد
اجتمع رؤساء أجهزة الامن، من أجل اتخاذ قرار
بصدد السياسة التي ستتبع في الأيام المقبلة. وهم
باستطاعتهم أن يقرروا سياسة اعلامية في المدارس
الثانوية في الضفة الغربية، وكذلك إغلاق المدارس
والجامعات ومعاقبة المذنبين حسب أفعالهم، في
موجة العنف وخرق النظام. كل ذلك في المجال
التقني. ولكن طالما لم يتم إيجاد حل سياسي، أو
بصورة أدق، طرف الحل، فإن عمليات خرق النظام
والتظاهرات والاضطرابات، ستستمر» (يهودا
ليطاني، هآرتس، ٢٠/١١/١٩٨٠).

كما أصدر الطلبة في جامعة تل – أبيب التابعين للمنظمة اليسارية «كامبوس»، بيانا استنكروا فيه تصرفات الجيش الاسرائيلي والحكم العسكري تجاه المواطنين. وجاء في البيان: «إن قيام الجيش بإغلاق الجامعات، بسبب النضال من أجل الحرية، ظاهرة معروفة لدى أنظمة لا تريد إسرائيل أن تصنف في صفها؛ وإذا كان باستطاعة الحكم العسكري إغلاق جامعة بيرزيت، فإنه ليس باستطاعته أن يغلق ويلغي طموحات الفلسطينيين للاستقلال الوطني» (دافار، ١٦/١١/١٩٨٠).

الاعتراف بإطلاق النار على التلاميذ عمداً

تحدثت افتتاحية صحيفة هآرتس (٢٠/١١/١٩٨٠) عن الأحداث الأخيرة في المناطق المحتلة وعن تصرفات الجيش الاسرائيلي نحو الكلية والمتظاهرين، فذكرت أنه، بعد بضعة أشهر من الهدوء، توتر الجوّ في المناطق مرة ثانية. فقد قتل نائب رئيس مجلس جباليا المحلي في قطاع غزة بعملية مخطط لها بصورة محكمة. وبالمقابل انتهت التظاهرات والاضطرابات في رام الله وبيت لحم بجرح عشرة طلاب بنيران الجنود الاسرائيليين. وبالرغم من أن م.ت.ف. تقف وراء العمليات في المنطقتين، إلاّ أنه يجب الفصل بين الحادثين. فالقتل في غزة، وهو السادس من نوعه خلال الأشهر الأخيرة، جاء لضرب فكرة تنفيذ الحكم الذاتي في غزة أولاً، تحت الوصاية المصرية. وإن هدف سلسلة عمليات القتل في القطاع جاءت لردع كافة الوجهاء العرب الذين يتسلمون بأفكار التعاون مع المصريين. أمّا المظاهرات في الضفة، فقد جاءت لخرق الهدوء السائد منذ عدة أشهر، ولدفع قوات الامن إلى رد فعل يكون بمثابة صب الزيت على النار. وأضافت الصحيفة، في افتتاحيتها، «أنه من الصعب الاقتناع بأقوال رئيس الأركان [التي تفيد] أنه تم استنفاد جميع الامكانات قبل فتح النار على التلاميذ. وأنه تبين لمشاهدي التلفزيون في إسرائيل يوم الثلاثاء، أن الجنود قد أطلقوا النيران من على سطوح البيوت، ومن مواقع إطلاق امنة باتجاه التلاميذ، ويبدو أن ذلك قد تمّ بناء على أوامر من فوق وليس بسبب الخطر على حياة الجنود».

إبعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول

عاشت الضفة الغربية يوما متوترا، وقام الجيش الاسرائيلي بقمع محاولات عدة قامت للاحتجاج على قرار الحكومة الاسرائيلية، القاضي بإبعاد رئيسَيْ بلديتيْ الخليل وحلحول. فهد القواسمه ومحمد ملحم. وقام الجيش الاسرائيلي بحملة اعتقالات شملت عشرات الاشخاص، واستخدم القنابل المسيلة للدموع لتفريق تظاهرات، ليس في الخليل وحلحول فحسب وإنما في بيت لحم ورام الله والبيرة ونابلس. ففي مدينة الخليل، حاصر الجنود الاسرائيليون، منذ الصباح، مقر البلدية، حيث كان مقررا أن يعقد لقاء برئاسة نائب رئيس البلدية مصطفى النتشة للاحتجاج على قرار الابعاد. وأقام الجيش حواجز على مدخل المدينة لمنع الناس من الوصول إلى مقر التجمع، وصادر أفلام مصوري الصحف والتلفزيون الأجانب. وفرّقت القوات الاسرائيلية تظاهرات في الخليل وأريحا ونابلس وبيت لحم، رشقت فيها السيارات العسكرية بالحجارة. وأقفلت بأمر من السلطة العسكرية، حتى إشعار آخر، جامعة بيرزيت التي تظاهر نحو ألف من طلابها، وأقاموا حواجز من

الصخور، وأشعلوا أكواما من النفايات، واستخدم الجنود الاسرائيليون الغاز المسيل للدموع، وأطلقوا النار في الهواء. كذلك أغلقت ثانوية حلحول للبنات، وأغلقت مدارس أريحا وبيت ساحور الإضراب. كما فرضت السلطات العسكرية منع التجوّل في منطقة مخيم المعسكر في قرب البيرة بعد أن قذف الأهالي سيارات الجيش بالحجارة (**النهار**، ٨/١٢/١٩٨٠).

وقد علق وزير العدل موشي نسيم على قرار الابعاد بقوله: «إن دولة إسرائيل تعيش في وضع يجعل الأمور الأمنية هي الحاسمة، إلى درجة تقتضي تجاوز الأمور والاعتبارات السياسية. وقد ألفنا لأنفسنا أن إبعاد رئيسي بلديتين كان ناتجاً عن ضرورة المحافظة على الأمن، وإني مقتنع بأن ذلك لصالح السكان أيضاً؛ لأن مسألة تحريض السكان على العمل ضد سلامة المواطنين ستكون أضعف في غياب رئيس البلديتين المذكورين. وأعتقد، أن هذا القرار يجب ألاّ يؤثر على محادثات الادارة الذاتية، أو على اوضاع سياسية أخرى. فهو قرار يندرج في إطار صلاحية السلطة المسؤولة عن الأمن في إسرائيل». (ر.إ.، العدد ٢٢٢٥، ٩و٦/١٢/١٩٨٠). أمّا المحامية فيلتسيا لانغر فقالت: «ردّي هو الأسف الشديد، لأنني أعتبر هذا اليوم أسود للغاية بالنسبة للعدالة الاسرائيلية ولمحكمة العدل العليا. وأعتقد أن مستوانا السياسي لا يستطيع سوى الموافقة على قرارات الجيش والمحافظة على كرامته. وأعتقد أنه قد أبعد أشخاص من دعاة السلام أعلنوا أنهم مع التعايش ومع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ومع قيام علاقات حسن جوار معها». وأما رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، فيعتقد أن القرار سيتسبب في زيادة التوتر في المناطق المحتلة، وهو أمر غير مرغوب فيه لدى المواطنين أو لدى الحكومة. وأما رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، فرأى أن القرار قد أحدث هزة عنيفة بين المواطنين العرب، وسيزيد من تعقيد الأمور بين الشعبين العربي واليهودي اللذين يتوقان إلى إحلال السلام العادل (**المصدر نفسه**).

وفي الأمم المتحدة، صادقت الجمعية العامة على مشروع قرار عنيف ضد اسرائيل، بسبب طردها لرئيسي بلديتي الخليل وحلحول. وقد دعت الجمعية العامة إسرائيل إلى إلغاء ذلك القرار وإعادة رئيسي البلديتين إلى مقرّيهما. وقد اقترعت ١١٧ دولة لصالح مشروع القرار ولم تعارضه سوى دولتين هما اسرائيل والولايات المتحدة، في حين امتنعت ٢٥ دولة عن التصويت، بينها دول السوق الاوروبية المشتركة التسع، وبعض الدول الغربية مثل كندا، وبعض دول أميركا اللاتينية. وقد ردّ سفير اسرائيل، لدى الأمم المتحدة، يهودا بلوم، بعد التصويت، واصفاً موضوع القرار، «بأنه ذريعة للموافقة على إدانة أخرى لاسرائيل لا قيمة لها». وشرح المندوب الاميركي موقف الولايات المتحدة من القرار فقال: «إن طرد رئيسي البلديتين كان عملاً غير شرعي، وكذلك اجراءات اسرائيل الأخرى في [المناطق المحتلة]». والجدير بالذكر، أن مشروع القرار، الذي صوت عليه، لا يتطرق إلى طرد رئيسي البلديتين فقط، بل احتوى أيضاً، بنود إدانة لاجراءات إسرائيل الاخرى في المناطق المحتلة، مثل تنكيل السلطات الاسرائيلية بطلاب مدارس الضفة الغربية. كما وردت في مشروع القرار، إشارة إلى النشاط غير المنظم الذي تقوم به السلطات الاسرائيلية ضد جهاز التعليم في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

محاكمات واعتقالات

أثناء التظاهرات والاضطرابات التي حدثت في جامعة بيت لحم، قامت قوات الأمن باعتقال اثنين من الصحافيين كانا يغطيان الأحداث هناك. وقد أدّى ذلك إلى إثارة اهتمام منسق العمليات في المناطق المحتلة، الجنرال داني ماط الذي ناقش عدداً من الموضوعات من بينها مسألة وجود الصحافيين في المناطق التي يجري فيها نشاط أمني له علاقة بالتظاهرات. وكانت أوامر ماط واضحة وقاطعة، وهي تقضي بأن للصحافيين حرية كاملة بالعمل إلا عند الحاجة لإغلاق منطقة معينة بهدف السيطرة عليها. وقد تمّ التأكيد على هذه القواعد مجدداً، بعد أن أبدت قوات الأمن، في الآونة الأخيرة، شغفاً كبيراً، بطرد الصحافيين من أماكن الأحداث. وقد اعتقل، خلال الفترة الأخيرة، عدد من الصحافيين الأجانب، بقي عدد منهم في المعتقل، في حين صودرت من الآخرين أفلام تلفزيونية وصحافية (ر.إ.، العدد ٢٢٢٨، ٩و١٠/١٢/١٩٨٠). وأصدرت محكمة العدل

العليا أمرا للمستشار القانوني للحكومة للمثول أمامها، وتقديم تبريراته عن عدم السماح لمحرري صحف الفجر والشعب والطليعة التي تصدر في القدس الشرقية من القيام بأعمالهم الصحافية. ومن المعروف أن الصحافيين قد تسلموا أوامر إقامة جديدة في قراهم بمنطقة رام الله (المصدر نفسه، ٢و٣/١٢/١٩٨٠). كما فرضت سلطات الاحتلال الإقامة الجبرية على السيد علي ياسين المخاوزه، رئيس المجلس المحلي في الظاهرية في محافظة الخليل؛ حيث حظرت عليه مغادرة القرية بدون اذن مسبق من سلطات الحكم العسكري. كما فرضت الاقامة الجبرية على خالد العوض، رئيس بلدية تباطية المنتخب، وعلي المحامي زهير الريس من مدينة غزة (وفا، ٩/١٢/١٩٨٠). كما أبلغ الحاكم العسكري لمنطقة بيت لحم، أمين سر نقابة عمال بيت لحم ونائب رئيس بلديتها، جورج حزبون بقرار فرض الإقامة الجبرية عليه لمدة ستة أشهر.

ومن جهة ثانية، أصدرت محكمة عسكرية صهيونية في مدينة غزة حكما بالسجن لمدة ١٦شهراً على الشاب الفلسطيني مدحت أبو زيد البالغ من العمر ١٧عاما من سكان مخيم جباليا؛ وذلك بتهمة الانتماء للثورة الفلسطينية. كما أصدرت المحكمة العسكرية في مدينة نابلس عدة أحكام تقضي بتغريم عدد من الشبان والطلاب بغرامات مالية تتراوح بين أربعة الاف وثمانية الاف شاقل بدعوى رشق الحجارة على قوات الاحتلال ووسائل النقل العسكرية (المصدر نفسه، ٢/١٢/١٩٨٠). وحكمت المحكمة العسكرية في مدينة رام الله على المواطن الفلسطيني صقر عبدالعزيز سالم من مدينة بيت لحم، بالسجن لمدة خمس سنوات، بتهمة الانتماء لحركة «فتح» والتدرب على السلاح ومقاومة سلطات الاحتلال (المصدر نفسه، ٩/١٢/١٩٨٠). وأصدرت المحكمة العسكرية في غزة، حكما ضد أربعة طلاب تتراوح أعمارهم بين ١٦و١٨ عاما، كانوا قد اعتقلوا أثناء المظاهرات الطلابية الأخيرة التي شهدها القطاع. وكذلك حكمت المحكمة نفسها على كل من سمير سعيد عبد وعماد الصفطاري وكامل كمال بالسجن لمدة عشرة أشهر بدعوى التحريض ضد الاحتلال والمشاركة في هذه المظاهرات. كما حكمت على الطالب ياسر شعت بالسجن لمدة ستة أشهر بدعوى الاشتراك في المظاهرات المناهضة للاحتلال (المصدر نفسه، ٥/١٢/١٩٨٠).

وفي رام الله، فرضت السلطات الاسرائيلية غرامة قدرها ألف شاقل على أولياء أمر كل طالب يشارك في التظاهرات المعادية لإسرائيل، وهددت السلطات باتخاذ اجراءات أشد عنفا في المستقبل. وأصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في رام الله حكما بسجن الطالب عثمان عوديات لمدة شهر، وغرّمته مبلغ أربعة آلاف شاقل بسبب مشاركته في عمليات الاحتجاج الطلابية. كما أصدرت أحكاما مشابهة على الطلبة هاني حسين اسطنبول وهاني نور الدين وأمين دبور وامال أحمد وسهام منير رشحه وابتسام منير رشحه. كما حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية في نابلس على أحد عشر طالبا فلسطينيا بدفع غرامات تتراوح بين ٥آلاف و١٧الاف شاقل، وذلك بسبب مشاركتهم في تظاهرات ضد إسرائيل (السفير، ١٢/١٢/١٩٨٠).

وقد بدأ المعلمون الفلسطينيون في الضفة الغربية، إضرابا تصاعديا عن العمل، احتجاجا على الممارسات العنصرية الإرهابية ضد المدرسين والطلبة، واستنكارا للتدخل السافر في الشؤون التعليمية الأكاديمية في الأراضي المحتلة. وورد أن أكثر من خمسة آلاف معلم أعلنوا أنهم سيتفذون إضرابا مفتوحا في حال استمرار التدخل العدواني السافر في الشؤون التعليمية، وفي حال الاستمرار في إعتقال المدرسين والطلبة وتقديمهم لمحاكمات صورية بدعوى مشاركتهم في المظاهرات الاحتجاجية الأخيرة. (وفا، ١٤/١٢/١٩٨٠). كما أقدمت سلطات الاحتلال على هدم ستة منازل في قرية عرب المناصرة القريبة من الخليل بدعوى إقامتها بدون ترخيص. هذا، وقد أقام أصحاب المباني المهدمة بعض الخيام على أنقاض منازلهم، في حين اعتقلت قوات الاحتلال عددا منهم لمعارضتهم قرار الهدم (المصدر نفسه، ١٠/١٢/١٩٨٠).

وقد كشف مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، أن رئيس المخابرات الاسرائيلية، إبراهام أحيتوف، وهي المرة الأولى التي يعلن فيها عن اسمه، قد

استقال من منصبه. وأبلغ بيغن الوزراء، أنه عين بدلاً منه لكن اسم رئيس المخابرات الجديد سيبقى سرا طوال مدة توليه هذا المنصب. وكان مراسل احدى الصحف الأميركية، وهو إسرائيلي، قد كتب، قبل أشهر، أن أحيتوف أبدى رغبته في الاستقالة بعد أن حاول بيغن منع إجراء تحقيق في الهجمات بالقنابل،التي نفذت ضد ثلاثة من رؤساء البلديات في الضفة الغربية. ونفى رئيس الوزراء النبأ في حينه، ووافق على أن يقوم أحيتوف بإجراء مقابلة إذاعية ينفي فيها النبأ بدوره ويوضح أنه طلب الاستقالة لأسباب شخصية قبل وقت طويل من هجمات القنابل التي أدت إلى بتر ساقي السيد بسام الشكعة وإحدى قدمي كريم خلف. ومن جهة أخرى، طلب موشي دايان، وزير الخارجية السابق، ويوسي ساريد، أحد نواب حزب العمل، من بيغن بصفته وزيرا للدفاع، إجراء تحقيق في سلوك الجيش الاسرائيلي أثناء منع التجول الذي فرضته السلطات العسكرية في بلدة سلوان في الضفة الغربية. ونشرت الصحف الاسرائيلية، أن الجيش الاسرائيلي ارتكب «أعمالاً وحشية» ضد سكان البلدة. وأوضحت صحيفة «هآرتس»، أن جندياً اسرائيليا سرق مبلغ مئتي دينار أردني من أحد منازل البلدة في عملية تفتيش، سيحال على محكمة عسكرية. وكان الحاكم العسكري فيها أمر بفرض منع التجول والقيام بحملات تفتيش في البلدة، عقب مقتل شخص «معروف بعلاقاته مع الإدارة العسكرية الاسرائيلية» (النهار، ١٥/١٢/ ١٩٨٠).

وأدخلت السلطات الاسرائيلية تعديلات على منح الجنسية الاسرائيلية للمواطنين في المناطق المحتلة: حيث جاء في أحد هذه التعديلات أنه يمكن لسكان المناطق المحتلة الحصول على الجنسية الاسرائيلية. وتحدثت عن ذلك رئيسة قسم الهجرة والتسجيل في وزارة الداخلية فقالت: «رغب بعض سكان [المناطق المحتلة]، لاسباب معينة الحصول على الجنسية الاسرائيلية. لذا فالتعديلات الجديدة تمكنهم من الحصول على الجنسية، إذا نفذوا بعض الشروط التي منها أن يكونوا مخلصين للدولة، وأن يكونوا قد أسهموا بما يعبر عن اخلاصهم لها» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٩، ١٦و١٧/١١/١٩٨٠).

يسرائيل شاحاك: الضفة وغزة أصبحتا مملكة للإرهاب

أكد يسرائيل شاحاك، رئيس رابطة حقوق الانسان في إسرائيل، «أن الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، أصبحا مملكة للارهاب بفعل أعمال التعذيب والتنكيل وسياسة العقاب الجماعي التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين». وقال شاحاك في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن: «إن الإرهاب المنظم هذا الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لا يقتصر على قوات الجيش، بل أن المستوطنين الصهيونيين يؤدون هم أيضا، دورهم في هذا المجال». وأضاف: «ان المستوطنين الصهيونيين الذين زرعتهم الحكومة رغما عن أصحاب الأراضي الاصليين، بصورة غير شرعية، يمارسون حملات ارهابية واسعة ضد المواطنين الفلسطينيين مستخدمين سلاح الجيش وحمايته». وتابع قائلاً: «ان السلطات العسكرية تعتقل المواطنين الفلسطينيين بدون تمييز فحتى الأطفال منهم يزجون في السجون لمدة طويلة». وأوضح: «ان سلطات الاحتلال تقوم أيضا باتباع سياسة الطمس لشخصية الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال محاربة الكتب واللوحات والمعارض الوطنية، وكل ما يبرز هوية هذا الشعب وتراثه». وقال شاحاك: «إن هذه السياسة ترمي إلى إرغام الشعب الفلسطيني على قبول الاحتلال، وبالتالي إلى إذابته». وأكد في ختام مؤتمره الصحافي: «إن هذا الشعب، بجماهيره، يواصل ببسالة، نضاله العادل رغم أساليب القمع والارهاب، وهو مصمم على استعادة حقوقه، وتحقيق أهدافه القومية والوطنية، وإن كل ما تعرض له لم يثنه عن مواصلة نضاله، بل زاد من عزيمته» (وفا، ٥/١٢/١٩٨٠).

د. همدان بدر

١ - وثيقة جزيران واجتماع شفاعمرو وخلفيات قرار منع انعقاد مؤتمر الناصرة

في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، وقع مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، بوصفه وزيراً للدفاع، الامر الخاص الذي مُنع، بموجبه، عقد مؤتمر الجماهير العربية، الذي كان مقررا عقده في مدينة الناصرة يوم السبت في ١٩٨٠/١٢/٦. وقد جاء في قرار المنع الذي استند إلى البند ٨٤ (أ) (ب) من أنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ ما نصه: «يعلن وزير الدفاع أن أي شخص، أو مجموعة أشخاص، تعمل على عقد اجتماع، أو مؤتمر، أو أي عمل اخر، يستند إلى ما يُسمى بوثيقة السادس من حزيران (يونيو)، أو البيانات التي نشرت ويُزُعت في اجتماع شفاعمرو الذي عقد في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، أو إلى ما قيل في فترة الاعداد للمؤتمر، أو إلى ما سيقال في المستقبل، وكل ما من شأنه أن يعبر عن التضامن والتأييد للمنظمة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية، والتي أعلن انها منظمة ارهابية، يعلن جميع هذه الامور، اموراً غير قانونية». (ي.إ.إ.، العدد ٢٢١١، او ٢/١٢/١٩٨٠، ص٣). وأضاف بيغن إلى أمر الحظر بعض التبريرات التي دفعته إلى اتخاذ قراره، معتبراً أن الدعوة لعقد المؤتمر عمل «تخريبي»، وأن منظمي المؤتمر «يتعاطفون مع م.ت.ف.، التي «ترمي إلى تدمير دولة اسرائيل»، وان كل من يدعو إلى ضرورة إقامة دولة فلسطينية تحت زعامة م.ت.ف.، مثله مثل من يؤيد «مخطط هذه المنظمة الرامي إلى تدمير دولة اسرائيل».

وبداية، وقبل أن نستعرض الظروف والتطورات التي أدت إلى قرار إلغاء مؤتمر الناصرة، يجب التأكيد على النقاط التالية:

أولاً: كشف أمر المنع، مرة أخرى، حقيقة الديمقراطية الزائفة الموجودة في اسرائيل؛ خاصة وأن السلطات الاسرائيلية تعتبر العرب من مواطني الدولة، لهم حقوق وواجبات متساوية مع السكان اليهود.

ثانياً: أثبت القرار عجز المؤسسات والهيئات والاحزاب الصهيونية، عن تدجين السكان العرب واستيعابهم. فقد جرت محاولات حثيثة لافشال عقد المؤتمر بأساليب «ديمقراطية»: فعلى سبيل المثال، تم تحريك العناصر العربية المرتبطة بالاحزاب الصهيونية المختلفة، وتم أيضا تشجيع من يدعون «بالايجابيين» من العرب لتشكيل هيئات وأطر مختلفة لمعارضة فكرة عقد المؤتمر. إلا أن تلك المحاولات، جميعها، باءت بالفشل. ووجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها في وضع حرج، خصوصا لأن عامل الوقت داهمها، فكان لا بد لها من اللجوء إلى استخدام أنظمة الطوارىء البريطانية المعمول بها منذ سنة ١٩٤٥.

ثالثاً: لم يكن القرار الاسرائيلي مفاجأة لأحد، وخاصة بالنسبة لمنظمي المؤتمر، فقد خبر هؤلاء، وخلال ٣٢ عاما من النضال، جميع الأساليب والمناورات التي تلجأ اليها السلطة في مثل هذه الحالات. وقد أكد الدكتور أميل توما، سكرتير

اللجنة التحضيرية للمؤتمر، أن الشعور بمنع عقد المؤتمر كان سائدا، خاصة بعد «فشل السلطة في منع عقد المؤتمر بالطرق الديمقراطية، حيث عجزت عن اقناع السكان العرب بعدم الاشتراك» (المصدر نفسه، ص٦).

رابعا: شكلت وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو والاجتماعات التحضيرية، وجميع الوثائق والبيانات الصادرة عنها، برامج وخطوطا عامة للنضال، تصلح لتكون قواعد أساسية لمحورة نضال عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ كلهم حولها، خاصة وأن اعداد وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو تما بمشاركة أوسع الأوساط الشعبية ممثلة في المجالس المحلية العربية، والمؤسسات التعليمية والاكاديمية، والنقابات واللجان الشعبية العربية الأخرى. ويمكن القول، استنادا إلى خبرة منظمي مؤتمر الناصرة وحنكتهم، وأغلبهم من الذين مارسوا النشاط السياسي داخل اسرائيل فترة طويلة، أن اجتماع شفاعمرو، قد أدى، إلى حد ما ، ما كان مطلوبا من مؤتمر الناصرة القيام به.

والسؤال الذي يطرح الآن، هو التالي: ما هي المعاني والدلالات الجديدة التي حملتها التطورات الأخيرة لمواقف العرب في اسرائيل. وما هي النتائج التي توصل إليها الاسرائيليون من وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو، مما أدى إلى اصدار أمر الحظر المستند إلى انظمة الطوارئ؟ للاجابة على هذا السؤال، وكي تتم الاحاطة الكاملة بالموضوع، سوف نجري عرضاً ملخّصاً للمواقف السياسية الأخيرة للعرب في اسرائيل عبر وثيقة حزيران (يونيو) وقرارات اجتماع شفاعمرو، ومن ثم نعرض فهم الاسرائيليين وتفسيرهم لكل من الوثيقة والقرارات.

أولاً: على الجانب العربي

أ - **وثيقة السادس من حزيران (يونيو):** جاءت وثيقة السادس من حزيران (يونيو) اثناء محاولة اغتيال رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وابعاد عدد آخر منهم، في وقت بلغ فيه تطبيق سياسة «اليد القوية» في المناطق المحتلة ١٩٦٧، ذروته. ففي الوقت نفسه، كانت تلك السياسة تمتد لتصل إلى العرب في اسرائيل، عبر أوامر الاقامة الجبرية، وطرد العرب من الجامعات، ومصادرة اراضي عرب النقب لاقامة الانشاءات العسكرية عليها تنفيذا لاتفاقيات كامب ديفيد، وتحت ستار اتفاقية السلام مع مصر. وتجسيدا لحقيقة وحدة النضال المشترك للشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كلها، تداعت أكثر من مئة شخصية عربية تمثل الرأي العام العربي في اسرائيل واصدرت بيانا، أصبح يعرف، فيما بعد، بوثيقة السادس من حزيران (يونيو). ومن خلال استعراض الفقرات الاساسية الواردة في الوثيقة، يتبين مدى أهميتها في بلورة الوعي القومي لدى عرب الارض المحتلة، والدلالات الجديدة التي تتضمنها، وأهم النقاط التي تشتمل عليها الوثيقة ما يلي:

١ - التأكيد على مشروعية مقاومة الاحتلال بالنسبة لسكان المناطق المحتلة، لان بقاءه يقود إلى المزيد من المقاومة المشروعة، «فطرد الشخصيات الفلسطينية الوطنية من المناطق المحتلة، وجرائم الاعتداء على حياة رؤساء البلديات: بسام الشكعة وكريم خلف وابراهيم الطويل، والاعتداء على المؤسسات التعليمية والهيئات المنتخبة، والارهاب الدموي الاسود ضد أهالي الخليل وغيرهم، كل ذلك يثير أشد القلق وأشد السخط والاستنكار» (الاتحاد، ٦/٦/١٩٨٠).

٢ - ربط البيان بين نضال عرب الـ ١٩٤٨، ونضال اخوتهم عرب الـ ١٩٦٧، لان الاضطهاد في المناطق المحتلة يؤثر تأثيرا مباشرا على «حياة ومستقبل المواطنين العرب في اسرائيل، ضحية الاضطهاد القومي والقهر العنصري. ففي ظل الحكومة الحالية، وخصوصا في الاشهر الأخيرة، أصبح التحريض العنصري الدموي على العرب أمرا علنيا مباحا في اسرائيل: بدءا بتصريحات رئيس الحكومة ووزير الزراعة، وانتهاء بوسائل الاعلام وعدد من القائمقامين، ورؤساء سلطات محلية، ونشرات المنصرين في الجامعات الاسرائيلية» (المصدر نفسه).

٣ - التمسك بالأرض والوطن، والتشديد على أنه لا يوجد للفلسطينيين غير ذلك الوطن. فقد جاء في البيان: «إن الموت نفسه لا يمكن أن يمنع أصلنا العريق... إننا جزء حي وواع ونشيط من الشعب

العربي الفلسطيني: لم نتنازل ولا يمكن أن نتنازل عن حق هذا الشعب في تقرير مصيره، وفي الحرية والاستقلال على ترابه الوطني» (المصدر نفسه). وطالب البيان اسرائيل بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته بقيادة م.ت.ف.، ورفض التسميات التي يطلقها المسؤولون الاسرائيليون، والتي يصفون فيها م.ت.ف. بأنها منظمة «سفاحين وقتلة».

٤ – الاشادة بدور القوى اليهودية التقدمية والاعتماد على «النضال الديمقراطي المشترك اليهودي – العربي» في اسرائيل» (المصدر نفسه)، الذي يلقى تأييدا من قبل الرأي العام العالمي وجميع القوى التقدمية في العالم.

ودعا البيان إلى عقد مؤتمر تحضيري، استعدادا لعقد مؤتمر تطوري عام لممثلي الجماهير العربية، يحضره ممثلو قوى السلام والديمقراطية اليهود، تحت الشعارات التالية:

* لا للاحتلال والاستيطان الكولونيالي. * لا للقمع والعقوبات الجماعية. * لا للعنصرية والفاشية. * نعم للسلام العادل الاسرائيلي – الفلسطيني. * نعم لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة اسرائيل. * نعم للمساواة الحقيقية والتعايش السلمي المتكافئ بين الشعبين. * نعم للديمقراطية» (المصدر نفسه).

ب – **إجتماع شفاعمرو**: عقد اجتماع شفاعمرو يوم ٩/٩/١٩٨٠، تلبية لنداء وثيقة حزيران (يونيو)، وكان قد جرى، خلال الفترة الواقعة بين اصدار الوثيقة واجتماع شفاعمرو، حشد أوسع القطاعات الشعبية تأييدا لمضمون الوثيقة، وتم ذلك عبر الاف التواقيع التي أرسلت إلى صحيفة الاتحاد، وعبر المهرجانات والاجتماعات التحضيرية التي كانت تعقد في كل المدن والبلدات الفلسطينية. وحضر الاجتماع ١٧٠ شخصا يمثلون مختلف المستويات، منهم ثلاثة أعضاء كنيست، و٢٠ رئيس مجلس محلي، و٢٤ نائب رئيس مجلس وعضو مجلس بلدي ومحلي، ورجال دين، و١٨ كاتبا وأديبا وصحافيا، وعشرات الاطباء والمحامين والمدرسين والنقابيين، وممثلون عن الحركات النسائية والطلابية والهيئات الوطنية المختلفة.

وقائع الاجتماع: ترأس الاجتماع الدكتور أميل توما، سكرتير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الناصرة، فدعا إلى المنصة أعضاء «اللجنة المركزة» والنائب أبو ريعة، ورؤساء المجالس المحلية، السادة جمال طربيه من سخنين، محمد زيدان من كفرمندا، عبد اللطيف حبيب من الطيبة، وعضوي الكنيست توفيق طوبي يحنا مويس والقس شحادة شحادة رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي، والقاضي الشرعي محمد حبيشي، والخطيبين رامز جرايسي، القائم بأعمال رئيس بلدية الناصرة، وماجد الحاج مدير دائرة المعارف في بلدية شفاعمرو، نيابة عن رئيس البلدية. وأجمع الخطباء، في كلماتهم، على أن الجماهير العربية تمر في أصعب اللحظات المصيرية، حيث يشتد التمييز العنصري وقوى الفاشية، ويزداد نهب الاراضي العربية عن طريق القوانين العنصرية. وأدانوا سياسات التمييز التي تتبعها السلطة، وبخاصة في مجالات التعليم، والصحة، والاسكان، والخدمات البلدية، وأكدوا على ضرورة تحديد الهوية القومية للعرب في اسرائيل.

تقارير وقرارات المؤتمر: قدم الدكتور اميل توما تقرير اللجنة التحضيرية المؤقتة الذي استعرض فيه تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال واشكال الاضطهاد والقمع الذي تعرض له. وكان من أبرز الأيام، في تاريخ ذلك الكفاح، يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، المعروف باسم «يوم الأرض». واشاد د. توما، في تقريره، بالانجازات الذي حققها الكفاح الشعبي، والتي تمثلت في إقامة أطر وحدتها الشعبية وأهمها، لجنة الدفاع عن الأراضي، والمنظمات الطلابية، والجبهات الشعبية، ولجنة رؤساء السلطات المحلية، التي تعتبر الوعاء التنظيمي للوصول إلى الحقوق المشروعة، وعرض توما لفقرات من وثيقة السادس من حزيران (يونيو) وتحدث عن التطورات التي طرأت منذ صدور تلك الوثيقة؛ حيث تأكد أكثر من أي وقت مضى، أن «مشاورة مفاوضات الادارة الذاتية تعثرت، ولم يعد من الممكن إخفاء إخفاق مؤامرة الادارة التام... ومعها مخطط كامب ديفيد الامبريالي، وتزامن مع هذا التطور تصعيد الهجوم الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني في موقعيه الرئيسيين، في الضفة والقطاع المحتلين... وفي مخيمات اللاجئين في لبنان» (الاتحاد، ١٢/٩/١٩٨٠).

ولاحظ توما، أنه في الوقت نفسه تشتد «الهجمة العنصرية على الجماهير العربية في اسرائيل، وتسوّغ الدوائر الحاكمة هذه الهجمة بأيديولوجيتها الصهيونية الصريحة؛ ايديولوجية التعصب والحقد القومي في التوجه نحو هذه الجماهير» (المصدر نفسه). ومن الأمثلة التي ذكرها والتي تؤكد ذلك تصريحات وزير الزراعة شارون الذي يقود حملة تهويد الجليل، واقتلاع عرب النقب من أراضيهم. وكذلك تصريحات قائد الشمال افيغدور بن – غال، الذي وصف العرب بأنهم سرطان في جسم الدولة؛ وما كشفه الوزير السابق باريف عن وجود مخطط يقضي بطرد ٦٠٠,٠٠٠ إلى ٧٠٠,٠٠٠ عربي حين تتشأ الأوضاع الموضوعية لذلك.

وكشف التقرير عن صور أخرى من أساليب اضطهاد العرب تمثلت في اصدار قوانين فاشية، واقامة ثلاثين منطرة في الجليل على الأراضي العربية المصادرة، وشطب ميزانيات السلطات البلدية والمحلية لحرمانها من التطور، وابعاد الطلاب العرب عن الجامعات، وفرض الاقامة الجبرية على عدد من النشيطين في الكفاح من أجل الحقوق القومية واليومية للعرب إضافة إلى قوانين مصادرة أراضي عرب النقب، وتعديل قانون الجنسية، وقانون التنظيمات الذي حل مكان قانون الجمعيات العثماني لعام ١٩٠٨، وقانون تعديل قانون منع الارهاب، الذي يمنع اطلاق الشعارات، واعلان التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية.

واستنادا إلى الحقائق السابقة جميعها، أكد التقرير على الحقائق التالية:

«* إن حل القضية الفلسطينية يتم عبر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. * لن يتحقق السلام في المنطقة دون مشاركة الشعب الفلسطيني في الحل العادل. * ان ممثل الشعب العربي الفلسطيني الشرعي والوحيد هو م.ت.ف. التي تعترف بها الدول العربية ومعظم دول العالم. * رفض مزاعم حكام اسرائيل أن م.ت.ف. هي منظمة «سفاحين وقتلة». * ان الجماهير العربية في اسرائيل التي ترى نفسها جزءاً من الشعب العربي الفلسطيني من ناحية، وجزءاً من المواطنين عامة في اسرائيل، من ناحية ثانية، تؤمن ومعها قوى السلام والديمقراطية اليهودية، بأن حل القضية الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة اسرائيل، يخلق الظروف الأفضل من أجل حقوق الجماهير العربية في اسرائيل، القومية واليومية، ومن أجل المساواة» (الاتحاد، ١٦/٩/١٩٨٠). وطالب توما بأن تصبح وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، «ميثاقا وطنيا تؤيده الجماهير العربية كافة، وتشارك في النضال من أجل تحقيقه مع قوى السلام والديمقراطية اليهودية». وكشف توما عن تشكيل لجنة تحضيرية مؤقتة هي التي دعت إلى اجتماع شفاعمرو، وذكر أنه انتُخب منها لجنة مركزة أعدت وثيقتين لاقرارهما في هذا الاجتماع، والوثيقة الاولى هي مشروع نداء يوجه إلى الجماهير العربية في اسرائيل فتحدد فيه بنود الميثاق الوطني؛ أما الثانية فهي مشروع نداء يوجه إلى قوى السلام والديمقراطية اليهودية تدعى فيه للمشاركة في مؤتمر الجماهير العربية، على أساس الالتزام ببرنامج السلام الاسرائيلي – الفلسطيني، وبحقوق الجماهير العربية في المساواة والعيش في وطنها باطمئنان وكرامة.

وأكد توما، أن المبادرين إلى وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، والآلاف التي تماثلت مع برنامجها السياسي، لا يهدفون إلى تحويل المؤتمر إلى منظمة سياسية تخوض الانتخابات القطرية أو المحلية... كما أنهم لا يودون أن يصبح بديلاً للتنظيمات النشيطة في مختلف ميادين الكفاح من أجل حقوق الجماهير العربية، وإنما هم يجمعون على أمر واحد «أن يجسّم هذا المؤتمر أوسع وحدة شعبية عرفتها الجماهير العربية في هذه البلاد، بغض النظر عن معتقداتها السياسية – الاجتماعية المتباينة وعن انتماءاتها الحزبية الملموسة... فبهذه الوحدة تستطيع هذه الجماهير التي تؤلف قوة سياسية – اجتماعية ذات وزن كبير، أن تمارس دورها في الكفاح من أجل حقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة... من أجل السلام العادل [والدائم]... ومن أجل التعايش باحترام متبادل في هذه البلاد... من أجل المساواة ولا أقل من المساواة للجماهير العربية» (المصدر نفسه).

قرارات الاجتماع: في ختام النقاش الذي جرى حول تقرير اللجنة التحضيرية، أصدر المجتمعون بيانا عن نتيجة المداولات، تضمن تحديد مكان وزمان

عقد مؤتمر الجماهير العربية، فتقرر أن يعقد في الناصرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، ثم أُجل الموعد إلى شهر كانون الأول (ديسمبر). وأعلن المجتمعون عن التزامهم بمبادىء وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، وعن تنظيم حملة مالية لجباية التبرعات. وقرروا تشكيل لجنة تنفيذية مؤقتة تكون مهمتها تنفيذ قرارات الاجتماع التمهيدي، والتمهيد لعقد المؤتمر، ومقرها مدينة حيفا. كما تمت تسمية ٢٥ شخصية كاعضاء في اللجنة التنفيذية يمثلون الرأي العام العربي. وأدان البيان النهائي، مرة اخرى، الممارسات الصهيونية الهادفة إلى الغاء حقوق الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، واتفاقات كامب ديفيد، والادارة الذاتية، ونهب الاراضي العربية والقوانين العنصرية والفاشية كلها، مشيرا إلى ضرورة الاجماع حول وثيقة السادس من حزيران (يونيو). وأكد من جديد، على أن الدعوة للمؤتمر لا تهدف إلى «إقامة تنظيم جديد، ولا تاليف قائمة لانتخابات عامة أو محلية. إن دعوتنا إلى عقد المؤتمر أوسع وأطول عمرا من كل معركة انتخابية. إننا نستهدف إقامة أوسع وحدة صف نضالية تجمع على قاعدة الالتزام بميثاق وطني ديمقراطي كل ما حققه هذا الشعب عبر نضاله وتجاربه المريرة من أجهزة وهيئات وحدة الصف الكفاحية» (الاتحاد، ٩/٩/١٩٨٠). وشدد البيان، كذلك، على ضرورة حشد أكبر طاقات الجماهير العربية في اسرائيل للتغلب على الاخطار المحدقة، ولمواصلة المسيرة نحو «مستقبل السلام العادل، والمساواة الحقة». ولتلافي الالغام الاستفزازية المبثوثة في طريق هذا الشعب، ولافشال محاولات تزوير وتشويه نضاله العادل» (المصدر نفسه).

هذا، باختصار، عرض لاهم التطورات السياسية التي رافقت وتلت وثيقة السادس من حزيران (يونيو)، وحتى اجتماع شفاعمرو. وهناك بعض الملاحظات التي لا بد من تسجيلها على هامش تلك التطورات وهي:

١ – إن نشيطي الحزب الشيوعي (راكاح) هم الذين يقفون، أساسا، وراء هذه التحركات. ولهذا الحزب تمثلوه في الكنيست، ويشكل مع اليهود السود وبعض اليهود التقدميين الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش). وبسبب ذلك، لا يستطيع أن يعلن عن نفسه أنه حزب «الاقلية العربية». لذلك، يمكن اعتبار اجتماع شفاعمرو الذي عقد بناء على وثيقة السادس من حزيران (يونيو) دعوة لتشكيل «جبهة وطنية عربية عريضة» تستند على برنامج حد أدنى، يتماثل، إلى حد ما، مع حركة النضال الفلسطيني بشكل عام، ويراعي في طرحه السياسي، الخطوط الحمراء التي لا تسمح السلطات الاسرائيلية بتجاوزها، تحت أي ظرف كان.

٢ – انحصرت المعارضة للمؤتمر في الجانب العربي على فئتين: تمثل الاولى منهما القوى السياسية العربية، التي تطرح افكارا قومية متطرفة، وعلى رأسها حركة «أبناء البلد» التي تنشط أساسا بين الشباب، وطلاب الجامعات. وقد حضر أحد قياديي الحركة اجتماع شفاعمرو وشارك في نقاش تقرير اللجنة التحضيرية، حيث دعا الى توسيع اللجنة التنفيذية لتضم القوى السياسية كافة، شريطة ضمان استمرار النقاش داخل اللجنة على البرنامج السياسي. ويفهم من ذلك أن الحركة لا توافق على وثيقة السادس من حزيران (يونيو).

أما الفئة الثانية، فيمثلها من يسمون «بالايجابيين»، أي بمعنى آخر، العرب المتعاونون مع الأحزاب الصهيونية، والمؤيدون للسياسة الاسرائيلية الرسمية. وقد نشط هؤلاء ضد فكرة عقد مؤتمر الناصرة باشكال وأساليب مختلفة، منها تشكيل جمعية عربية – يهودية، وتشكيل لوبي عربي، يرتبط مع الأحزاب الصهيونية، وبخاصة حزبي العمل والمابام، وتعمل هذه الاطراف في اطار «منع التطرف في الوسط العربي»، والدعوة إلى السلام على الطريقة الإسرائيلية، إضافة إلى مطالبة السلطة، إلى حد الاستجداء، من أجل تحسين أحوال المواطنين العرب الحياتية فقط.

ثانيا: على الجانب الاسرائيلي

كيف فهم الاسرائيليون وثيقة السادس من حزيران (يونيو) واجتماع شفاعمرو، بحيث أدى ذلك إلى إصدار قرار منع عقد مؤتمر الناصرة، إستنادا إلى ما جاء في نصوص الوثيقة وقرارات الاجتماع؟

في بادىء الأمر، تعاملت السلطات الاسرائيلية مع تلك التطورات على أنها نوع من أعمال الاحتجاج العادية التي يقوم بها العرب، والتي سرعان ما يتم تطويقها واحباطها من قبل قوات الأمن، أو بواسطة العناصر «الايجابية» المرتبطة، بهذا الشكل أو ذاك، مع مؤسسات السلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد عبر بنيامين نور - اربيه، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، عن رد الفعل الرسمي الاول، عندما اعتبر أن اجتماع شفاعمرو الذي عرضت فيه «مسودة ميثاق عرب اسرائيل الذي يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني» هو الاجتماع الانتخابي الاول لراكاح الذي يتطلع للتحدث باسم مجموع عرب إسرائيل» (يديعوت احرونوت، ٨/٩/١٩٨٠). وفي الاطار نفسه، أشارت الأوساط الصحافية الاسرائيلية إلى أن ميثاق السادس من حزيران (يونيو)، وقرارات اجتماع شفاعمرو تحوي، في جوهرها، المبادىء السياسية لبرنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة نفسها التي عرضت في انتخابات الكنيست الأخيرة، والتي تشمل نقاطا أربع هي: «تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ العرب في اسرائيل هم جزء غير منفصل من الشعب الفلسطيني؛ م.ت.ف. ليست منظمة ارهابية وإنما هي حركة تحرير وطني؛ م.ت.ف. هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني» (شموئيل سيفف، معاريف، ١٨/٩/١٩٨٠). وتعتقد تلك الأوساط أنه بسبب هذا البرنامج «المتطرف» حصل راكاح في تلك الانتخابات، على نسبة ٤٩٪ من أصوات الناخبين العرب، وهو يأمل بالحصول على نسبة أعلى من الأصوات في الانتخابات القادمة بزيادة تطرفه من خلال الأمل في «أن يعتبر صوت راكاح في البلاد والعالم كأنه الصوت المعبر عن [مواقف] عرب اسرائيل» (المصدر نفسه).

إن كان الأمر كذلك، أي أن الموضوع محصور في نطاق المعركة الانتخابية، ولا يعدو كونه مجرد صراع من أجل كسب المزيد من أصوات الناخبين العرب، فلماذا عارضت السلطة بشدة الدعوة إلى عقد مؤتمر الناصرة، على أساس مبادىء وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو، وما هي المعاني والدلالات التي استخلصها بيغن، فدفعته إلى تجاوز «تقاليد الديمقراطية» في دولته، ودعته إلى استخدام أنظمة الطوارىء المعمول بها منذ أيام الانتداب البريطاني (وهي الأنظمة التي عارضها بيغن، في حينه، بشدة، لانها استعملت ضده وضد منظمته، ايتسل)؟.

في حقيقة الأمر، لقد تمحور المفهوم الاسرائيلي لوثيقة حزيران (يونيو) واجتماع شفاعمرو، ومن ثم لمؤتمر الناصرة، فيما لو عقد، حول النقاط الرئيسية التالية، التي اعتبرها الاسرائيليون مؤشرات خطيرة تؤدي إلى «تدمير دولة اسرائيل»:

١ - الدعوة الى الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية: أجمعت الأوساط الاسرائيلية جميعها، الرسمية وشبه الرسمية، على أن وثيقة حزيران (يونيو)، واجتماع شفاعمرو، يهدفان إلى التماثل مع م.ت.ف. في الأهداف والشعارات. وأن الهدف من مؤتمر الناصرة كان اصدار إعلان يدعو إلى تمثيل م.ت.ف. للعرب في اسرائيل. وقد لاحظ عضو الكنيست أمنون روبنشتاين ورئيس اللجنة الفرعية للشؤون العربية التابعة للجنة الخارجية والأمن، ان الاعتراف بتمثيل م.ت.ف. للعرب في اسرائيل «واضح من اتجاهات منظمي المؤتمر وأهدافهم. لهم يصرحون بامرين، أما الثالث فيبتلعونه. إنهم يقولون، قبل أي شيء، إن م.ت.ف. هي الممثل الوحيد للشعب العربي الفلسطيني. ثم يقولون، أن عرب إسرائيل هم جزء من هذا الشعب الفلسطيني، ويبقى شيء ثالث لا يظهرونه علنا» (ر.إ.إ، العدد ٢٢٠٦، ٢٦،٢٥/١١/١٩٨٠، ص٧)، أي أن روبنشتاين يريد أن يقول أن تمثيل م.ت.ف. للعرب في اسرائيل هو أمر طبيعي طالما أنهم يعترفون بأنهم جزء من الشعب الفلسطيني الذي تمثله م.ت.ف..

وذكر بنيامين نور - اربيه، أن اسرائيل تمتلك بعض المعلومات السرية، عن نوايا منظمي المؤتمر بشأن اعلان ارتباطهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن تلك المعلومات نقلت إلى المستشار القانوني للحكومة من أجل تسهيل اتخاذ قرار حظر عقد المؤتمر.

ولم يقتصر تأثير هاجس منظمة التحرير الفلسطينية عند هذا الحد لدى الاسرائيليين، بل

أن مجرد استخدام العبارات والمصطلحات السياسية المألوفة في أدبيات المنظمة، تؤدي إلى الشك والريبة عندهم. فوثيقة السادس من حزيران (يونيو) مرفوضة شكلاً لأنها تشابه لفظاً الميثاق الوطني الفلسطيني، كما يوجد تطابق بين ما تنص عليه الوثيقة من أن العرب هم «أصحاب هذه الأرض ولا يوجد لهم موطن غيرها» وبين البند الثالث في ميثاق م.ت.ف.، وربما كانت صيغة النص في الوثيقة أكثر تطرفاً منها في الميثاق، وذلك لأنها تحدد أن الشعب الفلسطيني، فقط هو صاحب الحق الشرعي على موطنه» (يعقوب بروز، **يديعوت أحرونوت**، ١٠/٩/١٩٨٠).

ب - **المؤتمر كقاعدة تنظيمية ومؤسسات:** تقدم عضو الكنيست أمنون لين (ليكود) والمهتم بشؤون العرب في اسرائيل، وثيقة إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ذكر فيها أنه «تعمل بين عرب اسرائيل، منظمات معادية تجمع التأييد حولها بهدف اعداد مواطني اسرائيل العرب من الناحية النفسية والايديولوجية، والتنظيمية والسياسية للنضال ضد الدولة» (عوديد زراعي، **هارتس**، ٣/٧/١٩٨٠). وأضافت تلك الوثيقة تقول، أنه يجري الحديث بين العرب، عن نضال قاس، وتصرد مدني يندمج مع حرب شاملة ستندلع بعد انتهاء «انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء ومن مناطق أخرى، وتتحمل فيها مصر العبء إلى جانب باقي الدول العربية». وإن هذه المنظمات ترفض الاعتراف بوجود اسرائيل، وهي تعتقد أن ازالة اسرائيل مسألة وقت فقط» (المصدر نفسه). ويفسر لين، في وقت لاحق، هذه الاقوال بشكل أكثر تفصيلاً وأضاف، ان العرب في اسرائيل غير منظمين، الآن، فيما لو أرادوا القيام بعصيان مدني لتعطيل المرافق الاقتصادية بناء على دعوة توجهها لهم منظمة التحرير الفلسطينية. ومن أجل اعداد العرب وتهيئتهم للاندماج «والمشاركة في تكتيك واستراتيجية م.ت.ف. في حربها ضد اسرائيل، يجب اعداد بنية تحتية منظمة لها قيادة عامة، واعداد تلك الجماهير أيديولوجيا ونفسيا وتنظيميا كي يصبح ممكنا دفع العرب وتحريضهم على المشاركة في تلك المعارك والصراعات» (ر.إ.، العدد ٢٢١٥، ٥ و٦/١٢/١٩٨٠، ص٨). واعتبر لين أن مؤتمر الناصرة هو المرحلة التي كان سيتم فيها تشكيل القيادة العامة القومية لعرب اسرائيل، وإعداد البنية التحتية كي تتمكن تلك القيادة، مستعينة بتلك البنية التنظيمية في الوقت المناسب لها، استخدام «عرب اسرائيل واقحامهم في صراع م.ت.ف. ضد دولة اسرائيل. وقبل نشوب حرب شاملة، أو عند نشوب حرب كهذه، يجب أن تكون تلك البنية التنظيمية مؤهلة لتوجيه السكان العرب نحو أعمال أكثر تطرفاً» (**المصدر نفسه**، ص٨ و٩). وفي هذا الاطار قيم لين لقاء صوفيا الذي تم بين ياسر عرفات وأعضاء قيادة راكاح. فإلى جانب الهدف الانتخابي الذي يحصل عليه رجال راكاح من ذلك اللقاء، حظي الحزب «بالأهلية والتفويض لتمثيل م.ت.ف. في أوساط عرب اسرائيل، لفرض اقامة البنية التحتية التنظيمية والايديولوجية. وذلك لاعداد العرب وتحضيرهم نفسيا وايديولوجيا وتنظيميا للمشاركة والاندماج في معارك م.ت.ف. ضد دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص٩).

واعتبر موشي نسيم، وزير العدل، في معرض شرحه الاسباب الداعية لحظر مؤتمر الناصرة، أن المبادرين لعقد المؤتمر يسعون إلى «تشكيل كيان عربي منفصل في اسرائيل، واقامة هيئة تكون منظمة التحرير عنوانا لها» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢١٣، ٣ و٤/١٢/١٩٨٠، ص٦). واتهم وزير العدل، أعضاء راكاح، بصورة مباشرة، بأنهم يحرضون العرب على الانفصال، وهدد بأن الحكومة لن تسلّم بمثل هذه الظاهرة. وفي السياق ذاته، رأى بنيامين غور - اريبه أن خطر انعقاد مؤتمر الناصرة يكمن في خلق مؤسسات حاكمة بديلة للمؤسسات القائمة في دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢١٢، ٢ و٣/١٢/١٩٨٠، ص٦). وذلك ثابت، حسب قوله، من محاولة مجموعة محينة «تدعي تمثيل عرب اسرائيل. كما تدعي أن كل ألف عربي اختاروا ممثلاً لهم. لذا هناك ٥٠٠ ممثل لـ ٥٠٠ ألف عربي في دولة اسرائيل. وسيجتمع هؤلاء في مكان ما، ويتحدثون باسم عرب اسرائيل. وقد أعد هؤلاء ميثاقا لومبا لهم، وهو معروف بميثاق السادس من حزيران (يونيو)» (**المصدر نفسه**، ص٦ و٧). وأضاف اريبه، أن الخطر يكمن في اقامة مثل هذه الهيئة، وعندما يصبح لها مضمون ستتحول إلى أداة لتخريب الدولة.

ج – أعضاء راكاح «قوميون عرب بلباس ماركسي»: وفي معرض الحملة ضد عقد مؤتمر الناصرة، وما سببته من تطورات، نال حزب راكاح القسط الأوفر من غضب المسؤولين الاسرائيليين وسخطهم. وتلقى اعضاؤه كثيراً من السباب والشتائم من قبل الاسرائيليين؛ ومنها أنهم «اعداء وخونة لاسرائيل، ولهم أثر كبير في هذا المؤتمر، وإن جميع النعوت السيئة لا تكفي لوصف فيلتر وزملائه في القطاع العربي» (المصدر نفسه، العدد ٢٢٩٢، ٢ و٣/١٢/١٩٨٠، ص٥)، وذلك على حد تعبير جدعون بات، وزير الصناعة والتجارة في الحكومة الاسرائيلية. ولم يكتف الوزير بات بذلك، بل طلب من العرب الذين لا يرغبون بالعيش في اسرائيل الرحيل، وباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك خلال نصف ساعة.

واستعرض أحد الصحافيين تاريخ النشيطين العرب في حزب راكاح، الذين يقفون وراء اجتماع شفاعمرو وميثاق حزيران (يونيو)، ومنهم، بشكل خاص، توفيق طوبي وأميل توما، ووصفهم بانهم «قوميون عرب بلباس ماركسي». وجاء في عرضه لتاريخ هؤلاء الشيوعيين العرب قوله: أن أول حزب شيوعي انقسم أثناء أحداث سنة ١٩٢٦ لأن معظم اعضائه التحقوا بمجموعات الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين. ثم انشأ الشيوعيون العرب في سنة ١٩٤٤ عصبة التحرر الوطني، التي شارك في تأسيسها اميل توما، واميل حبيبي. وفي اثناء حرب ١٩٤٨ لحقوا بالمفتي إلى لبنان، حيث نشروا هناك بياناً أعلنوا فيه «تأييد كل خطوة من خطوات المؤسسات الوطنية الهادفة إلى تحرير فلسطين وتحقيق استقلالها الموحد غير المجزأ» (يعقوب كبرون، يديعوت أحرونوت، ١٠/٩/١٩٨٠). ولكن مع قيام اسرائيل، توحد الشيوعيون العرب واليهود مرة أخرى في حزب ماكي، والشيء المعروف هو أن «معظم عرب اسرائيل، "الذين التحقوا بحزب ماكي، فعلوا ذلك بسبب أنهم رأوا فيه الاطار السياسي القانوني الوحيد الذي يستطيعون أن يعبروا، من خلاله، عن آرائهم الوطنية» (المصدر نفسه). ولكن سرعان ما ظهر ضعف هذا اللقاء الايديولوجي بين العرب واليهود في نهاية سنة ١٩٥٧، وبداية سنة ١٩٥٨، أثناء فترة «النهوض القومي العربي بعد نجاح عبد الناصر في تحويل هزيمة سيناء إلى نصر سياسي ووقوفه ليعلن اتحاد مصر وسوريا» (المصدر نفسه). وقد انتقلت هذه الاجواء إلى قيادات ماكي العرب الذين «اقاموا تنظيما سريا قوميا داخل حزبهم دون معرفة الاعضاء اليهود» (المصدر نفسه). وقد استمرت تلك الخلافات حتى سنة ١٩٦٤، حيث انسحب العرب مع بعض اليهود وانشأوا حزب راكاح. وبعد عشر سنوات، في أيار (مايو) ١٩٦٧، اثناء التوترات التي سبقت حرب حزيران (يونيو)، عاد الخيال إلى «النشيطين من الشيوعيين العرب، بأن لحظة اخضاع اسرائيل أتت... [أما] الآن، وفي عصر سلاح النفط، أثار الشعور بقوة العرب المتعاظمة، مرة أخرى، المتطرفين القوميين في راكاح، وجعلهم يطالبون بالانضمام إلى من يبدو لهم أنه يقودهم – سابقاً كان المفتي وبعده عبد الناصر، والآن ياسر عرفات – لتحقيق رغباتهم ضد دولة اسرائيل» (المصدر نفسه).

وماذا بعد؟

لقد دأب الاسرائيليون دائما على ترديد مقولة مضمونها، أن العرب «لا يتعلمون من التجارب»، لكن يبدو أنهم هنا بالذات لا يتعلمون من تجاربهم مع العرب في فلسطين المحتلة. لقد عادوا إلى ترديد الاسطوانة اياها عن اندماج «الاقلية العربية» في حياة الدولة، في ظل «الديمقراطية» الاسرائيلية، والمساواة طبعاً. والاندماج هنا، في القاموس الاسرائيلي، لا يعني التمتع بالحقوق والمساواة مع اليهود، أو الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه، بل هو يعني، أولاً وأخيراً، بقاء العرب «مواطنين» من الدرجة الثانية أو الثالثة في أغلب الاحيان، ورضوخهم لهذه الحالة، ولا بأس إذا تطلب الامر زيادة تشغيلهم في قطاع الخدمات، أو تحسين شروط السكن لهم، وتنفيذ بعض المشاريع البلدية والقروية، الخ.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل أن اصدار أمر حظر مؤتمر الناصرة، معناه الغاء ما قبله وما بعده بالنسبة لمعركة بلورة الهوية القومية لعرب الارض المحتلة منذ العام ١٩٤٨. وربما لا نجد للاجابة على هذا التساؤل، أبلغ من عبارات رددتها مهاجرة يهودية شاركت في مخيم العمل التطوعي الذي نظمته بلدية الناصرة في مطلع شهر آب (اغسطس) المنصرم، وحضره أكثر من خمسة

الاف متطوع، منهم أكثر من الف متطوع من أبناء المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧. قالت المهاجرة، غير الجديدة، من الاتحاد السوفياتي، متأثرة بروح الحماس الذي شاهدته عبر الاف الايدي التي كانت تعمل في ترميم طرق وإنشاءات مدينة الناصرة العربية وتشييدها «أسكن في الناصرة العليا منذ عدة سنوات. عندهم كل شيء ولكني لا أرى شعبا. والآن جئت إلى الناصرة التحتا، أنتم لا تملكون شيئا ولكنكم شعب. هنا شعرت لاول مرة في هذه البلاد، بانني أعيش مع الناس»

(الاتحاد، ٢٩/٨/١٩٨٠). لقد عبرت تلك المهاجرة بحق عن جوهر التطورات الجديدة التي طرأت على ذلك الجزء «الحي والواعي والنشيط» من الشعب الفلسطيني، الرازح تحت الاحتلال منذ أكثر من ثلاثين عاما. تلك التطورات الآخذة بالتبلور سريعاً، لتتماثل مع حركة النضال الوطني لكل الشعب الفلسطيني أينما وجد، تحت قيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي لهذا الشعب.

محمد عبد الرحمن

---

٢ - انتخاب ريغان «الحكم الذاتي» وتطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية

تعتبر انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية التي أسفرت عن فوز رونالد ريغان من أهم الاحداث التي شغلت اسرائيل على المستويين الرسمي والشعبي. فاسرائيل التي تعتمد كلياً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، على الولايات المتحدة، لا يمكنها إغفال هذا الحدث، سواء كانت النتائج المترتبة عليه في صالحها أو في العكس. لقد تناول معظم السياسيين الاسرائيليين هذا الموضوع بالتعليق والتحليل، والمقارنة بين عهد مضى وعهد جديد قادم، يؤثر مباشرة على اسرائيل من كل الجوانب السياسية والحياتية.

وخلال الحملة الانتخابية بين مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان، ومرشح الحزب الديمقراطي كارتر، «احتلت اسرائيل ومشكلة الشرق الأوسط جزءاً مهما ذا وزن كبير في معركة الانتخابات في الولايات المتحدة؛ فالسعي لكسب الصوت اليهودي ألزم المرشحين بمعالجة الموضوع الاسرائيلي مراراً وتكراراً، وأجبرهما على اطلاق الوعود والضمانات لاسرائيل» (معاريف، ٤/١١/١٩٨٠). والاختلاف الرئيسي بين كارتر وريغان بالنسبة لاسرائيل يعود إلى أن كارتر يمكن الحكم عليه من خلال انجازاته وأخطائه وتقصيره خلال فترة حكمه السابقة، أما بالنسبة لريغان، فليس هناك، حتى الآن، أي مقياس ملموس للحكم عليه.

لم يعد المرشحان اسرائيل «باستثناء تلك القولة الأساسية والتقليدية القائلة أنهما سيواصلان العمل بالالتزام التاريخي للولايات المتحدة، وهو ضمان أمن اسرائيل «ووجودها؟ (المصدر نفسه).

للإجابة على هذا السؤال تجدر ملاحظة التالي: خلال حملة الانتخابات، كان كارتر أكثر كرماً من ريغان ليس في وعوده لاسرائيل فحسب، وانما في عدد تصريحاته أيضاً. «فقد كرر كارتر، أكثر من مرة، خلال معركة الانتخابات، أنه لن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولن يجري مفاوضات معها، طالما أن المنظمة لم تعترف بالقرار ٢٤٢، ووصفها بأنها منظمة إرهاب تحاول تحقيق أهدافها بطريقة ارهابية» (المصدر نفسه). ليس هذا كل ما وعد به كارتر اسرائيل، في محاولة منه للحصول على دعمها وتأييدها، وخاصة تاثيرها على توجيه

الصوت اليهودي، فقد أطلق العديد من الوعود التي سنحاول تلخيصها فيما يلي:

أولاً: «تعارض الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وتعتبرها خطراً على اسرائيل.

ثانياً: «لن تبيع الولايات المتحدة أسلحة هجومية للسعودية، ومن ضمن هذه الاسلحة، المعدات التي قد تحول طائرة اف – ١٥ الى طائرة ذات قدرة هجومية.

ثالثاً: «يعتقد كارتر أن القدس يجب أن تبقى موحدة إلى الابد وأن تتاح حرية الوصول الى الاماكن المقدسة لابناء جميع الطوائف، ويرى أن حل الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية، يجب أن يتم عبر المفاوضات، دون أن تقوم عناصر خارجية بأية عملية فرض.

رابعاً: «ستعارض الولايات المتحدة أية محاولة في مجلس الامن، تهدف لتغيير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وسوف تستعمل حق الفيتو ضد هذا الاقتراح.

خامساً: «ستمنع الولايات المتحدة طرد اسرائيل من الامم المتحدة وستنسحب من مؤسساتها جميعاً إن اتخذ قرار بهذا الشأن في الجمعية العمومية.

سادساً: «ستستمر إدارة كارتر في بذل جهودها من أجل انجاز سلام شامل في منطقة الشرق الاوسط وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد» (مغاريف، ٤/١١/١٩٨٠).

أما مرشح الحزب الجمهوري رونالد ريغان، فقد كان أكثر اتزاناً بالنسبة لما يتعلق باسرائيل، فبعض المصادر تقول أن ريغان يعتقد أنه يستطيع تحقيق الانتصار في الانتخابات، بدون الحاجة الى الصوت اليهودي، لذا كان أقل كرماً في وعوده وتعهداته لاسرائيل. ورغم هذا، فقد أطلق عدداً من التصريحات وصفها الاسرائيليون بأنها مشجعة. فقد قال ريغان:

أولاً: «اسرائيل ثروة استراتيجية هامة للولايات المتحدة، واسرائيل قوية، مصلحة للولايات المتحدة.

ثانياً: «المستوطنات الاسرائيلية في المناطق قانونية تماماً ولا تشكل عقبة أمام السلام.

ثالثاً: «هناك حق لكل الشعوب، المسلمين والمسيحيين واليهود، في العيش في الضفة الغربية، الى أن يتخذ قرار حاسم بشأن المناطق وفقاً لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨.

رابعاً: «القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، أما بالنسبة للوضع القانوني لهذه المدينة، فيجب المحاولة للوصول إلى حل يستهدي بصيغة الفاتيكان.

خامساً: «لن تكون هناك أية «مفاوضات مع م.ت.ف.

سادساً: «ستعمل ادارة ريغان بهدف اخراج م.ت.ف «خارج القانون، طالما أنها لم تتخل عن ميثاقها الوطني الداعي لإبادة اسرائيل. اضافة الى كل هذا، فقد شكك ريغان في أن تكون م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.

سابعاً: «ستعارض إدارة ريغان، بشدة، ابعاد اسرائيل من الامم المتحدة، وستجمد دعمها المادي للامم المتحدة إذا ما اتخذ قرار بهذا الشأن.

ثامناً: «ستستمر ادارة ريغان في تحقيق مسيرة السلام بين اسرائيل ومصر وستكون وفية لاتفاقيتي كامب ديفيد» (المصدر نفسه).

إنّ المقارنة بين تصريحات كل من كارتر وريغان التي أطلقت، خلال الحملة الانتخابية للرئاسة في الولايات المتحدة، تظهر وبوضوح ان الساكن الجديد للبيت الابيض رونالد ريغان، لن يكون أقل كرماً من سلفه كارتر بالنسبة لاسرائيل وإن كان من اختلاف، فقد لا يتعدّى الأساليب. فالنقاط التي أوردناها، تكاد تكون متطابقة لدى الطرفين، رغم أنها عند ريغان أكثر شمولاً وجدية. فقد ركز ريغان وأركانه، خلال الحملة الانتخابية، وفي الفترة التي تلتها، على ذكر أدق التفاصيل. وفي هذا الصدد، ذكر السناتور هنري جاكسون، أحد المرشحين لاحتلال منصب هام في ادارة ريغان، «أن مسؤولية الامن الداخلي والخارجي في الضفة الغربية، يجب أن تبقى بأيدي اسرائيل في حال قيام حكم ذاتي،

(ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٩، ١٦و١٧/١١/١٩٨٠، ص١٦).

وبانتخاب ريغان رئيساً للولايات المتحدة، وصلت سياسة ادارة كارتر الى نهايتها فيما يتعلق بالشرق الاوسط. وبهذا، يفترض أن الادارة الجديدة ستبحث، بشكل أقل، عن اتفاقيات شاملة، وستكون أكثر ميلاً للبحث عن تسويات جزئية بهدف استبعاد الاتحاد السوفياتي وتقليص دوره في التوصل إلى حل. كما أن هذه الادارة ستكون على استعداد لاعتبار الاردن العنوان الصحيح لحل المشكلة الفلسطينية بدلاً من السعي وراء م.ت.ف.» (شلومو افنيري، معاريف، ١٤/١١/١٩٨٠).

وفي تحليل آخر (شموئيل كاتس، معاريف، ١٤/١١/١٩٨٠) جاء أيضاً «لن يكون أمام ريغان مفر من العودة الى المهمة الصعبة جداً المتمثلة بإعادة التقييم من جديد، وبشكل أساسي، للسياسة الاميركية. أي أن اسرائيل قوية تشكل احتياطاً أمنياً للغرب. وعليه فالمطلوب تدعيم، وليس اضعاف، اسرائيل. وقبل كل شيء، مطلوب من الادارة الجديدة وضع نهاية للضغوط المفروضة على اسرائيل لتقديم تنازلات اقليمية». ومعنى هذا، أن سياسة «الكامبات» ربما تكون وصلت الى نهاية المطاف بالنسبة للادارة الجديدة. فالمطلوب من الولايات المتحدة، في عهد الرئيس ريغان، اتخاذ مواقف حاسمة وعليها أن توضح للعرب «أنه في الظروف الجغرافية-السياسية التي تكونت في المنطقة، فان رغبتهم في القضاء على اسرائيل، بطريقة الخطوة خطوة، أو بضربة واحدة، تتعارض ومصلحة شعوب العالم الغربي. كما أن الادارة مطالبة بالكف عن قبول قروض واملاءات عربية على سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل... وعلى الرئيس الجديد الذي التزم باعادة القوة الاميركية في العالم وتجديدها، في أقصر وقت ممكن، أن يوضح للسعوديين خاصة وللعرب عامة، الذين يناصرون ويؤيدون الغرب، ان الولايات المتحدة لا تحتمل اضعاف اسرائيل مرة أخرى» (المصدر نفسه).

المخاوف الاسرائيلية

شعر قادة إسرائيل بالخوف من إدارة ريغان، وذلك رغم تصريحاته ووعوده التي فاقت وعود كارتر بسبب نجاح الرئيس الجديد دون الاعتماد على أصوات اليهود، فاصرار اسرائيل على عقد مفاوضات الحكم الذاتي، وعقد صفقة معاهدة تزويد اسرائيل بالنفط الاميركي في حالات الطوارئ، ووقوف عيزر وايزمن بشكل علني وسافر الى جانب كارتر في الانتخابات، كل هذا تسبب في خلق عقدة الخوف من أن ريغان قد لا يفي بوعوده التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية تجاه اسرائيل. ونتيجة لهذه المخاوف، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة لمناقشة نتائج الانتخابات الاميركية، وقد خرجت بقرار «ينص على ضرورة التقرب من طاقم الادارة الجديدة الذي عمل ريغان على تشكيله، مع الحذر من الانزلاق في حالة من الطمأنينة والأمان» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٩٣، ٩و١٠/١١/١٩٨٠، ص٣).

كذلك، أبدت أوساط اسرائيلية في الولايات المتحدة مخاوف من امكانية حدوث تقليص كبير في موازنات المساعدات الخارجية الاميركية، ابتداءً من تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨١. ويعود هذا التخوّف لسببين هما: «التركيبة الجديدة لمجلسي الشيوخ والنواب، بعد أن غاب منهما عدد من الأصدقاء الأوفياء لاسرائيل؛ ومشروع تخليص المساعدات الذي يعده الطاقم الاقتصادي بأمر من رونالد ريغان» (إدافار، ١٨/١١/١٩٨٠).

والجدير بالذكر أن المساعدات الخارجية الاميركية بلغت هذا العام ٧,٢ مليار دولار. وكما هو معلوم فإن اسرائيل هي أول المنتفعين من هذه المساعدات. وهناك افتراض بأن سرائيل لن تواجه في السنة المالية الحالية التي تبدأ في تشرين الأول (اكتوبر) أية «مشاكل». فالمشاكل ستبدأ مع بداية اعداد مشروع موازنة المساعدات الخارجية للعام المقبل، أي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١» (المصدر نفسه).

نتيجة لهذه العقدة الاسرائيلية، طالبت أوساط في القدس «بان تحسب المساعدات الاميركية لاسرائيل كجزء من الجهود الرامية الى تدعيم الخط الاستراتيجي للولايات المتحدة في العالم» (المصدر نفسه). وليست هذه المخاوف هي كل المخاوف الاسرائيلية، فان بعض الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، طالبوا بضرورة الوقوف

والصمود في وجه إدارة ريغان في حال إخلالها بالوعود والتعهدات.

إلا أن التطمينات الاميركية سرعان ما وردت لتعكس وجهة نظر أخرى تنفي هذه المخاوف جملة وتفصيلاً. ففي حديث جرى بين الرئيس الأسبق جيرالد فورد والقنصل الاسرائيلي في شيكاغو، قال فورد: «تستطيعون أن تكونوا واثقين من أن الرئيس ريغان سيكون ودياً مع اسرائيل، وسيهتم بأمنها، وأنه لشيء عظيم، أن يكون أشخاص مثل هنري جاكسون ورتشارد سترن وأنا من ضمن طاقم المستشارين لريغان» (**معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠) وليس خفياً أن الأشخاص الثلاثة: جاكسون وسترن وفورد من أشد الأشخاص تأييداً لاسرائيل. وقد قال فورد، خلال حديثه مع القنصل الاسرائيلي أيضاً: «لقد عدّ ريغان، نفسه، منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ولا تمثل، بالضرورة، الفلسطينيين، وكان تصريحه هذا بعد الانتخابات، أي بعد أن كفّ عن السعي خلف صوت الناخب اليهودي. وهذا يثبت موقفه تجاهكم» (**المصدر نفسه**).

والجدير بالذكر، أن ريغان كان قد أرسل خلال حملته الانتخابية، موفداً خاصاً لاسرائيل لاقناع بيغن بجدّية مواقفه المؤيّدة لاسرائيل، وقد قام الموفد، وهو رتشارد آلن، بعرض ملف كامل على بيغن يتضمن تصريحات ريغان ومواقفه، وضمن هذا الملف مقال كان قد كتبه الرئيس ريغان في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ١٥ آب (اغسطس) ١٩٧٩، عندما كان مجرد حاكم ولم يكن قد أصبح بعد مرشحاً عن حزبه لانتخابات الرئاسة الاميركية. ففي هذا المقال، طرح وجهة نظره في مشكلة الشرق الاوسط، وهو يقول فيه: «ان النزاعات والتوتر الدائم في منطقة الشرق الأوسط هي مرض بيئوي خاص، ليس له علاقة بوجود اسرائيل، بل هو نتيجة للمجتمع العربي المصاب بالتجزئة والانقسام والتخلف» (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠).

لم يكن هذا المقال تعبيراً عن حاجة انتخابية، فريغان لم يكن، حين كتابة المقال قد رشح نفسه للانتخابات بعد. وفي المقال نفسه، حمل بشدة على واضعي السياسة الاميركية وقال: «أن هؤلاء استخفوا بالاهمية الجغرافية ـ السياسية لاسرائيل كعامل استقرار لديه القوة لصد موجات الراديكالية... وهناك دول عربية تستطيع الوقوف في نفس الجبهة مع اسرائيل، للدفاع عن المصالح الحيوية والأمنية للغرب، إلا أن هذه الدول، بما في ذلك مصر، لا يمكن أن تكون أكثر من حلفاء وحلايا هامشية، ولا تستطيع إحدى هذه الدول أن تكون بديلاً لاسرائيل، في هذه المنطقة الصاخبة باستمرار». بعد هذا العرض وصل ريغان، في نهاية مقاله، الى النتيجة التالية: «سيكون من قبيل التسرع والمقامرة إضعاف الكنز الاستراتيجي وتعريضه للخطر، هذا الكنز ذو القيمة الحاسمة، وهو اسرائيل التي بقيت لنا في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

وعندما اجتمع ريتشارد آلن برئيس الحكومة الاسرائيلية في الولايات المتحدة، بعد أن رفض ريغان مقابلته قال آلن: «يجب ان تعرف سيدي الرئيس بيغن، أن ريغان يرى في اسرائيل حليفاً مخلصاً وقوياً، وان أهمية اسرائيل تقع خارج النظرة الضيقة في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، بالنسبة لما يتعلق بالاعتبارات الانتخابية... يجب أن تعلموا، أن سياستنا في الولايات المتحدة، لا تتحدد وفقاً للصوت اليهودي» (**معاريف**، ١٤/١١/١٩٨٠).

يبقى السؤال المطروح، هل سيفي ريغان بكل الوعود والتعهدات التي أطلقها قبل وخلال حملته الانتخابية وبعدها أي قبل أن يتسلم مهام منصبه بشكل رسمي في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١؟ الاجابة على هذا السؤال يمكن أن نجدها في تحليل يوسف حاريف الذي قال: «لا ، بالتأكيد لا . ولكن يكفي أن يفي ريغان بجزء كبير منها، كي يصبح الوضع السياسي والعسكري في اسرائيل أفضل بما لا يجعل مكاناً للمقارنة مع وضعها السياسي والعسكري، أثناء زيارة بيغن الاخيرة الولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**).

أما رابين، رئيس الحكومة السابق، فقد علق على ادارة ريغان وسياستها تجاه اسرائيل بقوله: «إنني أؤمن بان إدارة ريغان ستكون أفضل لاسرائيل، وذلك على ضوء التجربة حين عملت مع الجمهوريين في الولايات المتحدة، كما أن هناك أشخاصاً في هذه الادارة أصدقاء مخلصين لاسرائيل مثل شولتس

وجاكسون وفورد وغيرهم» (هآرتس، ١٨/١١/١٩٨٠).

النشاط الاسرائيلي على الجبهة الاوروبية

قام وزير خارجية اسرائيل اسحاق شمير بزيارة لبعض الدول الاوروبية، في محاولة لتجديد النشاط السياسي مع هذه الدول، خاصة وأن اسرائيل كانت قد أهملت هذه الجبهة بنسبة كبيرة خلال السنة الاخيرة، أي منذ مؤتمر دول السوق الاوروبية الذي عقد في البندقية، والبيان الصادر عنه، والذي اعتبر بمثابة مبادرة أوروبية لحل الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

وعشية سفر شمير الى المانيا الغربية قال: «انه لا يهدف من خلال مباحثاته مع زعماء هذه الدول إلى إلغاء المبادرة الاوروبية المنحازة للعرب، بل تقريب هذه الدول الى وجهة النظر الاسرائيلية، فان ما حدث خلال الحوار الاوروبي ـ العربي يظهر تماماً، أن دول السوق لم تتخل عن م.ت.ف. فقد وعد زعماء أوروبا بدارسة المطالب للاعتراف رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية» (هآرتس، ١٨/١١/١٩٨٠).

وتعدّ زيارة شمير الى أوروبا، من حيث التوقيت، زيارة سهلة ومريحة لاسرائيل، ويعزو ذلك لاسباب أهمها:

«أ - أدت الحرب العراقية ـ الايرانية والخلافات الداخلية في العالم العربي، الى انهيار الاساس السياسي لدى ألمانيا الغربية بالنسبة لما يتعلق بالشرق الأوسط. وقد أجبرت هذه الاحداث القيادات السياسية الأوروبية على التفكير مجدداً في سلّم الأولويات لديها لمعالجة قضايا المنطقة.

ب - كذلك، فان انتخاب ريغان رئيسا للولايات المتحدة، وفشل كارتر، سحب البساط من تحت أقدام الذين كانوا يتوقعون ممارسة الولايات المتحدة ضغطاً فعالاً ضد اسرائيل» (هآرتس، ١٨/١١/١٩٨٠).

أما الاسباب الاخرى التي جعلت هذه الزيارة مريحة وسهلة لاسرائيل، فتتعلق في كونها جاءت في وقت سبقت فيه الدوائر السياسية والدبلوماسية، في مجموعة الدول الاوروبية في حالة إجازة، فيما يتعلق بدفع جهود مبادرة الشرق الأوسط الى الامام، وفي وقت لم تتخذ الدول الأوروبية فيه اي قرار باستثناء قرار يقضي بتجديد الحوار العربي الاوروبي على مستوى وزراء الخارجية، خاصة وان م.ت.ف. ستكون مترئسة لوفد جامعة الدول العربية، (دافار، ١٨/١١/١٩٨٠). أما أسباب الاجازة الاوروبية فتتمثل بتفكك جبهة الرفض العربية نتيجة الحرب العراقية ـ الايرانية، وبالمعاهدة السورية ـ السوفياتية.

لهذه الاسباب مجتمعة، كانت زيارة شمير التي قام بها لأوروبا أسهل من جميع زياراته السابقة اليها. وللاسباب ذاتها، حاولت ألمانيا الغربية خلق أجواء مريحة وودية للزيارة، خاصة بعد أن ازداد حجم الخلافات الاسرائيلية ـ الألمانية بسبب دور الاخيرة في المبادرة الاوروبية بعد مؤتمر البندقية (المصدر نفسه).

ففي تحليل لهذه الزيارة ذكرت صحيفة دافار (١٨/١١/١٩٨٠): «مع كل هذا، ودون الاستهانة بجهود شمير لاصلاح الوضع الذي أهمل الجبهة الاوروبية، فانه لن يستطيع انجاز الكثير على المدى البعيد، بسبب سياسة الحكومة التي يمثلها، وبسبب نظرة الدول الاوروبية لهذه الحكومة».

وقد ذكرت الصحف الالمانية، قبل زيارة شمير، أن المحادثات مع وزير الخارجية الاسرائيلي ستجري في جو ودي، فانتخاب ريغان رئيسا للولايات المتحدة، وتصريحاته ضد م.ت.ف. عرقلت التحضيرات الاوروبية لمبادرة خاصة بأوروبا، لحل مسألة الشرق الأوسط، كانت قد بنيت على البدء باجراء اتصالات رسمية مع م.ت.ف.، وبالتالي تأجيل نشر هذه المبادرة لفترة غير محددة، لذلك يعتقد الالمان، أن موقفهم في المحادثات يمكن أن يكون «مرناً» (ر.إ.إ. العدد ٢١٩٩، ١٦و١٧/١١/١٩٨٠، ص١٢). وفي أعقاب الزيارة، أدلى وزير الخارجية الاسرائيلي بعدد من التصريحات جاء فيها: «بعد المحادثات التي اجريتها مع المستشار الالماني ووزير الخارجية، فان الخلافات بين اسرائيل وألمانيا الغربية، في وجهات النظر، بقيت هي ذاتها وعلى ما هي عليه؛ وذلك على الرغم من أن الزيارة أسهمت في زيادة التفاهم بين الجانبين. ويثبت ذلك، أن وزير الخارجية الالمانية غينشر، استجاب لدعوة لزيارة اسرائيل في موعد لم يحدد بعد» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠).

وكان شمير قد قال: «ان السبب الوحيد لتجدد الحوار العربي - الأوروبي، نابع من كون دول أوروبا متمسكة باتجاه يدعو للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً جزئياً» (المصدر نفسه).

والجدير بالذكر، أن الوزير الاسرائيلي أثار، خلال مباحثاته مع الزعماء الالمان، موضوع تعاون مجموعات نازية مع م.ت.ف.، على حد زعمه، وأبدى رغبة في أن تتخذ بون موقفاً بهذا الشأن. وعلى الرغم من تأكيدات شمير بأن حكومته «مستعدة ومعنية باجراء مفاوضات مع الدول العربية المجاورة جميعها، بما في ذلك الأردن، فان نتائج زيارته لهولندا وللنرويج لم تسفر عن أية نتائج ايجابية معلنة، باستثناء تليين الجو العام بين اسرائيل وهذه الدول.

ولم يقتصر النشاط الاسرائيلي على الجبهة الأوروبية على زيارة وزير الخارجية لألمانيا الغربية وهولندا والنرويج وفرنسا، بل كان هناك نشاط من نوع اخر، تمثل في حضور وفد اسرائيلي لمؤتمر الاشتراكية الدولية في مدريد برئاسة زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، والمرشح الأوفر حظاً لرئاسة الحكومة القادمة في اسرائيل.

«فقد سجل المؤتمر أمامه البيان الذي صاغه نائب وزير الخارجية المصري بطرس غالي، ورئيس الاشتراكية الدولية برانت والمستشار النمساوي برونو كرايسكي وشمعون بيرس، والذي دعا الأردن للانضمام الى مفاوضات السلام» (دافار، ١٧/١١/١٩٨٠). ومما لا شك فيه أن هذا البيان، جاء ليدعم موقف بيرس في الانتخابات الاسرائيلية المقبلة، ضد حكومة بيغن المتصلبة بالنسبة لما يتعلق بالحلول المطروحة لمشكلة الشرق الأوسط، وبشكل خاص للقضية الفلسطينية، فهو «يرى في شخص بيرس وحزبه قوة السلام الوحيدة القادرة على جلب السلام لاسرائيل». وقد دعا البيان اسرائيل والدول المجاورة لها والفلسطينيين الى التفاوض حول السلام، وأكد «أن الاشتراكية الأممية ستستمر في شغل دور هام في عملية احلال السلام العادل، الذي يضمن أمن جميع الأطراف والحقوق المشروعة للفلسطينيين» (المصدر نفسه).

لقد صيغ هذا البيان بموافقة الوفد الاسرائيلي وعلمه، وقوبل بتصفيق شديد. وقد صوّت الى جانب إقراره ١٦ وفداً مقابل ٦ وفود صوتوا الى جانب مشروع القرار الاسباني الداعي الى التفاوض مع م.ت.ف. وقد علّق مندوب النمسا فالترفون هكرت على إقرار البيان قائلاً: «انه يتنازل عن ذكر م.ت.ف. في البيان، وطالب بالابقاء على الدعوة للتفاوض مع الفلسطينيين» (عل همشمار، ١٧/١١/١٩٨٠). أما مندوب اسبانيا، الفونس غارد من الحزب الاشتراكي الاسباني، فقد قال: «ان اسبانيا تسحب اقتراحها تقديراً لحزب العمل، ولدعمه في الانتخابات الاسرائيلية، إلا أن تأييدي لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يتغير» (دافار، ١٧/١١/١٩٨٠).

أما رئيس الاشتراكية الدولية، فيلي برانت فقد علق على القرار بقوله: «المهم، الآن، فوز شمعون بيرس برئاسة الحكومة، لأن المعراخ، فقط، قادر على جلب السلام للشرق الأوسط» (المصدر نفسه).

وعلق شمعون بيرس على نتائج المؤتمر، محاولاً تحقيق مكاسب انتخابية في اطار المعركة الانتخابية لرئاسة الحكومة بقوله: «وأخيراً حققنا أول انتصار اسرائيلي في موضوع م.ت.ف. في الساحة الدولية، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وأن عملية انجاح هذا القرار تعود الى التعاون والتنسيق مع حزب الرئيس المصري أنور السادات، الحزب الوطني الديمقراطي» (دافار، ١٧/١١/١٩٨٠).

مفاوضات الحكم الذاتي

ليس من شك في أن قوة الاندفاع في محادثات الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد تحطمت أكثر من مرة، وأن محاولة تحريك عجلاتها وتزييتها، تبدو ضعيفة وهزيلة، لأكثر من سبب. ويعود أول هذه الأسباب، إلى الانقلاب السياسي الذي حدث في الولايات المتحدة والمتمثل بانتخاب ريغان، وذهاب كارتر صاحب المشروع. أما السبب الثاني، فيتعلق برغبة مصر في التريث الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية، ولحين تسلم ريغان مهام منصبه، وتعرفه جذرياً على تفاصيل المشكلة. والسبب الثالث، يرتبط بالافلاس المصري حيال تصلب بيغن، الذي بدا أضعف من اتخاذ أي قرار باستثناء كلمة لا، خاصة وأن مصر لم تعد تملك أشياء يمكنها، أو من حقها، التنازل

عنها. لكل هذه الأسباب أصبحت محادثات الحكم الذاتي محادثات هامشية يراد منها اثبات ان الاطراف ما زالت ترغب في مواصلة المفاوضات.

انتهت جولة من مفاوضات الحكم الذاتي في القاهرة بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة، على مستوى الخبراء، دون أية نتائج، فقد بقيت المواقف متباعدة، كما كانت عليه في السابق، ولم يحدد موعد للجولة القادمة» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠).

وقد أفادت مصادر مقربة من الأطراف المتفاوضة، «أن اسرائيل ضغطت، خلال هذه الجولة، من أجل استمرار المفاوضات، واقترحت رفع مستوى التمثيل فيها الى مرتبة الوزراء... إلا أن مصر التي وافقت، دون رغبة، على هذه الجولة، رفضت تحديد موعد لجولة قادمة، وأشارت الى الهوة العميقة التي تفصل بين «موقفها وموقف اسرائيل» (هآرتس، ١٩/١١/١٩٨٠). وكانت مصر قد اقترحت، أن تعد كل دولة من الدول الثلاث، «وثيقة عمل جديدة تفصل فيها موقفها في المفاوضات، وعندما ينتهي العمل من هذه الوثيقة، تبدأ المشاورات لتحديد موعد للجولة القادمة» (المصدر نفسه).

في هذا السياق، وأمام اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس النواب الاميركي، عدد سول لينوفيتش، المندوب الاميركي الخاص لمفاوضات الحكم الذاتي، خمس محصلات تواجه مفاوضات الحكم الذاتي هي:

أ - ضمان المصالح الأمنية لاسرائيل.

ب - توزيع عادل لموارد مصادر المياه.

ج - وضع الأراضي العامة، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية.

د - صلاحيات المجلس الاداري للحكم الذاتي.

هـ - حق الاقتراع لسكان القدس الشرقية (دافار، ٢٠/١١/١٩٨٠). وكان سول لينوفيتش قد لخص توصياته للادارة الاميركية الجديدة بالنقاط التالية:

١ - ضرورة الاستمرار في مفاوضات الحكم الذاتي.

٢ - لا بديل لهذه المفاوضات.

٣ - الطرفان على استعداد للاستمرار بها (المصدر نفسه).

ومن جهة أخرى، ورغم ارتياح اسرائيل لتصريحات ريغان بشأن منطقة الشرق الأوسط، فهي تسجل تلميحات وإشارات تفيد أن الادارة الأميركية الجديدة قد تهمل اتفاقيتي كامب ديفيد، كطريق لحل النزاع العربي - الاسرائيلي، بحيث يحتمل أن تطرح افكاراً وتفرضها على الحكومة الاسرائيلية، دون أن تكون هذه الافكار مقبولة منها» (و.إ.إ.، العدد ٢١٩٢، ٩و١٠/١١/١٩٨٠).

أما الشيء المؤكد فهو أن هذه المفاوضات لن تتجدد قبل ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ففي اجتماع وزير الخارجية الاسرائيلية اسحاق شمير مع نائب وزير الخارجية المصرية بطرس غالي، في باريس، «اتفق الطرفان على عدم استئناف المفاوضات رسمياً قبل دخول ريغان الى البيت الابيض» (و.إ.إ.، العدد ٢٢١٤، ٤و٥/١٢/١٩٨٠، ص١٢).

تطبيع العلاقات مع مصر

تطبيع عملية تطبيع العلاقات الاسرائيلية - المصرية، شوطاً كبيراً. ونلاحظ من خلال رصد تفاصيل هذه العملية، أن التطبيع وصل الى مستويات عالية، في مجال التعاون الزراعي والاستيراد والتصدير، والقضاء والأمن والتنسيق السياسي. ونلاحظ أيضاً وكما سنرى في هذا التقرير، أن هذه العملية لا يستفيد منها سوى طرف واحد هو اسرائيل.

- **التعاون على صعيد الأمن:** استقدم الأركان القطرية في شرطة اسرائيل، طلباً الى الشرطة المصرية لاعتقال وكيل سفريات مصري، احتال على ١٠٧ أشخاص وهرب باموالهم الى القاهرة، وقد أبدت الشرطة المصرية استعدادها لاعتقاله وتسليمه لاسرائيل، إذا ما قدمت اسرائيل شكوى رسمية بذلك» (هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٠).

- **على صعيد القضاء:** استقدم سكرتارية المحكمة المركزية في تل - أبيب بلاغاً للسفارة المصرية حول اعتقال مواطن مصري ارتكب العديد من المخالفات في اسرائيل، من ضمنها التسلل الى

البلاد، وسيقدم المواطن المصري للمحاكمة» (المصدر نفسه).

- **على الصعيد العسكري:** أتمت بعثة من الجيش الاسرائيلي، بحثها في منطقة «دكرنس» المصرية عن قائد وملاح طائرة اسرائيلية من طراز فانتوم، كانت قد اسقطت في الحرب. وقد ساهم في عملية البحث مندوبون عن الجيش المصري، وممثل الحاخامية في الجيش الاسرائيلي، والعقيد يهودا فورات رئيس الوفد الاسرائيلي، وممثل عن سلاح الطيران، وذلك ضمن لجنة عسكرية مشتركة» (معاريف، ١٤/١١/١٩٨٠).

- **تبادل الزيارات:** حضر الحزب الوطني الديمقراطي (حزب السادات) مؤتمر حزب «العمل» الذي عقد في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠، وكان وفد الحزب المصري برئاسة الدكتور مصطفى خليل. وقد أشارت أوساط من كلا الحزبين المصري والاسرائيلي الى التعاون الكامل والوثيق، والتقارب الكبير الذي طرأ على الحزبين، أثناء النشاط المشترك في مؤتمر الاشتراكية الأممية... وذلك كي يثبت الحزب المصري أن السادات لا يعارض مواقف حزب العمل الاسرائيلي.

- **على صعيد الرياضة:** «سيقوم وزير الرياضة والشباب المصري، يرافقه رئيس اللجنة الأولمبية المصرية، وعدد من كبار المسؤولين المصريين عن الرياضة في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ بزيارة لاسرائيل، وسيحل ضيفاً على هيئة الرياضة لمدة أسبوع. وهذه الزيارة تمثل العلامة البارزة لبدء العلاقات الرياضية الرسمية» (دافار، ١٨/١١/١٩٨٠).

- **العلاقات التجارية:** يعتقد الخبراء الاسرائيليون أن انعطافة ستحدث في حجم العلاقات التجارية مع مصر «وأن الصادرات الاسرائيلية، ستبلغ سنة ١٩٨١ حوالي ٨٠ مليون دولار، ويبدو أن الصفقات الأولى ستكون مع القطاع الخاص في مصر، المنفتح أكثر على اسرائيل. ويعتقد خبراء الاقتصاد الاسرائيلي، أنه يجب التمركز واحتلال مكانة أكبر في السوق المصرية كعتبة للأسواق العربية الأخرى. وستقوم شركة كور الاسرائيلية وشركة أكرسكو بفتح فروع لها في العاصمة المصرية، بهدف تسويق المنتجات الزراعية الاسرائيلية والمساهمة في مشاريع زراعية أخرى» (دافار، ٢٠/١١/١٩٨٠).

- **تعاون زراعي:** قال علي أبو غازية، رئيس رابطة المنتجين والمصدرين الزراعيين في مصر «أن هناك عدة مواضيع للتعاون بين مصر واسرائيل. والجدير بالذكر، أن الاخير يرتس وفداً مصرياً للاتفاق على قيام اسرائيل باستصلاح ١٠٥ دونم من الصحراء شرقي مدينة الاسكندرية. وفي هذا الاطار تم الاتفاق على أن تقيم اسرائيل مزارع نموذجية على مساحة ٤٠ ألف دونم، على أن تكون المعدات والخبرات جميعها من اسرائيل» (هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٠).

- **على صعيد التعاونيات:** «طار مدير عام شركة «شولرسال» يوسف جيفع يوم ٢/١١/١٩٨٠، لمصر للبحث مع رجال الأعمال المصريين، لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، وسيبحث جيفع مع أصحاب التعاونيات والجمعيات الاستهلاكية كيفية تشغيل هذه التعاونيات. وكان المصريون قد درسوا امكانية فتح فرع للشركة الاسرائيلية في وسط القاهرة، كما سيبحث الوفد الاسرائيلي امكانية شراء السكر والارز المصري والثوم» (معاريف، ١٤/١١/١٩٨٠).

كذلك «ستقوم شركة أكرسكو الاسرائيلية بتصدير ١٥٠٠ طن من الموز لمصر، سيبدأ التصدير في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠» (هآرتس، ١٦/١١/١٩٨٠).

- **على صعيد السياحة:** «من المتوقع أن تعقب زيارة الوفد المصري السياحي، الذي يزور اسرائيل حالياً، خطوات عملية لتشجيع تبادل الزيارات، خاصة في مجال الرحلات البرية والبحرية لمجموعات الشباب المصري... وإن إحدى الشركات السياحية المصرية، ستنظم قريباً رحلات بحرية لزيارة اسرائيل، من ميناء الاسكندرية الى ميناء حيفا» (و.إ.إ، العدد ٢١٩٥، ١١، ١٢/١١/١٩٨٠، ص١٦).

م.ي.

كُتب متوفّرة في مركز الأبحاث

فلسطين والانتداب البريطاني

تأليف
كامل محمود خلسة

٥٦٦ صفحة ١٠ ل.ل.

يوميّات الحُزن العادي

تأليف
محمود درويش

٢٠٧ صفحات ١٠ ل.ل.

إسرائيل الكُبرى

تأليف
أسعد رزّوق

٦٦٢ صفحة ١٢ ل.ل.

الحكاية الشعبيّة الفلسطينيّة

تأليف
نمر سرحان

٢٠٢ صفحة ٦ ل.ل.

تُرسَل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.،
ص.ب. ١٦٩١، بيروت – لبنان.

وتُرسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي
– فرع رأس بيروت، برقم ١٣٣٧.

Palestine Affairs

No. 110, January 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere: L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب